

لعبة الانتظار

السياسة الخارجية السورية في ظلِّ
نظام الأسد (1970-2013)

بينت شيلر

ترجمة

حازم نهار



لعبة الانتظار

السياسة الخارجية السورية في ظلِّ

نظام الأسد (1970-2013)

بينت شيلر

ترجمة
حازم نهار



للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing

2023

لعبة الانتظار

**السياسة الخارجية السوريّة في ظلّ
نظام الأسد (1970-2013)**

بينت شيلر

**ترجمة
حازم نهار**

الفهرسة في أثناء النشر - مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر
لعبة الانتظار؛ السياسة الخارجية السورية في ظل نظام الأسد (1970-2013)

بينت شيلر

ترجمة حازم نهار

356 ص؛ 24 سم.

يشتمل على فهرس عام.



Printed Book ISBN: 978-605-7964-41-0

E-Book ISBN: 978-605-7964-43-4

عنوان الكتاب بالانكليزية

The Wisdom of Syria's Waiting Game;

Foreign Policy Under the Assads

Bente Scheller

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات

مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر



للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing

هاتف

باريس، فرنسا : 0033 7 66 60 08 90

إسطنبول، تركيا : 0090 531 245 0871

الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr

البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

© جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

الطبعة الأولى

حزيران/ يونيو 2023

المحتويات

11	مقدمة المترجم: سياسة خارجية في خدمة النظام واستمراره.....
25	كلمة شكر.....
27	مقدمة.....
29	السيادة والتدخل: تغيير «الخطوط الحمراء».....
32	ليس من بلد للتدخل.....
34	جدل يزخر بالأساطير.....
35	ضد نهج الشخصية.....
36	من سنوات الأمل إلى سنوات اليأس.....
39	سياسات خارجية موازية.....
41	الفصل الأول: الربط بين السياستين الداخلية والخارجية وثورة عام 2011.....
45	هياكل السلطة الرسمية وغير الرسمية.....
47	المشاركة السياسية.....
48	الركود السياسي.....
49	الأيدولوجيا والبراغماتية.....
51	البيروقراطية.....
52	التنوع الإثني والديني.....
53	الأكراد في سورية.....
55	من الأب إلى الابن.....
57	الإصلاحات الاقتصادية الخلفية.....

59	إدارة الأزمات الخارجية في الداخل
62	العمل في «المناطق الرمادية»: المعارضة «التقليدية» والمجتمع المدني
67	تربة خصبة للثورة
67	انتفاضة الكرامة
72	التنسيق والإستراتيجية العسكرية
76	معارضة ثورة عام 2011
77	تفكك النظام
78	السياسة الداخلية والخارجية في ظل الثورة
79	الأكراد والثورة
82	صفير في الظلام: تأثير العقوبات
83	خاتمة

87..... الفصل الثاني: عندما يحين وقت الحسم؛ سورية والولايات المتحدة

90	بداية جديدة: الأمل والريبة في العلاقات الأميركية-السورية
92	إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط
96	الإرهاب وعملية السلام
96	العلاقات السورية-الأميركية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001
99	التعاون السوري بشأن تنظيم القاعدة
100	حرب العراق 2003، بوصفها نقطة حاسمة في العلاقات السورية-الأميركية
102	مطالب الولايات المتحدة: زيارة كولن باول إلى دمشق في عام 2003
103	الموقف الأميركي من الغارة الإسرائيلية على الأراضي السورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2003
104	العقوبات
106	إصلاح العلاقات السورية-الأميركية (2009-2011)
107	من المصلح إلى المارق
109	خاتمة

111..... الفصل الثالث: سورية وإسرائيل وفلسطين

117	المواقف التفاوضية الأساسية
118	المطالب السورية بتسوية شاملة

119.....	مرتفعات الجولان: الأرض والمياه والمستوطنات
120.....	الأمن والتطبيع
121.....	العلاقات السورية-الإسرائيلية في عهد شامير: 1991-1992
122.....	المفاوضات في عهد راين (1992-1995)
128.....	مرحلة بيريز الموقّعة (1995-1996)
130.....	سنوات نتياهو (1996-1999)
133.....	إحياء عملية السلام في عهد باراك (1999 - 2000)
135.....	نهج شارون تجاه مفاوضات السلام (2001-2005)
136.....	من العام 2006 إلى الوقت الحاضر
137.....	الحادي عشر من أيلول والحرب على الإرهاب
139.....	العلاقات السورية-الفلسطينية
141.....	الأسد ومنظمة التحرير الفلسطينية
142.....	العلاقات السورية-الفلسطينية، بعد اتفاقات أوسلو عام 1993
147.....	خاتمة

149..... الفصل الرابع: العودة إلى المربع الأول؛ سورية وتركيا

152.....	التطورات الإقليمية في أوائل التسعينيات
153.....	النقاط المعلقة: خلاف هاتاي
154.....	التحدي في إدارة المياه
156.....	سورية وحزب العمال الكردستاني
160.....	البروتوكولات الأمنية السورية-التركية الباكرا (1987-1993)
162.....	العلاقات التركية-الإسرائيلية وقضية حزب العمال الكردستاني
164.....	تولي دفة القيادة: انخراط تركيا في الشرق الأوسط
167.....	تجاوز الحساسيات: عملية السلام والتقارب التركي-الإسرائيلي
169.....	إثارة الأمور: اتفاقات التعاون العسكري للعامين 1995 و1996
172.....	تضييق الخناق: أزمة عام 1998
173.....	«حرب» تركيا «غير المعلنة» على سورية
175.....	بعد الصراع: التعاون السوري-التركي، ما بعد اتفاق أضنة
176.....	سورية وتركيا وأزماتا العراق في العامين 1991 و2003

180 الارتداد إلى الخلف: تركيا والثورة السوريّة

182 خاتمة: التركيز على الصورة الأكبر

185 الفصل الخامس: سورية ولبنان؛ أحبب جارك

188 أسس الهيمنة السوريّة في لبنان

190 سورية والبعد الفلسطينيّ في لبنان

191 اتفاق الطائف ودور سورية في إنهاء الحرب الأهليّة

194 العلاقات السوريّة-اللبنانيّة بعد عام 1989

195 بناء الشرعية: المعاهدات السوريّة-اللبنانيّة الثنائيّة

196 دوافع الانخراط السوريّ في لبنان

198 «هونغ كونغ» سورية

199 متنفس من الضغط لسورية

200 إدارة لبنان

203 موازنة القوى السياسيّة اللبنانيّة وإضعافها

204 خسارة لبنان: التنفيذ الكامل للطائف

210 سورية وحركة أمل وحزب الله اللبناني

212 تحويل حزب الله وتنويعه، من ميليشيا إلى فاعل سياسي

217 حزب الله بعد الانسحاب السوريّ

218 العام 2011: انهيار السيطرة في سورية وتأثيرها في لبنان

220 خاتمة

223 الفصل السادس: الزواج الغريب؛ سورية وإيران

226 الأيام الأولى للعلاقة

228 التنافس والتعاون في لبنان

230 إيران وسورية وحرب الخليج عام 1991

232 عمليّة السلام في الشرق الأوسط

234 العلاقات السوريّة-الإيرانيّة في عهد بشار

235 العلاقات السوريّة-الإيرانيّة وحرب 2003 في العراق

237 التنافس على النفوذ في عقب حرب العراق عام 2003

238.....	الظاهر إزاء الجوهر.....
240.....	التوظيف الأميركي للعلاقات السورية-الإيرانية.....
242.....	وجهة النظر العربية: خيانة أم تحالف بناء.....
243.....	إيران والثورة السورية.....
245.....	خاتمة: تقويم «العلاقة الإستراتيجية».....

247..... الفصل السابع: الحب الأخوي؛ علاقات سورية بالعراق.....

250.....	الأسس المضطربة للعلاقات السورية-العراقية.....
252.....	عداوة طويلة الأمد.....
253.....	المواجهة: سورية وأزمة الخليج عام 1990.....
256.....	رعاية المعارضة العراقية.....
259.....	مصالح متباينة: تغيير النظام أم إضعافه.....
261.....	كيف لا تكسب أصدقاء وتؤثر في شعب.....
263.....	تقارب «خجول».....
265.....	من الأمن إلى الاقتصاد.....
270.....	تأثير أزمة عام 2003 العراقية في سورية.....
275.....	الصراع حول الأصول العراقية في سورية.....
277.....	أمن الحدود والمقاتلون الأجانب.....
281.....	اللاجئون العراقيون في سورية.....
284.....	استئناف العلاقات الدبلوماسية.....
286.....	الطريق الوعرة (2006-2011).....
286.....	كلُّه في داخل العائلة.....

289..... الفصل الثامن: عودة إلى المشهد؛ روسيا.....

292.....	صحوة عنيفة.....
293.....	إعادة التوجه في أوقات التغيير.....
295.....	المصالح الروسية في سورية.....
296.....	التعاون في الأوقات غير المؤاتية.....
297.....	خاتمة.....

299.....	الفصل التاسع: الخاتمة.....
304.....	كسب الوقت، ولكن لماذا؟.....
305.....	وهم الخيارين الوحيدين.....
306.....	أنماط ونماذج.....
308.....	الدعم الخارجي.....
311.....	المصادر والمراجع.....

مقدمة المترجم

سياسة خارجية في خدمة النظام واستمراره

شغل بعض التصورات الخاطئة حيزًا كبيرًا من اهتمامات السوريين ونقاشاتهم، وصرفوا فيها وقتًا بلا طائل، وأنتجوا مشكلات جديدة، في الخطاب والممارسة، بحكم إيمانهم بها والدفاع عنها والعمل وفقها أو في ضوءها، تُضاف إلى كارثتهم الكبرى بوجود نظام سياسي لم يتورّع عن فعل أيّ شيء في سبيل بقائه. ومن هذه التصورات القناعة المتينة المكيّنة لدى نسبة لا بأس بها من «النخب السياسيّة» بإمكان بناء «دولة إسلامية» في سورية، أو الاقتناع بأنّ النظام يسعى لبناء، أو يستطيع بناء «دولة علوية» في حال اشتدّ عليه الخناق. لكن أهمّ التصورات الخاطئة التوقع المحسوم بإمكان حدوث تدخل عسكريّ غربيّ ضدّ النظام السوريّ، وفي مصلحة الثورة، وتوقع سقوط النظام خلال أيام أو أسابيع أو أشهر.

يقود هذا إلى القول إنّ أكثر مسألة كانت غائبة لدى مجتمع الثورة و«نخبها»، عمومًا، هي نقص المعرفة بسورية وبالنظام السوريّ وبنيته وتوازاته وعلاقاته الإقليمية والدولية، وكان طرح شعار «إسقاط النظام» يقتضي، على الأقلّ، وبالضرورة، المعرفة بالنظام وطبيعته وعناصر قوته من أجل تحويل الشعار إلى برنامج عمل سياسيّ واضح. ويمكن، بالطبع، تفسير نقص المعرفة هذا بتغيب المجتمع السوريّ عن السياسة والثقافة خمسة عقود على الأقلّ، بدءًا من انقلاب حافظ الأسد في عام 1970، لكنّه يبقى تفسيرًا غير كافٍ بالتأكيد؛ فالمشكلة أيضًا تطلّ «النخب السوريّة المعارضة»، من حيث بنيتها وأنماط تفكيرها وخطابها وأدواتها.

بنية داخلية تسلطية

النظام السوريُّ بنية تسلطية ارتكزت على عناصر في الداخل، وعلى مجموعة من الخيارات في الخارج، شكّلت سياسته الخارجية، وساهمت جميعها في الحفاظ على أمن النظام وبقائه واستمراره. ويمكن الحديث طويلاً عن بنية النظام وسياساته الداخلية، وقد تناولها باحثون غربيون متميزون تفصيلاً، وأصبحت في خطوطها العامة معروفة لدى قطاع واسع من السوريين بعد الثورة. لكن يمكن القول إنها ارتكزت على إعادة هيكلة الجيش السوري، ليكون في خدمة النظام والحفاظ عليه فحسب، وبناء أجهزة أمنية موثوقة وقادرة على ضبط المجتمع والتحكم فيه، وعلى حزب البعث بوصفه «قائداً للدولة والمجتمع»، الحزب الذي فقد عقائده تدريجاً، وخسر قدرته على التعبئة الشعبية، وتحول إلى أداة للرقابة وشبكة للوصاية، يُضاف إليه «الجبهة الوطنية التقدمية» التي لم يكن لها من دور سوى قطع الطريق على تشكيل أي معارضة حقيقية محتملة، و«مجلس الشعب» الذي صُمم لإعطاء الشرعية لسلوكات النظام في كلِّ مرة يحتاج إليها، وللضمان أكثر، أبعدت عنه القضايا السياسية والأمنية في الداخل والخارج، واقتصرت وظيفته على أداء دور إداريٍّ وشبه اقتصاديٍّ، فقد أقيمت القرارات الاقتصادية الكبرى خارج صلاحيّاته، بما في ذلك الميزانية.

لم يحدث تغييرٌ كبيرٌ في بنية السلطة في عهد بشار الأسد، واقتصرت طريقته على القيام بنوع من «التحديث السلطوي» بحسب تعبير فولكر بيرتس Volker Perthes، إذ سار خطواتٍ نحو الأمام في اتجاه التحرُّر الاقتصادي الذي بدأ بطيئاً وحذراً في أوائل التسعينيات، فأصبح القطاع الخاص، إلى حدٍّ بعيد، في الصدارة بدءاً من العام 2000، فحدث اختلال اقتصادي كبير، وزادت حدة التفاوت الاجتماعي، وظهرت طبقة جديدة من الأثرياء جداً، وطبقة فقيرة في أسفل الهرم الاجتماعي، وتحول الفساد الذي «كان مرضاً في عهد حافظ الأسد» إلى «سرطان في عهد الأسد الابن». وكان لا بدّ لهذه الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزّمة في البلاد أن تتفجّر في أي لحظة مواتية، وكان الربيع العربي في تونس ومصر قد أوجد المناخ الملائم لانطلاق الاحتجاجات على نحوٍ واسع في سورية.

فوجئ النظام والمعارضة التقليدية والمراقبون الدوليون بالاحتجاجات في سورية، فقد كان التوقع ألا يطرق الربيع العربي الأبواب السورية التي أوصلها الخوف

مقدمة المترجم

سياسة خارجية في خدمة النظام واستمراره

والهلع منذ أن قمع النظام بعنف شديد التمرد الإسلامي في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، فضلاً عن حالة نزع السياسة من المجتمع السوري، وتحطيم النخب الثقافية والسياسية طوال نحو نصف قرن.

وكثيراً ما أعلنت نخبٌ سياسية وثقافية في سورية نهاية النظام أو اقتراب سقوطه، وقد حدث ذلك في محطات عدّة، لكنّه تجاوزها دائماً؛ فبعد وفاة الأسد الأب، ساد انطباع بعدم قدرة الأسد الابن على ملء الفراغ وتثبيت سلطته، وتوقع سياسيون ومراقبون كثيرون انهيار النظام في إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، والانسحاب السوري من لبنان، والحصار الأميركي والأوروبي والعربي، لسورية بدءاً من عام 2005. وبعد الثورة، كثيراً ما سمعنا، في مناسبات عدّة، تصريحات إقليمية ودولية، فضلاً عن تصريحات المعارضة السورية، باقتراب سقوط النظام، لكنّ النظام كان يتخطى الأزمات تلك، وما زال مستمراً. ولعل السّرّ يعود، بصورة أساسية، إلى سياسته الخارجية، مع معرفتنا بالبيئة الداخلية المحكمة التي بناها خلال نصف قرن، والتي لا يُتوقع منها كثيراً إنتاج ثورة قادرة على مواجهته.

شكّلت السياسة الخارجية السورية، على مدار عقود، أحد أهم مصادر شرعية النظام السياسي السوري وقوّته منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في 8 مارس/ آذار 1963. لذلك تُعدّ عملية مقارنة هذه السياسة، بمرتكزاتها وآلياتها وممارساتها وأهدافها، وقراءة تاريخها الطويل في التعامل مع الأزمات الخارجية المختلفة، وخلفيات قدرتها على استثمار الوقائع والعلاقات في سبيل بقاء النظام وتحصينه، مسألة مهمّة جداً.

أهداف السياسة الخارجية

في خطابه العلني، يُصدّر النظام السوري سياسة خارجية تستند إلى عقيدة قومية، هدفها تحقيق الوحدة بين البلدان العربية، ومواجهة مشاريع الإمبريالية في المنطقة، وتجعل من القضية الفلسطينية وبناء توازن إستراتيجي شامل مع إسرائيل القضية المركزية، مع التشديد على تثبيت الهوية السورية للجولان المحتل، ودعم المقاومة بجميع الوسائل، والوقوف ضدّ أيّ تسوية منفردة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتمتين العلاقات السورية اللبنانية، وغيرها.

وانطلاقاً من الأهداف المعلنة هذه، وسَّع النظام، خلال العقود الثلاثة قبل 2011، دائرة نفوذه الإقليمي، وتأثيره الدولي، وتدخل سياسياً وعسكرياً في الشؤون الداخلية للدول والحركات السياسية والعسكرية، العربية والإقليمية، مثل الحرب العراقية الإيرانية، والنزاع التركي الكردي، والصراع الفلسطيني/ العربي الإسرائيلي، والصراع اللبناني الإسرائيلي، وغير ذلك.

وفي موازاة الأهداف المعلنة هذه، قدّم نفسه في الداخل والخارج، بوصفه نظاماً حامياً للأقليات، على الرغم من اضطهاده الأكراد تحت سياط الأيديولوجية البعثية، وبوصفه نظاماً علمانياً، على الرغم من وجود شواهد كثيرة تدلّ على عكس ذلك، أقلها الامتيازات التي قدمها لفئة من الطائفة العلوية والتسهيلات التي قدّمها لمجموعة القيسيات الدينية، واستثماره الكبير دور رموز دينية إسلامية.

في خارج سورية، جعلت هذه السياسات والآليات النظام قوياً في المحيط الإقليمي، ومؤثراً في العلاقات الدولية، وقادراً على المناورة وتجنب الضغوط الخارجية. وحققت هذه الآلية في الداخل السوري شكلاً من أشكال الاستقرار، لكنّه استقرار سلبي، يركز على الحفاظ على ركود الحياة السياسية والاقتصادية، استقرار غير منتج للتقدم في أيّ مستوى؛ ففوة الدول، كما هو معروف، لا تحقّقها المناورات والتكتيكات الجزئية للسياسة الخارجية، بل تنبع من وجود بناء داخليّ راسخ، يعكس نفسه في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، ما يعني حضور المصلحة الوطنية، بصورة مكثّفة، في تحركات السياسة الخارجية، وهو ما لم يكن في جدول أعماله.

آليات وأدوات

لعلّ أهمّ ثروة يملكها النظام السوري هي سياسته الخارجية؛ فقد كانت أدواته لتحسين نفسه ضدّ التهديدات، ووسيلته لتعظيم دوره الإقليمي وإزعاج خصومه، وأحد مصادره الأساسية لتحصيل المال والمساعدات من محبيه وكارهيه على السواء، وقد استند في بناء سياسته الخارجية وترسيخها إلى عددٍ من الآليات والاستراتيجيات المتضافرة، منها البراغماتية والدور الوظيفي، التخريب واللعب في ساحات الآخرين، سياسة الانتظار وكسب الوقت.

مقدمة المترجم

سياسة خارجية في خدمة النظام واستمراره

البراغماتية والدور الوظيفي؛ ليس من الصعب اكتشاف أنّ تنقلات هذه السياسة بين «الممانعة» المتطرّفة والبراغماتية البحت، غير المستندة إلى مبادئ راسخة تتعلق بالمصالح الوطنية، لا تهدف إلّا إلى تثبيت نظام الحكم في الحصيلة؛ فالأهداف المعلنة لم تكن إلّا غطاءً لسياسة خارجية محرّكها الفعليّ خدمة النظام وتحصينه وتأمين دفاعاته ومصالحه.

ترتكز سياسته الخارجية، أساسًا، على إستراتيجية الموازنة بين المصالح المتناقضة للدول، ليتحوّل النظام بفضلها إلى نظام وظيفي، يعبر عن نفسه بالخدمات التي يقدّمها في الإقليم والعالم، وهذا ما جعله متداخلًا بصورة معقدة في بنية النظامين، الإقليمي والدولي، وجعل مسألة الاستغناء عنه، من دون تفكيك هذه البنية، وإعادة صوغها على أسس جديدة، أمرًا صعبًا جدًا. بنى النظام علاقات مع دول ومحاور متناقضة، للعب على خلافاتها وصراعاتها من جهة، ولتقديم الخدمات لها من جهة أخرى، علاقات مع أميركا وروسيا في وقت واحد، علاقات مع إيران ودول الخليج العربي وتركيا في آن معًا... إلخ، فضلًا عن تداخله في صراعات المنطقة كلها، قديمًا وحديثًا: الحرب العراقية الإيرانية، النزاع التركي الكردي، النزاع الخليجي الإيراني، الصراع العربي الإسرائيلي، ووحده هذا الأخير أتاح له تفاهمات، فوق الطاولة وتحتها، تُسهم عمليًا في بقائه.

كان اعتداء العراق على الكويت عام 1990 فرصة ذهبيّة للنظام لتحسين علاقاته بالولايات المتحدة، وبحكم أن الودّ كان مفقودًا أصلًا بين النظامين، السوري والعراقي؛ قرر حافظ الأسد الانضمام إلى التحالف الدوليّ ضدّ العراق، ليصبح الطرف العربيّ الأول في المنطقة في غياب صدام حسين، ولفتح صفحة جديدة في العلاقات السوريّة الأميركيّة. كان مهمًّا أيضًا لأمركا وتحالفها آنذاك مشاركة حكومة عربيّة معروفة بعداؤها للسياسة الأميركيّة، ما يعني تحسين شرعيّة حملتها العسكريّة وصورتها العامّة في المنطقة. كان حافظ الأسد، في اللحظات الحاسمة، يُظهر درجة عالية من البراغماتية والمرونة في تكييف سياسته مع الوضع الدوليّ، لكنّ نجله بشار الأسد لم يكن كذلك في عام 2003، عندما وقف ضدّ الهجوم الأميركيّ على العراق، على الرغم من أنّه كان قد جعل من سورية، في وقت سابق، شريكًا لأمركا في الحرب ضدّ الإرهاب، وسمح باستقبال بعض الذين أحضرتهم أميركا من بلدان أخرى، ليُحقّق معهم في سورية، بصفّتهم إرهابيين.

بنى الأسد الأب تحالفًا مع إيران، على الرغم من الاختلاف العقائديّ مع نظامها، وبنى عداوةً مع العراق على الرغم من التماثل العقائديّ مع نظامها. وقد انعكس تحالفه مع إيران إيجابًا على ثبات النظام ورسوخه، وأرغم الآخرين على إعادة حساباتهم تجاهه، ومقايضته في مسائل عديدة، لكنّه أضرب بسمعة سورية وأساء إلى صورتها في المجتمع الدولي قبل 2011، خصوصًا في ظل الخطاب الأيديولوجي غير العقلانيّ للسياسة الإيرانية في العلاقات الدوليّة، كما أفسح المجال لإيران للدخول إلى عمق النسيج العربيّ، والتدخل في الشؤون الداخليّة لبلدان عربيّة عدّة، واستخدامها أوراقًا في صراعها مع الغرب والولايات المتّحدة الأميركيّة.

التخريب واللعب في ساحات الآخرين؛ النظام السوريّ أخطبوطيّ، له أيّد ومنظمات وجماعات؛ تتبعه أو تناصره في دول الإقليم كلّها؛ حزب الله وحركة أمل في لبنان، بعض القوى والجماعات اللبنانيّة القوميّة واليساريّة، حركة حماس والجهاد الإسلاميّ في فلسطين، حزب العمال الكردستانيّ في تركيا، منظمات ومليشيات متنوعة في العراق، أحزاب يساريّة (قوميّة وشيوعيّة) في بلدان عربيّة مختلفة... إلخ، وهذا أعطاه القدرة على ممارسة الضغط على جيرانه، وسمح له باللعب في ساحات الآخرين، وابتزازهم وتهديدهم، وأبرز مثال على ذلك علاقة سورية بحزب العمال الكردستانيّ (PKK) التي أوشت أن تجرّ تركيا وسورية إلى حرب في 1998.

في لبنان مثلاً، كانت السياسة الخارجيّة للنظام أنموذجًا للسياسة المافيوّة التي تركز على أدوات استخباريّة بحث في الفعل والتأثير، في وقتٍ قدم فيه لبنان للنظام السوريّ، على الدوام، مجالًا واسعًا لحلّ معضلاته الاقتصاديّة، وكانت أرضه ساحة حرب، في لحظة، بين إسرائيل وسورية. وبذلت السياسة الخارجيّة السوريّة أيضًا جهدًا كبيرًا لاحتواء العمل الفلسطينيّ، ودخلت في مواجهات مسلّحة مع منظمة التحرير الفلسطينيّة في لبنان، وسعت إلى تفكيك الصفّ الفلسطينيّ في محطات عدّة، وانحازت صراحة إلى القوى الفلسطينيّة المعارضة لياسر عرفات، ورعت التنسيق بينها، وحوّلتها إلى أوراقٍ تضغط بها على خصومها السياسيّين، ما أعطاه هامش مناورة في العلاقات الإقليميّة والدوليّة.

واستضاف النظام السوريّ في عهد الأسد الأب بعض معارضي صدام حسين، ليعود الأسد الابن ويشجع المقاتلين ضدّ حكومة ما بعد صدام في العراق التي شكّلها

مقدمة المترجم

سياسة خارجية في خدمة النظام واستمراره

معارضو الأخير الذين كانوا في دمشق وطهران، حتى أنه سمح للمتطرفين الإسلاميين بالعمل في الأراضي السورية، والمرور منها إلى العراق. وعلى العموم، تبدو هذه الرغبة في القيام بدور تخريبي جزءاً أصيلاً في سياسة النظام الخارجية.

نجح النظام السوري في تثبيت دوره في المحيطين، الإقليمي والدولي، وفي تخفيف الضغوط الخارجية عليه باستخدامه أوراق الضغط التي يملكها في الملفات الإقليمية كافة، في لبنان والعراق وفلسطين، واللعب في ساحات الآخرين، وكف أيديهم عن التأثير في الأوضاع الداخلية في سورية، وساعده في ذلك وضع سورية التاريخي والجغرافي بوصفها بلداً أساسياً في المنطقة، ومرتبطة بجميع أزماتها وملفاتها، بوجود نظام الأسد أو غيره، كما ساعده أيضاً إخفاق الحسابات الغربية في المنطقة، ولا سيما الحسابات الأميركية.

ربما انطلق النظام في وضع هذه المرتكزات للسياسة الخارجية من قراءته لأوضاع سورية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حين كانت موضوع نزاع دائم بين الدول الأخرى، العربية والإقليمية والدولية، الأمر الذي جعلها بلداً غير مستقر، وتكثر فيه الانقلابات السياسية، وتبدل الأحوال بين ليلة وضحاها.

سياسة الانتظار وكسب الوقت؛ اعتاد النظام السوري، في محطات عديدة، مع اشتداد الضغوط الخارجية عليه، اللجوء إلى سياسة الانتظار وكسب الوقت إلى أن تتغير الأحوال، أحوال الضاغطين عليه، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، بحكم أن الانتخابات الدورية في هذه البلدان ستأتي كل مدة بأشخاص آخرين وطواقم عمل مختلفة، ما يعني أن الحكومات الجديدة ستحدّد، بالضرورة، أولويات مختلفة، ومن ثمّ تحتاج إلى بعض الوقت لترتيب نفسها وجدول أعمالها، كما يمكن أن تتغير سياساتها تجاهه، على الرغم من عدم تغييره سياساته، وقد نجا النظام السوري بفعل سياسة الانتظار هذه من أزمات عديدة. فبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005 مثلاً، كان النظام محاصراً وتحت ضغط شديد، لكن الحال تغير بعد مدة من دون أن يضطر إلى تغيير مواقفه.

السياسة الخارجية في مواجهة الثورة والمعارضة

تجسّدت آليات السياسة الخارجية ومرتكزاتها في مرحلة ما بعد مارس/ آذار

2011، واستخدم النظام أوراقه الإقليمية كافة في بلدان المنطقة، واستدعى حلفاء جميعهم لمؤازرته ودعمه، لمواجهة الثورة والمعارضة والمجتمع الدولي، وما زال ثابتاً في موقعه، على الرغم من هشاشته، ومن تحوّل سورية إلى أسوأ بؤرة في العالم من حيث الفوضى والعنف، وزيادة التدخل الإقليمي والدولي، وسوء أوضاع شعبها الاقتصادية والحياتية، وتمزق هويته إلى هويات عرقية وطائفية وعشائرية وجنسية.

عمل النظام على تغيير رؤية العالم وقسم من السوريين تجاه الثورة السورية، وكانت لديه وسائل عديدة في هذا الإطار؛ فقد استخدم مخاوف الأقليات أداة، موحياً بأن مصير العلويين والمسيحيين والدروز في سورية يتوقف على بقاء النظام، بينما كان، في الوقت نفسه، يحرض التوترات العرقية والطائفية على الأرض. كما استثمر قلق الجمهور الغربي وخوفه من الإسلاموية وتنظيم القاعدة وأمثاله إلى الحد الأقصى، ما ساهم في منع الدول الغربية من رمي كامل ثقلها لدعم الثورة في البدايات، قبل أن يصبح السلفيون جزءاً مهماً من حركة التمرد بمدة طويلة.

ولتسهيل عسكرة الثورة وأسلمتها، عمل على إطلاق جماعات متطرّفة عنيفة ومساندتها، فركّز وجود قواته في المناطق الحيوية، في المدن الأساسية، وسحب قواته من الحدود، ما سهل كثيراً دخول المقاتلين الأجانب إلى سورية تحت رايات جهادية، فيما كانت دول في الخليج تدعم، بقصر نظر على أقل تقدير، هذه الجماعات، على الرغم من وضوح أن أكثرية السوريين في صف الاعتدال. ولم يجد في ذلك خطراً على نفسه، لأنّه كان يعلم أيضاً أن الدول ستساعده في نهاية المطاف في التخلص منها، ولن تسمح لمثل هذه التنظيمات بالوصول إلى حكم سورية أبداً.

استخدم النظام السوري في بداية الثورة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، وهو الفرع الكردي السوري لحزب العمال الكردستاني في تركيا؛ متيحاً له فرض سيطرته على أجزاء من شمال سورية في مواجهة القوى الكردية السورية الأخرى، والمعارضة وفصائلها، كما استخدمه أيضاً في إرباك وتهديد أنقرة وتغيير أولوياتها في ما يتعلق بالوضع السوري.

كما كانت إحدى إستراتيجياته في المواجهة الاستمرار في القتل، ولو لم تكن هناك ضرورة له، لتعويد المجتمع الدولي على تقبل الأمر، وربما لإشعار المجتمع الدولي

بأنه يتنازل نوعاً ما عندما يمرُّ يوم واحد بلا قتل. وكان الهجوم الكيماويُّ على الغوطة في آب/ أغسطس 2013 أيضاً مدخلاً إلى عودته إلى الساحة، وتحوله إلى طرفٍ في اتفاق دوليٍّ، بعد أن كان معزولاً. في الحقيقة، كان النظام السوريُّ قادراً على تخطي الخطوط الحمراء كلها التي فرضها المجتمع الدوليُّ، وكان يشعر دائماً بأنه قادر على الإفلات من المحاسبة، إلى درجة تجعلنا نطلق عليه صفة «النظام المدلّل»، وعلى ما يبدو، لا يشبهه في هذه الصفة سوى إسرائيل.

حاول النظام استرضاء خصومه الإقليميين والدوليين، في بدايات الثورة، بالإعلان عن التزامه جهد الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لإنهاء العنف، لكنه عملياً لم ينفذ أيّاً من المتطلبات والاتفاقات، وذلك كله كان لتأخير الإجراءات الدولية، بهدف كسب الوقت وإعداد نفسه جيداً. وكما هو الحال في الأزمات السابقة، استخدم النظام السوريُّ سياسة الانتظار في تعامله مع المجتمع الدوليُّ، عندما بدأت مرحلة الضغوط الخارجية، واختار إدارة الظهر لها، وانتظار تغيير القيادات في الدول الضاغطة، أو الانتظار إلى أن يتركز الانتباه الدولي على أزمة أخرى أو صراع آخر، وقد آتت هذه السياسة أكلها مرّة أخرى، وظلّ النظام قائماً، على الرغم من خساراته وتهشمه خلال العقد الفائت.

كان تعقيد الوضع السوريُّ، ووجود عددٍ كبير ومتداخل من المصالح الدولية والإقليمية، حجتين قويتين ضدّ التدخل الدولي في البدايات، لكن العامل الحاسم في منع التدخل كان عدم وجود رغبة أو مصلحة أميركية أصلاً في التدخل، فضلاً عن المقايضات التي دخلت فيها أميركا مع إيران في هذا الشأن، ورغبة أميركا في التوصل معها إلى اتفاقٍ يتعلق ببرنامجه النووي. ولا ينسى، بالطبع، كيف سارعت إسرائيل، في أوائل العام 2011، إلى إرسال إشارات باستعدادها للتوصل إلى اتفاق سلام مع سورية؛ مفترضةً أنه على الرغم من تصلب النظام، إلّا أنه سيبقى مستقراً وتحت السيطرة، وأعلنت في مناسبات عدة تفضيلها التعامل مع «الشیطان الذي تعرفه» على القلق من خلفائه المحتملين أو «الشیاطين الذين لا تعرفهم».

كان النظام يدرك هذه المعادلات السياسية التي تمنع حصول تدخل دولي حاسم، ما أعطاه مزيداً من القدرة على مواجهة الضغوط، والسير في سياسة الانتظار إلى أقصاها،

فيما المعارضة، عمومًا، وضعت ثقلها كلّ في خانة انتظار التدخل الدوليّ، ولم تفعل شيئًا ذا وزنٍ على مستوى بنيتها وخطابها وتنظيم نفسها. مع الزمن، تعسّرت الثورة و«تغيّرت نكهتها»، وتبعثرت قوى المعارضة السورية، وزادت مساحة القوى المتطرّفة فيها على حساب القوى الديمقراطية، ومن ثمّ بات المجتمع الدوليّ، شيئًا فشيئًا، أكثر تشكّكًا بشأن قدرة المعارضة على تولّي المهمات وبسط السيطرة في بلدٍ مدمّر، فضلًا عن عجزها عن احتضان الشباب الذي قامت الاحتجاجات على عاتقه، على الرغم من أنّ المجتمع الدوليّ نفسه مسؤول أيضًا عن هذه الحال، بحكم موقفه غير الحاسم من النظام. لم يفعل شيئًا وازنًا من أجل سورية، واكتفى بمراقبة النظام متخطيًا الخطوط الحمر واحدًا تلو الآخر، ما أدى إلى تزايد نشاط الجماعات المتطرّفة، وتزايد التدخل الإقليميّ، وتفسّخ المجتمع، وارتفاع حدّة الخذلان لدى الشعب السوريّ، وحوّل سورية في الحصيلة إلى معضلة إقليمية كبيرة. وفي هذه الأجواء المغلقة، دفع المجتمع الدوليّ باتجاه التفاوض بين النظام والمعارضة، وقد أدار النظام المفاوضات مع المعارضة، ومن خلفها الدول الداعمة، بالطريقة ذاتها التي تديرها إسرائيل مع العرب؛ فبحكم أوراق عديدة بين يديه، وإدراكه عدم وجود تدخل عسكريّ جديّ ضده، لم يبد أيّ تنازل، وعمل على دفع الجميع (الدول والقوى) للتفاوض على النتائج الحاصلة في سورية بعد 2011، وليس التفاوض حول عدوانه على المجتمع السوريّ، وأسس الدولة ونظام الحكم والانتقال السياسيّ، أي التفاوض بهدف إعادة الإعمار وإعادة سورية إلى ما كانت عليه.

في مواجهة سياسة النظام، افتقرت المعارضة إلى رؤية مشتركة والتزام قيادة وإستراتيجية واحدة، وكانت ولا تزال منقسمة على نفسها، وكان واضحًا للغرب أنّ غصّ النظر عن خلافاتها ومشكلاتها، وتأجيل أيّ أسئلة صعبة حتّى انهيار نظام الأسد، سيكون خطأ. كان من المشروع والضروريّ أن تسأل المعارضة نفسها الأسئلة الجوهرية قبل أن يسألها أحد، بوصفها سلطةً بديلة أو محتملة، خصوصًا الأسئلة المقلقة للمجتمع السوريّ، وللغرب أيضًا؛ طبيعة النظام السياسي الجديد، حقوق الأقليات، السيطرة على العنف والسلاح... إلخ.

ولكنّ الغرب المعذور في رؤيته إلى المعارضة السورية، كان ينبغي له أيضًا أن يتوقع أنّه من دون عمل المعارضة تحت أفق دعم مضمون وحاسم لها في مواجهة النظام،

مقدمة المترجم

سياسة خارجية في خدمة النظام واستمراره

وهذا ما لم يحصل، فإن إجاباتها وأعمالها لن يُكتب لها النجاح المشتبه في المآل، ما ترك المعارضة منفعة بالدول التي تقدّم لها السلاح والمال، الأمر الذي أدّى تدريجيًا إلى تغير بنيتها وخطابها بطريقة لا تخدم الأهداف الحقيقية للثورة، ولا المصلحة الوطنية السورية؛ فالاعتراف الغربي بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بوصفه «الممثل الشرعيّ الوحيد للشعب السوري» لم يتجاوز الاعتراف اللفظي، ولم يكن له أيّ تبعات قانونية أو عملية، وهذا أدّى، تدريجيًا، من جهة أولى، إلى تمزقه وهشاشته وسيطرة الشخصيات والمجموعات التي لا تجد حرجًا في تنفيذ التوجيهات الصادرة من تركيا وقطر أو السعودية والإمارات، حتّى لو كانت لا تصبّ في خانة المصلحة الوطنية السورية، وأدّى، من جهة ثانية، إلى الاستمرار مثلاً بتوزيع كمّيات كبيرة من المساعدات الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ووفقاً لأولوياته وحاجاته، بوصفه المعترف به قانونيًا في الأمم المتحدة والهيئات الدولية.

أخطار ومخارج

لم يكن لدى النظام السوريّ، بدءًا من عام 2011، إلا إستراتيجية واحدة؛ هزيمة الثورة والمعارضة. فقد عطل كل الطرق والأدوات الأخرى الممكنة، وهذه نقطة ضعف أساسية في سياسته العامة. وفي سياق ذلك، اعتمد سياسة الانتظار التي حافظت على وجوده، ولكن ليس على الوجود الذي يشتهيه؛ إذ يُظهر الوضع الحالي أنّ التجربة السابقة ليست كافية بتأكيد أن الأمور ستسير دائمًا بالطريقة نفسها، فقد أخفق في استخدام هذه المدة لوضع إستراتيجية تمكّنه من الخروج من هذا الوضع بأقلّ خسائر ممكنة، ما يعني أن إستراتيجية الانتظار انعكست عليه أيضًا بصورة سلبية، إلى درجة أنّه بات غير قادر على أداء وظائفه في الداخل، وتحوّل في المستوى الخارجي إلى جسم منفعل، وغير قادر على العمل بالطريقة السابقة ذاتها، على الرغم من أنّه ما زال يحتفظ بفائض من القدرة على التخريب في الداخل والخارج.

اليوم، على أقلّ تقدير، يمكن أن تكون المرحلة السابقة محرّضاً للمجتمع الدوليّ، للانتباه إلى أن استمرار الوضع الحالي يعزّز التوترات المباشرة وغير المباشرة في الدول المجاورة، ففي غياب التدخل الإيجابي الفاعل، ازداد الوضع في المنطقة كلها سوءًا، وحصل كل ما قيل عن مخاوف يمكن أن تحصل بحدوث التدخل، حصلت العواقب والمشكلات نفسها التي تخوّف مراقبون كثيرون من حصولها فيما لو حصل

التدخل، وبطريقة أشد وأكثر رعباً. ففي تركيا، مثلاً، يستمرّ التناغم بين حزب العمال الكردستاني والأتراك العلويين بإحداث حالة من الاستقطاب لدى الشعب التركي، وإرباك السياسة التركية. كما أن على تركيا التعامل مع مئات آلاف من اللاجئين الذين فروا من سورية، ومن شأن اللاجئين السوريين في لبنان أيضاً التأثير في استقرار هذا البلد الذي يشبه سورية في تركيبته المجتمعية، وتزداد فيه حدة الاستقطاب السياسي بين القوى الداعمة للنظام السوري والمعارضة له، فضلاً عن أن بيئة الفقر والمليشيات وغياب الدولة في سورية مستمرة، وهي البيئة الملائمة والمثالية لإنتاج، وإعادة إنتاج، الفوضى والتطرف في المنطقة والعالم.

ربّما وصلنا أو سنصل قريباً إلى الفصل الأصعب في سورية؛ كانت السنوات الخمس الأخيرة (2015-2020) فصلاً ضائعاً ومجانياً إلا من قتل وتشريد مزيد من السوريين. الفصل الأصعب هو الفصل الذي يسبق المرحلة الانتقالية، وتحدد في ضوءه طبيعة المرحلة الانتقالية. وهنا، لا ينبغي لنا التفاؤل بسياسات الدول، ولا الاستهتار بقوة النظام السوري الذي ما زال يحمل في جعبته أوراقاً تطل المنطقة كلّها، فضلاً عن دعم شركائه الوثيق، روسيا وإيران وحزب الله. ومع ذلك، تبقى هناك مفاجآت في حقل السياسة تخرق تحليلاتنا وفهمنا، خصوصاً أنه لا أحد قادر على إحاطة الواقع في كليته.

بالنسبة إلينا نحن السوريين، ليست المشكلة الأساسية حقاً في القوى الإقليمية والدولية التي تتصارع على الأرض السورية، بقدر ما هي في فهمنا سياساتها وتوازنها ومصالحها وحدود قوتها وتأثيراتها والضغوط الواقعة عليها. نريد أن نفهمها، على ما يبدو، بحسب رغباتنا وأمنياتنا ومصالحنا فحسب، وكثيراً ما نعتمد على التصريحات الإعلامية لمسؤوليها في توقعاتنا سياساتها، مع أن التصريحات هي آخر ما يُعتمد عليه في محاولة معرفة سياسات الآخرين، وتوقع مسارات المستقبل.

وفي سياق محاولة التعرّف إلى سياسات الآخر وتوجهاته، لا نحتاج أبداً إلى ممارسة التآليه أو الشيطنة، ولا إلى التقديس أو التدنيس، ولا إلى الحب أو الكره، ولا إلى المديح أو الذم؛ فكل هذه المقاربات تنتمي إلى ما دون السياسة، أو إلى العصر القبلي، أو إلى عقلية الانتظار والكسل، أو إلى آلية الاتكال على ما تجود به علينا توافقات وصراعات الآخرين.

مقدمة المترجم

سياسة خارجية في خدمة النظام واستمراره

أيًا تكن السياقات الإقليمية والدولية، سلبيًا أو إيجابًا، نحن في حاجةٍ إلى طرفٍ سوريٍّ، أو بالأحرى لن يكون لنا مستقبل إيجابيٍّ محتمل أبدًا من دون وجود طرفٍ سوريٍّ: وطنيٍّ، ديمقراطيٍّ، منظم، قويٍّ، سياسيٍّ، غير أيديولوجيٍّ، صبور ومتّزن وعقلانيٍّ؛ لأن أهمَّ قاعدة ما زالت غائبة لدينا هي الاقتناع والإيمان بأن هزيمة النظام سياسيًا، وثقافيًا وقانونيًا وإعلاميًا بالضرورة، أهمُّ وأجدى وأسهل وأقلُّ تكلفة من الطرق الوعرة الأخرى كلّها، ولهذا المسار شروطه ومعايره العديدة التي يجب أن تأخذ المساحة الأكبر من تفكيرنا جميعًا.⁽¹⁾

حازم نهار

آب/ أغسطس 2020

(1) نُشرت هذه المقدمة في صحيفة العربي الجديد في 7 آب/ أغسطس 2020. لا بدّ هنا من توجيه الشكر إلى الدكتور غسان مرتضى لتفضله بقراءة مسودة ترجمة الكتاب وإبداء ملاحظاته المهمة.

كلمة شكر

أودُّ أن أعرب عن امتناني لجميع أولئك الذين جعلوا إتمام هذا الكتاب ممكناً، فثمة عدد من الأشخاص، من داخل سورية، كانوا مصدر دعم كبير لي في بحثي هذا، من خلال مناقشات مطوّلة، وعملوا معي على إنجاز البيانات؛ مقلّين الأفكار ليزودوني بآرائهم حول التطورات. إنَّ الوقت والمكان ليسا ملائمين لذكر أسماء بعضهم، ولكنني أودُّ أن أعرب عن امتناني لهم، وإن يكن من دون ذكر أسمائهم.

إضافة إلى ذلك، أودُّ أن أشكر لهؤلاء الأشخاص دعمهم المحفّز: معن عبد السلام، روبرت باين Robert Bain، نادجا إنغلهارد Nadja Engelhardt، كريستينا جي. سي. فريدريك Christina J.C. Friedrich، ياسين الحاج صالح Yassin Haj Saleh، أنا كوربيجاكو Anna Korpjaakko، عليا مواني Aliya Mawani، فريدا نومي Frida Nome، سيراب أوساك Serap Ocak، الأستاذ الدكتور فولكر بيرتس Volker Perthes، عمر شيخموس Omar Sheikmous، جوشوا ستاشر Joshua Stacher، بيترا ستينين Petra Stienen، روبرت فيتاليوس Robert Vitalyos، كاري وداغ فوليبازك Kari and Dag Wollebæk، رزان زيتونة Razan Zeitouneh. وأدين بالفضل بوجه خاصّ لوائل سواح Wael Sawah والسفير نيكولاس فان دام Nikolaos van Dam وزوجي كريستوف رويتر Christoph Reuter، لدعمهم الذي ساعدني مساعدة لا تُصدّق، ولأنّهم كانوا من أكثر قرائي نقداً، كما أشكر مايكل دوير وفريقه لإيمانهم بهذا الكتاب ومساعدتهم في إنجازه.

كذلك، أودُّ أن أقدم شكري الخاص لعائلي؛ والديّ، هيدرن وفولكر شيلر Heidrun Edith and Alfred Scheller، وجدّي المرحومين، إيدث وألفريد كوستير

Cöster، وأخي مالتى Malte وشريكته وولفغانغ Wolfgang، إذ كان من الصعب إنجاز هذا العمل من دون صبرهم ودعمهم وإيمانهم بي.

لقد أذى بريان أوروک Brian O'Rourke عملاً عظيماً في تحرير هذا الكتاب، وعلى الرغم من جهد مصحّحي التجربة الطباعة الأولى في إزالة الأخطاء كافة، غير أنني متأكدة من وجود مزيد من الأخطاء، ومن الطبيعي أن أتحمّل المسؤولية عنها كاملةً.

بينت شيلر

آب / أغسطس 2013

مقدّمة

«لا توجد حكومة في العالم تقتل شعبها، ما لم يكن يقودها شخص مجنون.» هذا ما قاله الرئيس السوري بشار الأسد، في مقابلة على تلفزيون (إي بي سي) في كانون الأول/ ديسمبر 2011، وبإنكار خالٍ من الحسّ بالمسؤوليّة عن العنف في بلاده، وهو القائد الأعلى للقوات المسلّحة بموجب الدستور، زعم أن لا إمرة له على الجيش، ومن ثمّ لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن ذلك⁽²⁾.

على مدى سنتين لاحقتين، فقد أكثر من مئة ألف شخص حياتهم، بحسب تقديرات الأمم المتّحدة، وفرّ الملايين من منازلهم، واعتُقل مئات الآلاف، أو اختفوا قسراً. وعلى الرغم من عدم التوازن في القوة العسكريّة، فقد سيطرت المعارضة على أجزاء واسعة من البلاد، ومع مطلع العام 2013 بدأت تمثّل تحدياً للنظام، حتّى في قلب دمشق. لم يبذل النظام أيّ جهدٍ للتوصل إلى حلٍّ سياسيٍّ، وعلاوةً على ذلك، وبالنظر إلى أنماط الدمار والعنف العشوائيِّ والمتعمّد، ضدّ المدنيّين، فضلاً عن استهداف البنية التحتيّة، يبدو أن بشار الأسد قد تخلى عن فكرة الحكم، على الرغم من تشبّه الشديد بالسلطة، فهل يعني ذلك أن سورية، وفقاً لتوصيف رئيسها، يقودها شخص مجنون؟ كيف يمكن استنتاج ذلك؟ وما الذي يعنيه لسياسات الدول الأخرى الخارجيّة تجاه سورية؟ كيف ينبغي لهذه الدول التعامل مع نظام أدرك أنّه لن يستمرّ كما يبدو، ومع ذلك ما يزال مستمراً في سياسة العنف والدمار؟

(2) قال الأسد في مقابله: إنّ سورية لم يكن لديها «سياسة لقمع الناس أو تعذيبهم»، وألقى بمسؤولية القتل على «أفراد ارتكبوا «أخطاء». لقد أصّر من أجرى المقابلة معه على سؤاله حول ما إذا كان الجيش يتصرف بأوامر رئاسيّة، فأجاب عن ذلك: «لا لا [...] لا أحد. ليست أوامر أحد»، وقال: «إن المؤسسات لا تحتاج إلى أيّ أوامر؛ لأنّها كانت تؤدي واجباتها العاديّة فحسب» (الأسد 2011d al-Assad).

تبدو هذه الأسئلة أكثر إلحاحًا، ولا سيّما بعد مقتل عدة مئات من الأشخاص بالأسلحة الكيماوية في 21 آب/ أغسطس 2013، في مناطق محيطية بدمشق. لقد وقع هذا بينما كان فريق من مفتشي الأمم المتحدة في قلب العاصمة، وعلى بعد أقلّ من عشرة أميال من المكان، حيث كان في مهمّة تحقيق في ادّعاءات استخدام مواد كيماوية، في وقت سابق من عام 2013. وبينما كانت الأدلة المشيرة إلى تورط النظام السوري في هجمات الغوطة الشرقية هي الغالبة، فإنّ ما شكّل لغزا لعدد من المراقبين هو: كيف يمكن أن ينشر النظام الأسلحة الكيماوية، بهذه الصفاقة، أمام أعين فريق تحقيق دولي؟

قد تبدو الكتابة عن نظام يحتضر وعن سياسته الخارجية مفارقةً تاريخيّةً أول وهلة، ولا سيّما مع توجّه الأنظار جميعها إلى التطورات الداخلية في البلاد. لكن كي نفهم إستراتيجيّات النظام وعاداته التي استمدّها من خبراته في التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجيّة، فإنّه من الجائز إنعام النظر في الكيفيّة التي تُنفذ بها السياسة الخارجيّة. إنّ تصلّب بشار الأسد تجاه أيّ مبادرات أو ضغوط دوليّة يظهر حدود الدبلوماسية الدوليّة، على الرغم من أنّه كلّما طال أمد الصراع بات أكثر وضوحًا أن الثورة السوريّة تتحول إلى مسألة إقليمية ودوليّة. لقد بدأت المصالح الأجنبية داخل سورية تؤدي دورًا مرئيًا، على نحوٍ متزايدٍ، وبدأ القلق الدوليّ يتزايد، ليس حول مستقبل سورية فحسب، بل حول تأثيرها الإقليميّ أيضًا.

في البداية، كان بشار الأسد منّ اختار، كما يقول الباحث اللبنانيّ فواز طرابلسي، «إستراتيجية التبرير بوجود عوامل خارجيّة»⁽³⁾ للأزمة؛ مصوّرًا الانتفاضة على أنّها تدبيرٌ خارجيٌّ. وعند الاعتراف بحدوث احتجاجات فعلاً، اتهمتها السلطة الحاكمة بوجود «عملاء أجانب» و«إرهابيين»، بينما أنكرت وكالة الأنباء السوريّة الرسميّة (سانا)، في مناسباتٍ أخرى صحّة ما يُشاهد في وسائل الإعلام الدوليّة؛ مدّعية وجود مؤامرة دوليّة اختلقت من خلالها قطر مقاطع من نمط هوليوديّ يصوّر مجموعة احتجاجات داخل نماذج لمدن سوريّة في استوديوهات سينمائيّة.⁽⁴⁾

(3) انظر: مقابلة محمد العطار مع فواز طرابلسي في آذار/ مارس 2013:

<http://www.lb.b0ell.org/web/13-1233.html>

(4) للحصول على مجموعة مثيرة للاهتمام من جهد الوكالة العربيّة السوريّة للأبناء (والحكومة) لنشر

كانت الثورة السوريّة بمنزلة المفاجأة للمراقبين والسلطة الحاكمة في سوريّة والمراقبين، وحتى المعارضة السوريّة التقليديّة، فمعظمهم ظنّ أنّ الربيع العربيّ لن يكون له تداعيات في سورية التي شهدت حملة قمع دامية لانتفاضة بداية الثمانينيات بقيادة إسلاميّة، وبدا فيها أن النظام الاستبدادي قد عمل على نزع الطابع السياسي عن المجتمع، من خلال قمع المنشقين. مع ذلك، بعد الإطاحة السريعة بطغاة عرب آخرين، بدأ المزاج يتغير تدريجاً نحو التفكير في أنّ بشار الأسد لن يستمرّ طويلاً.

غير أنّ ناقوس نهاية النظام السوريّ كثيرًا ما دُقّ قبل أوّانه، فعندما توفي حافظ الأسد في حزيران/ يونيو 2000، شكّك المحلّلون في ما إذا كان بمقدور بشار الأسد توطيد قواعد سلطته، وكان سقوط النظام متوقعًا بعد عام 2005، بعدما انحدرت علاقات سورية الدوليّة إلى أدنى مستوياتها، خاصة في ما يتعلّق بشأن السياسات السوريّة الإقليميّة. ومع بداية الأزمة الحاليّة، كانت للناشطين السوريين آمال كبيرة بالنجاح؛ مستندين جزئيًا إلى توقّع تلقيهم دعمًا من الخارج، فقد كانوا جزءًا من انتفاضة شعبية أصيلة، وعلى الرغم من صعوبة التحقق من صحّة معظم المواد، من خلال تقارير منظمات حقوق الإنسان، السوريّة منها والدوليّة، ومقاطع فيديو الاحتجاجات والعنف المنشورة على اليوتيوب، إلّا أنّه ليس من الصعب على العالم الحصول على فكرة عن الفظائع التي تجري في سورية.

السيادة والتدخّل: تغيير «الخطوط الحمراء»

من الناحية النظرية، فإنّ دولة ذات سيادة يحقّ لها أن تفعل ما يحلو لها على أراضيها، وهذا يعني أنّ لها «الحق في ارتكاب الخطأ» أيضًا، غير أنّ ثمة حدودًا لهذا الفعل، فسورية كانت قد وقّعت العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة ووافقت عليه، والتعامل الحالي مع الوضع في البلاد يخرق بوضوح هذا العهد. إضافة إلى ذلك، فقد أثير في العقود الأخيرة قدرٌ كبيرٌ من المناقشات، حول الأسباب الإنسانيّة التي قد تسوّغ التدخل الخارجيّ وحول مسؤوليّة الحماية، وكما يقول هنري شو Henry Shue: «بعض الأفعال أزيلت من قائمة الأخطاء، مع مرور الوقت، حتى

بات للدول ذوات السيادة الحق في ارتكابها» (شو Shue 2004). وبالنظر إلى عدد الفظائع التي ترتكب في سورية يومياً ومستواها، فإنه يمكن للمرء افتراض أن الذروة قد بلغت منذ أمد بعيد.

بدلاً من فعل شيء ما، اكتفى المجتمع الدولي بمراقبة النظام السوري وهو يتخطى «خطاً أحمر» تلو الآخر، ففي بداية الثورة كان معروفاً، على نطاق واسع، أن النظام قد أمر بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، وفي حزيران/ يونيو 2012 أكدت الأمم المتحدة، أول مرة، تنفيذ هجمات جوية بالمروحيات على المدنيين، بل بالطائرات المقاتلة أيضاً، في تموز/ يوليو من العام نفسه (2012). في آب/ أغسطس 2012، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما Barack Obama: إن استخدام الأسلحة الكيماوية أو نقلها يشكل خطاً أحمر، الأمر الذي فسره النظام السوري بوضوح على أنه تصريح مطلق باستخدام أي سلاح أقل من ذلك، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2012 وثقت منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch استخدام القنابل العنقودية، ثم استخدام الأسلحة الحارقة في تشرين الثاني/ نوفمبر،⁽⁵⁾ وزعم ناشطون من حلب أن الأسلحة الأخيرة (الحارقة) قد استخدمت أيضاً لحرق السوق التاريخي في حلب في أيلول/ سبتمبر 2012.

منذ كانون الأول/ ديسمبر 2012، كان النظام يُطلق أيضاً صواريخ سكود من دمشق، لضرب مناطق في الشمال، في حلب بوجه خاص، وكان ذلك الوقت نفسه الذي وُجّهت فيه اتهامات إليه باستخدام الأسلحة الكيماوية، وفي شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل من عام 2013 أعلن عن مزيد من حالات الاشتباه، واعترفت الإدارة الأميركية بأن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت في سورية، ولكنها قالت: إنها تنتظر «مزيداً من التفاصيل» قبل تغيير إستراتيجيتها تجاه النظام، ولم يكن الأميركيون وحيدون في اختبائهم وراء نقص الأدلة المزعوم، وكذلك لم يتمكن صحفيون يعملون لمصلحة صحيفة دير شبيجل Der Spiegel الألمانية، ممن كانوا على اتصال

(5) لمعلومات حول القنابل العنقودية، انظر:

<http://www.hrw.org/news/2012/11/27/syria-evidence-shows-duster-bombs-killed-children-0>

وتقرير هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch حول استخدام الأسلحة الحارقة:

<http://www.hrw.org/features/syria-incendiary-weapons-used-populated-areas>

مقدّمة

مع الناشطين الذين جمعوا عيّنات، من العثور مؤسسة تُحلّل تلك العيّنات، وحتى بعد أن أمضى صحافيون فرنسيون شهرين في سورية ليوثقوا استخدام الأسلحة الكيماوية، بما فيها عينات مختبرة، بقي المجتمع الدوليّ على صمته (ريمي Rémy 2013).

وفي حين تسبّبت صور العشرات من المدنيين، ولا سيّما الأطفال الذين قضوا في هجوم 21 آب/ أغسطس 2013، بغضب دوليّ، فإنّه لم يكن واضحاً بادئ الأمر ما إذا كان سيسمح لمفتشي الأمم المتحدة بتفحص الحالة، ولم يعط النظام السوري موافقته على ذلك إلا بعد خمسة أيام، وحتى مع تلك الموافقة كان المفتشون معرّضين لسلسلة من العراقيل، مثل: قصف بقذائف الهاون قرب الفندق الذي يقيمون فيه ونيران القناصة على نقاط تفتيش تابعة للنظام، ما قلّص وقتاً كان إمضاءه في المناطق المعنية ممكناً للمفتشين.

بينما تمثّلت ردّة الفعل الأولى للنظام السوريّ على المجزرة بالتظاهر بأنّ شيئاً لم يحدث، كانت الصورة على المستوى الدولي متفاوته، فقد كان الروس أول من ادّعى أنّ المواد الكيماوية قد استخدمت، لكنهم ألصقوا تهمة استخدامها بالثوار، وحث الرئيس الإيراني حسن روحاني، عبر حسابه على تويتر، المجتمع الدولي على استخدام «قوته كلّها» لمنع استخدام الأسلحة الكيماوية، حتّى إنّ الرئيس الإيراني السابق، هاشمي رفسنجاني Hashemi Rafsanjani، صرّح أنّ سلطة الحكم في سورية هي التي كانت تستخدم هذه الأسلحة، فبدا وكأنّ حليف الأسد لم يكونا سعيدين،⁽⁶⁾ ومع ذلك فقد عارض كلاهما التدخل العسكريّ. في البداية صدرت من الولايات المتحدة وبريطانيا بعض التصريحات القويّة التي تنذر باتخاذ إجراءات سريعة، غير أنّهما أخذتا في التراجع فور مغادرة مفتشي الأمم المتحدة سورية، وقد كتب على لافتة رُفعت في تظاهرة في بلدة داعل، في 23 آب/ أغسطس: «الموت بالأسلحة الكيماوية أرحم من انتظار مساعدتكم».

(6) لقد حوّر تصريح كلّ من السياسيين من وكالة الأنباء الإيرانية، بحذف التلميحات إلى مسؤوليّة النظام، والإشارة بدلاً من ذلك إلى الثوار. حول رفسنجاني، انظر: الديلي ستار *Daily Star*، 1 أيلول/ سبتمبر 2013. حول تغريدات روحاني، انظر: معهد الولايات المتحدة للسلام، 27 آب/ أغسطس 2013:

<http://iranprimer.usip.org/blog/2013/aug/27/rouhani-tweets-chemical-weapons-syria>

ليس من بلد للتدخل

سرعان ما أدرك جميع من توقع أن النظام سيُحاسب على أفعاله، في ضوء الأدلة الدامغة، أن صبر العالم على دمشق كان أطول من صبره على طرابلس. ويرجع عدم النظر في التدخل بجدية، حتى نهاية آب/ أغسطس 2013، إلى أسباب عدة، وأهمها تعقيدات المصالح الدولية في سورية، الأمر الذي أدّى إلى طريق مسدودة في مجلس الأمن. مع التجربة السلبية للتدخلات العسكرية في العراق وأفغانستان، بات المجتمع الدولي متردداً في استخدام القوة، وفي الحالة الوحيدة للتدخل الغربي في الربيع العربي، أي في ليبيا، شعرت روسيا بأنها قد خدعت.

مع ذلك، فإن الوضع في سورية يختلف اختلافاً جوهرياً عن أفغانستان والعراق، حتى بعد عامين ونصف من الحرب، ففي سورية حركة شعبية قوية وملتزمة؛ لم تكشف عن نفسها بالاحتجاجات المستمرة فحسب بل في الجهد المبذول لتنظيم الحياة في المناطق المحررة أيضاً، وقد أخفق السعي إلى إشراك النظام السوري في خطة سلام قدّمها وقادها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، كوفي عنان، ومن بعده الأخضر الإبراهيمي. لقد تشدّد النظام بتأييد الخطط، ولكن يُستبعد أن يُصدّق أنه التزم بأي من شروطها، وفي الوقت نفسه، استطاع النظام السوري ببراعة تقويض صدقية المعارضة، باللعب على المخاوف المحلية والدولية من الإسلاموية والإرهاب الإسلاموي. وقد أخطأ المجتمع الدولي (الولايات المتحدة وأوروبا) خطأ فادحاً في تقدير طابع النظام السوري، فاستمر في الاعتماد على المفاوضات، بينما تظاهرت دمشق بأنها مهتمة بذلك، بغية كسب الوقت لقمع الانتفاضة التي كانت سلمية، ثمّ تعسّرت بقوة غاشمة.

عند النظر في الأسباب التي تقف وراء تردّد المجتمع الدولي، سابقاً وفي وقت كتابة هذا الكتاب، في وضع ثقله خلف الثورة، فإنه من الضروري كذلك دراسة المعارضة نفسها، فعلى الرغم من التقدم الكبير في توحيدها، فإنها ما تزال مختلفة، ليس في بنيتها فحسب، بل من حيث رؤيتها كذلك. إن أكثر من أربعين عاماً من الحكم الاستبداديّ قد شكّل المشهد السياسي السوري بطريقة خاصّة، وبالمثل فإن المعارضة «التقليدية» في سورية، وهي المثيرة للإعجاب لمثابرتها على مدى سنوات عدّة، يصعب القول إنها جذبت ناشطين من الشبان وعملت على دمجهم؛ علماً أن الجزء الأهم من

الاحتجاجات الحالية يتكوّن في معظمه من الشبّان أو أناس محرومين من الحقوق، ممن لم يكونوا ناشطين سياسياً من قبل. وقد ظهرت في المناطق المحرّرة أو المُتنازع عليها في داخل سورية حركة شعبية للعناية بالخدمات التي لم تعد تقدمها الحكومة، وبدأت أيضاً بتنظيم المناقشات حول المستقبل السياسيّ للبلاد وحول دستورها الجديد.⁽⁷⁾

تشكّل الائتلاف الوطنيّ السوريّ في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بقيادة معاذ الخطيب ورياض سيف وسهير الأتاسي، وهو أكبر ائتلاف تشكّل حتّى تاريخه، وقد ضمّ جماعات المعارضة كافة. لقد لاقت زيارة معاذ الخطيب شمالي سورية قبل استقالته في 22 نيسان/ أبريل 2013 ترحيباً واسع النطاق من السكان المحليين. يُنظر إلى الائتلاف الوطنيّ بوصفه كياناً أكثر شموليّة من المجلس الوطنيّ السوريّ المشكّل سابقاً الذي بات جزءاً من الائتلاف، غير أن المهمة الرئيسة اليوم لم تُنجز بعد، ولكسب الاحترام داخل سورية يحتاج الائتلاف إلى إظهار قدرته على تنفيذ ما هو مطلوب منه محليّاً وإلى الاعتراف به دوليّاً، بطريقة تسمح له بتولّي مهمات هيئة حكوميّة انتقاليّة. ومع أن لجان التنسيق المحليّة تقوم بعمل جيّد نوعاً ما على الأرض، وعلى الرغم من الخطوات التي اتّخذت لبناء قيادة عسكريّة موحّدة، غير أن هذا لا يشمل حتّى الآن البلاد بأكملها، بحيث يمكن الاعتماد عليه ساعة التحوّل السياسيّ. إنّها ليست مسألة اختيار، فالأراضي المحرّرة ما تزال تتعرّض لعمليات قصف جويّ يوميّة، وبسبب الدمار الهائل في البنية التحتيّة ونقص الكهرباء، إضافة إلى مشكلات أخرى عسيرة على الحلّ، فإن هناك معوقات عمليّة في ما يتعلق بالاتصالات والتنسيق.

في ظلّ هذه الأحوال، من الصعب تحقيق الوحدة في المستوى الذي تراه الدول الغربيّة أمراً أساسيّاً، من دون أن ترمي هذه الدول بثقلها الكامل وراء الثورة، خاصّة في ظلّ القلق المتزايد من الحركات السلفيّة. وقد أدى عجز المجتمع الدوليّ إلى شعور عامّ بين الثوار والمدنيّين بالتخلّي والخذلان، منذ أن اتّضح إخفاقه في سبر الإمكانات المتاحة جميعها، سواء على الصعيد السياسيّ أم الإنسانيّ، وساعد الجمود الغربيّ في إنتاج التطوّرات التي يخشاها الغرب كثيراً؛ والتي تمثّلت ب بروز قويّ لدور الفاعلين الإسلامويّين ونفوذ أجنبيّ في البلاد التي ما عاد بالإمكان السيطرة عليها.

(7) انظر: نقاش من قرية كفرنبيل:

http://www.youtube.com/watch?v=z_UVQHIMx88

جدلٌ يزخر بالأساطير

كان عددٌ من الباحثين المعروفين يعملون على دراسة سورية لعقود، ونذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر، فولكر بيرتس Volker Perthes، إيال زيسر Eyal Zisser، نيكولاس فان دام Nikolaos van Dam، رايموند هينيوش Raymond Hinnebusch، أنوشيرافان احتشامي Anoushiravan Ehteshami، رضوان زيادة، ريم علاف، جوشوا لانديس Joshua Landis، وغيرهم ممن درسوا جوانب مختلفة من التاريخ والسياسة السوريّة وحلّلوها على نطاقٍ واسع، ودرست منشورات أكثر حداثةً، لكارستن فيلاند Carsten Wieland وستيفن ستار Stephen Starr أو فؤاد عجمي Fouad Ajami، السياسة الداخليّة في سورية والمجتمع المدنيّ والثورة. ومع ذلك، ما تزال سورية موضوعاً تحت الدراسة، وهي نتيجة تعود جزئياً إلى الطبيعة المبهمة لنظامها السياسي وعملية صنع القرار فيه، ما يجعل النقاش العامّ، حول الثورة السوريّة وكيفية التعامل معها، منقسماً إلى قطبين ويزخر بالأساطير، فهناك الأسطورة اليساريّة لسورية، بوصفها رأس الحربة في معاداة الإمبريالية، الأمر الذي يتجاهل بارتياح حقيقة أن السياسة الخارجيّة السوريّة كانت في معظمها براغماتيّة، ولا سيّما ما يتعلّق منها بالولايات المتّحدة، حيث كانت سورية شريكاً متعاوناً ومرحباً به في «الحرب ضدّ الإرهاب»، عبر استقبالها «الإرهابيين» المزعومين الذين خطفوا في بلدان ثالثة، وأرسلوا من الولايات المتّحدة إلى سورية، لاستجوابهم.

الأسطورة الأخرى هي النظر إلى النظام السوريّ بوصفه حامياً للأقليات، فصحيح أن سورية، تاريخياً ومؤخراً أيضاً، قد قدّمت مأوى لضحايا الحروب والاضطهاد الذي مُرس عليهم في بلدانهم الأصليّة، وتمكنت بدرجة كبيرة من دمج بعضهم كالفلسطينيين، غير أن الصورة تبدو مشوشة عندما يتعلّق الأمر بالأقليات السوريّة: وعلى سبيل المثال فإنّ التزام النظام الرسميّ العلمانيّة لم يُخفِ حصول أفراد من الطائفة العلويّة على امتيازات في ظلّ حكم الأسد، وكان من نتائج التشديد على عروبة الدولة السوريّة حرمان الأكراد السوريين حقوق المواطنة الكاملة.

استخدمت السلطة السوريّة في أثناء الأزمة الحاليّة مخاوف الأقليات أداةً؛ موحية بأنّ مصير الأقلية المسيحيّة على نحوٍ خاصّ يتوقف على بقاء النظام، بينما تقوم في

الوقت نفسه بتحريض التوترات الطائفية والعنف، ففي المناطق التي تسيطر عليها السلطة الحاكمة جندت وحدات خاصة من بين المدنيين، وهي تشبه ميليشيات الشبيحة سيئة الصيت، ولكنها لا تنخرط في القتال، بل تعمل في نقاط التفتيش بدلاً من ذلك، وهذا ما يراه الكاتب المسرحي والناشط السوري، محمد العطار، قضية خلافية إلى أبعد الحدود: «أنّه يعني إعطاء المدنيين السلطة على المدنيين، فعملية التجنيد من الأقليات وتسليحهم تجعلهم أكثر عرضة للخطر، وتدفع بهم إلى أن يؤمنوا بالحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم ومجتمعهم. لقد أنشئت هذه الوحدات لهدف واحد هو تقسيم السكان وتشجيع التوترات على الصعيد المدني.»⁽⁸⁾

ضد نهج الشخصية

ركّزت الدعاية السورية بقوة على الرؤساء، فتماثيل الرئيس وصور (ملصقات) حافظ الأسد وبشار، أو «الثالوث» مع بادل الأسد، منتشرة في كل مكان، وغالباً ما كان يُشار إلى سورية بـ «سورية الأسد»، حتّى أنّه كان شعار الاستقبال الرسمي في مطار دمشق الدولي. لقد ركّزت أعمال باتريك سيل على صراع الأسد من أجل سورية (والشرق الأوسط)، واختار عددًا من المطبوعات الحديثة، كتلك التي كتبها فلينت ليفريت Flynt Leverett أو ديفيد ليش David Lesch، تفسير السياسة السورية بنهج شخصي جدًا. قد يبدو متوافقًا مع هذا التفسير إلقاء اللوم بشأن أزمة البلاد على قائدٍ لاعقلانيٍّ أو تصوير بشار الأسد، بوصفه شخصية مأسوية كانت ترغب في الإصلاح، ولكنّ الأوضاع حالت دون ذلك، وقد يقود ذلك المرء إلى استنتاج أنّ الأزمة الحالية يمكن حلّها بسهولة، وذلك بإزالة القائد بدلاً من تغيير النظام.

لكنّ مطالب المتظاهرين ليست كذلك، لذا فإنّني أزعّم أنّ الطريقة المثلى لفهم السلوك السوري، في هذه الأزمة، يكون بالنظر إلى الإطار المؤسّساتي وتحليل الأزمات السابقة للحكومة السورية. إنّ نظرة إلى السياسة السورية في العقود الأخيرة، تكشف عن أنّ نهجًا متعدّدًا من التحولات السياسية الجذرية إلى الثبات الصبور، قد حدّدت إلى درجة كبيرة السياسة السورية، ويتفق نهج النظام تجاه الوضع الحالي مع التجربة السابقة، وإن كان يتبع مسارًا ضيقًا. وعلى الرغم من أن مسارًا كهذا ربّما

(8) مقابلة الكاتبة مع محمد العطار، بيروت، 1 أيلول/ سبتمبر 2013.

لا يفضي إلى بقاء النظام أكثر من ذلك، كما يبدو، غير أن فتح هذا الإطار التحليلي الأوسع ما يزال جديرًا بالاهتمام.

من سنوات الأمل إلى سنوات اليأس

يحلّل هذا الكتاب عقدين من السياسة الخارجية السورية (السنوات العشر الأخيرة من حكم حافظ الأسد، والسنوات الثلاثة عشرة من حكم بشار الأسد، ويستشف كيف أضاعت سورية، شيئًا فشيئًا، المكاسب التي حققتها جميعها، بعد البداية الجديدة المبشرة في العامين 1990 / 1991 عندما عادت، بعد مدة من التهميش الدولي، لتصبح دولة مرحّبًا بها على الساحة الدوليّة. خلال الأعوام الثلاث والعشرين هذه، مرّ النظام السوري بمراحل مختلفة جدًّا، واتّسم بعضها بأمل التغيير في الشرق الأوسط، واتّسم بعضها الآخر باليأس من غياب التقدم، فقد طرحت التطورات الإقليمية والدوليّة تحدياتٍ شديدةً أمام السلطات السوريّة، إذ عانت من عقوبات في السابق، غير أن الوضع السياسيّ القائم على مواجهة الضغوط الداخليّة والعزلة الدوليّة في وقت واحد، لم يكن في يومٍ من الأيام ليزعج النخبة السياسيّة ويهدّدها، بهذه الصورة التي هو عليها الآن.

كانت سورية «الدولة الخارجة على السرب»، خلال معظم تاريخها الحديث، على الرغم من أهميّتها المحورية في الشرق الأوسط، ويعود ذلك جزئيًا إلى عجز السلطة الحاكمة فيها عن الاستفادة من الفرص السياسيّة. وسورية بلد محدود القوّة، وعرضة للتأثر بتغيير الاتجاهات في العلاقات الدوليّة، لذا فإنني لا أركّز على السياسة الخارجية السوريّة فقط، بل على الطريقة التي تطوّر بها سلوك الدول الأخرى تجاه سورية أيضًا، في أكثر من مناسبة ولا سيّما في عمليّة سلام الشرق الأوسط وفي ما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب»، حيث شعرت السلطة الحاكمة في سورية بأنّها لم تكافأ على تعاونها. وقد شهدت هذا النوع من خيبة الأمل، في علاقاتها بالولايات المتحدة وأوروبا اللتين عرضتا حوافز، من وجهة النظر السوريّة، ولكنّهما عند الإذعان السوريّ فرضتا مزيدًا من الشروط ببساطة، بدلًا من الحوافز.

إنّ هذا ما يفسّر أن الحوافز والضغوط الخارجية الفعالة لم تعمل جيّدًا، خاصّة مع سورية، فقد علّم التاريخ السلطة السوريّة أنّ التعاون لا يلقي مكافأة وأن الخيار الأكثر

عقلانيّة، في ظلّ الضغوط، هو البقاء في سكون وانتظار الأوقات الأفضل، ويمكن إيجاد اثنين من الأمثلة المثيرة للاهتمام حول هذا الأمر في الفصلين المتعلّقين بكلّ من لبنان والعراق، إذ إنّ انحدار العلاقات بالفاعلين الدوليين والإقليميين إلى الحضيض، بعد انحياز سورية إلى العراق في العام 2003 واغتيال رئيس الوزراء اللبنانيّ الأسبق رفيق الحريري عام 2005، وضع السلطة السوريّة تحت ضغط كبير، غير أن الموقف الدوليّ تغيّر بعد سنوات قليلات من دون أيّ تغيير في السياسة السوريّة.

لفهم الأسباب الكامنة وراء سياسة السلطة الحاكمة السوريّة، في الإنكار والتجاهل، فإنّه من المهم تحليل نجاة نظام الأسد من أزمات عميقة سابقاً، وهو الهدف الذي أحاول الوصول إليه في هذا الكتاب. عند النظر إلى السياسة الخارجيّة السوريّة، في العقود السابقة، وسياسات الدول الأخرى تجاه سورية، فإنّ ما يبدو لا عقلانيّاً - وهو ما أشرت إليه في افتتاحية هذا الفصل بـ «المجنون» - ليس سخيّاً جدّاً، فكسب الوقت قد أدى إلى نتائج جيدة في السابق. ومن ثمّ، فإن قرار اللعب (لعبة الانتظار) يمكن النظر إليه بوصفه خياراً عقلانيّاً للنظام في الأزمة الحاليّة، خاصّة في ضوء عسكريّة النزاع المتزايدة التي أسكتت «صوت العقل»، كما يشير المحلّل السوريّ وائل السواح، فقد أخذ التصرّف عن الثورة بوصفها انتفاضة ضدّ نظام دكتاتوري بالانحسار على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ، وقد شكّل ذلك ديناميّاً قاتلة بالنسبة إلى الناشطين المدنيين ودعاة التغيّر الديمقراطيّ، الذين كانوا قد بدؤوا الانتفاضة بالأصل. (السواح 2013 Sawah).

عندما يتعلّق الأمر بالسؤال المطروح سابقاً: لماذا يجرؤ بشار الأسد على استخدام الأسلحة الكيماويّة بحضور فريق من المحقّقين؟ فإنّ الجواب يكون: بسبب مجموعة عوامل. يرجع أحد أسباب اختياري الإشارة كثيراً إلى مقابلات الأسد وخطبه إلى كونه واحداً من القلائل جدّاً على الإطلاق، ممّن يتحدثون من داخل النظام السوريّ علناً، ويرجع السبب الثاني إلى أنّه، خلال مرحلة الصراع، بات واضحاً له أكثر من أيّ وقت مضى أنّ قراراً بشأن الصراع لا يمكن أن يأتي من التفاوض أو المصالحة، إنّما من انتصار طرفٍ على الآخر، كما أنّه بات أكثر سخرية في طريقته لإثبات قضيتّه، على الرغم من خسارته الأراضي، فعندما سُئل في حزيران/ يونيو 2013 عن استخدام الأسلحة الكيماويّة، أشار إلى انخفاض عدد الضحايا حيثنّذ من جراء استخدام غازات

الأعصاب؛ مدعيًا أنّه «ليس هناك معنى من استخدام الأسلحة الكيماوية لقتل العدد نفسه من الناس الذين يمكن قتلهم باستخدام الأسلحة التقليدية»! غير أنّه يمكن مناقشة أنّ العدد المنخفض نسبيًا من الضحايا في البداية يتناسب تمامًا مع الإستراتيجية الكلية المنظورة خلال الثورة؛ مجسّدة في زيادة عدد الضحايا وقساوة الفظائع، شيئًا فشيئًا، لتعويد المراقبين الدوليين على العنف. وقد نجحت عنده هذه الإستراتيجية جيدًا في الحرب التقليدية، وكان يمكن أن تنجح بالطريقة نفسها، حتّى في ما يخص المواد الكيماوية، وهو ما أسماه الصحفيّان الألمانيّان، هانز هوينغ Hans Hoyng و كريستوف رويتر Christoph Reuter، بـ «حسابات الأسد الباردة» (هوينغ / رويتر Hoyng / Reuter). (2013).

ربّما كان الهجوم الكيماويّ علامةً على إدراك الأسد أنّ احتمالات بقائه لم تعد جيدة، بعد وقت قصير من قطع الثوار آخر طريق إمدادات الجزء المحاصر الموالي للحكومة في حلب، وحدث حالة مشابهة في دير الزور أيضًا. وعلى الرغم من القصف المدفعيّ الشديد لأشهر، لم يصل الثوار في ضواحي دمشق إلى الاستسلام، لا بل تمكنوا بحلول آب / أغسطس 2013 التقدّم أكثر إلى قلب المدينة، لذلك قد تكون تلك محاولة أخيرة بائسة من النظام لإنهاء الصراع، بأيّ صورة، في مناطق تعدّ حيويّة لأمنه. وقد ذكرت الاستخبارات الألمانيّة، بعد أن اعترضت مكالمة هاتفية بين مسؤول في حزب الله وآخر من إيران: أنّ الأول قد قال إنّ الأسد «فقد أعصابه»، و«ارتكب خطأ فادحًا بإصداره أمر الهجوم بالأسلحة الكيماوية» (غيباور Gebauer). (2013).

وسواء كانت «لعبة الانتظار» خيارًا مفضّلًا في الأزمة الحالية أو كانت ببساطة الحلّ الوحيد الذي خطر في بال الطبقة الحاكمة من عائلة بشار الأسد والمؤسّسة الأمنيّة العليا، فإنّها تعتمد أيضًا على هيكلية صنع القرار داخل الدائرة المقربة من السلطة. لقد كان حافظ الأسد السلطة الوحيدة الفعلية في سورية خلال مدة حكمه، ما مكّنه تغيير المسار، حتّى ضدّ التقاليد والهواجس جميعها، ولم يمتلك ابنه وخليفته لا القوة ولا العقل الإستراتيجيّ للاستفادة من الخيارات التي تركها والده تحت تصرفه كافة، بل أنّه يعتمد بدلًا من ذلك على خيار وحيد، وهو هزيمة المعارضة عسكريًا، حتّى وإنّ عنى ذلك تدمير سورية. وعلاوة على ذلك، فإنّ لهيكلية صنع القرار أهميّة كبرى،

فكما لمّح بشار نفسه، ليس من الواضح من المسؤول في دمشق، وعلى الأرجح تتخذ القرارات جماعياً من دائرة الحكم الضيقة التي لا يثق أعضاؤها بعضهم ببعض مطلقاً، ما يجعل أيّ تغييراتٍ على المسار القائم بالفعل أمراً مستبعداً جداً.

سياسات خارجية موازية

من العوامل التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في السياسة الخارجية السورية، هو نمطها في إقامة سياسات خارجية «موازية» مع جهات فاعلة مسلّحة غير حكومية في البلدان الأخرى، من أجل الضغط على جيرانها، وأبرز مثال على ذلك علاقة سورية بحزب العمال الكردستاني (PKK) التي أوشكت أن تجرّ تركيا وسورية إلى حرب في العام 1998، وهو ما لم يسوّ إلاّ بتهديد عسكريٍّ أكيدٍّ ومتزامنٍ من تركيا وإسرائيل. وفي بداية الثورة، عمل النظام السوريُّ على إحياء علاقاته بحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، وهو الفرع الكرديُّ السوريُّ لحزب العمال الكردستاني؛ متيحاً له فرض سيطرته على أجزاء من شمال سورية، واستخدامه في الوقت نفسه جزءاً من تهديد ماركز لأنقرة.

اتّبع النظام السوريُّ إستراتيجيّاتٍ مشابهة مع عددٍ من دول المنطقة؛ فكانت له في لبنان علاقات جيّدة بحزب الله دائماً، ولم يكن يدعم في الأراضي الفلسطينية الجماعات المناهضة لإسرائيل فحسب، بل المناهضة لياسر عرفات أيضاً. وبعد استضافته معارضي صدام حسين، شجع المقاتلين ضدّ حكومة ما بعد صدام في العراق وسمح لهم بالمرور عبر الأراضي السورية، وتبدو هذه الرغبة في القيام بدور المعطل، بدلاً من العمل عملاً بناءً مع الدول المجاورة لتشكيل تحالفات أو تعزيز الأمن السوريّ بطرائق أخرى، أمراً غريباً. لكنّ السلطة السوريّة قد تعلّمت أنّها تفلت عادةً من العقاب على ذلك، وخلال الثورة حاولت استخدام بعض حلفائها في لبنان أو من بين الأكراد، من أجل خلق اضطرابات في الدول المجاورة وتذكيرها بأنّ علاقاتها الوثيقة بالجهات الفاعلة المسلحة غير الحكوميّة توفرّ مصدراً إضافياً للضغط على سياسات هذه الدول الداخليّة والخارجيّة.

استفدت في هذا الكتاب من مواد كثيرة تتعلّق بالعلاقات السوريّة بتلك الجماعات، وهي مواد يمكنها أن تفسّر الاندفاع في نشاط حزب العمال الكردستاني، بعد أن

اعتمدت الحكومة التركية خيار المواجهة مع بشار الأسد في العام 2011، الأمر الذي يعطي فكرة عن صلة اتفاق السلام الأخير بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني. وأحاول الإجابة عن أسئلة مهمّة، سواء لصنّاع السياسة أم صنّاع القرار، من أجل المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لتفكير السلطة الحاكمة في أزمات أخرى، وأبدأ بلمحة عامّة عن الهيكل السياسي السوري، وصلته الوثيقة بسياساتها الخارجية؛ باحثاً كذلك في الروابط بين السياسة الخارجية والداخلية ومحلّلة، في فصول الكتاب، علاقات سورية بالجهات الفاعلة الأساسية، كعلاقاتها على المستوى الدوليّ بالولايات المتحدة وعلاقاتها على المستوى الإقليميّ بإيران.

وبما أنّ جهات فاعلة كدول الخليج، لم يكن لها أثر مهمّ في معظم فترات المرحلة المدروسة، على الرغم من أنّها عادت إلى المشهد مع الثورة، فإنّني لم أفرد لها فصلاً مستقلة، ولكنني تناولت مشاركتها في النتائج والتوقعات، حيث ألقيت الضوء أيضاً على تلك القيود الداخلية والخارجية التي ستحتاج أيّ حكومة مقبلة إلى أن تتعامل معها، وقد يكونون فاعلين مهمين لسورية في المستقبل، مع الوضع في الحسبان أيضاً أنّ التطورات الراهنة غالباً ما تُؤطر بصراع إقليميّ، غير أنّ البيانات لتحليل أفعال دول الخليج ضئيلة جداً في الوقت الحاضر.

هذا الكتاب حصيلة بحث طويل الأمد وهو مشروع رسالة دكتوراه، وحصيلة عدد كبير من المقابلات والمناقشات التي أجريتها مع محلّلين ومراقبين وناشطين وصحافيين ودبلوماسيين، سوريين ودوليين، بين العامين 2001 و2013. الكتاب ذو علاقة وثيقة ومباشرة بالحالة الراهنة التي ما تزال فيها معرفتنا بهذا اللاعب الإقليميّ المركزي محدودة من جهة، ويزداد فيها السؤال عن مستقبل سورية في المنطقة إلحاحاً أكثر من أيّ وقت مضى من جهة أخرى.

الفصل الأول

الربط بين السياستين الداخليَّة والخارجيَّة وثورة عام 2011

الفصل الأول

الربط بين السياستين الداخليّة والخارجيّة وثورة عام 2011

يستطيع الحكّام المستبدّون أن يتصرفوا من دون أن يُلقوا انتباهًا إلى الرأي العامّ، وليس عليهم أخذ العوامل الداخليّة في حسابان نهج سياساتهم الخارجيّة. لذلك فقد اعتادت السلطة الحاكمة في سورية أن تكون سياستها الداخليّة ضعيفة التأثير في علاقاتها الخارجيّة، ففي القضايا الفرديّة كانت هناك شكاوى من دول أخرى، مثل تذكير الاتحاد الأوروبيّ الدائم باحترام حقوق الإنسان، أو مطالباته بالإفراج عن مسجونين سياسيّين معيّنين...، لكنّ ذلك لم يكن ليقلق النظام أكثر ممّا ينبغي؛ لأنّ الضغط الخارجيّ الجديّ الوحيد الذي تعرّض له دومًا كان بسبب سياسته الخارجيّة، ولا سيّما ارتباطه بمجموعات إرهابيّة في دول أخرى.

ومن ثمّ، فقد كان النظام السوريّ، خلال شطر كبير من تاريخه، قادرًا على تحديد المدى الذي يربط سياسته الخارجيّة بالداخليّة، وقد فعل ذلك بثلاث طرائق مختلفة أساسًا:

- أولاً: عزّز النظام نفسه بوصفه «القلب النابض» للقوميّة العربيّة، ولم يفعل ذلك بهدف تأكيد شرعيّته وحقّه بقيادة سورية فحسب، بل بقيادة المنطقة أيضًا، وقد تم ذلك بصورة رئيسة ومستمرّة من حافظ الأسد، بصرف النظر عن حقيقة أن أقرب شركاء النظام في الثمانينيات لم يكن دولاً عربيّة، بل الاتحاد السوفياتي وإيران، وكانت علاقاته بالدول التي تتبنى نظريّته العقديّة كالعراق مثلاً، عدائيّة علناً.

- ثانيًا: استخدم في أوقات معيّنة سياسته الخارجيّة بطريقة شعبيّة، من أجل استمالة «الشارع العربيّ»، وكان الصمود المتعلّق بإسرائيل جزءًا من هذا الاستخدام

في عهد حافظ الأسد، في حين طبقه بشار أيضًا في أثناء غزو العراق عام 2003، على حساب العلاقات بالأردن والدول العربية الأخرى التي دعمت التدخل.

- ثالثًا: في أوقات الأزمات والضغوط الخارجية، كان النظام السوريّ يلجأ إلى استحضار سياسته الخارجية والتركيز على متطلباتها ومقتضياتها في وجه المعارضة الداخلية من أجل إسكاتها؛ ملقيًا اللوم عليها في تهديد الأمن السوريّ أو متهمًا إياها بالتعاون مع المصالح الأجنبية، وقد استخدم هذا التكتيك بشار الأسد على نحوٍ خاصّ.

استبعدت السلطة الحاكمة في المقابل القضايا التي لها أبعاد حقيقية من المناقشة، داخلية كانت، أو خارجية، فكانت المسائل المتعلقة بالهوية من المحرّمات، مثل القضية الكردية التي تعني ضمنيًا الولاء للدولة القومية، كما كان النظام يخفي الخلافات الطائفية، تحت غطاء رسمي من التزام القيم العلمانية.

في بداية الثورة، حاولت السلطة السورية تبرير الصراع بربطه بالخارج وإلقاء اللوم على مؤامرة برعاية أجنبية. ومع القمع العنيف والمزيد الذي مارسه السلطة ضد الاحتجاجات السلمية جملةً، بدأت التطورات الداخلية في سورية تؤثر في علاقاتها الخارجية، ما أدى إلى مضاعفة الأزمة، داخليًا وخارجيًا، وهو ما لم يشهده النظام من قبل. لقد كانت السلطة الحاكمة في سورية في أثناء كتابة هذا الكتاب، قد بسطت سيطرتها على بعض النقاط الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من دمشق إلى حمص إلى الساحل، وهي منطقة يظنُّ كثيرون أنّها ستصبح «علويستان» في حال تقسيم البلاد، ولكنّ السلطة السورية فقدت السيطرة على كامل الشمال، والمواقع القليلة التي تحتفظ بها كانت مجالًا لمنافسة شديدة، ففي آب/ أغسطس 2013، على سبيل المثال، قطع الثوار طريق الإمدادات إلى المنطقة التي يسيطر عليها النظام في حلب، وحدث الأمر نفسه في دير الزور شرقي البلاد، ووقعت الرقة مركز المحافظة (العاصمة الريفية) بأيدي الثوار الذين تقدموا في محافظة درعا الجنوبية، ولم يتبق قيد العمل الفعليّ إلا تسعة مطارات. حتّى المنطقة الساحلية، وهي معقل النظام، كانت أبعد ما تكون عن الهدوء. وعلى الصعيد الدولي، كان النظام يخضع لعقوبات من الولايات المتحدة وأوروبا، والأكثر أهميةً منهما كانت عقوبات جامعة الدول العربية.

في الفصل الأول هذا، أحلّل العلاقة بين السياسات الخارجيّة والداخليّة؛ مبتدئةً بلمحة عامة عن المؤسّسات ودور البيروقراطيّة والمشاركة السياسيّة والتطورات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، في عهديّ حافظ وبشار الأسد قبل الثورة. وسألقي، في خطوة ثانية، نظرةً على المجتمع المدنيّ والمعارضة، في مرحلة ما قبل الثورة، وأفرد جزءاً ثالثاً من الفصل للتطورات السياسيّة منذ بداية الثورة.

هياكل السلطة الرسميّة وغير الرسميّة

ركّز حافظ الأسد على بناء المؤسّسات والتنمية، وأصدر في العام 1973 دستوراً جديداً، وبنى نظاماً هرمياً استبدادياً مركزيّاً؛ يشكّل فيه الجيش وأجهزة الأمن وحزب البعث الركائز الأساسيّة للسلطة التي ترأسها. ووفقاً للدستور، فإنّ الرئيس هو صانع القرار الرئيس ومصدر السلطة، وهو القائد الأعلى للجيش والأمين العام لحزب البعث، وهو من يسمّي مجلس الوزراء ويقيله،⁽⁹⁾ ويقدم رؤساء الأجهزة الأمنيّة المختلفة تقاريرهم مباشرة للرئيس، وهذا ما يضمن له درجة عالية من الاستقلاليّة، ما دامت المؤسّسات التي قد يخرج منها تحدّد لحكمه كافة تحت سيطرته التامّة. لقد خلق حافظ الأسد، خلال عمليّة البناء المؤسّساتي، درجة من الاستقرار الداخليّ، ما سمح بتطوير السياسة الخارجيّة السوريّة (بيرتس Perthes 1993، ص 4).

وأبقى الرئيس، إلى جانب سيطرته على مؤسّسات الحكم، على دائرة غير رسميّة من المستشارين، وهي تتألف في جزء منها من المسؤولين رفيعي المستوى، ولكنها تضمّ أيضاً غيرهم من الأفراد الموثوقين، مثل أفراد العائلة. وكان الولاء هو المعيار الأكثر أهميّة للعضوية في هذه المجموعة، وما أن يصبح أحدهم جزءاً من هذه الدائرة المقربة، فإنّه يميل إلى البقاء فيها مدة طويلة، وأفضل مثال على ذلك هم أصحاب المناصب الرسميّة الأساسيّة في عهد حافظ الأسد، وجميعهم بقوا في السنوات الأولى لحكم بشار كذلك، مثل وزير الدفاع مصطفى طلاس الذي تقاعد عام 2004 بعد اثنين وثلاثين عاماً، وعبد الحليم خدام نائب الرئيس من العام 1984 حتّى عام 2005، وفاروق الشرع الذي عمل وزيراً للخارجيّة لاثنتين وعشرين عاماً، ثم رُفِع إلى

(9) للحصول على وصفٍ تفصيليٍّ وجيّد حول بناء المؤسّسات في سورية، انظر: رضوان زيادة (2011).

منصب نائب الرئيس في العام 2006.⁽¹⁰⁾ وقد ترك بشار في سنوات حكمه الأولى المناصب المركزية على حالها وتمسك لاحقاً بنمط التجنيد العائلي القائم على الولاء نفسه الذي اتبعه والده،⁽¹¹⁾ واحتفظ بالسكرتير الشخصي ذاته الذي اختاره حافظ الأسد في السبعينيات.

كانت الصعوبة الأكبر في فهم العمليات السياسية السورية كامنة دائماً في التمييز بين من ينتمي فعلاً إلى القيادة السياسية وإجراءات صنع القرار، إذ لم يكن المنصب الرسمي للفرد يتطابق بالضرورة مع أهميته الفعلية على أرض الواقع. لقد وصف إيال زيسر Eyal Zisser هذا بـ «نظام السلطة المزدوج»، أي إن المنظومة الرسمية للحكومة توازيها منظومة غير رسمية، وتُمارس السلطة فيها من خلال رؤساء الأجهزة الأمنية وكبار ضباط الجيش وأفراد من عائلة الرئيس، وغيرهم من الأشخاص المقربين من المسؤولين النافذين (زيسر 1998، ص 8).

انعكس هذا الأمر جزئياً أيضاً على دور بعض المؤسسات التي تولاهها لاحقاً، فقد اعتمد حافظ الأسد الذي جاء من خلفية عسكرية، من القوات الجوية، اعتماداً كبيراً على رفاقه السابقين هناك، ما أعطى دوراً أوسع لاستخبارات القوى الجوية، فألى جانب فرع فلسطين للأمن العام المسؤول الرسمي الوحيد عن مراقبة النشاط الفلسطيني في سورية، باتت استخبارات القوى الجوية أعتى الأجهزة في التعذيب الوحشي للمعارضة الداخلية، فعدّد ممن اعتقلوا في هذين الفرعين اختفوا أو عادوا إلى ذويهم بعد تعذيبهم حدّ الموت، ويعمل الأخير على إرهاب المواطنين للابتعاد عن النشاط «المشبوّه» المحتمل. لقد كان لأعضاء المؤسسات الأمنية دور في السياسة الخارجية كذلك، وهي حقيقة أكدها الباحث السوري رضوان زيادة، في حين حُجِّم دور وزير الخارجية في عملية صنع القرار، بقصره على تنفيذ القرارات الرئاسية: «إن

(10) غادر خدام البلاد إلى منفاه في فرنسا عام 2005. وأعلن في خطاب مفاجئ في 30 كانون الأول/ديسمبر 2005 معارضته للحكومة السورية، وانخرط حينئذ في «جبهة الخلاص الوطني» من أجل إسقاط النظام. وعلى الرغم من أنه كان عضواً أساسياً في النظام لعقود، فإنه لم يكشف أي أفكار مثيرة للاهتمام، ولم يؤخذ على محمل الجد، بوصفه زعيماً للمعارضة، كما كان يرغب في أن يكون.

(11) الأشخاص المتهوّنون هنا هم: الراحل آصف شوكت (صهره ورئيس فرع الأمن العسكري السابق ونائب وزير الدفاع) وشقيقه ماهر الأسد (قائد الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة الخاصة) ومحمد وحافظ مخلوف من الجانب الآخر للعائلة، وهناك أشخاص آخرون أيضاً.

الجانب غير المعلن من السياسة الخارجيّة السوريّة يكمن في الدور الذي أدّته الهيئات الأمنيّة والعسكريّة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجيّة، وهو أمرٌ لا يُذكر عمومًا في الإعلام، على الرغم من أنّ جميع اللاعبين السياسيّين والمراقبين يدركونه، ويدركه الدبلوماسيون الأجانب أيضًا، بل إنّ بعضهم يفترض أنّ الهيئات العسكريّة والأمنيّة هي التي تتخذ القرارات النهائيّة في الواقع» (زيادة Ziadeh 2011، ص 80).

المشاركة السياسيّة

إنّ نتائج الانتخابات في سورية، سواء الاستفتاء الرئاسيّ أم الانتخابات البرلمانيّة، لا تترك مجالًا لأيّ مفاجأة؛ ففي الاستفتاء الرئاسيّ الذي يجرى كل سبعة أعوام كانت القيادة القطرية لحزب البعث ترشّح مرشحًا وحيدًا، وكانت نتائج فوزه تزيد على 97 في المئة دائمًا.⁽¹²⁾ وفي الانتخابات البرلمانيّة يُشكّل حزب البعث وعددٌ من الأحزاب الأصغر (الجبهة الوطنيّة التقدّميّة) قائمةً مشتركةً، ويخوضون بها الانتخابات، بأغليّة المقاعد المخصّصة لهم،⁽¹³⁾ ويُخصّص عددٌ أقلّ للمرشحين «المستقلين»⁽¹⁴⁾، ولا يعمل البرلمان باستقلاليّة عن الرئيس، بل إنّّه لا يتعدّى أن يكون مجرد أداة سياسيّة شكلية.

لكنّ ذلك يعني أيضًا أنّه لم يكن هناك آليّة روتينيّة لرصد الرأي العامّ، وفي غياب متنفس قانونيّ للضغط العام، فإنّ المشاركة السياسيّة لم تكن ممكنة، إلّا في المساحة التي تحدّدها السلطة الحاكمة. لقد جاءت استقلاليّة السلطة عن مواطنيها على حساب الشعور الدائم بانعدام الأمن. وفي هذا السياق، يذكر المبعوث الأميركيّ الخاصّ السابق، دنيس روس Dennis Ross، كيف أتى اثنان من المقرّبين من حافظ الأسد

(12) الرقم الأول هو نتيجة بشار الأسد في استفتاءه الأول في تموز/ يوليو 2000، والثاني هو نتيجة استفتاء والده في العام 1999. لمعلومات حول التلاعب بالأرقام، انظر، على سبيل المثال: جورج 2003، ص 90 وما بعدها.

(13) أُسّست الجبهة الوطنيّة التقدّميّة في العام 1972، وقد وسّعت غير مرّة. وتضمّ في الوقت الحالي الأحزاب الآتية: حزب البعث العربيّ، الحزب الشيوعيّ بجناحيه (جناح بكداش وجناح فيصل)، جناحي الحركة الاشتراكيّة العربيّة، الحزب الواحدوي الاشتراكيّ، الحزب الاشتراكيّ الديمقراطيّ، والحزب القوميّ الاشتراكيّ السوريّ.

(14) جديرٌ بالذكر أنّ حلقة السلطة الضيّقة، خاصة قادة أجهزة المخابرات السوريّة، هي التي تختار جميع أعضاء البرلمان السوريّ في الحصيّة، سواء أكانوا بعثيّين أم من «الجبهة التقدّميّة» أم «مستقلين». (المترجم)

إليه لإخباره بوفاة ولده باسل، وقد رأى من وجهيهما أن شيئاً قد حدث: ف «عند هذه اللحظة، كان حافظ الأسد قد حكم سورية مدة أربعة وعشرين عاماً، وحتى ذلك الوقت كانت الغريزة الأولى للأسد أن يسأل ما إذا كان هناك انقلاب. لم يكن هذا الرجل محصّناً من الشعور بالتآمر» (روس Ross 2004، ص 141).

الركود السياسي

كان حافظ الأسد يرى أن تجنب التغيير هو الضامن للاستقرار والاستمرارية، وكان الركود السياسي الذي عاشته سورية في الثمانينيات الجانب السلبي لذلك⁽¹⁵⁾ مع استثناءات قليلة. لقد شاخت النخبة الحاكمة، لكنها استمرت في حكم مجتمع شاب على نحو متزايد، ووقفت الاستمرارية الشخصية في المراتب العليا للمؤسسات عقبة في طريق الترقيات، ومع معدل ولادات يصل إلى 2.5 في المئة سنوياً، كانت النخبة الحاكمة المُسنّة في عام 2000 تواجه بالفعل تعداد سكان تقدّر نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة منهم بـ 41 في المئة (وكالة الاستخبارات المركزية: كتاب حقائق العالم 2000). وكان حافظ الأسد، مع ابتعاده عن التغيير، مهتماً بخلق أوضاع مثالية لخلافة سلسلة، وفي أواخر التسعينيات حدّ من سلطة بعض المسؤولين النافذين، وربما المثال الأوضح لذلك هو تحويل الحقيبة اللبنانية من نائب الرئيس خدام إلى بشار عام 1998، وهي خطوة هدفت إلى تحويل ميزان القوى، بعيداً من خدام وباتجاه ولده،⁽¹⁶⁾ كما عمل على تغيير قيادة مختلف الأجهزة الأمنية؛ مستبدلاً الموظفين الذين قد يشكّون بشرعية بشار.⁽¹⁷⁾

(15) سيل Seale في محاضرة في 25 كانون الثاني / يناير 2001، كما نقل في: <http://www.mafhoum.com/press/chtam.html>، وفي محاضرة نشرت أولاً في صحيفة الحياة في 26 كانون الثاني / يناير 2001، استخدم أيضاً مصطلح «التحجّر».

(16) كان رئيس هيئة الأركان حكمت الشهابي متورطاً في الحقيبة اللبنانية أيضاً، وفي حين بقي خدام في منصبه، تقاعد الشهابي تماماً. كان خدام بين الجدّ والمزاح يلقب الرئيس اللبناني بـ «ريس لبنان»، ونظراً إلى أنه كان عليه تحويل هذا الملف إلى بشار، كانت علامة على أن حافظ الأسد اعترم تحديد نفوذه. لمعلومات حول التغيرات في الرتب العليا؛ تحضيراً للتوريث بشار، انظر أيضاً: غريش Gresh 2000.

(17) السياسي القديم الآخر الذي أجبر على التنحي كان رئيس الوزراء الزعبي الذي كان يُحتسب سابقاً على المقربين من حافظ الأسد. اتُهم بالفساد، وغادر في آذار / مارس 2000، وانتحرف في وقت لاحق. وفي جهاز الاستخبارات، رُقي بهجت سليمان، الذي كان معروفاً بقربه من بشار، في الفرع الداخلي للاستخبارات العامة؛ في شباط / فبراير 2000، أصبح حسن خليل خلفاً للواء علي دوبا

كان الأمن عند حافظ الأسد على رأس الأولويّات السياسيّة، ليس لأنّه أمن النظام فحسب، بل لأنّه الأمن القوميّ أيضًا، وقد كان وما يزال بقاء النظام الأولويّة العليا للنظام السوريّ، وهذا ما يحدّد ما يمكن أن يُعدّ تهديدًا أمنيًا، «فقد كان الهدف الأساسيّ والسائد هو المحافظة على النظام، ليس من مبدأ الشعور الخاص بالمسؤوليّة تجاه الجماهير، وليس لخدمة أيّ رؤية شاملة معيّنة، ولكن ببساطة غايةً بحدّ ذاتها» (جورج George 2003، ص 9). إنّ أيّ موضوع آخر، بما في ذلك الاقتصاد، كان ذا أهميّة ثانوية، لذا لم يسمح للمصالح الاقتصاديّة بتشكيل السياسة الخارجيّة السوريّة، بصرف النظر عن وضع الشعب السوريّ.

على الرغم من أنّ هذا يفسّر جزئيًّا سبب قدرة النظام على تحمل العقوبات التي فرضت عليه في الثمانينيات، إلّا أنّ حافظ الأسد حقّق نجاحًا كبيرًا أيضًا، بحصوله على عائدات خارجيّة من خياراته في السياسة الخارجيّة، فقد تلقت سورية في السبعينيات تمويلًا من دول الخليج، لكونها «دولة مواجهة» في الصراع مع إسرائيل، كما تلقت في الثمانينيات نفطًا إيرانيًا بأسعار مخفضة، لدعمها في الحرب الإيرانيّة العراقيّة، وقدمت حرب الخليج عام 1991 فرصة جديدةً لحشد المدفوعات من دول الخليج، على الرغم من أنّ النتائج كانت أقلّ دوامًا ممّا كان متوقعًا.⁽¹⁸⁾ وفي أوائل التسعينيات، ساعد ارتفاع أسعار النفط سورية في التغلب على أزماتها الاقتصاديّة، واعترافًا بحتميّة الإصلاح الاقتصاديّ أصدر حافظ الأسد قانون الاستثمار رقم 10 عام 1991، وكان يهدف إلى تسهيل الاستثمار الأجنبيّ وتشجيعه وإلى تحرّر محدودٍ في سورية، وكانت التطورات السياسيّة على الصعيدين الدوليّ والإقليميّ قد قلّلت من فرص السعي وراء الرّيع على مدى عقد التسعينيات.

الأيدولوجيا والبراغماتيّة

كان حافظ الأسد يدعم دومًا التضامن العربيّ، غير أنّه كان يعمل على أسسٍ

الذي كان رئيس جهاز الاستخبارات العسكريّة لمدة طويلة، انظر: ليفريت 2005، Leverett، ص 62 وما بعدها.

(18) في ما يتعلّق بهذه الإيرادات، انظر: وحدة الاستخبارات الاقتصاديّة القطرية لسورية، 2008، ص 14 وبيندر 1992، Binder، ص 85 وما بعدها.

براغماتية أكثر منها أيديولوجية،⁽¹⁹⁾ إذ إن كثيراً من التزام الأيديولوجيا سيحد من حريته في العمل، ولكن المرونة كانت مطلوبة للتكيف إستراتيجياً مع المشكلات والأزمات الناشئة حديثاً. لذلك، ففي الشأن المتعلق بالقضايا العربية البينية، لم يتردد حافظ الأسد في تجاهل الرأي العام، وقد كانت تدخلاته في الأردن ولبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية ودعمه الجانبي غير العربي في الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج عام 1991 أمثلة واضحة عن ذلك.⁽²⁰⁾ في هذه الأحوال، اختار حافظ الأسد ما عده الخيار الأفضل إستراتيجياً للمصلحة الوطنية.

القضية الوحيدة في السياسة الخارجية، التي كثيراً ما أظهر فيها حافظ الأسد حاجته إلى وضع الرأي العام المحلي في الحسبان، هي العلاقات السورية-الإسرائيلية، فقد كان لمفاوضات السلام دقة خاصة عند السلطة السورية، ولكونه طالب دائماً بـ «سلام عادل وشامل»؛ مقدماً نفسه بصورة «الأكثر صموداً» إزاء قضية القدس، فكان من المهم عنده المحافظة على هذه الصورة في عملية السلام. وقد قدم هنري كيسنجر Henry Kissinger وجيمس بيكر James Baker ودينس روس Dennis Ross أفضل توصيف لذلك،⁽²¹⁾ ففي حين كان يحضر الشعب السوري ضمناً لاحتمالات السلام، شدد على أنه لن يمضي قدماً من دون معرفة المواطنين وموافقتهم (الأسد al-Assad 1993). فسّر الأسد لبيكر بمصطلحات دراماتية ما قد يحدث إذا ما تصرف بخلاف الرأي العام: «سنخسر الرأي العام العربي والمحلي [...] لن يكون هذا مغامرة سياسية فحسب، بل أنه شكل من أشكال الانتحار. أمر واحد يدعو إلى اعتماد سياسة انتحارية، وهو إذا كان يعود على الشعب بالفائدة، ولكنه تهوّر حقاً إذا لم يكن هناك نتيجة إيجابية» (بيكر Baker 1995، ص 456 ف).

لم يقتنع بيكر أنه كان على حافظ الأسد الأخذ بما يفكر فيه المسؤولون السوريون،

(19) هناك عدد من الأمثلة على القرارات السياسية التي بات من الواضح من خلالها أن حافظ الأسد لم يتصرف بدوافع أيديولوجية. ومن ذلك اختياره التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية؛ مزدرياً بذلك المبدأ العربي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الشقيقة، وكان دعم الأسد لإيران في حرب العراق انحرفاً أكثر وضوحاً عن التضامن العربي.

(20) يُزعم أن التدخل السوري في لبنان في عام 1976 لم يكن منسجماً أيضاً مع الرأي العام السوري. لكن الاشتباك مع إسرائيل نجح في إعطاء التدخل السوري في لبنان مفهوماً مختلفاً عن كونه مجرد تورط في اقتتال داخلي، ومن ثم تغيرت وجهة النظر العامة تجاه التدخل.

(21) كيسنجر 1982، بيكر 1995، روس 2004.

فضلاً عن الجماهير السورية. وعندما قال الرئيس السوري: «إنّه لا يستطيع أن يقرّر نقطة ما، من دون مشاورات داخل مؤسسات الدولة والجبهة الوطنية التقدمية»، قال بيكر: «لقد كان رفضاً نهائياً، فلم يكن هناك أحدٌ في الجمهورية العربية السورية يحتاج الأسد إلى التشاور معه، سوى نفسه». في حين أخذ كيسنجر الذي كان قدفاوض في اتفاق فكّ الاشتباك السوريّ الإسرائيليّ في العام 1974، اهتمام الرئيس السوريّ بالرأي العام على محمل الجدّ، وحصل الأمر نفسه مع روس Dennis Ross «لأنّ الأسد كان قلقاً بصدق من الطريقة التي سيفهم بها، ومن فهم أي إيماءة تجاه إسرائيل أنّها ضعفٌ شخصيٌّ، بطريقة يمكن استغلالها من منافسيه المحتملين. لقد كان متصلاً جداً إزاء الكشف عن أيّ شيء» (روس Ross 2004، ص 142).

البيروقراطية

لم يُنظر إلى الإدارة البيروقراطية السورية يوماً بوصفها كياناً يعوّل عليه، ومن ثمّ لم تكن سلطة ذات هدف، وكانت تعاني زيادة مفرطة في العاملين وغياب الفاعلية، وكانت المؤهلات الملائمة ذات أهمية ثانوية لعضوية الحزب أو الشبكات الشخصية، فقد جعل وجود شبكة موازية وقويّة، من المصالح والنفوذ، اتخاذ القرارات التي قد تتداخل في المصالح الشخصية للشخصيات النافذة مخاطرة، فكلّما كان هناك صراع بين ما يتطلبه التشريع والمصالح الشخصية لشخصية رفيعة المستوى، كان الموظف المسؤول يعرّض منصبه للخطر (بيرتس Perthes 1995، ص 143)، وكانت المبادرة الفردية نادرة وغير مرحّب بها، ولم تستطع الإدارة القيام بأيّ وظيفة للفرز (التصفية)، وكان للقرارات الروتينية القدرة على الوصول إلى أعلى مستويات صنع القرار، ولم يكن حتّى الوزراء يحصلون على دعم السلطة الحاكمة، إذا ما اتخذوا قرارات صحيحة قانونياً، ولكنها غير مرغوب فيها (بيرتس Perthes 1995، ص 144).

أغرقت المستويات الإدارية العليا بمسائل ذات أهمية ثانوية، وتطابق فقدان الدينامية في الصفوف الدنيا مع عدم رغبة الرؤساء في تفويض العمل إلى آخرين، ومع مصلحتهم في تدبير حتى القرارات الروتينية بجميع تفاصيلها (بيرتس Perthes 1995، ص 143). نتيجة لذلك، كان مسؤولو الإدارة العليا مستغرقين جداً في العدد الهائل من القضايا، حتّى أنّه لم يكن هناك مجال لتطوير الإستراتيجيات طويلة الأجل. وفي خطابه في حزيران/ يونيو 2011 أعطى بشار الأسد أخيراً بعضاً من الاهتمام

بهذه المشكلة؛ داعياً الوزراء إلى ترك الإدارة الجزئية لمروؤسيهم، من أجل تحسين الأداء (الأسد al-Assad 2011 c).

لازمت هذه المعوقات العامة صنع السياسات الخارجية السورية أيضاً، فوفقاً لوزير الخارجية جيمس بيكر الذي تعامل مع السلطة السورية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط: «لا يمكن لأيّ تفصيل في نقاشنا أن يكون صغيراً جداً» لا يسترعي اهتمام الأسد به شخصياً (روس Ross 2004، ص 142). هذا ما جعل من الصعب على النظام الاستجابة للتحديات، فضلاً عن تخطيط السياسة، وساهم أيضاً في أن تصبح السياسة السورية سياسة تفاعلية، أكثر كثيراً من كونها فعّالة.

التنوع الإثني والديني

كان النظام السوري يتباهى دوماً بالتعايش السلمي للجماعات، من مختلف الخلفيات الإثنية والدينية، إذ يشكل العرب السنة أغلبية السكان، بنسبة تقدر بـ 70 في المئة، ومن بين الأقليات الدينية المسيحيون الذين يشكلون حوالي 10-12 في المئة من السكان، وهم أكبر مجموعة من الأقليات، غير أنهم يقسمون إلى مجموعات متنوعة من مختلف الكنائس، ويليهم العلويون (7-8 في المئة)، وأعداداً أقل من الدروز والإسماعيليين،⁽²²⁾ والأقلية الإثنية الأكبر هي الأكراد، ويقدر عددها بمليونين نسمة وبنسبة 10-11 في المئة من عدد السكان. علاوة على ذلك، فإن لسورية تاريخاً في فتح أبوابها أمام اللاجئين من الدول المجاورة، ففي أوائل القرن العشرين وصلت إلى البلاد أقلية أرمنية كبيرة، وقد فرّت من الاضطهاد في الإمبراطورية العثمانية المتداعية، وفي العام 1948 لجأ إليها عدد من الفلسطينيين الذين يقدر عددهم اليوم بحوالي 400 ألف نسمة، وفي التاريخ الحديث جاءت الجماعة الأكبر من العراق وعددهم حوالي مليون لاجئ بعد حرب عام 2003.

تُعرّف الدولة السورية نفسها على أنها علمانية، وتكفل المادة 35 من الدستور فيها حرية الاعتقاد والشعائر الدينية، ووحده رئيس الدولة يجب أن يكون مسلماً بموجب الدستور، وأي ذكر للاختلافات كان من المحرمات، بسبب الاحتمال المفترض بشأن

(22) نظراً إلى موقف الحكومة تجاه منع التمييز الإثني والديني، لم يكن هناك من إحصاءات مطلقاً. وفقاً لذلك، فإن هذه الأرقام مجرد تقديرات تشير إلى وجود نزعة فقط، وليست إحصاءات موثوقة.

أن يشير ذلك اضطرابات. لقد طبعت الحكومة الكتب المدرسيّة للمسلمين والمسيحيين ووفرت التعليم الدينيّ، وكانت الأعياد الدينيّة للمسلمين والمسيحيين أعياداً رسمية، وأُعفيت المباني الدينيّة من دفع الضرائب، وكانت تتلقّى كهرباء مجاناً، حتّى إنّ الإستراتيجية العلمانيّة للنظام توسعت لتطال توصيف جماعات، مثل حماس وحزب الله، بأنّها «قوميّة»؛ بدلاً من استخدام مرجعياتها الذاتيّة التي تصفها بـ «الإسلاميّة» (إبراهيم حميدي، الحياة 2004).

كان للأقليات في العقد الأول من الاستقلال حضورٌ قويٌّ في السياسة والجيش؛ حضور ورثته سورية من لانتداب الفرنسي، وقد أدّى نهوض القوميّة العربيّة في الخمسينيات والوحدة بين سورية ومصر، بين عامي 1958-1961، إلى تطهير المناصب الرئيسيّة من أفراد الأقليات، وهو تغيير عانى منه الأكراد على نحو خاصّ.⁽²³⁾ وبغض النظر عن لهجته، فقد كان هناك دائماً تمييزٌ سياسيٌّ في عهد الأسدين، فعندما تولى حافظ الأسد، وهو نفسه من الأقلّيّة العلوية، اعتمد بقوة على الأقليات الأخرى، خاصة في دوائر حساسة، مثل «سرايا الدفاع»، وهي فرقة دفاع خاصّة لحماية العاصمة والنظام من التهديدات المحليّة، وفضّل أفراداً من الأقليات على أفرادٍ من الأغلبية السنيّة، وبتعريف الدولة بوصفها «الجمهورية العربيّة السوريّة» حرّم الأكراد أساساً حقوق المواطنة الكاملة.⁽²⁴⁾

الأكراد في سورية

كانت المسألة الكرديّة القضية المحليّة الأكثر حساسيّة، وذلك بسبب صلتها بالسياسة الخارجيّة، خاصّة بعد حرب الخليج عام 1991 والحكم الكرديّ شبه الذاتيّ اللاحق في شمالي العراق، وهذا ما أثار التوجّس من أن النزعات الانفصاليّة قد تؤثر في سلامة الأراضي السوريّة. لم يكن معترفاً بالمجتمع الكرديّ جزءاً لا يتجزأ من المجتمع السوريّ، فبينما كان يسمح للسكان الأرمن باستخدام لغتهم الخاصّة وتعليمها، لم يكن مسموحاً للأكراد بذلك. وبخلاف اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن

(23) مقابلة الكاتبة عبر الهاتف مع المحلل السياسيّ عمر شيخ موسى، 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2007.

(24) عندما عانى حافظ الأسد نوبةً قلبية، وقعت أزمة في السلطة 1983-1984، وحاول رفعت القيام بانقلاب عسكريّ، بمساعدة سرايا الدفاع، لكنّ الموالين لحافظ الأسد هزموه. وحُلّت هذه الفرقة. مقابلة الكاتبة مع عمر شيخ موسى عبر الهاتف، 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2007.

الأكراد مؤهلين لشغل وظائف في الجيش والإدارة، ويبدو أن السلطة كانت مطمئنة بدمج الأجانب، لا سيما العرب منهم، أكثر من اطمئنانها للمجتمع غير العربي المقيم بالأصل.⁽²⁵⁾

يعيش الأكراد في سورية أساساً في منطقة الشمال الشرقي الحدودية، في القامشلي والحسكة على طول الحدود التركية، وفي عفرين والمناطق المحيطة بها، وهي مناطق لم يزرها الرئيس حافظ الأسد مطلقاً. ولإصرارها على تجنب تفتيت أراضيها، فقد اختارت السلطة الحاكمة السورية مساراً قمعياً، وليس تكاملياً في ما يتعلق بالأكراد السوريين، والأقل حظاً في هذا السياق كان مصير مجموعة تضم حالياً نحو 200.000 كردي، وهم من يُسمّون بـ «المكتومين»، وهذه المجموعة لا تحمل الجنسية السورية، وأمرها يعود إلى إحصاء غير معلن في العام 1962: «أي شخص، في يوم الإحصاء، لم يكن في المنزل جُرد من الجنسية السورية، سواء عدّ أفراد عائلته الآخرون مواطنين سوريين، أم لم يعدّوا».⁽²⁶⁾ وفي حين يمكن استرداد الجنسية على أساس فردي، غير أنه لم تنفذ طريقة منهجية لحل هذه المشكلة أبداً.⁽²⁷⁾

فقد حُرمت هذه المجموعة حقوقها المدنية بسبب حرمانها الجنسية، والوثيقة الرسمية الوحيدة، التي يمكن أن يحصل الأكراد معدومو الجنسية عليها في سورية، هي نوع من شهادة الميلاد، وهي ورقة تثبت أن وجودهم معلوم لدى السلطات السورية [شهادة تعريف]، وليس لديهم وثائق سفر، ويمنعون من تملك الأراضي أو الأعمال، ويستبعدون من التعليم العالي، ومن ثم من عدد من المهن. هذا ما زاد من المعارضة الكردية، وكما كتب الخبير السوري مونتغمري Montgomery عن الممارسة السورية المتناقضة في طلبها الولاء، بينما تنفذ سياسة تمييزية: «في علاقة متناقضة إلى حد ما، تُنكر الدولة السورية الهوية القومية للأكراد، والتي لا يمكن أن تتلاءم مع الخطاب

(25) إن التسمية الرسمية «الجمهورية العربية السورية» ليست إلا واحدة من الإشارات الرسمية المتعددة للهوية العربية لسورية، وتنص المادة 83 من الدستور على أن الرئيس السوري يجب أن يكون «عربياً سورياً».

(26) أوضح الأسد الأمر بطريقة أخرى معاكسة في عام 2004 قائلاً: «في عام 1962، أُعطي الأكراد الذين هاجروا من الخارج الجنسية السورية، ولكن ليس كلهم، وهؤلاء الذين لم يحصلوا على الجنسية هم الذين أصبحوا مكتومين» (البابيس 12، El País، تشرين الأول/أكتوبر 2004).

(27) مقابلة الكاتبة مع عمر شيخ موس عبر الهاتف، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

العروبيّ المشرعن، وتسعى لدمج الأكراد داخل الدولة بعدّهم عربًا، وعلى أساس فرديّ [...] ولأنّ الأكراد أيضًا يشكّلون حالةً عابرةً للدول، ولديهم ولاء فرعيّ، فإنّ هذا بدوره يصنّفهم بوصفهم تهديدًا محتملًا لهوية الدولة وأمنها» (مونتغمري Montgomery 2005، ص 70).

على الرغم من عدم ثقتها واطمئنانها للأكراد السوريين، فإنّ السلطة الحاكمة في سورية بقيت تدعم حزب العمال الكردستانيّ في تركيا حتى العام 1998، وكانت لها علاقات مقربة بقائده عبد الله أوجلان، الأمر الذي كان خيارًا إستراتيجيًا للضغط على أنقرة. وبالمثل، فقد قدّمت سورية في التسعينيات ملاذًا آمنًا لمجموعة متنوعة من جماعات المعارضة العراقيّة، ومن بينهم ناشطون من الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ (KDP)، والاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ (PUK)، بهدف إضعاف صدام حسين. هذا يعني أنّ القلق السوريّ من التطلّعات الكرديّة ليس نتاج سياستها الداخليّة فحسب، بل سياستها الخارجيّة أيضًا، فمع سياسة السلطة السوريّة في دعم الجماعات الكرديّة، العراقيّة منها والتركّيّة، ضدّ حكوماتها، فإنّه من المنطقيّ أن نفترض أنّ دولًا أخرى قد تفعل الأمر نفسه مع الأكراد السوريين.

من الأب إلى الابن

إنّ المنظومة التي أحدثها حافظ الأسد، من مؤسسات مصمّمة خصيصًا لحاجاته، وليحكمها بنفسه بأسلوب استبداديّ وشخصيّ جدًّا، تطرح أسئلة حول ما يمكن أن يأتي بعده، خاصة بعد وفاة ولده باسل المهيأ لأن يكون خلفًا في حادث سيارة عام 1994، وخلال التسعينيات بات من الواضح أنّه يريد إبقاء الحكم «ضمن العائلة»؛ مهنيًا ولده الثاني بشار لاستلام السلطة. عندما توفي حافظ الأسد في العام 2000، كان تنصيب بشار يُرى بمزيج من القلق حول ما إذا كان قادرًا على شغل هذا المنصب، والأمل في أنّه سيكون بسبب تعليمه الغربيّ مصلحًا سياسيًا. وعلى الرغم من افتقار بشار للقوّة والخبرة والمؤهلات السياسيّة والعسكريّة التي تنقله إلى منصب والده، وعلى الرغم من أن تنصيبه رئيسًا كان يتطلّب تغييرًا دستوريًا لخفض الحد الأدنى لسن الرئيس، فإنّ الأمر قد حصل من دون اعتراض صريح رئاسته بفضل التحضيرات التي كان والده قد حضّرها.

ركّز بشار الأسد عملياً على الاستمرارية، إذ قال في خطاب توليه أمام مجلس الشعب إن التنمية لا يمكن أن تتم إلا على أساس إنجازات والده الراحل. وفي شأن السياسة الخارجية، دعا إلى الوحدة العربية وأوضح الموقف السوري من الصراع في الشرق الأوسط، وذكر قضية لبنان، ودعا الولايات المتحدة باختصار إلى الانخراط في عملية السلام. وفي شأن المسؤولين الحكوميين، واصل بشار الأسد إعادة هيكلة والده للموظفين السياسيين، من خلال الاستقطاب والإبعاد عن طريق التقاعد وترقية المتشددین في مناصب، بحيث ترقّت منزلتهم الرسمية، ولكن تضاعف نفوذهم على أرض الواقع،⁽²⁸⁾ وكان برنامج التقاعد الأوسع الذي أطلق منذ العام 1970، وترقية موظفي الصفوف الدنيا والمتوسطة، قد أثبت فاعليته لبشار الأسد، بوصفه طريقة لبناء قاعدة ولائه الخاصة.

عيّن بشار في العامين 2003 و2004 أكثر من ثلاثين سفيراً جديداً، هيئات عالمية وسفارات مهمة، مثل سفرائه في واشنطن ولندن والأمم المتحدة، وكان هؤلاء يتمتعون بسمعة حسنة، ولم يكونوا من ذوي الكفاية العالية فحسب، بل من المحاورين الممتازين أيضاً، وربما مثالهم الأفضل كان السفير السوري لدى الولايات المتحدة، عماد مصطفى الذي كان غالباً ما يظهر في التلفاز، بخلاف من سبقه، ويناقد القضايا السياسية علناً، ويدير مدونته الشخصية، ويدعم صورة بشار الأسد، على أنه يريد أن يجعل من سورية بلداً يلحق بركب الحداثة.⁽²⁹⁾ أمّا في القطاع الإداري، فلم يكن هناك إلا إصلاحات طفيفة. وبعد العام 2000 يزعم بشار الأسد أنه وقع على عدد كبير من القوانين والمراسيم ذات التوجهات الإصلاحية التي لم يُنفذ كثيرٌ منها قط. ويظن بعض المراقبين أن ذلك يرجع إلى إعاقة متعمدة من بعض العناصر ذات التوجه الرجعي داخل النظام.⁽³⁰⁾

(28) طبقت الإستراتيجية الأولى، على نطاق واسع، على أعضاء دوائر السلطة الخارجية، ولكنها طبقت أيضاً على وزير الدفاع طلاس الذي تقاعد في العام 2004، حيث خسر منصبه في القيادة القطرية لحزب البعث في مؤتمره عام 2005. في المناسبة نفسها، استقال خدام «طوعاً». كان من أبرز الأمثلة على الإبعاد، من خلال الترقية، وزير الخارجية السابق الشرع.

(29) على هذا الموقع، قدّم عماد مصطفى فنانين من سورية، وناقش شؤوناً ثقافية، وتحدث عن آخر ما قرأ من كتب، انظر: http://imad_moustapha.blogs.com، ثم استدعي مصطفى للعودة إلى سورية في عام 2012.

(30) وفقاً لتقرير لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية CDF إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم

الإصلاحات الاقتصادية الخلاقية

ورث بشار الأسد سورية، وهي تواجه مشكلات اقتصادية صعبة،⁽³¹⁾ ما اضطره إلى تكريس كثير من جهده لإنعاش الاقتصاد المتعثر، وتركزت الأولويات على الخصخصة واندماج سورية بصورة أقوى في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أنتج بصورة رئيسية انخفاضاً في الدعم، من دون خلق فرص عمل جديدة. لقد أدرك أهمية المؤهلات لإجراء إصلاحات ذات معنى وإزالة معيار عضوية الحزب للتعيين في بعض المناصب. وأعاد إلى البلاد بعض الخبراء المغتربين، مثل عبد الله الدردري ونبراس فاضل وعصام الزعيم، الذين عملوا بعد ذلك باتجاه التحديث التدريجي. لكن سرعان ما تنحى فاضل شاكياً من تدخل الاستخبارات السورية في عمله، وأجبر الزعيم على ترك منصبه وزيراً للصناعة في العام 2003، بسبب قرار اتخذه لمصلحة الاستثمار الأجنبي، يتعارض مع المصالح المحلية الفردية.⁽³²⁾

كان لهذه الحالات تأثيرٌ محبط في بقية الإدارة، وأظهرت أنَّ لهذا التغيير حدوداً، على الرغم من توفر الإرادة السياسية لتحقيقه. لذا نجد أنَّ سورية قد انحدرت في التصنيف العالمي على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية المرتبة 66 (عام 2003) إلى 129 (عام 2011)،⁽³³⁾ وقد كان لهذا التصنيف العالمي أثره في جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، لأنَّ المستثمرين يحتاجون إلى قاعدة موثوقة للعمل عليها.⁽³⁴⁾ إذاً، فقد كان فقدان الشفافية، وغياب سيادة القانون، وغياب النظام القضائي المستقل مسائل داخلية لها بعدها الخارجي.

المتحدة (2005، ص9)، وجدت دراسة أجرتها جامعة دمشق أن نحو 1900 من المراسيم والقوانين والأوامر الإدارية قد وقعت من بشار، ولكن معظمها لم يُنفذ. انظر أيضاً: مجموعة الأزمات الدولية ICG.

(31) انظر، مثلاً مقالة ستيفن بلوت Stephen Plaut حول الوضع الاقتصادي في سورية في العام 1999: <http://www.meforum.org/476/the-collapsing-syrian-economy>

(32) غادر الدردري سورية في آذار/ مارس 2011، للبدء بالعمل مع وفد الاسكوا في الأمم المتحدة في بيروت.

(33) لا بد من الوضع في الحسبان أنَّ هذا يعكس التصور العام، وليس بيانات مستقلة حول الفساد.

(34) هناك مثال معروف هو حالة الشركة المصرية للهاتف المحمول (أوراسكوم) التي حصلت في العام 2001 على التراخيص الأولى للسوق السورية. في العام التالي، دُفعت الشركة إلى الخروج، بسبب المصالح الخاصة لأحد أقرباء الرئيس، والمثال الآخر هو دايملر، حيث لم تقبل الحكومة السورية اختيار الشركة لممثلها في سورية، وحاولت الدفع ليكون شخصاً آخر.

تحوّل منح التراخيص إلى أداة للرعاية في عهد بشار، واندمج المجالان السياسي والتجاري اندماجاً متزايداً بشركات كبرى؛ يديرها «أبناء وبنات النومنكلاتورا nomenklatura البعثية»⁽³⁵⁾ الذين اختاروا مهنة التجارة؛ بدلاً من اتباع آبائهم في الوظائف السياسية أو العسكرية.⁽³⁶⁾ وبدلاً من مشاركة أوسع وتوزيع أشمل للسلطة بين مزيد من الفاعلين، فإنّ ما كان يحدث هو تركيز السلطة، من خلال عدم توضيح الفروق بين النخبة السياسية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فقد فرض فقدان عائدات الاتجار غير المشروع بالنفط العراقيّ بعد العام 2003، واستيعاب موجة ضخمة من اللاجئين العراقيين، عبئاً إضافياً على الاقتصاد السوري. وتفاقم هذا الوضع، بصورة أكبر، بفرض العقوبات الأميركية بعد العام 2005.

بات اتّساع الفجوة في توزيع الثروة مسألة اجتماعية مهمة، وقد خلق العدد المتزايد للسكان من الشبّان ضغطاً متزايداً على الاقتصاد، ووصل المعدّل الرسمي للبطالة إلى 8.3 في العام 2010. حتى أولئك الذين كانوا يشغلون وظائف حكومية، فإنّهم غالباً ما كانوا يضمنون الحد الأدنى من مستويات المعيشة ليس أكثر، إذ «تشير البيانات الرسمية إلى أنّ نحو 70 في المئة من القوة العاملة تكسب أقل من 100 دولار أميركي في الشهر، وأنّ نحو 40 في المئة من موظفي القطاع العام يعملون في وظائف ثانية لزيادة دخلهم»، كما أعلن الموجز القطري الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية في العام 2010 (وحدة الاستخبارات الاقتصادية EIU: الموجز القطري Country Profile 2010، ص 31). ومع ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أسعار المساكن، على وجه الخصوص، فضلاً عن زيادة أسعار السلع الاستهلاكية، بات الوضع أصعب فأصعب لقطاعات كبيرة من السكان السوريين في السنوات التي سبقت الثورة.

(35) النومنكلاتورا nomenklatura البعثية: طبقة المقاولين البعثيين الحاكمة.

Nomenklatura: فئة من الأشخاص داخل الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية الأخرى الذين شغلوا مناصب إدارية رئيسة مختلفة في البيروقراطية، يديرون جميع مجالات نشاط تلك الدول: الحكومة، والصناعة، والزراعة، والتعليم، وما إلى ذلك، التي لم تُمنح مناصبها إلا بموافقة الحزب الشيوعي في كل بلد أو منطقة. كان جميع أعضاء nomenklatura تقريباً أعضاء في الأحزاب الشيوعية الحاكمة في تلك الدول. (المترجم)

(36) سادوفسكي Sadowski 2001، ص 143-144. انظر، على سبيل المثال، احتكارات فراس طلاس (نجل وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس) التي وصلت إلى الإمدادات الغذائية للجيش. ثمة مثال آخر معروف هو: المصالح التجارية لأولاد نائب الرئيس السابق خدّام.

أخفقت السلطة الحاكمة في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إخفاقاً مطّرداً، فقد رفعت رواتب موظفي الدولة غير مرّة قبل الثورة، وحاولت في الوقت نفسه تقليل الاعتماد على وظائف الدولة. وقد تسبّب إعلان السلطة عام 2004 عن أنّ الدولة لن تتكفل بتوظيف المهندسين بعد الآن باحتجاجات، ولا سيّما أنّه ترافق مع غياب الوظائف البديلة، وثمة سبب مهم آخر للاستياء الاجتماعيّ تجلّى في قدرة الأفراد من ذوي الامتيازات على تحقيق مصالحهم، بتهور أكبر، والتباهي بامتيازاتهم بصراحة أكبر ممّا كانوا يفعلونه في عهد حافظ الأسد.

إدارة الأزمات الخارجية في الداخل

ثمة شعور لدى السوريين بالانتماء إلى أمّة عربيّة أوسع، وإدراك للظلم الذي عاناه الشعب الفلسطينيّ، وتصوّر لإسرائيل أنّها دولة عدوانية، وللولايات المتّحدة أنّها الراعي الرئيس لإسرائيل، وأنّهم ضحية، وثمة شعور بالمسؤولية في الدفاع عن قضية لا يمكن أن يقف أيّ عربي على الحياد منها، وكما يقول فولكر بيتريس، فإنّ أحد أسباب التوافق مع هذه القضايا عالٍ جداً، ويعود إلى أنّها بقيت حيّة في ذاكرة السوريين، من خلال التكرار المتواصل في الأخبار والخطب السياسيّة (بيرتس 2000 Perthes). لذلك، فقد كان الخطاب الحكوميّ، الذي يركّز على المقاومة والقضية العربيّة المشتركة ضدّ المؤامرات الخارجية المتصوّرة، غالباً ما يستقطب قطاعات واسعة من الشعب السوريّ.

تُعَدُّ حرب العراق عام 2003 قضية تربط السياسة الخارجية بالداخلية، وقد كان بشار الأسد أكثر حسماً حيالها؛ فقد أجبر على الاختيار بين التعاون الدوليّ والرأي العامّ الداخليّ، وقد شعرت النظام السوريّ بالتهديد من سياسة الحزم الأميركيّة، في ضوء حرب العراق واحتمالات وجود القوات الأميركيّة في دولة مجاورة لوقت طويل. لم يرد النظام في هذا الوضع المخاطرة بزعزعة الاستقرار الداخليّ، وكما نوقش هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الخاصّ بالعلاقات بالولايات المتّحدة، لم يعارض المسؤولون السوريّون الحرب فحسب، بل إنّهم اتّخذوا موقفاً عدائياً صريحاً تجاه الإدارة الأميركيّة؛ أكسبهم استحساناً على الساحة العربيّة. وفي حين عرّضت علاقاتها بالولايات المتّحدة ودول عربيّة أخرى للخطر، كانت السياسة الخارجية السوريّة، في هذه الحال، تعزّز النظام السوريّ داخليّاً. وبوضع البعد الداخليّ وحده في الحسبان،

يمكن أن يفهم المرء لماذا بات المسؤولون السوريون واضحين جداً في نقدهم، ولم يحتجوا عن الأنظار ببساطة، كما فعلت دول أخرى في المنطقة.

كان النظام السوري في وقت الأزمات الخارجية، وبما هو أكثر من مجرد مناشدة جمهوره المحلي، يطلب من جميع الفاعلين المحليين الدعم. وبالتالي، خلال أزمة عام 2005 (انظر: الفصل حول لبنان)، فقد شدّد الرئيس على أن المنتقدين خونة وسيتحمّلون المسؤولية:

«هناك في كلّ أمة أشخاص لا يحترمون أمّتهم في الأزمات، يشذّون عنها. أنا سأمرّ فقط على حالة واحدة أو مثال واحد؛ من يرتفع صوته ضدّ بلده بالتوازي مع الخارج، وينخفض مع الخارج، ثم يرتفع بالتوازي مع الخارج، فهذا الشخص مرتبط بالخارج، كيف يكون وطنياً ومرتباً بالخارج؟! من يرفع صوته ينبغي له أن يفعل ذلك على أسس معينة ووفقاً لأسس وطنية. ينبغي أن يرتفع الصوت ضمن البيت الواحد ولا يرتفع بالتوازي مع الخارج. لا أسمح لأحد بأن يرفع صوته من الخارج وأن يُسمّى وطنياً. سنتعامل مع الحالات غير الوطنية بشكلٍ حازم لأنها في الأزمات تؤدي إلى التشويش.» (الأسد 2005 al-Assad).

بصرف النظر عن هذا الخطاب الصارم، فإنّ القمع الداخلي لم يزدد تلقائياً في مراحل كان النظام السوري يواجه فيها ضغطاً خارجياً شديداً. وبعد حرب العام 2003 في العراق وعندما ارتفعت المخاوف من أن سورية قد تكون التالية على خط موجة تغيير الأنظمة، التي تقودها الولايات المتحدة ومجموعة قوى، على المستويين الدولي والإقليمي، والتي جعلت من النظام السوري عرضة للانتقاد، فقد أحجم هذا النظام عن اعتماد مسلك محلي مفرط في الحزم. وقد تأكّد ذلك من خلال محامية حقوق الإنسان، رزان زيتونة، في نقاط عدة حينئذ، ومن بينها المرحلة المتوترة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وبحسب زيتونة فإنّه في الشهرين التاليين للحادثة كان هناك تخفيف للضغط، وهو ما تجلّى بقلة استدعاءات الأجهزة الأمنية⁽³⁷⁾ في حين وصلت موجة الاعتقالات إلى ذروتها بعد سنة من ذلك، عندما تناقص الانتباه الدولي.

(37) نُوقش هذا الموضوع في مناسبات عدة مع محامي حقوق الإنسان، أنور البني (الذي هو نفسه اعتقل عام 2006 لتوقيعه إعلان دمشق) ورزان زيتونة، بين عامي 2002 و2005، وهنا ينقل عنها من مقابلة على موقع: (4) www.syriacomment.com تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

وضعت حرب العراق عاملين آخرين، مع العنصر الأجنبي، على الأجندة المحلية: القضية الكردية والإسلامية. فقد أدّى الحكم الذاتي الكردي في العراق - وحتى الوعي الذاتي الأقوى لأكراد العراق بعد العام 2003 - إلى التأثير في الأكراد السوريين، إلى درجة أنّه بات قضية في آذار/ مارس 2004، ففي مباراة لكرة القدم في القامشلي بين فريق الجهاد لكرة القدم، وهو الفريق الكردي، والفتوة العربي، اشتبك مشجعو الفريقين، ويزعم أن مشجعي الفتوة قد استفزوا الأكراد بالتهليل لصدام حسين، وقتل العديد من الأشخاص في الاشتباكات، وبعد ذلك حطّم الأكراد تمثال حافظ الأسد وهاجموا عددًا من المباني الحكومية، واقتحموها وأضرموا النار فيها. وفي مواجهة ذلك، اعتقلت السلطات الأمنية آلافًا عدة من الأكراد، وبقي بعضهم في السجن سنة، وقد أظهر ذلك كم كان النظام السوري هلعًا من التطورات في العراق.⁽³⁸⁾

من المثير للاهتمام أنّ السلطة الحاكمة في سورية لم تزعم أنّ هذه الحادثة كانت نتيجة جهد القوى الأجنبية في إثارة الاضطرابات، ففي مقابلة مع قناة الجزيرة صرّح الرئيس السوري، بوضوح غير مألوف، بأنّ التحقيقات قد أثبتت عدم وجود تورّط خارجي في الحوادث (الأسد b2004 al-Assad). ولإدراكها أنّ القضية الكردية قد تخرج عن السيطرة، حاولت السلطة الحاكمة اعتماد إستراتيجية مختلفة؛ قاطعة وعودًا سريعة بالعمل على الحلّ (الأسد b2004 al-Assad)، وفي حزيران/ يونيو 2004 أعلنت أنّها ستحلّ الأحزاب الكردية غير الرسمية كافة، فلم يقدّم القادة الكرد باحتجاجات علنية، ولكنهم استمروا في نشاطهم، كما أنّ السلطة الحاكمة لم تضع قرارها موضع التنفيذ. وفي ذلك الوقت، بدا وكأنّ القضية الكردية قد غابت عن الأجندة، ولم تعد إلى الظهور إلّا مع بداية الثورة.

مع الاتجاه المتنامي في المنطقة نحو مزيد من المحافظة والطائفية، شعرت السلطة الحاكمة في سورية بحاجتها إلى التركيز على مؤهلاتها الإسلامية، فلم تتخلّ عن خطابها العلماني، ولكنّ الرئيس حاول أن يُظهر التزامًا دينيًا متزايدًا، من خلال زيارات حظيت بتغطية إعلامية مكثفة إلى المساجد خلال رمضان، على سبيل المثال. وغيّرت

(38) هناك المزيد من الحوادث التي بدأ النظام السوري فيها يرد بقسوة. على سبيل المثال، الاحتجاج السلمي الكردي أمام مكاتب الأمم المتحدة في دمشق، حيث اعتقل المشاركون، وكذلك في وقت لاحق اعتقال الطالب الذي وضع صورًا للاحتجاج على موقع كردي.

التشريعات عام 2003 للسماح للموظفين العسكريين بالصلاة في أثناء الخدمة، ولكنّ النظام السوريّ في الممارسة العمليّة بقي مرتاباً من النشاط الدينيّ، وسعى للسيطرة على الاتجاهات الإسلاميّة في البلاد، من خلال اتباع إستراتيجية لإدخال التعليم الدينيّ، وأنشئت مؤسسة دينية تابعة للمفتي الشيخ أحمد كفتارو لتدريس العلوم الدينيّة للطلاب الأجانب، كما أسّست حلقة القبيسيات الدينيّة، من أجل بسط السيطرة على نشاط النساء (الخطيب Khatib 2011).

كان الأمر الأكثر إشكاليّة للنظام هو قراره بتجنيد مقاتلين أجانب في سورية وخارجها، فقد سافرت حافلات محمّلة بـ «المتطوعين» إلى العراق عبر سورية، ويُزعم أنّ أحد الشخصيات الدينيّة متورط على نطاقٍ واسع بتجنيدهم في سورية، وهو محمود قول أغاسي الذي يعرف أيضاً باسمه الحركي، أبو القعقاع، وهو أحد الشيوخ في حلب. انتشرت لاحقاً شائعات تقول إنّّه يتعاون مع أجهزة الأمن السوريّة، من خلال تزويدها بالبيانات حول أولئك الذين ذهبوا إلى العراق، وبالتالي المساهمة في اعتقالهم في حال عودتهم. كان النظام مهتماً باستخدامهم للضغط على الولايات المتّحدة في العراق، ولكنّه كان خائفاً أيضاً من أن يصبحوا ناشطين في سورية، وفي العام 2005 أقال وزير الأوقاف القعقاع من منصبه، غير أنّ الأجهزة الأمنيّة سرعان ما أعادته إليه، بحسب ما يُزعم، وقد اغتيل في حلب في 28 أيلول/ سبتمبر 2007 في ظل أوضاع لا تزال غامضة.⁽³⁹⁾ هكذا وعلى الرغم من جهده للاستفادة من الإسلام، لكسب مزيد من الصدقية في عيون السكان السّنة في سورية، إلّا أنّ رقابة النظام المشددة على المنظمات الإسلاميّة ومحاولاته استخدام الإسلاميين، بوصفهم جزءاً من سياسته تجاه العراق، قد أوصل في نهاية المطاف إلى نتائج عكسيّة جداً.

العمل في «المناطق الرمادية»: المعارضة «التقليديّة» والمجتمع المدنيّ

في بداية رئاسة بشار كان هناك خطوات باتجاه انفتاح سياسي، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 أطلق 600 من السجناء السياسيّين، ليصبح عدد السجناء السياسيّين، وفقاً لأحد ناشطي حقوق الإنسان السوريّين، بين 500 و1000 سجين.⁽⁴⁰⁾ وأُغلق

(39) مقابلة الكاتبة مع الخبير في الشؤون السوريّة، جوشوا ستاشر Joshua Stacher، في دمشق عام 2005. لمعلومات عن الشائعات حول أبي القعقاع، انظر أيضاً: مبيض 2007.

(40) محادثات مع محاميّ حقوق الإنسان، هيثم المالح (جمعية حقوق الإنسان في سورية) ووزان

اثنان من أسوأ السجون صيتاً، وهما سجن تدمر ومطار المزة، وكانت هناك مدة قصيرة من الانفتاح النسبي وتشجيع حكومي ضمني للتحديث علناً، ولكن سرعان ما كُبح ذلك، وبقيت الحريات السياسية تحت رحمة السلطة، وقد قَدَّم النظام امتيازات في بعض الأحيان، غير أنها لم تكن مضمونة رسمياً من خلال التشريع قط. ومن خلال المحافظة على قدرته على التدخل تعسفياً في الحرية الشخصية لأي فرد، أحكم النظام السوري قبضته على الشعب.

لم يكن في سورية أي تشريع رسمي يتعلق بالأحزاب السياسية، ما حصر المشاركة السياسية في حزب البعث والقليل من الأحزاب المرخصة الأخرى التابعة، واقتصر عمل المعارضة والمجتمع المدني على «المنطقة الرمادية» من عدم الشرعية المتسامح بشأنها جزئياً. وبوصفها ردة فعل على دعوة بشار الأسد للنقد البناء والتحسين وتجديد الأفكار القديمة وإدخال أفكار جديدة (الأسد 2000 al-Assad)، ظهرت متدييات لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية، في دمشق وحلب بصورة رئيسة.

وعلى الرغم من أن مجموعات صغيرة من المثقفين والناشطين فحسب قد شاركت، غير أن النظام سرعان ما خشي من فقدان السيطرة، فأغلق المتدييات واعتقل بعض الشخصيات القيادية، وفي كانون الثاني / يناير 2001 أوضح وزير الإعلام السوري للصحافيين أن منظمات المجتمع المدني الناشئة كانت أدوات للسفارات الأجنبية التي تدعمها؛ قائلاً: «إن الاستعمار الجديد ما عاد يعتمد على الجيوش» (الحياة، 30 كانون الثاني / يناير 2001)، وبعد شهر أكد الرئيس في مقابلة معه هذا الشك، كي يبرر حملة السلطة: «عندما تؤثر عواقب أي فعل على الاستقرار على مستوى بلد ما، فإن هناك احتمالين؛ أحدهما أن الفاعل وكيل يعمل ضد مصالح الدولة، وهو إما جاهل أو يفعل ذلك من دون أن يقصد، والنتيجة هي أنه في الحالتين معاً سيخدم أعداء بلاده [...] هنا يكون الشخص مسؤولاً مسؤولية كاملة، بغض النظر عن نيّاته وخلفياته.»⁽⁴¹⁾

أدى اعتقال اثنين من أعضاء البرلمان إلى توتر العلاقات المتحسنة بين سورية والدول

زيتونة (رابط معلومات حقوق الإنسان في سورية SHRIL)، بين عامي 2003 و2005.

(41) بشار الأسد في مقابلة مع الشرق الأوسط في 8 شباط / فبراير 2001 (الترجمة السورية الرسمية، في الموقع: www.al-bab.com).

الغربيّة، ولم تلقِ الدعوات لإطلاقهما استجابة.⁽⁴²⁾ تتكون المعارضة «التقليديّة» أساساً من الأحزاب السياسيّة المحظورة والمثقفين وناشطي المجتمع المدنيّ ومن الذين أمضى كثير منهم عقوبات طويلة في السجن، إذ كانت تنشط مجموعة من ستة أحزاب معارضة تحت قيادة حسن عبد العظيم، وهي تسمى بـ (التجمع الوطني الديمقراطيّ)، كما كانت هناك أيضاً أحزاب كرديّة من مختلف الأحجام، وغالباً ما كان المعارضون يختارون العمل على مسائل المجتمع المدنيّ وتأسيس منظمات غير حكوميّة، غير أنّ ذلك لم يحمهم من مضايقات النظام الحاكم.

أصدر مرسوم يقضي بأنّ المنظمات غير الحكوميّة، المسجلة منها فحسب، كانت مؤهلة للحصول على الدعم الماليّ من الخارج، وأنّ اجتماعات الممثلين الأجانب مع المشروعات في سورية لا يمكن أن تعقد إلا بحضور مسؤولٍ سوريّ. من الناحية النظرية، يمكن للمنظمات غير الحكوميّة أن تحصل على تراخيص من وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل السوريّة، غير أنّ منظمات المجتمع المدنيّ الموثوقة لم تُسجّل في كثير من الأحوال. وبدلاً من ذلك، فقد ابتدعت السلطة نهج «افعل ذلك بنفسك»، وأنشأت شبه منظمات غير حكوميّة؛ يديرها أقارب أفراد في النظام، وكانت المنظمة الشاملة الأكبر هي «الأمانة السوريّة» التي تديرها السيدة الأولى أسماء الأسد. وهكذا، كانت يُشار إلى تلك المنظمات التي شكّلت جزءاً من هذا التحالف بـ «منظمات السيدة الأولى»، وفقاً لما يقوله المحلّل عمار عبد الحميد: «منظمات غير حكوميّة، مثل الجمعية السوريّة لرواد الأعمال الشبان، وموارد، وفردوس، وجمع من المنظمات الأخرى، تعطي مثلاً جيداً عن ذلك. ومطبوعات، مثل سورية اليوم، ومواقع إلكترونيّة، مثل شام برس وسورية نيوز (أخبار سورية)، جميعها تحاول مزاحمة منظمات المجتمع المدنيّ الحقيقيّة المستقلّة».⁽⁴³⁾

(42) كان اعتقال عشرة ناشطين بارزين وإدانتهم، من بينهم الزعيم السياسي رياض الترك والاقتصادي عارف ديلة وعضوا مجلس الشعب رياض سيف ومأمون الحمصي، علامة على نهاية الآمال بتطورات ديمقراطيّة من القاعدة الشعبيّة.

(43) تواصل عمار عبد الحميد مع الكاتبة في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2007. أُسّست جمعية الرواد الشبان السوريّة (سيا) برعاية زوجة الرئيس، أسماء الأخرس، التي أسّست (فردوس) وأدارتها مع زوجة نائب الرئيس الشرع، وتم تأسيس (موارد) من أسماء الأخرس وريم خدام، ابنة نائب الرئيس السابق، عبد الحليم خدام، قبل مغادرتها البلاد معه. والمجال الوحيد الذي لم تؤسس فيه الحكومة منظمات منافسة هو مجال حقوق الإنسان.

في فهم السلطة السورية الخاص التعددية، كان وجود منظمة واحدة من هذا النوع كافياً لتلبية متطلبات التعددية،⁽⁴⁴⁾ وبالتالي فقد بقي التمويل الأجنبي امتيازاً لشبه المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من الخلافات، حاولت مجموعات المعارضة، في مواقف عدّة، التغلب على خلافاتها وتوقيع عرائض مشتركة، فكان (بيان الـ 99) في أيلول/ سبتمبر 2000 و(بيان الألف) المنشور في كانون الثاني/ يناير 2001 أول عريضتين مهمتين، طالبتا بالإصلاحات السياسية وإلغاء الأحكام العرفية، وقد كانت هذه أيضاً أول مرة في سورية يعبر فيها المعارضون عن آرائهم علناً، من دون ردّة فعل حكومية مباشرة.⁽⁴⁵⁾ ومع ذلك وبعد مدّة وجيزة من (بيان الألف)، عبّر الرئيس السوري عن استنكاره محاولة مجموعات المعارضة التواصل علناً و «من خلال قنوات أجنبية»،⁽⁴⁶⁾ وكان توقيع (إعلان دمشق) في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 خطوة تاريخية، إذ شمل معظم أطراف المجتمع السوري، من مجموعات عرقية وكردية وإسلاميين، ومجموعات علمانية، من داخل سورية وخارجها،⁽⁴⁷⁾ وقد طالب الإعلان بتغيير سلمي وتدرجي، ووضع مخططاً لأفكاره من أجل ذلك. وقد يكون قرار النظام، بالردّ على ذلك بالاعتقالات وصرف موقعي البيان من وظائفهم، مؤشراً على الصدى الواسع الذي لقيه الإعلان داخل المجتمع السوري.⁽⁴⁸⁾

وفي خطوة لم يسبق لها مثيل، وقّع مئة وخمسون من المثقفين في العام 2005، أول مرة، عريضة موجهة إلى بشار الأسد، وهي تتعلق بالسياسة الخارجية، وتتناول قضية لبنان الحساسة، وتطالب بحلول سياسية جديدة، ووقع مثقفون سوريون ولبنانيون بياناً مشابهاً في العام 2006؛ فأخذ النظام السوري الكاره للأصوات المعارضة يضايق

(44) كان متدي جمال الأتاسي آخر المتتديات التي أغلقت، وحتى ذلك الحين كانت الحكومة تستخدمه، بوصفه ورقة التوت. وقد تم اعتقال أعضاء مجلسه كافة في العام 2006 ولم تعقد اجتماعات منذ إطلاق أعضائه. انظر: الأتاسي 2006.

(45) أعرب ميشيل كيلو، وهو أحد مؤسسي لجان إحياء المجتمع المدني، عن تقديره مواقف النظام المنفتحة والإيجابية في التعامل مع البيان (الحياة 14 كانون الثاني/ يناير 2001).

(46) خطاب لبشار الأسد نقل في: الشرق الأوسط، 8 شباط/ فبراير 2001.

(47) للحصول على نصّ إعلان دمشق وأسماء موقعيه، انظر: www.syriacomment.com، في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. للتعليقات حول الاتفاق، انظر: الناشط السوري الحاج صالح على الموقع www.syriacomment.com، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

(48) اعتقل أربعة عشر شخصاً لتوقيعهم الإعلان، وصرف من الخدمة سبعة عشر آخرين على الأقل. انظر: الحياة 20 حزيران/ يونيو 2006.

الأفراد الذين ذيلوا البيان بتواقيعهم، عندما بدؤوا يتطرقون لمسائل السياسة الخارجية الحساسة. لقد جعل القمع الذي مارسه السلطة السورية نشاط المعارضة أمراً في غاية الصعوبة، ولكن المعارضة نفسها ساهمت أيضاً في ضعفها ذاته، من خلال السماح للنظام بأن يكون له تأثير قوي في العلاقات بين جماعاتها المختلفة، وكما يعلق المحلل وائل السواح بصراحة: «في الكتاب المقدس، خلق الله الإنسان على صورته، وفي سورية كانت السلطة من خلق المعارضة على صورتها الخاصة».⁽⁴⁹⁾

في الواقع، إن التشابه بين السلطة والمعارضة في بعض الجوانب يبدو لافتاً للنظر، فقادة المعارضة السورية كانوا يشيخون، من دون أن يفكروا بتهيئة جيل شاب يحل محلهم، وهم لا يثقون ببعضهم بعضاً، وحتى العام 2011 كان معظم مناقشتهم يدور حول مسائل، مثل القومية العربية والصراع العربي الإسرائيلي ومناهضة أميركا. وبدلاً من تطوير برامج سياسية لمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية وسيناريوهات التغيير الأكثر إلحاحاً، أمضت جماعات المعارضة معظم وقتها في مسائل تدور حول المواقف التي لا تحمل بالفعل معارضة للحكومة، مثل الموقف السوري تجاه إسرائيل أو رفض التدخل الأجنبي في المنطقة.⁽⁵⁰⁾ واستخدمت المعارضة في بعض الأحيان تطابق وجهات نظرها مع وجهات نظر السلطة الحاكمة بذكاء، ففي العام 2002 نظمت تظاهرات مؤيدة للفلسطينيين، وفي العام 2003 قادت احتجاجات مناهضة للحرب، وبما أن كليهما نقاط جوهرية للسياسة الشعبوية التي تنتهجها السلطة، فإنها لم تمنع الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، كان من المحرج للسلطة أن تنظم المعارضة الفاعليات، فما كان منها إلا أن نظمت بنفسها احتجاجات جماهيرية موازية، لتطغى على المعارضة.⁽⁵¹⁾

(49) محادثات الكاتبة مع وائل السواح في العامين 2004 و2007 في دمشق، وكذلك عبر عنها في مقالة في الحياة عام 2003، حول الحاجة إلى تشكيل حزب ليبرالي.

(50) حول مشكلة الاقتدار إلى أفكار مبتكرة عند جماعات المعارضة السورية، انظر: زيتونة، «العقليات الأيديولوجية والقديمة التي ما عاد الشبان يتقبلونها»، في الموقع، www.syriacomment.com 4 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

(51) في حالة حرب العراق، بدأت الاحتجاجات الرسمية بعد أيام عدة من اتخاذ المحتجين المعارضين من مسيراتهم اليومية عادة. في ما يتعلق بالاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين، انظر: كاهن 2002. والحالة الأخرى التي حاولت الحكومة فيها إسكات أصوات المعارضة، من خلال التجمع والمزاحمة كان (متمدى الأتاسي)، انظر: الأتاسي 2006، ص 47. وقد روت أن قوات الأمن قد أخبرتها تماماً أن إستراتيجيتهم كانت بجعل المساحة كاملة محتلة من البعثيين.

تربة خصبة للثورة

خلال سنواته العشر الأولى في الحكم، بات واضحاً أن بشاراً لم يكن على استعداد لتنفيذ تغييرات عميقة، واقتلع الانفتاح السياسي الضمني وهو لمّا يزل برعماً، وكانت إصلاحاته الإدارية فاترة الهمة، وأخفقت في تقديم نتائج ملحوظة، ولم تحدث إصلاحات مهمة، إلا في القطاع الاقتصادي الذي انكشفت فيه المحسوبيات بسفور أكثر من أي وقت مضى؛ لتعزز بانكشافها الانقسامات المجتمعية التي تدل على تهميش المزيد من قطاعات الشعب السوري. وقد أثارت سياسة السلطة الحاكمة تجاه الإسلاميين عداوة العلمانيين، كما أفضى استخدامها المتلاعب للإسلاموية في العلاقات الخارجية إلى تضاول صدقيتها في عيون الجمهور الإسلامي المحلي.

كما كان هناك أيضاً نقص من قصص النجاح في السياسة الخارجية التي كان من الممكن أن تعوّض النظام عن مواطن ضعفه، ففي وقت حقق فيه النظام بعض الشعبية من موقفه من حرب العراق عام 2003، كشف الانسحاب القسري من لبنان عام 2005 عن حدود قوته الخارجية، وهي حقيقة أكّدها أيضاً عدد من الحالات التي قصفت فيها إسرائيل مواقع في سورية. وقد كان التحالف مع إيران قوياً، ولكنه لم يحظ بشعبية. وبالمعنيين المادي والمعنوي، كان نظام بشار الأسد في الحكم غير قادر ببساطة على تلبية احتياجات المواطن السوري ومتطلباته.

انتفاضة الكرامة

أظهرت الثورة أن المراقبين الخارجيين، والنظام السوري نفسه أيضاً، لم يكونوا مدركين مستوى السخط، وقد أخفقت الاحتجاجات الأولية ضيقة النطاق في سورية في كسب كثير من الزخم حتى آذار/ مارس 2011، فتاريخ من الحكم الاستبدادي لأربعين عاماً ومعارضة «تقليدية» معروفة وصغيرة، غير متأكدة ممّا إذا كان هذا هو الوقت الملائم، ورقابة مشددة لأجهزة الأمن، كلّها أمور بدت أنّها تشير إلى أن سورية ستبقى هادئة. في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال في شباط/ فبراير عام 2011، عبّر الأسد نفسه عن ثقته في أنّه لن يكون هناك انتفاضة، بسبب الاتصال الوثيق بين النظام السوري وشعبها. علاوة على ذلك، فقد اختبر الشعب السوري تأثير إسقاط النظام العراقي والعنف الطائفي الذي أعقبه، بصورة أكبر من أي بلد آخر في المنطقة.

انطلقت شرارة الثورة من أطفال في مدينة درعا الجنوبية، بإلهام ممّا شاهدوه على شاشة التلفاز من دول عربيّة أخرى، إذ كتبوا جملاً معادية للنظام، فاعتقلوا، وعذبوا، وطالب آباؤهم بإطلاقهم، ولكنهم تعرضوا للإذلال من السلطات المحليّة. بذلك، تأجّج الصراع مع بعض أكثر العائلات أهميّة في درعا، وفي عقب ذلك قامت احتجاجات كبيرة، حيث أطلق الجيش النار على الحشد عشوائياً، ما أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص، وكانت استجابة السلطة المركزية على ذلك فاترة. لقد أدّت حال الطفل حمزة الخطيب البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً والذي اعتقل في الشارع، وتوفي في وقت لاحق إثر تعذيب مروّع، إلى غضب واسع النطاق، لا سيّما بعد إخفاق السلطة بالتحقيق في القضية، كما ينبغي.

في البداية، استبعد المحتجون المطالبة بتغيير النظام، وركّزوا بدلاً من ذلك على محاسبة أولئك المسؤولين عن سجن الأطفال وتعذيبهم في درعا، وعلى الإصلاحات وكبح جماح الفساد والمحسوبيّة. واعتمدت السلطة الحاكمة على القوى الأمنيّة حصراً لاستعادة السيطرة على الشارع، أو على الأقل ترويع السكان للإذعان. لم يكن هناك أيّ إستراتيجية سياسيّة منظورة، لإيجاد حل أو حوار أو وساطة، وقد توضحت حقاً ثقة النظام بنفسه وإخفاقه في إدراك مدى الخطر الذي وصل إليه الوضع. في الثلاثين من آذار/ مارس 2011، عندما ألقى بشار الأسد في البرلمان السوريّ أول خطاب له منذ بداية الثورة، حيث ضحك نواب البرلمان مطوّلاً مع الرئيس على نكاته وصفقوا له،⁽⁵²⁾ حاول بشار الأسد أن يقلّل من شأن الحدث، وشوهد وهو يضحك على الرغم من أنّ أشخاصاً كانوا قد قُتلوا بالفعل. ولشدّة الغضب من إخفاق الرئيس في أخذ مخاوف المتفضّين على محمل الجدّ، وبتحفيز من نجاح الاحتجاجات العامّة في بلدان متشددة، مثل تونس وليبيا ومصر التي أطاحت حكاماً مستبدّين قد عمّروا في الحكم، انتشرت الثورة في كامل سورية، وهو ما أسماه الناشط الحقوقي هيثم المناع Haitham al-Manna بـ «انتفاضة الكرامة» (عودات 2011 Oudat)، ولم يكن واضحاً ما إذا كانت تسوية مطالب المحتجين ممكنة فيما لو عُولج الوضع بطريقة مختلفة. مع ذلك، فإنّ الإخفاق في مخاطبة مخاوف الناس بطريقة ملائمة، والاستجابة الوحشية للاحتجاجات السلميّة، كلّها أمورٌ صبت الزيت على النار، ما أدخل ديناميات جديدة في الاحتجاجات.

أدى التعامل مع الأزمة بصورة غير احترافية إلى جعل الأمور أكثر سوءاً، في ما يتعلق بسورية وعلى الصعيد الدولي. ولأسابيع، تجاهل الرئيس الأسد تعبيرات الأمم المتحدة عن قلقها إزاء الوضع المتدهور، ولم يتصل بالأمين العام بان كي مون، ليعده بإنهاء العنف، إلا عندما بدا أن قراراً ضد النظام السوري سيمر في اليوم التالي. وبسبب المعارضة الصينية والروسية للقرار، فقد صدر بيان رئاسي من الأمم المتحدة بدلاً من ذلك، وعلى الرغم من وعوده المتعجلة، لم يضع حداً للعنف. لقد قُبلت خطة جامعة الدول العربية للسلام التي وافقت عليها سورية رسمياً في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر 2011 بقبول مماثل، غير أنه بات واضحاً في اليوم التالي أن شيئاً لم يتغير. وحتى عندما سمح لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية بالدخول إلى سورية، لم يوقف النظام السوري عملياته العسكرية، وقد ذكر عضو في اللجنة الثورية في حمص أن النظام قد هاجم المدينة بالدبابات، قبيل وصول المراقبين مباشرة، «كما لو أنهم يريدون تسوية كل شيء بالأرض» (حاج يحيى Haj Yahya 2012). وفي مقابله مع باربرا والترز في قناة (إي بي سي نيوز ABC News) بداية كانون الأول / ديسمبر، لم يترك بشار الأسد مجالاً للشك في عدم احترامه الأمم المتحدة؛ قائلاً إنها لا تتمتع بالصدقية، وإنه يعدّها مجرد «لعبة»: «إنّها لعبة تلعبها، وهذا لا يعني أنك تؤمن بها» (الأسد al-Assad 2011 d).

اعتمد التعاطف الأولي مع الثورة، إلى حدّ ما، على استخدام وسائل إبداعية حظيت من خلالها بعض الجماعات بتغطية إضافية، فقد كتب محتجون كلمات «حرية» و«ديمقراطية» على آلاف من كرات «البينج بونج» وألقوها في شوارع حيّ المهاجرين الدمشقي في الليل، حيث تدرجت نزولاً نحو مقرّ الرئاسة، وعندما أغلقت السلطات الساحة المركزية حول برج الساعة في حي الخالدية بحمص، حيث بدأت الاحتجاجات، قام المواطنون ببناء برج مزيف للساعة: «إذا لم نكن قادرين على الذهاب إلى برج الساعة، فإن برج الساعة يأتي إلينا».⁽⁵³⁾ على شبكة الإنترنت، ظهرت رسوم ساخرة ومسلسلات، مثل مصاصة مته «الشيخ الأول» الذي يسخر من بشار الأسد بطريقة لامعة، الأمر الذي لم يجرؤ أحد على فعله من قبل.⁽⁵⁴⁾ وقد

(53) مقابلة الكاتبة مع كريستوف رويتر Christoph Reuter، برلين، 7 كانون الثاني / يناير 2012.

(54) انظر، على سبيل المثال: موقع مصاصة مته:

<http://www.youtube.com/watch?v=W5RifYxWr-4>

بات مواطنو قرية كفرنبيل السورية التي لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت، مشهورين عالمياً برسومهم الكاريكاتورية ولافتاتهم الاحتجاجية التي كان كثير منها موجّهاً إلى المجتمع الدولي؛ ساخرةً من الأطراف جميعها لسوء تعاملها مع الأزمة.

عملت الفوارق الاجتماعية التي وُصفت سابقاً على تغذية جزء من الاحتجاجات، كما أوضحت الخبيرة بالشؤون السورية، فريدا إي. نومي Frida Nome، في خريف 2011: «عدد من أولئك الذين خرجوا إلى الشارع الآن هم أناس لا يمتلكون كثيراً ليخسروه، بالمعنى المادي». هذا أحد الأسباب التي تفسّر عدم تأثر دمشق وحلب حتى الآن، فالناس هناك ما يزالون ميسوري الحال نسبياً، وبعضهم يتمتع بامتيازات من الحكومة. هم ليسوا بالأغنياء، ولكنهم يستطيعون كسب عيشهم، فهناك تجارة وعادة ما كانت هناك سياحة⁽⁵⁵⁾. في الوقت نفسه، أوضح المحتجون أن التحسينات الاقتصادية لم تكن هدفهم الرئيس، وبعد المصيبة في درعا أعلنت المستشارة الحكومية بثينة شعبان حزمة من القرارات والخدمات التي وافقت عليها السلطة الحاكمة، وكان ردّ المتظاهرين بترديد شعار مسجوع باللهجة المحكية، يقولون فيه: «يا بثينة يا شعبان الشعب السوري مو جوعان»⁽⁵⁶⁾.

ومع ذلك، فقد استمرّ النظام الظنّ أنّه قادر على استرضاء المحتجين بإصلاحات فاترة، فبعد نحو عقد زمني من الحديث عنه، أعلن في صيف عام 2011 عن قانون جديد للأحزاب السياسية غير منحاز إلى حزب البعث. ومع الحوادث الدرامية في العام المذكور، وبعد مقتل آلاف الأشخاص واعتقالهم، بدا هذا القانون وكأنّه تنازل صغير، ومع ذلك لم يكن الرئيس مستعداً لإعطاء انطباع بأنّ الإصلاحات المعلنة كانت استجابة للاحتجاجات: «لو لم تكن هناك فتنة لما قمنا بهذه الإصلاحات؟ إذا كان الجواب بنعم، فهذا يعني أنّ الدولة انتهازيّة، وهذا أمر سيّء». إذا قلنا إنّ هذه الأشياء قد حدثت تحت ضغط حالة معيّنة أو ضغط شعبي، فهذا ضعف. وأعتقد أنّه إذا حصل الشعب على حكومة تنحني تحت الضغط، فإنّها سترضخ للضغوط الأجنبية» (الأسد

(55) - مقابلة الكاتبة مع فريدا إي. نومي 17، Frida Nome تشرين الثاني / نوفمبر 2011.

(56) «يا بثينة يا شعبان، الشعب السوري مو جوعان»، الغلوبال بوست، 23 نيسان / أبريل 2001: <http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/middleeast/110423/syria-Asad-protests-daraa>

(تمّ الدخول في 4 كانون الثاني / يناير 2012).

(a2011 al-Assad). وأضاف أيضًا أن الإصلاحات التي أعلن عنها لم تكن شيئًا جديدًا، بل كانت استنادًا إلى مقررات المؤتمر القطري لحزب البعث في العام 2005، والسبب هو «أنَّ محتوى القرارات لا يتعلق بالأزمة، بل بحاجة إلى الإصلاحات» (الأسد a2011 al-Assad).

في بداية الثورة، كان بعض جماعات المعارضة، التي تطالب بمفاوضات بشأن مرحلة انتقالية، على تواصل مع مكتب نائب الرئيس، فاروق الشرع، الذي دعا قادة المعارضة إلى حضور مؤتمر في حزيران/ يونيو 2011. في وقتٍ رفضت فيه بعض الجماعات والشخصيات هذه الدعوة، قرَّر غيرهم من أفراد المعارضة المعروفين، مثل طيب تزييني، حضور المؤتمر، وكما يروي الباحث والمعارض السوري وائل السواح: «أنتج المؤتمر توصياتٍ جيدة، لكنَّ السلطة الحاكمة ركبتها خلف ظهرها، فقد هُمِّش الشرع بعد المؤتمر، وأدى عدم اكتراث السلطة بتوصيات المؤتمر إلى تقويض صدقية أفراد المعارضة الذين آمنوا بالمفاوضات بشأن فترة انتقالية، ودعوا إليها».⁽⁵⁷⁾

كانت المستشارة الحكومية، بثينة شعبان، التي كانت أيضًا على تواصل مع أنصار المفاوضات، تعقد سلسلة من الاجتماعات مع أحد رموز المعارضة، وهو لؤي حسين، غير أنَّ التواصل تضاعف بعد مؤتمر المعارضة في فندق سميراميس في دمشق في حزيران/ يونيو 2011، وقد استمرَّت المناقشات على الهاتف مدة من الزمن، لكنها توقفت تمامًا بحلول خريف 2011،⁽⁵⁸⁾ وأظهر خطاب لبشار الأسد في جامعة دمشق في حزيران/ يونيو 2011 أنَّ الحكومة ما رأت حلًّا سياسيًا ملائمًا: «في هذا المجال يُطرح سؤال أو تعليق أو رأي. هل الحل سياسي أم أمني.. أو يُطرح أنَّ الحل الأمني فشل، فعلى الدولة إذاً أن تسير باتجاه الحل السياسي. الحقيقة إن وجهة نظرنا هي أنَّ الحل سياسي.. المشكلة بشكل أساسي هي مطالب سياسية ومطالب اقتصادية ومطالب اجتماعية، ولكن ما يحدّد طريقة الحل ليس فقط وجهة نظر الدولة، وإنما طبيعة المشكلة. نحن لم نرغب في، أو لم نفرض، وجود مخربين.. المخربون نتعامل معهم سياسيًا، هذا كلام غير موضوعي! لا يوجد حل سياسي مع من يحمل السلاح ويقتل، ولكن نحن نرغب في الحل السياسي.» (الأسد c2011 al-Assad).

(57) مقابلة الكاتبة مع وائل السواح، 18 نيسان/ أبريل 2011، عبر السكايب.

(58) المرجع السابق نفسه.

وبرفضها الصريح الدخول في مفاوضات مع المعارضة، بل حتّى التفكير في ذلك، أغلقت السلطة الحاكمة الباب أمام حلّ سلمي، وساهمت في الانقسامات داخل المعارضة. قرّر بشار الأسد إجراء استفتاء على التعديلات الدستورية في شباط/ فبراير 2012، ليتبع ذلك انتخابات برلمانية في أيار/ مايو 2012، وفي حين كان اهتمام النظام سابقاً بالانتخابات يخدم غرض تأمين واجهة من الديمقراطية الشعبية، لإخفاء طبيعة النظام الاستبدادية، كان الأمر معكوساً في هذه المناسبة، إذ صممت الانتخابات للتغطية على تآكل السلطة، بوصف ذلك جزءاً من الادعاء أن النظام لم يكن يواجه وضعاً استثنائياً في البلاد، بل يمكنه أيضاً القيام بأعماله كالمعتاد.

التنسيق والإستراتيجية العسكرية

وفقاً للخبير في الشؤون السورية، إيال زيسر Eyal Zisser، فإنّ بشار الأسد «كان يفتقر إلى الاهتمام بالسياسة والأمر العسكري»، قبل أن يتم إعداده لخلافة أبيه (زيسر Zisser 2007)، وعندها اضطر إلى السير سريعاً في مهنته العسكرية، ويمكن افتراض أنّه عند الخبراء العسكريين كان يعتمد على أفراد من «الدائرة المقربة (الداخلية)»، من ذوي الخلفيات العسكرية الأكثر صلابة. وقد يتوقع المرء أنّه، في أوقات الأزمات العميقة، سيبدو واضحاً من هم الأشخاص الحاسمون على رأس النظام، ولكنّ الأمر لم يكن كذلك في الحالة السورية سابقاً، ففي أزمة عام 2005 وعندما سُئل عمّا إذا كان في موقع المسؤولية الكاملة، أجاب بشار الأسد بانفعال: «يقولون [الأشخاص الذين يدعون أنّه ليس في موقع المسؤولية] إنني دكتاتور، وبالتالي فإنّه ينبغي لهم أن يختاروا. لا يمكن أن يكون المرء دكتاتوراً وأن لا يكون مسيطراً على الأمور. إذا كان المرء دكتاتوراً فهو يسيطر على كل الأمور. وإذا لم يكن يسيطر على كل الأمور فهو ليس دكتاتوراً، أنا لست الأول ولا الثاني. (الأسد e2005 al-Assad).

عندما قال بشار في مقابله الشهيرة مع قناة إي بي سي، في كانون الأول/ ديسمبر 2011، إنّهُ لم تكن لأحد إمرة على الجيش، فربّما كان يكشف الحقيقة عن غير قصد، فقد تعاونت قوات النخبة لحماية القصر الرئاسي في دمشق، وأرسلت إلى النقاط الساخنة في النزاع. أمّا بقية الجيش، فيبدو أنّه ليس هناك من لاعبين أقوياء يديرون ما يجري في سورية، مباشرة أو من وراء الكواليس. لكنّ النظام قد أعطى ببساطة

الجيش والأجهزة الأمنية مطلق الحرية ليتصرفوا على أهوائهم، وقد أيد ذلك تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش لعام 2011 مستنداً إلى مقابلات مع أكثر من ستين من المنشقين عن الجيش السوري الذين قالوا إنهم كانوا يتلقون الأوامر بقمع الثورة بـ «الوسائل الضرورية كافة».⁽⁵⁹⁾

منذ البداية، أعطيت الأوامر للجند بإطلاق النار على عددٍ معين من المتظاهرين، وكان نطاق العنف يزداد باستمرار، فقد حوّل القناصون شوارع المدينة الرئيسة مناطق موت، ومع بداية نيسان/ أبريل 2011 بدأت الدبابات بالانتشار في مدن عدّة، وبدءاً من تموز/ يوليو 2012، بدأت عمليات القصف الجوي بالطائرات المقاتلة، عشوائياً بداية ومن ثم بصورة مقصودة، باستهداف المدنيين، وفي آب/ أغسطس 2012 ذكر تقرير لهيومان رايتس ووتش أن أفراناً وأناساً يصطفون أمامها باتوا أهدافاً رئيسة، وتصدّر خبر قرية حلفايا عناوين الصحف في كانون الأول/ ديسمبر 2012، بعدما قصفت القرية بطريقة مروّعة، وتجاوز عدد المصابين تسعين مصاباً.⁽⁶⁰⁾

اتبع النظام إستراتيجية تصعيد تدريجي، وعلى نقیض ما قام به حافظ الأسد من قمع وحشي لانتفاضة حماة، حيث قُتل عشرات الآلاف خلال أيام قليلة، فقد حافظ الأسد الابن على ناقوس القتل في الأزمة الحالية، عند مستوى متدنٍ، قبل أن يرتفع إلى أكثر من 1000 ضحية قبل أسبوع من نهاية عام 2012، ما أبطأ استجابة المجتمع الدولي. لقد كانت هذه الإستراتيجية واضحة، على المستوى المحلي أيضاً، في جهد النظام لعسكرة الثورة، من خلال الاستهداف المتعمّد للعناصر السلمية داخل المقاومة السورية، ففي أيلول/ سبتمبر 2011 على سبيل المثال، اعتُقل الناشط غياث مطر الذي كان قد صار مشهوراً لدى الأجهزة الأمنية، بعد تقديمه الزهور والماء للجيش السوري عند اجتياحه مدينة داريا، وبعد ذلك بأيام أُلقيت جثته في منزل عائلته، وكانت هناك دلالات على أنه عُدّب حتّى الموت، وقد تصدّى الناشطون في عدد من الحالات للانسحاق وراء دوامة العنف والانتقام، فبعد أكثر من مئتي ضحية في مجزرة في داريا عام 2012 خرج المتظاهرون إلى الشوارع يحملون لافتات كتب عليها: «مهما فعلتم،

(59) «ضروري بكل الوسائل»، هيومان رايتس ووتش (2011):

http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syrial21_lwebwcover_0.pdf

(60) <http://www.hrw.org/news/2012/08/30syria-government-attacking-breadlines>

فلن نحيد عن مسارنا [...] سوف نحاكمكم في سورية الحرة».

كان النشاط السلمي شوكة في خاصرة السلطة السورية، لأنّه ينقض رواية النظام عن الإرهابيين الذين تجب محاربتهم، وقد توصلت الباحثة اللبنانية دورين خوري Doreen Khoury التي أجرت دراسة معمّقة في النشاط الشعبي في سورية والأشكال المحليّة للإدارة، إلى نتيجة مفادها أنّ أسوأ الجماعات المسلحة في الانتفاضة لم يكن مستهدفًا من النظام على الأغلب؛ لأنّ تطرفه وعدم احترامه للسكان يصبّ في مصلحة السلطة السوريّة: «ذكر ناشطون من ضواحي دمشق أنّ قوات النظام على الأغلب لم تكن تستهدف فصائل الجيش السوري الحر التي أظهرت ميولًا قاسية تجاه السكان المحليين، مثل النهب وفرض ضريبة «حماية» على السكان المحليين الذين كان استيائهم أكبر من الميليشيات الآتية من مناطق مختلفة، ومن خلال تصرفهم مثل «الشيخة» المكروهين، رأى النظام أنّ هذه الميليشيات وكأنّها تحقق هدفه في تأليب الرأي العامّ المحليّ ضدّ المعارضة».⁽⁶¹⁾

بدايةً، كانت معالجة مسألة الأمن، في مرحلة الثورة، من خلال الأجهزة الأمنيّة والجيش السوري، وعندما بات جلياً أنّ الجيش السوري كان عاجزاً على إخماد شرارة الثورة، أعطى النظام حرية التصرف المطلقة لآلاف عدة من «المرتزقة» الخاصّة التي أتت، بصورة رئيسة وغير حصريّة، من المجتمع العلويّ في المناطق الساحليّة، وربّما كانت هذه الميليشيات التي يشار إليها بالشيخة، وهي جماعات مسلحة تعمل لمصلحة النظام الحاكم، وغالباً ما تدخل القرى إلى جانب القوات العسكريّة، هي العامل الأهم في تصعيد العنف والتحريض على العنف الطائفيّ. يوضح ياسين الحاج صالح، في مقالته الرائدة حول خلفيات هذه الميليشيات، أنّ ظاهرة هذه العصابات الأشبه بالماфия ليست جديدة، ولكنّها أدخلت على الثورة بعداً جديداً (حاج صالح Haj Saleh 2012). كان تجنيد الشيخة يتمّ بفاعليّة وكانوا يحصلون على رواتب جيدة، وفي أوائل كانون الأول/ يناير 2012 انشق المدقّق المالي لوزارة الدفاع، محمود سليمان حاج حداد، وتحدّث عن نفقات النظام على الشيخة قائلاً إنّهم قد أعطوا ملياراً ليرة سورية (نحو 36 مليون دولار أميركي)، وكما علّق شاهد من حمص قائلاً: «في شركة للأشغال المعدنيّة في حمص ووفقاً لأحد الموظفين السّنة

(61) مقابلة الكاتبة مع دورين خوري Doreen Khoury، بيروت، 20 كانون الثاني/ يناير 2013.

أوائل الصيف، توقّف العمال العلويون عن الدوام (الحضور)، فبدلاً من راتب عشرة آلاف ليرة في الشهر، باتوا الآن يحصلون على ألفي ليرة يومياً، إضافة إلى فرص النهب والسلب.⁽⁶²⁾

مع ذلك، لم يكن التمويل الحكومي مصدر دخلهم الوحيد، إذ كان رجال الأعمال الخاصون يدعمونهم بدفعات غالباً ما تدفع من خلال المكاتب العقارية (نكاش Nakkash 2013)، كما يسمح لهم بالنهب وبيع البضائع لاحقاً، في ما يسمى بـ «الأسواق السنّية» في حمص، بل في طرطوس كذلك. وفي حمص عام 2011، تضافر جهد شيوخ الأديان المختلفة وممثليها بمبادرات، لتأكيد أنّهم لن يسمحوا للسلطة بضرب إسفين بينهم،⁽⁶³⁾ ولكن مع الكم الهائل من العنف الذي شهدته المدينة، فإنّ مبادرات كهذه لم تكن بقادرة على تحقيق نتائج دائمة.

تخلّى النظام المهووس ببقائه عن احتكار الدولة لاستخدام القوة، وذلك من خلال التساهل مع أعمال الشبيحة وتشجيعهم (إن لم يكن من خلال إعطائهم الأوامر بذلك)، وحتى في حال انسحاب النظام غير المحتمل إلى ما يشبه الدولة العلوية، فإنّه لن يكون في موقع السيطرة والقوة، بل سيجد نفسه بدلاً من ذلك مترسّساً دولة مافياوية بفاعلين أقوياء وخارجين عن السيطرة، ولا يذعنون إلا لمصالحهم الخاصة، وقد بات للشبيحة سمعة أكثر سوءاً بارتكابهم عدداً من المجازر في القرى السنّية، في المناطق ذات التنوع الطائفي، حيث كانوا يدخلون القرى بعد غارات الجيش، ويذبّحون المدنيين. لقد بات إحساسهم بحصانتهم من العقاب واضحاً، خاصّة مع حقيقة أنّهم غالباً لا يصورون الفضائح التي يرتكبونها فحسب، بل أنّهم يبيعون تسجيلات الفيديو للجيش السوري الحر كذلك، من أجل كسب بضع مئات من الدولارات.⁽⁶⁴⁾ ويبدو أنّ قتال الشبيحة، بطريقة معدومة الرحمة، يستند إلى افتراض واقعيّ، على الرغم من أنّه انتحاريّ، فمن ناحيتهم ليس هناك أيّ مستقبل بعد المرحلة الانتقالية، لذلك فإنّهم يفضلون القتال من أجل النظام بأيّ وسيلة كانت، وحتى النهاية التي سوف تكون نهايتهم أيضاً.

(62) مقابلة الكاتبة مع صحفي غربي، برلين، 7 كانون الثاني/يناير 2012.

(63) مقابلة الكاتبة مع وائل السواح، بيروت 2 آب/أغسطس 2011.

(64) مقابلة مع الصحفي كريستوف رويتر Christoph Reuter، برلين، كانون الأول/ديسمبر 2012.

العديد من مقاطع الفيديو على اليوتيوب وجدت أيضاً على أجهزة المحمول الخاصّة بالشبيحة الذين أسروا أو قتلوا.

معارضة ثورة عام 2011

خلال ثورة عام 2011، باتت مسألة الدعم الخارجي، وهي مسألة خلافية دائمة داخل «المعارضة التقليدية»، تثير جدلاً أقل، فقد بدأت المعارضة التقليدية تدرك أهمية الدعم الخارجي لقوة المعارضة، بوصفها كلاً: «إن مسألة الدعم الخارجي التي ووجهت بكثير من الانتقاد في السابق، لم تعد كذلك الآن؛ لأنه كلما حصلت على مزيد من الدعم كنت قادراً على القيام بمزيد من الفعل.»⁽⁶⁵⁾

بات السلفيون، على الرغم من أن عددهم محدود، أكثر وضوحاً تدريجاً طوال مدة الثورة، وبينما يرى بعض المراقبين أنهم اختطفوا الثورة السورية، غير أن الدقة تقتضي القول أنهم سرقوا الانتباه الإعلامي، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى أجندتهم، وبدرجة ليست أقل إلى التركيز الخاص عليهم ممّا أعطاهم أهمية أكبر من حجمهم، وفي ما يتعلق بجماعات تعلن عن مؤهلاتها الإسلامية، فقد كان من الأسهل كثيراً الحصول على التمويل من مانحي القطاع الخاص في دول الخليج، بصورة رئيسة.

في ما يتعلق بالمعارضة الخارجية التي اشتملت، في أوائل العام 2013، على مزيج من المعارضة «التقليدية» وممثلين كانوا منفيين لوقت طويل، أثبتت المقاومة الحالية للنظام عدم فاعليتها إثباتاً فاضحاً. ويرجع ذلك جزئياً إلى الخلافات الداخلية بين مكوناتها، وإلى عجزها عن مواكبة تغير الوضع المتسارع على الأرض، بسبب افتقارها إلى التزام العمل مع اللجان الناشئة والقادة المحليين، كما يعود ذلك في جزء منه إلى التدخل الخارجي. وقد رأت الحكومتان الفرنسية والأميركية لمدة طويلة، أن وجود «قائد قوي» سيعزز المعارضة، بينما كان ذلك في الحقيقة يعزز الانقسامات والمنافسة بين الأقدم من أعضاء المعارضة، حيث عدّ كل منهم نفسه الخيار الأفضل ليكون قائداً بديلاً من تعزيز القدرة العملية أولاً (المجلس الوطني السوري) الذي وسّع لاحقاً (تحت ضغط من الولايات المتحدة)، ليصبح (الائتلاف الوطني). والمثال الآخر على التدخل الأجنبي هو انحياز الحكومة القطرية الصارم للإخوان المسلمين، وقد أعلنت مراراً أنها ستخفض تمويلها لجماعات المعارضة المحلية أو تزيده، بناءً على دعمهم لمرشحي الإخوان المسلمين. لقد أزعج هذا المملكة العربية السعودية التي تخشى

(65) مقابلة الكاتبة مع الباحثة النرويجية فريدا نومي 17، Frida Nome كانون الثاني / يناير 2012، عبر السكايب.

من هيمنة قطر على أي سلطات مستقبلية في سورية، وكانت تركيا حتى العام 2013 أقل قلقاً، بشأن تدفق الجهاديين الأجانب عبر حدودها نحو شمالي سورية، من قلقها بشأن أي طموحات كردية.

تفكك النظام

ضعف الجيش السوري خلال الصراع بسبب الخسائر وبسبب الانشقاقات بصورة رئيسة، ووفقاً لدراسة المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) التي صدرت في آذار/ مارس 2013، فإن الجيش السوري قد تقلص إلى نصف حجمه، وغدا نصف أفرادَه فقط يعدّون محط ثقة النظام، الأمر الذي لا يعترف به بشار الأسد: «إن قواتنا المسلحة التي سطرّت ملاحم البطولة بتماسكها وصمودها وبلحمتها الوطنية كانت انعكاساً لصمود الشعب وتماسكه فحافظت على المواطن عزيزاً كريماً آمناً وحافظ الشعب عليها باحتضانه لها» (الأسد 2013 al-Assad).

بخلاف الانتفاضة الليبية، لا تكاد أي من الشخصيات السياسية البارزة أن غيرت اصطفاها، وقد يعود ذلك جزئياً إلى التدابير الوقائية التي يتخذها النظام، ففي صيف عام 2011 خرجت تسريبات تقول إن على المسؤولين الحكوميين الذين لا يعملون في وزارة الخارجية، إعادة جوازات سفرهم الدبلوماسية، ومن بينهم فاروق الشرع وعبد الله الدردري ومصطفى ميرو، ولم يؤكد هذا الأمر من جهات مستقلة، ولكن عندما سُئل عن سبب الطلب إلى هؤلاء الأفراد الثلاثة بعينهم فعل ذلك، قال أحد المحللين السوريين: «أنا مقتنع بأن بعض المسؤولين ليسوا راضين عن الحل الأمني الذي يؤدي إلى قتل السوريين، وأنا متأكد من أن الشرع والدردري من بينهم. من جانب آخر، فإن ميرو، كونه أحد أبناء مدينة التل، وهي مدينة بأكملها معارضة للحكومة، خائف بسبب الثروة التي كان قد جمعها بصورة غير قانونية.»⁽⁶⁶⁾

قد يكون السبب الآخر هو الخوف من انتقام النظام من عائلات المنشقين، ففي تموز/ يوليو 2012 انطلقت شائعات تقول إن نائب الرئيس فاروق الشرع قد انشق وفرّ إلى الأردن، الأمر الذي أيده حقيقة أن بلدته في درعا تعرّضت لقصف كثيف أياماً عدة، قبل أن يظهر الشرع المسن بوضوح على شاشة التلفاز في جنازة لبعض كبار

(66) مقابلة الكاتبة مع محلل سوري، دمشق، 4 تشرين الثاني / نوفمبر 2011.

المسؤولين الذين اغتيلوا في 18 تموز/ يوليو في دمشق. وقد كانت الاغتيالات في 18 تموز/ يوليو 2012 الضربة الأعنف للدائرة الداخلية للنظام، إذ إلى جانب صهر الرئيس، آصف شوكت، وهشام بختيار، وهو أحد كبار ضباط الاستخبارات، قُتل أيضًا اثنان من الشخصيات المركزية في المؤسسة الأمنية.

السياسة الداخلية والخارجية في ظلّ الثورة

عندما تحدث عن الضغط الخارجي على سورية، في عقب احتجاجات آذار/ مارس 2011، أكّد بشار الأسد أن قوة سورية كانت دائمًا في وحدتها، مع كون المواطن همزة الوصل بين السياستين الداخلية والخارجية. وقد صوّر النظام نفسه كثيرًا في هذه الحالات بوصفه الحامي والمدافع عن الشعب السوري ضدّ الأعمال العدائية الخارجية. وعندما كان لا يرضخ للضغط الخارجي، كان بشار الأسد يشير دائمًا إلى إرادة الشعب السوري: «عندما تشتد الضغوط، كنت أقول لهم: حتى لو أنني قبلت بذلك، فإن الشعب لن يقبل، وإذا لم يقبل الشعب ذلك فإنه سيرفضني. وإذا فعلوا ذلك فهذا يعني بالنسبة إليّ انتحارًا سياسيًا (الأسد 2011 al-Assad).

ويعطي هذا المقبوس إحياءات واضحة، فبدلاً من الجدل على أساس المصالح السورية، يُشير بشار الأسد إلى مصلحته الخاصة في بقائه في السلطة، بينما يتهم الثوار بأنهم «أعداء الوطن» (الأسد 2013 al-Assad). ويرى الباحث اللبناني فواز طرابلسي أن توقيت الثورة فعل وطني: «إنّ عظمة الشعب السوري تتجلى في حقيقة أنّه لم يقصّر قطّ في وطنيته، فهو لم يتنفض ضدّ النظام، عندما كانت البلاد تحت التهديد خلال الغزو الأميركي للعراق، بل انتفض ما إن انسحبت جيوش الولايات المتحدة وحلفاؤها» (طرابلسي 2013 Traboulsi).

غدا دعم القوى الخارجية بالنسبة إلى الناشطين السوريين داخل سورية مسألة مهمة أكثر فأكثر، وبسبب تردّد الدول الغربية في تأمين الدعم المالي والمادي، فقد أدّت الرعاية الرسمية والخاصة من دول الخليج دورًا كبيرًا؛ داعمةً أساسًا الجماعات المحافظة والإسلامية. وفي الوقت نفسه، باتت السلطة السورية أكثر اعتمادًا من أيّ وقت مضى على حلفائها، في روسيا وإيران، لدعمها ماديًا، فضلًا عن الخبرات والمعدات العسكرية. ومن المثير للاهتمام أن المحتجين خلال العام 2011 كانوا يشكّون باطراد في علاقات النظام بإسرائيل، وكان المحتجون يسخرون بالقول

«أسد» في الوطن و«أرنب» في الجولان، ما يدلُّ على أنَّ السلطة الحاكمة في سورية لم تتخذ إجراءات ضدَّ إسرائيل، على الرغم من خطابها العنيف ضدها، في حين تستخدم فائض قوتها العسكريَّة ضدَّ شعبها، وفي هذه الحالة لم يكن مفيداً بالتأكيد للنظام أن يدعو الصحفيُّون الإسرائيليُّون الأسد بـ «الدكتاتور المفضَّل لدى إسرائيل» (مصالحة 2011 Masalha).

الأكراد والثورة

انتشرت منذ العام 2003 وفي مناسبات عدَّة شائعات أنَّ الأكراد المجرَّدين من الجنسيَّة كانوا على وشك الحصول عليها، وأنَّ ثمة تخطيطاً لإحصاء جديد أو دراسة أخرى للوثائق الكرديَّة، وكان تعامل السلطة الحاكمة مع هذه المسألة تكتيكياً، لا سيَّما في أوقات الضغوط الخارجيّة الكبيرة، لأنَّ من شأن أيِّ خطوة إيجابيّة في صالح السكان الأكراد أن تكون بمنزلة لفتة نظر استرضائية؛ ربَّما تؤدي إلى استقرار النظام السوريِّ، لذا فقد أبقيت المسألة معلَّقة، في انتظار وضع تكون فيه السلطة السوريَّة بحاجة ماسة إلى إثبات نياتها الحسنة: «إن مسألة منح الجنسيَّة للأكراد الذين جردوا منها هي مسألة يمكن، في لحظة معينة، أن تستقطب الدعم للسلطة السوريَّة. أنَّها مسألة توضع على الأجندة وتستثنى منها؛ لأنَّ النظام لا يريد أن يعطيها تماماً بهذه الطريقة، فهم يريدون إبقاءها إلى أن تحين مناسبة يمكنهم من خلالها الحصول على شيء ما بالمقابل.»⁽⁶⁷⁾

وبدا أنَّ هذه اللحظة قد حانت في آذار/ مارس 2011، إذ أعلن بشار الأسد أنَّ حكومته ستعطي الجنسيَّة لمعدومي الجنسيَّة والأكراد المسجَّلين (من دون ذكر «المكتومين»)، وقد حصل بعضهم بالفعل على هذا الوضع الشرعيّ (الأسد al-2011 Assad، تقرير مجموعة الأزمات الدوليَّة 2013 ICG). إذا، فقد كان النظام يهدف بوضوح إلى إبعاد الأكراد من الانضمام إلى الثورة. علاوةً على ذلك وفي بداية الثورة، جدَّد نظام الأسد علاقاته بحزب العمال الكردستانيِّ، وكان قد بسط سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطيّ (PYD)، وهو الفرع الكرديُّ السوريُّ لحزب العمال الكردستانيِّ، على عفرين وأجزاء من شمالي سورية. يكتب المحلل بكر صدقي Bakr

(67) مقابلة الكاتبة مع صحفيّين سوريّين، دمشق، حزيران/ يونيو 2007.

Sidki: «عاد رئيس حزب العمال الكردستاني في سورية، صالح مسلم إلى دمشق، وقد كان يعيش في جبال قنديل في أقصى الشمال العراقي، بسبب ملاحقته من الأجهزة الأمنية السورية مدة طويلة، ويقال: إن صفقة قد حصلت بين الحزب الكردي والنظام السوري؛ متسمة باستئناف العلاقات التي كانت معلقة مدة ثلاث عشرة سنة، منذ أن طُرد أوجلان من دمشق في خريف 1998» (صدقي Sidki 2012).

كانت مشاركة المجتمع الكردي ضئيلة نسبياً في بدايات الثورة، وقد أوضح أحد الدبلوماسيين الغربيين في آذار/ مارس 2011: «لقد أخبرنا الأشخاص الذين نتواصل معهم من الأكراد بأن احتجاجات كبيرة ضدّ النظام ستبدأ في آذار/ مارس، ولكنهم لم يشاركوا فيها. وكان أحد الأسباب التي ذكروها أنهم لا يريدون إعطاء النظام أيّ ذريعة لتصوير هذه الاحتجاجات على أنها تحرك أجنبي، وربما كان السبب الآخر أنهم قد شعروا بالإهمال، في مناسبات سابقة، من الجماعات العربية.»⁽⁶⁸⁾

واغتيل الزعيم الكرديّ الثائر مشعل تمو في تشرين الأول/ أكتوبر 2011؛ اغتاله رجال ملثمون يفترض أنهم يعملون لمصلحة السلطة السوريّة، بعد أن أُطلق من السجون السوريّة قبيل مدة قصيرة من مقتله، إذ اجتمع إليه شخصياً علي مملوك رئيس الاستخبارات العامّة، وأخبره بأن النظام لن يعترض على حكم ذاتي كرديّ أكبر، ما دام الأكراد سيحجمون عن المشاركة في الانتفاضة، ولكنّ تمو لم يصغ إلى النصيحة.⁽⁶⁹⁾

سيطرت وحدات الدفاع الشعبي YPG التي نظّمها حزب الاتحاد الديمقراطي التابع لحزب العمال الكردستاني في المناطق الشماليّة الشرقيّة، ووضعت نقاط تفتيش، وضابقت الثوار، واشتبك مقاتلو هذا الحزب مع القوى الإسلاميّة في رأس العين، في مطلع العام 2013، حتى تفاوض ميشيل كيلو، وهو أحد زعماء المعارضة «التقليديّة» المسيحيين، على هدنة. وعلى الرغم من أن الاشتباكات بين المجموعات الكرديّة، في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2013، جعلت من الصعب الحصول على صورة واضحة للوجهة التي تتخذها مجموعات الناشطين الأكراد (فان فيلغنبرغ Van Wilgenburg 2013)، وكان التزام الهدنة من الطرفين قد دام لأشهر، ويبدو أنه عزّز

(68) مقابلة الكاتبة مع دبلوماسي غربي، بروكسل، 26 آذار/ مارس 2011.

(69) مقابلة الكاتبة مع كريستوف رويتر Christoph Reuter، بيروت، شباط/ فبراير 2012.

بتقدم سياسي مفاجئ بين الحكومة التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان لإنهاء الحرب الأهلية.

خدم ذلك دور تركيا في دعم الانتفاضة السورية، بوصفه عاملاً مهماً في المقاومة الكردية الأولى، فبسبب علاقة أنقرة العسيرة بالأكراد الأتراك قاطع جميع الأحزاب الكردية السورية قمة المعارضة السورية التي عقدت في أنطاليا في 31 أيار/ مايو 2011، ولم يشارك منها في اجتماع آب/ أغسطس في إسطنبول الذي شكّل فيه المجلس الوطني السوري سوى حزين كرديين فقط، وتعرض الاتفاق بين المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية لانتقادات من القادة الأكراد خاصة، بسبب عدم احتوائه على أي بند يتعلق بالحقوق الكردية في سورية.⁽⁷⁰⁾ وفي 18 كانون الثاني/ يناير 2012 أعلن فؤاد عليكو، وهو عضو بارز في حزب يكتي الكردى، أن آيا من أحزاب المجلس الكردي الوطني لم يدعم المعارضة السورية، بسبب رفضها تضمين الحقوق الكردية في دستور جديد (الوطن، 19 كانون الثاني/ يناير 2012).

وما دام المجتمع الكردي قد تعرض لمعاملة غير عادلة في عهدي حافظ الأسد وابنه، فإن الجماعات الكردية تبقى قلقة حيال ما يمكن توقعه من أي سلطة سورية مستقبلية، وقد كانت العلاقات بمجموعات المعارضة الأخرى غير مستقرة، وهو وضع تغذيه حالة عدم الثقة التي عمّت المجتمع السوري في معظم عهد الأسد. وتخشى الجماعات الكردية من ألا يناصر العرب حقوقهم، فقد يستمرّون في عدّهم «مواطنين من الدرجة الثانية»، والجماعات العربية تخشى من النزعات الانفصالية الكردية. ومن المرجح أن التردد الكردي في دعم الثورة دعماً كاملاً يعود إلى خلق صراع بعد الانتقال؛ نظراً إلى أن هذا يعطي الأحزاب الكردية القليل من الصوت في السلطة المستقبلية. ويقول ذلك، يبقى أن نرى كيف سيتطور التقارب بين المعارضة السورية والجماعات الكردية على المدى الأطول.

صغير في الظلام: تأثير العقوبات

وجد النظام نفسه بعد عامين من الاحتجاجات المحلية والعنف تحت ضغط

(70) انظر، على سبيل المثال، إسماعيل حمو، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011:

<http://yekiti-media.org/indexLa.php?z=en>

اقتصاديّ كبير، إذ جفّ تقريباً اثنان من مصادر الدخل السابقة الأكثر أهميّة، وهما السياحة والصادرات النفطية. وأصبح من الصعب على النظام السوريّ شراء السلع الضرورية بسبب العقوبات الدوليّة على المعاملات الماليّة مع البنك المركزي السوريّ. ومع خراب المحصولات واستحالة استثمار الأراضي في بعض أكثر المناطق خصوبة، أدى النقص من المحصولات إلى إجبار سورية إجباراً غير متوقع على استيراد القمح، وهو أمر بات أكثر صعوبة بسبب العقوبات الدوليّة على البنوك السوريّة. وليست العقوبات بالأمر الجديد على السلطة الحاكمة في سورية، فمنذ الثمانينيات وما بعدها، كانت تتعرض لحزمة مختلفة من العقوبات التي فرضتها جهات فاعلة مختلفة، وكان آخرها العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة في العام 2004، بموجب قانون محاسبة سورية.

لكنّ العقوبات التي فرضت منذ العام 2011 تختلف، لكونها أكثر شمولاً وذات نطاقٍ واسع، فبخلاف ما سبق، شاركت جامعة الدول العربيّة أيضاً في صوغها وتنفيذها، وعندما سُئل الرئيس بشار الأسد عن تأثير العقوبات الحاليّة على سورية، كانت إجابته مشوشة، فمن جهة قال إنّ سورية لم تكن معزولة، ولكونها كانت تخضع لعقوبات طوال الثلاثين أو الخمسة والثلاثين عاماً الماضية، فإنّها لن تتأثر بأيّ حال من الأحوال»، وفي الوقت نفسه قال إنّ الدول الأخرى لم تكن تنفذ العقوبات؛ لأنّ ذلك سيؤدي إلى انهيار سورية، الأمر الذي لم يكن في مصلحتهم: «لا يمكن لأحد أن يعزل سورية بسبب موقعنا. هذا حدث في عام 2005 عندما حاول بوش عزل سورية وفشل. شيراك وبليز... الجميع... كلهم فشلوا بسبب أنّ لدينا دوراً لنلعبه. نحن مرتبطون بمشكّلتين مختلفتين، إذا ما قاموا بعزل سورية فإنّ سورية ستنهيار، وهذا سيؤثر على الجميع، والجميع سيشعر بالألم. لذلك هم ليس لديهم أي مصلحة في عزل سورية، لقد كنا تحت العقوبات طوال الثلاثين أو الخمس والثلاثين سنة الأخيرة، هذا ليس أمراً جديداً، ولكنه يميل إلى التآرجح صعوداً وهبوطاً تبعاً للظروف. الدول التي تتحدثين عنها لها تأثير ضعيف جداً على الوضع في سورية. في الواقع نحن لسنا معزولين... العقوبات الاقتصادية لم يتم تطبيقها... سيتألّمون. الدول المحيطة بسوريا ستألّم...» (الأسد al-Assad 2011 c).

خاتمة

كان بشار الأسد يعمل ضمن إطار من المؤسسات التي أسسها والده، وعلى الرغم من الانفتاح السياسي الضمني الأولي، فإنه قد اتبع طريق الحكم الاستبدادي بفاعلية، وكانت التغييرات التي أجريت في الجهاز الوظيفي، في الأعوام من 2000 إلى 2011، قد صمّمت تمامًا لتقوية موقعه، فقد كانت محاولات لتحسين صورة سورية أكثر منها تغييرًا في السياسة، وكان الجمود المؤسسي أحد أسباب ذلك، ولكن الأمر الأهم كان غياب الإرادة السياسية لإجراء إصلاحات شاملة، وقد كان تركيز الأسد منصبًا على الإصلاحات الاقتصادية التي كان نجاحها، بدلًا من تعزيز سلطته، عاملًا رئيسًا في تمهيد الأرض للثورة، إذ بهدف توطيد قاعدة سلطته، ركّز على دائرة صغيرة من المستفيدين، وبذلك تجاهل حاجات الأغلبية العظمى من السوريين.

بخلاف والده، اختار في حالة حرب العراق تقديم الرأي العام على العلاقات الأجنبية، ومن ثمّ المجازفة بأمن سورية من أجل ضمان الدعم الشعبي، ومع ذلك، فقد كان تعامله، أول وهلة، مع الأزمة الداخلية الحالية، بوصفها تهديدًا أمنيًا، وليس تحديًا سياسيًا، معلومًا بوضوح من خلال مثال حافظ الأسد الذي أنهى الانتفاضة في الثمانينيات بالوسائل العسكرية، وعلى الرغم من وجود درجة كبيرة من «الاستمرارية» كما يبدو، غير أنّه بات واضحًا في هذا الفصل أن الأسد الابن قد ضلّ عن مسار أبيه، في عدد من النواحي، وتخلّى عن احتكار الدولة استخدام القوة من خلال تعيين الشبيحة، وهم ميليشيات خارج هيكل القيادة التي من شأنها السماح للدولة بالسيطرة عليهم، وبدلًا من التركيز عسكريًا على حماية مركز السلطة والحدود السورية، فقد حاول الإبقاء على نوع من السيطرة في المحافظات جميعها، في حين تقهقر في منتصف العام 2012 من الحدود الشمالية، ما خلق ثغرة للمقاتلين الأجانب؛ جاعلاً من ادعاءاته بشأن تورط المصالح الأجنبية في سورية نبوءة يحققها بذاته، وقد كانت الخطوة الأخرى الخطرة هي إطلاق آلاف المجرمين والمقاتلين الإسلاميين الذين أرسلوا في البداية إلى العراق، ومن ثمّ اعتقلوا عند عودتهم في الأشهر الأولى من الثورة، وهي خطوة اتخذت أيضًا من أجل دعم روايته بقتال الإرهابيين، مع العواقب التي هي خارج سيطرة سلطته.

اختلف شروط السيطرة وصنع القرار اختلافاً ملحوظاً في عهد بشار الأسد عما كانت عليه في عهد والده؛ ففي عهد الأب كان هناك شخص واحد، وفقط شخص واحد، يسيطر على صنع القرار، ما مكّنه من إجراء تحولات سياسية جذرية. أمّا في عهد بشار، فلم يعد واضحاً من الذي يتخذ القرارات حقاً: أهو وحده؟ أمّ أنه أمر غير مرجح. إذاً، هل تكون دائرة الجنرالات المخضرمين، قادة وحدات النخبة البارزة في الجيش وأجهزة الاستخبارات الذين لا يثق بعضهم ببعض؟ هل هي عائلته، خاصة والدته أنيسة، كما يخمن في أغلب الأحيان؟ على الأرجح أنّ شكلاً من أشكال صنع القرار الجماعي يحدث بطريقة أو بأخرى، الأمر الذي له يؤثر تأثيراً أكيداً في قدرة النظام على تغيير المسار (أي التقليل من أيّ فرصة للابتعاد عن المسار المألوف).

على الرغم من أنّه لا يمكن، بسبب الطبيعة الاستبدادية للمنظومة، إلّا التكهن بأنّ هناك احتمالاً لأن يكون الأسد غير مطلع على مستوى الاحتجاجات الحقيقي الذي يحدث في أجزاء أخرى من البلاد، خاصّة في البداية، وهو ما قاده إلى التقليل من شأن حجم الثورة. علاوة على ذلك، فقد كان في دائرته المقربة من المستشارين، بقدر ما يمكن تقديره، خبراء عسكريون، ولم يكن بينهم سياسيون يتمتعون بأهمية كبيرة، ما قلّل من احتمالات الحلّ السياسي منذ البداية، إذ همّش في الأشهر الأولى للثورة أفراد النظام، من أولئك الذين كانوا على صلة بأجزاء من المعارضة كنائب الرئيس فاروق الشرع والمستشارة بثينة شعبان، بينما كان شقيقه ماهر وصهره آصف شوكت ورؤساء الأجهزة الأمنية جزءاً من الدائرة الداخلية المقربة. وكان وزير الخارجية السوري الدبلوماسي وليد المعلم الذي يحظى باحترام كبير، يكاد لا يظهر على الصعيد الدولي. وعلى أي حال وكما أظهرت الأمثلة من الإدارة والبيروقراطية، فإنّ النظام في عهد حافظ وبشار الأسد لم يكن مصمّماً لتشجيع المبادرات السياسية، ما منع هذا النوع من التكيف الذي قد يقود إلى حلّ سياسي.

أدّى التداخل المتزايد بين النخب السياسية والاقتصادية إلى ترك الدعم الأكبر للنظام، في الأزمة الحالية، بين نخبة رجال الأعمال في دمشق وحلب بصورة رئيسية، وبعيداً من أولئك الذين انخرطوا مع النظام إلى درجة شعورهم بأنّهم لن يكسبوا شيئاً في نظام جديد، وربما العكس. ومع ذلك، فإنّه يبقى أمراً مشكوكاً فيه مع استمرار الأزمة وتضرر الفرص التجارية بشدة من مستوى البنية التحتية وثقل العقوبات، إن

كان من الممكن الاستمرار، بالاعتماد على هذا الدعم أم لا. وقد يكون تكتيك السلطة راجعاً إلى خشيتها من التدخل الخارجي، وقد كانت إستراتيجية النظام في المحافظة على عدد محدود، ولكن متزايد باستمرار، من الضحايا يومياً، وفي استخدام أشكال التسليح الأكثر فتكاً، ناجحة بالمعنى المأسوي. لم تكن ردّة فعل العالم الصامتة فريدة من نوعها من الحالات الدوليّة، لكنّ المجزرة كانت واسعة النطاق، وأظهرت تساهلاً غريباً اتجاه استخدام الأسلحة التقليديّة، ما دامت غير محظورة. وعلى الرغم من حقيقة أنّ أغلبية الضحايا كانوا من المدنيين الذين قضوا على يد النظام، فإنّه لا يكاد يوجد أيّ خطاب حول «مسؤوليّة الحماية».

اختارت السلطة السوريّة تجاهل الضغط الخارجي كما هو شأنها في الأزمات الأخرى، وانتظرت إلى أن يتركز الانتباه الدوليّ على صراع أو تغيير آخر، في وقت بات فيه واضحاً أنّ «طريق العودة» إلى زمان ما قبل الثورة لم تعد ممكنة. غير أنّه وفي وقت كتابة هذا الكتاب، يبدو أنّ هذه الإستراتيجية قد اتّبعَت مرّة أخرى على نحوٍ جيد، فقد عُسّرت الثورة و«تغيّرت نكهتها»، مع معارضة ديمقراطيّة ما تزال مبعثرة، ومشاركة عنيفة ومتطرفة متزايدة على الأرض، فكلّما طال أمد الصراع بات المجتمع الدوليّ أكثر تشكُّكاً بشأن قدرة المعارضة السوريّة على تولي المهمات وبسط السيطرة على بلد مدمّر وحكمه، وأكثر تشكُّكاً بشأن توجهها. وكما علّق توفيق رحيم، المحلّل المقيم في دبي، بشأن خطاب الأسد في 16 نيسان/ أبريل 2013: «أنّه يشعر بالرياح تضرب في أشعرته» (سيريا ديپلي 20، Syria Deeply، نيسان/ أبريل 2013).

الفصل الثاني

عندما يحين وقت الحسم

سورية والولايات المتحدة

الفصل الثاني

عندما يحين وقت الحسم سورية والولايات المتحدة

كان حافظ الأسد طوال مدة الحرب الباردة، يستغل لمصلحته بمهارة رغبة القوى العظمى في النفوذ الإقليمي، وعلى الرغم من أن سورية كانت على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، فإن العلاقات بين البلدين لم تكن وثيقة، لكنها لم تكن عدائية على نحو صريح، ومع ذلك كان الأسد يتمنى أن يرى نهاية العقوبات الأميركية على بلاده، الأمر الذي يستلزم إخراجها من القائمة. وكان اعتداء العراق على الكويت عام 1990 من وجهة نظر النظام السوري فرصة ذهبية لتحسين العلاقات بالولايات المتحدة، فقد كان الود مفقوداً بين النظامين السوري والعراقي؛ وكثيراً ما عارض كل منهما الآخر بشدة، إلى درجة محاولة كل منهما اغتيال قادة من الطرف الآخر،⁽⁷¹⁾ ولذلك فقد قرّر الأسد الانضمام إلى التحالف الدولي ضد العراق، ليصيب عصفورين بحجر واحد، وهما التقدم بإستراتيجيته الإقليمية من خلال إضعاف خصمه الأقوى، وفتح صفحة جديدة في العلاقات السورية الأميركية. وكان التغير في موقف النظام السوري أمراً ذا قيمة لدى الولايات المتحدة، فقد رأت في انهيار الاتحاد السوفياتي فرصة لتصبح أكثر تورطاً في الشرق الأوسط، ولتتمكن واشنطن من تحسين شرعية الحملة وصورتها العامة، بعد أن باتت قادرة على الإشارة إلى مشاركة حكومة عربية مشهورة في انتقادها للسياسة الأميركية.

(71) انظر: الفصل حول لبنان. في نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، شكّل الجنرال ميشيل عون حكومة موازية تعارض التدخل السوري في لبنان، وفي النهاية أعلن الحرب على الحكومة السورية. كان العراق أول دولة اعترفت بحكومة عون، بوصفها حكومة شرعية. انظر: 11، FAZ، تشرين الأول/أكتوبر 1988.

على الرغم من اهتمامها في البداية، غير أنّ ارتباط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، في العقود الأخيرة، لم يكن متواصلًا وثابتًا ثباتًا مبدئيًا، بل على العكس، فقد كان متغيرًا تبعًا للأولويات العالمية للإدارة الأميركية والمصالح الخاصة في المنطقة والنجاح في التزامها. ولم تكن العلاقات بين سورية والولايات المتحدة قائمة قطّ على المصالح الثنائية، بل كانت تشكّل جزءًا من الصورة الأوسع للتطورات والمصالح الإقليمية، وحتى في حالات التعاون لم تكن هذه العلاقات خالية من عدم الثقة. وبالنظر إلى العلاقات السورية-الأميركية، بين العامين 1990-2013، يبدو أن هناك خمس مراحل مختلفة اختلافًا واضحًا:

1. من عام 1990 إلى عام 1997 هي سنوات الأمل والتفاؤل الحذر التي بُذل خلالها، مع بداية عملية السلام في الشرق الأوسط، الجهد الأكثر شمولًا على الإطلاق، لحلّ الصراع في الشرق الأوسط، وتلاشت بصمت مع توقف عملية السلام.
2. من عام 2001 وحتى عام 2002، عندما أعادت الولايات المتحدة التركيز على الشرق الأوسط، بوصفه جزءًا من «الحرب على الإرهاب»، وتعاونت مع سورية، لكن هذا انهار ذلك خلال حرب العراق عام 2003.
3. الأعوام بين 2003 و2010 التي اتسمت بتقلبات تميل أكثرها إلى الانحدار في علاقات الدولتين، بسبب السياسة الإقليمية السورية.
4. من عام 2010 وحتى منتصف عام 2011، عندما حاولت الولايات المتحدة إعادة التواصل مع بشار الأسد.
5. أخيرًا ونتيجة قمع السلطة السورية العنيف للثورة السورية، كانت الحالة العدائية بين النظام السوري والإدارة الأميركية التي تحوّل تركيزها إلى المعارضة السورية.

بداية جديدة: الأمل والريبة في العلاقات الأميركية-السورية

صرّح الرئيس جورج بوش (الأب) في خطابه أمام الكونغرس في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 1990، بعد شهر من الاعتداء العراقيّ على الكويت: «إنّ الحوادث الأخيرة قد أثبتت من غير ريب أنّه ليس هناك بديل من القيادة الأميركية في وجه الطغيان، ولن نترك المجال لأحد كي يشكّك في الصدقية والموثوقية الأميركية»

(بوش 1990 Bush). وأكد بوش المشاركة الواسعة في التحالف الدولي لطرد العراق من الكويت في سعيه لتعزيز شرعية الخيارات السياسية لإدارته، وأضاف: «كنا نسعى منذ البداية ويدًا بيد مع الآخرين لصوغ أوسع استجابة دولية ممكنة لعدوان العراق، وإن مستوى التعاون الدولي، وإدانة العراق لم يسبق له مثيل» (بوش 1990 Bush). وفي الرد على العدوان العراقي ضد الكويت، كانت الولايات المتحدة حريصة على ضمان ألا توصف المواجهة بأنها تأليب «الغرب» ضد العرب والمسلمين، ولهذا الغرض غازلت الدول العربية؛ مدركة أن دعمها الشعبي ومشاركتها ستكون من الأمور الضرورية، لإضفاء الصدقية على جهدها.⁽⁷²⁾ لقد خلقت حاجة واشنطن هذه فرصة للنظام السوري؛ استفاد منها الطرفان كلاهما.

كانت أزمة الخليج عام 1990 فرصة اغتنمها حافظ الأسد اغتنامًا مثاليًا، وكان العراق الذي انخرط في التدخل في لبنان، قد أظهر بالفعل سياساته الإقليمية التوسعية؛ ولا سيما بدعمه تحرك الرئيس ميشيل عون المناهض لسورية، وهذا ما تأكد الآن من خلال غزو الكويت، وقد أراد النظام السوري قصّ أجنحة العراق، ولكن ما رآه حافظ الأسد كان أهم من ذلك، فقد كانت سورية في حاجة إلى تغيير عميق، لتعويض الخسارة الكبيرة التي عانتها بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي. كان لقرار دمشق الانضمام إلى التحالف ضد العراق ثمن باهظ، فقد أدرك الأسد أن التحرك لإجبار خصمه اللدود على الخروج من الكويت سيقود، على الأرجح، إلى وجود عسكري أميركي قوي ودائم في المنطقة. لذلك، فقد حاول حل المشكلة من دون التدخل الخارجي؛ فدعا العراق للانسحاب الطوعي من الكويت، قبل كانون الثاني/يناير 1991، ليتجنب بذلك إثارة حرب من شأنها ألا تضرّ بالعراق فقط، بل بسورية والمنطقة العربية برمتها.⁽⁷³⁾ لكن هذه المساعي لم تترك أثرًا يذكر لدى صدام حسين الذي استخدم موقعه لمحاولة التأثير في توازن القوى الإقليمي، من خلال عرض الانسحاب من الكويت مقابل إنهاء أشكال الاحتلال كافة في المنطقة، في إشارة واضحة إلى دور سورية المهيمن في لبنان.⁽⁷⁴⁾

(72) كان صدام حسين مهتمًا جدًا بتوليد هذه الصورة؛ لأنه يستطيع استغلالها لتحشيد الشارع العربي. انظر: بينغيو 1992 Bengio.

(73) الرئيس الأسد في بث إذاعي في 12 كانون الثاني/يناير 1991. انظر: بيندر 1992 Binder، ص 75.

(74) خطاب لصدام حسين في 12 آب/أغسطس 1990. انظر: بينغيو 1992 Bengio، ص 27 وما بعدها، 125.

كانت مشاركة سورية في التحالف مشاركة رمزيةً نسبيًا، إذ نقلت دمشق قواتها إلى الخليج، لكنها لم تشارك في القتال، وكانت قيمة سورية، بما هي دولة عربية، أكبر في المساعدة في تغيير النظرة الدولية إلى الحرب، كما كان التعاون السوري أمرًا مرغوبًا فيه، ولا سيما في ما يتعلق بواشنطن؛ نظرًا إلى أن دمشق كانت معروفة جيدًا بعلاقتها المعقدة والباردة بالولايات المتحدة وانتقاداتها الثابتة لانخراط الولايات المتحدة في المنطقة، بخلاف بعض جيرانها. كانت مشاركة سورية مهمة لدى واشنطن بهدف الإشارة إلى أن الحرب ضد العراق لم تكن حربًا بين «الغرب» و«العالم العربي». وقد تكون سورية راضية عن مكافأتها الإقليمية والدولية، فقد عبرت دول الخليج عن امتنانها للدعم السوري، بصورة مساعدة مالية لدعم الاقتصاد السوري المتداعي، ومن وجهة نظر دمشق، فقد توضح أنها كانت لاعبًا إقليميًا رئيسًا، وأن الولايات المتحدة تدين لها الآن بمعروف.

وبينما كان الانتباه الإقليمي والدولي مركّزًا على أزمة الخليج، كانت سورية توطد حكمها في لبنان وترسخه؛ مطيحة حكومة ميشيل عون المدعومة عراقيًا، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1990، وفي تقدير لدعم سورية في الحرب ضد العراق، تغاضت الولايات المتحدة عن حقيقة أن سورية كانت توطد هيمنتها في لبنان. لقد أدت الحرب إلى تحول كبير في ميزان القوى الإقليمي؛ فقد أدت إلى ترك العراق (القوي سابقًا) معزولًا وخاضعًا لعقوبات الأمم المتحدة، وغدت دمشق في موقف المبتهج للتخلص فعليًا من منافسها الرئيس على القيادة الإقليمية.⁽⁷⁵⁾ وعلاوة على ذلك، فقد تعهّدت واشنطن مبادرة سلام جديدة لحل الصراع في الشرق الأوسط.

إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط

أدركت الولايات المتحدة أهمية حل الصراع العربي-الإسرائيلي، من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل: «يجب أن يكون هدفنا واضحًا ومباشرًا، فليس الهدف إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط، وإحلال حالة اللا حرب بدلًا عنها. هذا ليس كافيًا ولن يدوم، بل إننا نسعى إلى السلام، السلام الحقيقي. أعني المعاهدات والأمن والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارة والاستثمار والتبادل

(75) للمزيد حول هذه المسألة، انظر: الفصل حول العراق.

الثقافي، وحتىّ السياحة (بوش 1991 Bush).

من المؤكّد أنّ مؤتمر مدريد عام 1991 لم يُعقد إلّا لمصلحة الولايات المتّحدة الثابتة، وبينما كانت الأطراف جميعها مستعدة للمشاركة من حيث المبدأ، لم تكن تفاصيل المؤتمر المرتقب سهلة الحسم، وكان على الولايات المتّحدة الأنّهماك في دبلوماسية مكوكيّة لتحقيق ذلك. وحتىّ في المراحل الأولى من المناقشة، باتت خصائص أسلوب حافظ الأسد في المفاوضات واضحة، حيث قدم مطالبه بوصفها غير قابلة للتفاوض؛ ولم يقدّم تنازلات إلّا عندما لم يكن هناك من خيار آخر ممكن. وفي حين كان مهتمّاً بالمفاوضة، كان واضحاً أنّه لا يريد أن يفعل ذلك بأيّ ثمن: «كان أسلوب الأسد في التفاوض حذراً جداً ومفعماً بالشك، وقد اعتدنا القول أنّه فرانك سيناترا عمليّة السلام؛ لأنّه أراد أن يفعل ذلك «بطريقتي». ما كان ليذهب إلى القدس، وما كان ليلتقي بالإسرائيليين، وما كان ليدع مفاوضاته يلتقون سرّاً مع الإسرائيليين، وقد أصرّ، قبل الانخراط في مفاوضات مباشرة جدية، على أن يعرف ما ستكون نتيجتها» (إنديك 1999a Indyk).

يمكن افتراض أنّ الأسد كان يجسّ النبض، لتحديد حيّز المناورة لديه تماماً، وفي مناسبات عدّة تصرف بثقة زائدة وتراجع لاحقاً، ما خلق ضغطاً كبيراً في العلاقات السوريّة-الأميريكيّة (روس Ross 2004، ص 79)، إذ رفض المشاركة في المسار متعدّد الأطراف، وحثّ الأطراف جميعها على المضي قدماً بالوتيرة ذاتها. في الوقت نفسه، كان الأسد حريصاً على ألا يكون مسؤولاً عن إخفاق المفاوضات، ولو كان الأمر متروكاً له، لكان للعمليّة رعاية أكثر تنوعاً، فقد كان الأسد مدركاً تماماً أنّ الدعم الأميركيّ لعمليّة السلام كان أساسياً؛ نظراً إلى الروابط القويّة بين واشنطن والقدس، ولكنه كان ما يزال متردداً بعض الشيء بالثقة بالولايات المتّحدة،⁽⁷⁶⁾ وقد قال بوضوح، على الرغم من شكوكه حول العمليّة، إنّ استعداداته للخوض فيها نابع من التغيير الإيجابيّ الظاهر في المواقف الأميركيّة: «إنّه لمن الخطأ الإيحاء بأنّ انضمامنا إلى عمليّة السلام كان بسبب انهيار الاتحاد السوفياتيّ. لقد ذهبنا، في واقع الأمر، إلى

(76) في البداية، طرحه حافظ الأسد واحداً من شروط أربعة لمشاركته في مؤتمر مدريد الذي عقد برعاية الأمم المتّحدة، وهو شرط لن يجدي نفعاً مع إسرائيل. ويوصفه حلاً وسطاً، مُنحت الأمم المتّحدة صفة المراقب وعُقد المؤتمر رسمياً برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

مدريد عندما كان غورباتشوف ما يزال في السلطة، ولم يكن انهيار الاتحاد السوفياتي قد حصل بعد. إنَّ ما أقنعنا بالذهاب إلى هناك هو الجدَّة الأميركية الجديدة، ولا سيَّما نصَّ المبادرة الأميركية التي صعدتنا بإنصافها.⁽⁷⁷⁾

تطلَّب المسار الإسرائيلي-السوري من عملية السلام تدخلًا قويًا من الولايات المتحدة، حيث كان الطرفان كلاهما مترددين في تولي زمام المفاوضات (كيسنجر 2001 Kissinger). وعلى الرغم من الجهد المتضافر للولايات المتحدة، لم تفض المفاوضات إلى نتائج تذكر، فسورية كانت تتوقع أنَّ ضغطًا أميركيًا كافيًا على إسرائيل سيجبرها على تقديم تنازلات في عملية السلام، وكما قال وزير الخارجية جيمس بيكر: «كالعديد من القادة العرب، لجأ الأسد إلى فكرة مبسطة جدًا مفادها أن الولايات المتحدة يمكنها ببساطة توجيه إسرائيل كلَّما رغبت، بسبب اعتمادها على الالتزامات المالية والأمنية الأميركية. كنت أعلم تمامًا إلى أي مدى كان هذا الانطباع زائفًا بالفعل.»⁽⁷⁸⁾

قدمت المفاوضات فرصة غير مسبقة للمسؤولين السوريين والأميركيين رفيعي المستوى، لكي يمضوا ممددًا طويلة من الوقت بعضهم مع بعض، ومعرفة بعضهم بعضًا بصورة أكبر، إلا أنَّ ذلك لم يؤدِّ إلى زيادة الثقة بين الطرفين، وكان حافظ الأسد يتمتع بسمعة حسنة في كونه مفاوضًا صلبًا، ولكنه موثوق، ولكنَّ تصرفه خلال المفاوضات، بما في ذلك نكث تعهد الالتزامات السابقة، عزز شكوك الجانب الأميركي في ما يتعلَّق بصدق سورية في الدخول في العملية.⁽⁷⁹⁾ وبالفعل، فحتى أسلوب حافظ الأسد

(77) مقابلة أجراها باتريك سيل Patrick Seale مع الرئيس حافظ الأسد. انظر: دورية الدراسات الفلسطينية، 22 (1993)، ص 121.

(78) بيكر 1995 Baker، ص 462-463. بقيت القدرة المتصورة للولايات المتحدة على تغيير سلوك إسرائيل موضوعًا شائعًا للنقاش. انظر: بيان الإذاعة السورية حول زيارة باول في أيار/ مايو 2003، «من هنا، نقول إن الولايات المتحدة قادرة على ردع المعتدي [إسرائيل B.S.] ووضع الجهد الدولي على المسار الصحيح، لتحقيق سلام عادل وشامل»
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3000513.scm

(79) انظر، على سبيل المثال، التسوية على صفة الأمم المتحدة في المؤتمر تم تحديدها في البداية، ومن ثم قبلت وفقًا للسفير الأميركي جرجيان Djerejian، ورُفضت في وقت لاحق مرة أخرى من الأسد، بيكر 1995 Baker، ص 460 وما بعدها، وروس 2004 Ross، ص 73 وما بعدها. الأمر نفسه في ما يخص التفاهات التي تم التوصل إليها بالفعل، حول الرسائل والدعوات في 15/ 16

التفاوضي الأقرب إلى حرب الاستنزاف الجسدية واللفظية المنطوية على ساعات من المحاضرات عن التاريخ السوري والعربي، وهي ما نزع إلى كسبها بالاعتماد على سنوات الخبرة، كان مصممًا على خلق أكثر الشروط غير المريحة للمحادثات.⁽⁸⁰⁾ مع ذلك، لم يكن عدم الثقة من جانب واحد فحسب، وتراجع الأسد ومساومته على التفاصيل كانا على الأرجح دلالة على مخاوفه من التنازل عن الكثير والحصول على القليل في المقابل.

كان إخفاق الطرفين في فهم الحاجات والمقدرات الفعلية للآخر قد وسم العلاقة، من نواح عدة ومع مرور الوقت، وبينما كانت الولايات المتحدة تجد الجهد السوري للامتثال مطالبها فاترًا أو «قليلاً جدًّا، ومتأخرًا جدًّا»، كان السوريون ميالين إلى الشعور بأنهم تعاونوا بفاعلية مع الولايات المتحدة، من دون الحصول على كثير في المقابل. لقد رحبت دمشق بفوز الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton في انتخابات عام 1992، الأمر الذي بشر بمدة من الانخراط الأميركيّ النشط في الشرق الأوسط، وقد قال حافظ الأسد في وصف الرئيس كلينتون: «تعلمون أنني أحببت الرئيس بوش، لكنّ الرئيس كلينتون رجلٌ حقيقيٌّ، فهو يتحدث إليك بوعي وتفهم، ويعرف مشكلاتنا أكثر، وملتزمٌ بحلّها. لم أشعر بذلك من أيّ رئيس أميركيّ من قبل (روس Ross 2004، ص 140). وكما يلفت روس النظر، فقد كان ذلك تصريحًا لافتًا لشخص قد التقى بسلسلة من رؤساء الولايات المتحدة، بمن فيهم نيكسون وكارتر وبوش. مع ذلك وعلى الرغم من هذه البداية الواعدة، لم يسفر عهد كلينتون إلا عن قليل، وذلك من حيث التقدم الملموس في عملية السلام، وقد اقتربت سورية وإسرائيل من التوصل إلى إبرام اتفاق في العام 1993 ومرة أخرى في العام 1995،⁽⁸¹⁾ لكنّ هذا المسار قد توقف حتى العام 2010.

تشرين الأول/ أكتوبر، وروس Ross 2004، ص 79.

(80) «العبارة التي سوف ترافقني دائمًا طوال الساعات الست والثلاثين من محادثاتي مع الأسد: دبلوماسية المثانة»، بيكر Baker 1995، ص 454.

(81) كما كتب ماعوز Ma'oz، تم تصوير عام 1993 بوصفه فرصة ضائعة، وكان الوقت قد حان لانفراج، عندما ذهب الوسيط الأميركي، وارن كريستوف Warren Christopher، في عطلة (ماعوز Ma'oz 2004، ص 9)، ويلوم روس Ross تضيق هذه الفرصة في أوصلو (روس Ross 2004، ص 114)، ويزعم أن الطرفين قد اقتربا من التوصل إلى اتفاق في العام 1995 في واي.

الإرهاب وعملية السلام

لم يعدّ الدعم السوري للجماعات الفلسطينية المقاتلة، خلال السنوات الأولى من عملية السلام، عقبة رئيسة، ففي تلك المرحلة كان لمجموعات الرفض كافة مكاتب في دمشق، وحتى عندما أعربت عن معارضتها، من خلال تأليف «تحالف القوى الفلسطينية» الذي يشار إليه أيضًا بـ «دمشق 10»، بما هو ردّة فعل على التقارب بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لم يسبب ذلك عاصفة من الاحتجاج⁽⁸²⁾ ولم يزدد الضغط الأميركي على النظام السوري إلا عام 1994، من أجل إصدار إدانات عامّة للتفجيرات الانتحارية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الأسد قد وعد بذلك، فإنّه عند وصول الرئيس كلينتون إلى دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، في أول زيارة لرئيس أميركي إلى سورية منذ عشرين عامًا، اختار خلال المؤتمر الصحفي المشترك، ألا يدين الهجوم الانتحاري الذي كان قد حدث لتوه في تل أبيب. لقد وصف الأميركيون الزيارة بـ «الكارثة»، وكان للحادثة أثر سلبيّ دائم في العلاقات السورية-الأميركية، وكذلك في عملية السلام (روس Ross 2004، ص 151)، فمن ناحية، كان من مصلحة سورية إظهار حسن النية تجاه إسرائيل، ولكن من ناحية أخرى، كان الثمن المحلي للفتنة نظر كهذه باهظًا جدًّا، وهي نقطة أخفقت إسرائيل والولايات المتحدة في إدراكها.⁽⁸³⁾ بعد تلك الحادثة، لم يصبح الدعم السوري للجماعات الفلسطينية قضية مهمة مجددًا، حتّى العام 2001.

العلاقات السورية-الأميركية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001

لم تحوّل الإدارة الأميركية أنظارها مجددًا نحو الشرق الأوسط إلا مع هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ولكن بأجندة مختلفة هذه المرّة، إذ باتت مكافحة الإرهاب من أولوياتها السياسية، فقد غيرت الهجمات الإرهابية نظرة الإدارة إلى طبيعة التهديدات الأمنية المنبعثة من الشرق الأوسط. كانت الولايات المتحدة قبل

(82) في ما يخص تحالف القوى الفلسطينية، انظر أيضًا: آيزنشتات 1993 Eisenstadt وسترينديبرج Strindberg 2000.

(83) هناك جدل حول الأثر الذي كان سيحدثه تصريح حافظ الأسد منذ أن أظهر في مناسبات أخرى أنه يستطيع تنفيذ سياسات غير شعبية. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من أهمية رمزية القيام بذلك في مؤتمر صحفي مع الرئيس الأميركي، لأنه في هذا السياق كان من السهل تفسير التصريح بأن الأسد ينحني أما ضغط الولايات المتحدة.

الحادي عشر من أيلول تسعى لتأمين مصالحها في المنطقة، أي: الوصول إلى الموارد والمصالح الجيوستراتيجية وأمن إسرائيل، من خلال تأليب الفاعلين الإقليميين ضد بعضهم بعضاً، غير أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة غيرت قواعد اللعبة بالكامل، فبدلاً من الانخراط في مفاوضات، رفعت سقف مطالبها. لم تدع واشنطن مجالاً للشك في أنها مستعدة تماماً لاستخدام الوسائل العسكرية، إن لم تتعاون الدول في «الحرب على الإرهاب»، وفي حين لم يكن لحقوق الإنسان والديمقراطية، حتى ذلك الوقت، منزلة بارزة في الدبلوماسية الأميركية في المنطقة، فقد أثرت حينئذ انتقائياً بهدف إحداث تغييرات منهجية بأي وسيلة كانت.

قبلت الولايات المتحدة عرض سورية التعاون ضد تنظيم القاعدة، على الرغم من حقيقة أن الدعم السوري للجماعات الإرهابية كان مصدراً رئيساً للخلاف في العلاقات السورية-الأميركية، وقتاً طويلاً؛ فبقاء النظام على قائمة الولايات المتحدة للدول الراحية للإرهاب، أو رعاية سورية للجماعات الإرهابية على مدى عقود واستمرارها في استضافة الفصائل (الجماعات) الفلسطينية المعادية لإسرائيل، تم تجاهله مؤقتاً ضمن المصالح الأوسع للحرب على الإرهاب. وقد وصفت سورية نفسها، بالإشارة إلى الانتفاضة الإسلامية في أوائل الثمانينيات، بأنها واحدة من أولى ضحايا «الإرهاب الإسلامي»، وعدت الحرب على الإرهاب مسألة ذات مصلحة مشتركة، وكما لفت بشار الأسد النظر في وقت لاحق؛ قائلاً: «عندنا، كانت حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر فرصة جيدة، فقد كانت الحاجة إلى التعاون أمراً بدهياً جداً، وهو ما كان في مصلحتنا، كما أنها كانت طريقة لتحسين العلاقات» (هيرش 2005، ص 337).

كان الرئيس بوش متصلياً في خطابه منذ البداية، واستخدم تلميحات من الكتاب المقدس، لتصوير العالم من خلال مثال مبسط بالأبيض والأسود، وهو معركة «الخير» ضد «الشر»، فوعد أن «يخلص العالم من فاعلي الشر»، وصوّر التهديد وكأنه «نوع جديد من الشر»: «نحن ندرك، والشعب الأميركي بدأ يدرك، أن الحملة الصليبية هذه [...] هذه الحرب ضد الإرهاب ستستغرق بعض الوقت» (بوش 2001). وقد أثار استخدامه كلمة «الحملة الصليبية» الشكوك في أنه يعد محاربة الإرهاب جزءاً من الصراع الإسلامي-الغربي، ومن السخرية استخدامه الخطاب ذاته مراراً،

منذ أن ارتفع صوت الإسلاميين المتشددین في خطابهم حول الغرب، وكان يشار إلى الولايات المتحدة بأنها «أمة معرضة للهجوم»، مع وجود إرهابيين يشنون «حرباً معلنة» على البلاد وقيمها.⁽⁸⁴⁾ وكانت ردّة فعل الإدارة الأميركية بشأن «حرب على الإرهاب»، وبنذار من الرئيس بوش للدول في جميع أنحاء العالم: «إمّا أن تكونوا معنا أو مع الإرهابيين. إن أيّ دولة، من هذا اليوم فصاعداً، تستمرّ في إيواء الإرهاب أو دعمه ستعدها الولايات المتحدة نظاماً معادياً.»⁽⁸⁵⁾ وازداد الزخم حول الحرب على الإرهاب، وسرعان ما باتت الولايات المتحدة تقود حملة عقوبات دولية على أفغانستان، لإطاحة نظام طالبان، واستهداف قادة تنظيم القاعدة المشتبه في اختبائهم هناك.

ومع مرور الوقت، بدأت الشكوك حول فاعليّة النهج العسكري الذي اعتمدته الولايات المتحدة في التعامل مع الإرهاب، تطفو على السطح. وازدادت الشكوك أكثر بكثير عندما حدّدت الإدارة الأميركية العمل العسكري ضدّ العراق، بوصفه المشروع التالي في الحرب على الإرهاب، ولطالما كانت مقاومة صدام حسين الامتثال لمطالب المجتمع الدولي وتهربه من نظام العقوبات شوكة في خاصرة واشنطن. وبعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بمدة قصيرة، بدأت الولايات المتحدة بجمع أدلة لرفع قضية ضدّ النظام العراقي؛ متهمّة إياه بالتورط في الإرهاب الدولي (تشيني Cheney 2001)، وصعدت واشنطن من خطابها حول ما يسمى «الدول المارقة» و«محور الشر»، ولم تصنف سورية خاصّة على أنّها جزء من هذه المجموعة الشائنة، ولكنها كانت مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، بوصفها «دولة داعمة للإرهاب»، وقد أشارت التقارير القطرية لوزارة الخارجية الأميركية أن سورية لم تكن متورطة مباشرة في أيّ عمل من أعمال الإرهاب الدولي منذ العام 1986.⁽⁸⁶⁾ لكنها أبقيت، مع ذلك، على القائمة، بسبب وجود جماعات الرفض الفلسطينية في دمشق، فضلاً عن علاقتها بحزب الله، وكما لفت الباحث الأميركي ستيفن زونس Stephen Zunes النظر إلى: «أن هذا وحده سبب في إبقاء سورية على قائمتها للدول الإرهابية، على الرغم من حقيقة أنّه معيار

(84) بوش 2001a، بوش 2002a، وبوش 2002b.

(85) بوش 2001b، وتشيني 2001.

(86) تقارير الدول حول الإرهاب، تحديث 30 نيسان/ أبريل 2007.

أكثر صرامة لإبقاء الدولة على قائمة وزارة الخارجية للدول الداعمة للإرهاب، أكثر من أي حكومة أخرى (زونس Zunes 1997، ص 2).

التعاون السوري بشأن تنظيم القاعدة

بذلت الولايات المتحدة جهداً كبيراً - كما كان الحال قبل عشر سنوات، عندما كانت تسعى لتشكيل تحالف لطرد العراق من الكويت - من أجل تجنب إعطاء انطباع بأن الحرب على الإرهاب كانت انقساماً غربياً - إسلامياً أو غربياً - عربياً: «إنَّ عدو أميركا ليس الكثير من أصدقائنا المسلمين، والكثير من أصدقائنا العرب. إنَّ عدونا هو شبكة الإرهابيين المتشددين، وكل حكومة تدعمهم.»⁽⁸⁷⁾ وقد عرضت سورية تبادل المعلومات وساعدت في إحباط عدد من الهجمات المخطط لها ضد مواطنين أميركيين،⁽⁸⁸⁾ وجلبت الولايات المتحدة المتهمين بالإرهاب إلى سورية للتحقيق معهم، ومن بينهم المواطن الكندي ماهر عرار والألماني محمد حيدر زمار، ولم تتصدر ممارسة رحلات التسليم عناوين الصحف في العالم العربي، ولكن وجود مشتبهِ فيهم للاستجواب، في دول ذات سجلات سيئة السمعة في مجال حقوق الإنسان، أساء أكثر إلى صدقية الولايات المتحدة في أوساط المجتمع المدني، وسلط الضوء على الرياء الواضح للحملة الأميركية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط.⁽⁸⁹⁾

مع ذلك، لم يمض وقت طويل، حتى توسّع نطاق الحرب على الإرهاب، واغتنتمت الحكومة الإسرائيلية الفرصة لجذب مزيد من الانتباه إلى تحدياتها الخاصة، من خلال محاولة ربط حركة حماس وحزب الله بتنظيم القاعدة. وكما قال عضو في البرلمان الإسرائيلي؛ محاولاً شرح كيف يمكن إقناع الدول الأخرى بالتهديد الوشيك الذي يمثله حزب الله: «يجب علينا جعل حزب الله القاعدة رقم 2.»⁽⁹⁰⁾ وأدى جهد

(87) خطاب في جلسة مشتركة للكونغرس والشعب الأميركي، 20 أيلول/ سبتمبر 2001.

(88) انظر إفادة الشاهد مرهف جويجاتي Murhaf Jouejati:

http://www.9-11commission.gov/hearings/hearing3/witness_jouejati.htm

(89) أطلق عرار، وأُعيد إلى كندا، مع الاعتذار إلى الحكومة الكندية في العام 2005، وأدين زمار بأنه عضو في تنظيم الإخوان المسلمين في العام 2007، وبقي في سجنٍ سوري.

(90) مقابلة الكاتبة مع عضو في الكنيست الإسرائيلي، 21 حزيران/ يونيو 2006.

مجموعات الضغط الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة، في البناء على هذه الفكرة، إلى توسيع نطاق الحرب على الإرهاب، وقد خلق ذلك مشكلة بين سورية والولايات المتحدة، بسبب الاختلافات حول أي من المنظمات يُعدُّ إرهابياً: «إنَّ حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة، ولكنها لا تنتهي عندها. إنها حرب لن تنتهي، حتى يُعثر على الجماعات الإرهابية ذات النشاط العالمي كافّة، وتوقف وتُهزم.»⁽⁹¹⁾

كانت هذه حكمة صاغتها الإدارة الأميركية في وقت مبكر، وأضاف الرئيس بوش في خطاب، في نيسان/ أبريل⁽⁹²⁾ 2002: «لقد انتقدت سورية تنظيم القاعدة، ونتوقع منها اتخاذ إجراء ضدَّ حماس وحزب الله كذلك»، فالمعضلة باتت واضحة. مواجهة تنظيم القاعدة تستلزم التعامل مع سورية، وسورية مستعدة للتعاون، وفي المقابل أصرت سورية على التعامل مع الفصائل الفلسطينية بوصفها فصائل فاعلة وشرعية، وبوصفها قضية منفصلة تماماً. لقد أسفرت هذه المعضلة عن سياسة أميركية غامضة ومبهمة نوعاً ما تجاه البلاد، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2001 وفي أثناء التصويت للأعضاء الجدد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لم تعارض الولايات المتحدة انتخاب سورية، وأشاد مسؤولو الحكومة الأميركية، في مناسبات عدة، بالتعاون السوري في مكافحة الإرهاب، مع التأكيد على أن أرواح الأميركيين قد أنقذت، بسبب المعلومات التي قدمتها الاستخبارات السورية (Blanford 2002). لهذا السبب، فقد كانت ردّة فعل الرئيس السوري وكبار المسؤولين غاضبة في مواجهة الضغوط الأميركية المتزايدة والمطالب العامة للكفّ عن دعم الجماعات الفلسطينية.

حرب العراق 2003، بوصفها نقطة حاسمة في العلاقات السورية-الأميركية

تحوّلت حرب العراق، لتصبح مسألة نجاح أو إخفاق بين سورية والولايات المتحدة، ففي المرحلة التي سبقت الحرب وجدت سورية نفسها في وضع غير مريح، لكونها الدولة العربية الوحيدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبتردّد أيدت القرار رقم 1441، وصوّرت ذلك على أنّه انتصار دبلوماسي، وقال وزير الخارجية فاروق الشرع: إنَّ القرار «أوقف ضربة مباشرة ضدَّ العراق»، ومن ثمّ، فإن سورية،

(91) خطاب في جلسة مشتركة للكونغرس والشعب الأميركي، 20 أيلول/ سبتمبر 2001.

(92) انظر: 4 نيسان/ أبريل 2002.

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/04/print/200204041.html>

بحسب تعريفها الخاص، قد دافعت عن القضية العربية (النيويورك تايمز 11، NYT، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002). وعندما بدا واضحاً أن واشنطن تلتف على الأمم المتحدة، وتحرك قُدماً، من دون تفويض منها ومع تحالف من «الأعضاء الراغبين»، شعرت سورية بأنها خدعت، وباتت أكثر صراحة في معارضة الحرب، وكلما أصبحت انتقادات الولايات المتحدة للموقف السوري أكثر شدة، ازدادت جعجعة النظام السوري في الحديث عن خيئته مع الولايات المتحدة. لم يكن ذلك تعاطفاً مع صدام حسين، بحسب قول النظام السوري، بل تضامناً مع «الشعب العراقي».⁽⁹³⁾

أكدت بثينة شعبان التي كانت حينئذ رئيسة قسم الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية السورية أن سورية تتشارك بعض المخاوف مع الولايات المتحدة، حول الوضع في العراق، ولكنها لا تتفق مع الإستراتيجية الأميركية في إنهاء المشكلة بالوسائل العسكرية،⁽⁹⁴⁾ وكان غيرها من المسؤولين السوريين أكثر صراحة، وحتى أكثر إهانة، ففي حادثة غُطيت إعلامياً على نطاق واسع، وصف وزير الخارجية آنذاك فاروق الشرع إدارة الولايات المتحدة بـ «الاستثنائية»، ف «ربما كانت هناك إدارات مشابهة في السابق، ولكن لم تكن واحدة منها على الإطلاق بالمستوى نفسه من العنف والغباء».⁽⁹⁵⁾ وفي حين لم تكن معارضة سورية الحرب أمراً استثنائياً، لم تكن أي دولة أخرى تنتقدها بصراحة شديدة، ما ساهم في سرعة تدهور العلاقات السورية-الأميركية، في ذلك الحين. وكان التقدم السريع لقوات التحالف وسقوط بغداد بمنزلة صدمة لعدد من السوريين الذين راهنوا على المقاومة المطوّلة في العاصمة العراقية، وقد أثار هذا النصر السهل، على ما يبدو، المخاوف داخل النظام السوري من أنه قد يكون التالي.

(93) يقول كاتزمان وبلانشارد Katzman/Blanchard، في تقرير خدمة أبحاث الكونغرس في 6 نيسان/ أبريل 2005، ص 17: إن هذا قد أكسب النظام السوري ما يقدر بـ 2.8 مليار دولار أميركي، وفوق هذا، كانت هناك أيضاً فوائد لأفراد من تجارة قسائم النفط. انظر: قائمة المستفيدين المنشورة في صحيفة المدى العراقية اليومية، في 25 كانون الثاني/ يناير 2004، التي ترجمها معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط، 20 شباط/ فبراير 2004. انظر: الفصل حول العراق.

(94) محاضرة لشعبان في هيوستن، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2003. انظر: www.bouthainashaaban.com (تمّ الدخول في أيار/ مايو 2008).

(95) فاروق الشرع؛ نقلاً عن الحياة (لندن)، 28 تموز/ يوليو 2003.

مطالب الولايات المتحدة: زيارة كولن باول إلى دمشق في عام 2003

توضّحت الدرجة التي قد وصل إليها تدهور العلاقات السورية-الأميركية، نتيجةً للحرب، خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي كولن باول Colin Powell إلى سورية في أيار/ مايو 2003، وقد رحبت سورية بالزيارة، بوصفها فرصة لتجديد الحوار مع الولايات المتحدة،⁽⁹⁶⁾ ولكنّ اللقاء لم يكن ودياً، فقد أوضح باول أنّ واشنطن تتوقع من سورية تغييراً في الموقف، إذ طلبت الولايات المتحدة إلى سورية إغلاق حدودها الشرقية، لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق، وأصرّت واشنطن أيضاً على أن تقيم سورية علاقات دبلوماسية مع الحكومة العراقية الجديدة، وأن تحوّل أي أموال عراقية إلى صندوق التنمية العراقي، وتمنع مسؤولي النظام العراقي السابق من دخول سورية.

وأوضح باول، علاوةً على ذلك، أنّ الوقت قد حان لتغلق السلطات السورية مكاتب الفصائل الفلسطينية في دمشق وتطرد قادتها، وأعرب عن ارتياحه لانتزاع «وعد» من الرئيس السوري بإغلاق المكاتب. لقد اختار بشار، في ذلك الوقت، التعامل مع المسألة بطريقة كانت سمةً لحكمه، وهي الامتثال ظاهرياً، والبحث عن مخرج خلفي في الوقت نفسه، فأعادت ببساطة المكاتب تحديد دورها، وكما قال ممثل حركة الجهاد الإسلامي في دمشق؛ منتقداً المطلب الأميركي: «إنّه مجرد كلام، وزوبعة في فنجان؛ لأننا مجرد مكاتب إعلامية.»⁽⁹⁷⁾

أنكرت الفصائل جميعها أنّها تلقّت أوامر بإغلاق مكاتبها، غير أنّ ممثل حركة حماس أسامة حمدان، قال: «إن بعض الفصائل يدرس إمكان إغلاق مكاتبه، وذلك من أجل تخفيف الضغط عن سورية (بلانفورد 2003)، وابتعد قادة الفصائل عن دائرة الضوء، وقد انتقل عددٌ منهم مؤقتاً إلى لبنان أو منطقة الخليج، وأجروا مقابلات صحفية، مع ظهور أسمائهم للإشارة إلى أنّهم خارج سورية، وعلى الرغم من أنّه يمكن افتراض أنّهم فعلوا ذلك بناءً على أوامر من مسؤولين سوريين،

(96) انظر، على سبيل المثال: تعليقات السفير السوري لدى الأمم المتحدة، رستم الزعبي على الـ (سي إن إن)، 16 نيسان/ أبريل 2003.

(97) أبو جهاد، بحسب ما نقلت عنه الـ (بي بي سي): «باول يحذر سورية من العواقب»، 5 أيار/ مايو 2003.

إلا أن النظام السوريّ تجنب عمداً إعطاء الانطباع بأنّه كان يمثل للمطالب الأميركيّة، كي لا يشوّه صورته في نظر الشارع العربيّ. وفي أثناء ذلك، كانت الإدارة الأميركيّة تنتظر إشارة واضحة من الرئيس السوريّ إلى أنّه سيمثل لمطالبها، ومع تدهور أكثر في العلاقات بالولايات المتّحدة، استأنفت الفصائل الفلسطينية نشاطها العام في سورية، وعاد قادتها إلى دمشق.⁽⁹⁸⁾

الموقف الأميركيّ من الغارة الإسرائيليّة على الأراضي السوريّة في تشرين الأول/ أكتوبر 2003

ترافق الموقف شديد الصرامة لأعضاء في الإدارة الأميركيّة تجاه سورية مع موقف أكثر تساهلاً تجاه التصرفات الإسرائيليّة في المنطقة، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2003 قصف الجيش الإسرائيليّ منشأة تدريب مهجورة تعود للفصائل الفلسطينية في قرية عين الصاحب السوريّة، واستنكرت السلطة السوريّة الضربة، وحاولت الحصول على قرار من مجلس الأمن يدين هذا الانتهاك لسيادتها. لقد كان الهجوم الإسرائيليّ الأوّل على الأراضي السوريّة منذ العام 1973، ويفترض أنّه كان انتقاماً لتفجير انتحاريّ في حيفا كانت حركة الجهاد الإسلاميّ قد أعلنت مسؤوليّتها عنه. وقد صرّح السفير الإسرائيليّ لدى الأمم المتّحدة، في رسالة إلى مجلس الأمن والجمعية العامّة، بأنّ الإجراء الإسرائيليّ «لا يختلف عن التدابير القسريّة المتخذة أخيراً من دول أخرى ضدّ الجماعات الإرهابيّة والدول الراعية لها، مع دعم من المجتمع الدوليّ»،⁽⁹⁹⁾ وأكدت الولايات المتّحدة حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وطالبت الجانبين، ولا سيّما سورية، بضبط النفس.

ذكر السفير الأميركيّ لدى الأمم المتّحدة، جون نيغروبونتي John Negroponte، في هذه المناسبة، أنّ الولايات المتّحدة ترى أنّ سورية كانت «على الجانب الخطأ من الحرب على الإرهاب» (بي بي سي، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، وفي حين كان واضحاً أنّ الرد على الهجوم لم يكن خياراً، فإنّ وزير الخارجيّة فاروق

(98) بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينيّة عام 2006، لم يتردد بشار الأسد في تقديم التهنئة ولقاء قادة الجماعة علناً، فسياسياً كان يدعم حكومة وحدة وطنية في فلسطين.

(99) انظر رسالة السفير الإسرائيليّ لدى الأمم المتّحدة، دان جيلرمان Dan Gillerman، إلى مجلس الأمن (UNSC) والجمعية العامّة 9 (GA)، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

الشرع، حذر من التصعيد: «إنَّ سورية ليست عاجزة عن خلق توازن، في المقاومة والردع، ليجبر إسرائيل على تغيير نهجها، وقد أظهرت سورية ضبطاً شديداً للنفس؛ مدركة تماماً أنَّ إسرائيل تحاول افتعال جميع أنواع الذرائع التي تستقيها من الجهات المختلفة، لتصدير أزماتها الداخلية إلى المنطقة بأكملها، وتعرض المنطقة لتصعيد جديد واحتدام جديد.»⁽¹⁰⁰⁾

لم يمرّر القرار في مجلس الأمن، بسبب معارضة الولايات المتحدة، وربما كان ذلك إشارة أخيرة إلى أنَّ سورية قد أخفقت في اغتنام فرص السياسة الخارجية التي تمثلت بعضويتها في مجلس الأمن: «لقد أثبت العمل لمدة سنتين في مجلس الأمن عدم إثماره، فسورية لم تصقل علاقاتها بالقوى الرئيسة، ولم تستعد المنزلة التي كانت تتمتع بها في التسعينيات. بصدق، أخفقت سورية حتى في تعزيز مناقشة حول مسودة قرار يدين انتهاك إسرائيل سيادتها بضربة مثيرة للجدل. إنها حالة فريدة من نوعها لعضو في مجلس الأمن» (علاف 2004). وفي العام 2004، كانت هناك محاولتا اغتيال استهدفتا أعضاء من حركة حماس في دمشق: الأولى، في أيلول/ سبتمبر عام 2004 وأسفرت عن مقتل مسؤول كبير وإصابة ثلاثة من المارّة. والثانية في كانون الأول/ ديسمبر 2004 وقد أخطأت هدفها.⁽¹⁰¹⁾ ولم تعلن الحكومة الإسرائيلية مسؤوليتها عن أيٍّ من الحادثتين، على الرغم من أنَّ مسؤولين إسرائيليين أشادوا بتفجير أيلول/ سبتمبر (النيويورك تايمز 27، NYT كانون الأول/ ديسمبر 2004).

العقوبات

بصرف النظر عن حقيقة أنَّ مسؤولين أميركيين قد أشادوا علناً بالتعاون السوريّ مع الولايات المتحدة بشأن المنظمات الإرهابية الإسلامية، فإنَّ النظام بقي على قائمة الدول الراعية للإرهاب، ما يعني أنَّ فرض العقوبات كان عملية مباشرة.⁽¹⁰²⁾

(100) رسالة وزير الخارجية السوري للأمم المتحدة، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2003: <http://domino.un.org/S/2003/940>

(101) وفقاً لمصادر سورية وفلسطينية، فإن الاعتداءين كليهما نفذاً انتقاماً لاعتداءات سابقة في جنوب إسرائيل، على التوالي في غزة. وقد أسفر اعتداء أيلول عن مقتل عز الدين صبحي شيخ خليل. انظر: الاسوشيتد برس، 26 أيلول/ سبتمبر 2004 والاسوشيتد برس 13 كانون الأول/ ديسمبر 2004. كان خليل قد عاش في غزة قبل أن يتم ترحيله إلى جنوب لبنان في العام 1992.

(102) بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، أضيفت فقرة في التقرير القطري حول

ومع تدهور العلاقات، كان هذا ما ركّز عليه الكونغرس في نهاية المطاف، وقد خلق سياق ما بعد الحادي عشر من أيلول بيئة منفتحة على الضغط المعادي لسورية الذي أدّى، في نيسان/ أبريل 2002، إلى إدخال «قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية» الذي صدر في العام 2003.

لم يكن ذلك في مصلحة وزارة الخارجية، خاصّة في وقت كانت إدارة بوش تحاول فيه حشد الدعم العربيّ للحرب على العراق، وقد نبّه مبعوث الرئيس بوش للشرق الأوسط، ديفيد ساترفيلد David Satterfield، في مؤتمر صحفيّ في بيروت عام 2002؛ قائلاً: «أريد أن أؤكد على أن إدارتي لا توافق على قانون محاسبة سورية، وقد أوضحت ذلك للكونغرس، فمشروع القانون يضرّ بقدرة الرئيس الأميركيّ على المناورة، الأمر الذي بسببه تعارضه الإدارة الأميركية» (بي بي سي، 4 أيلول/ سبتمبر 2002). ومع ذلك، فقد حصل قانون محاسبة سورية تأييداً واسعاً في الكونغرس، ما فرض ضغوطاً على الرئيس بوش لاتباع مسار أكثر صعوبة مع دمشق، وبعد تأجيلها لأطول وقت ممكن، وقع بوش الوثيقة أخيراً في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003، على الرغم من أنّه اختار تنفيذ واحد فقط من ستة إجراءات منصوص عليها في القانون، وذلك لأغراض رمزيّة إلى حدّ كبير، ومع ذلك ما يزال هذا الأمر يوجه ضربة أخرى للعلاقات السوريّة-الأميريّة.

أدى استياء إدارة بوش المتزايد من السياسات السوريّة التي عدّت غير مفيدة في أحسن أحوالها وعدائيّة عداءً صريحاً في ما يتعلّق بالعراق، إلى موقف أميركي أكثر صرامة تجاه سورية في عدد من المجالات. في حين كان الخطاب العدوانيّ هو ما وتّرت العلاقات السوريّة-الأميريّة، قبل حرب عام 2003، غير أن السلوك السوريّ، في الوقت الراهن، هو ما حرّض واشنطن ضدّ النظام، مثل تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق عن طريق الأراضي السوريّة. وقد كشف عن أن أكثر من 70 في المئة من عمليّات شراء صدام حسين الأسلحة غير المشروعة جرت من خلال سورية، لمصلحة أفراد من النخبة السياسيّة. إضافة إلى مسألة الأصول العراقيّة في سورية وهذه المخاوف الجديدة، فقد وُضعت على الطاولة موضوعات عدّة كانت الولايات

المتحدة قد تجاهلتها سابقاً، مثل التدخل السوري المستمر في لبنان، أو تغاضت عنها، مثل المكاتب الفلسطينية في دمشق، واستخدمت للضغط على سورية.

وقد صرّح الرئيس بوش أن سورية تمثل «تهديداً استثنائياً وفريداً من نوعه للأمن القومي للولايات المتحدة وسياساتها الخارجية واقتصادها»، وأعلن «حالة طوارئ وطنية للتعامل مع هذا التهديد»⁽¹⁰³⁾. وفي 11 أيار/ مايو عام 2004، صنّفت وزارة الخزانة الأميركية، بموجب قانون الوطنية في الولايات المتحدة الأميركية البنك التجاري في سورية على أنه «مؤسسة مالية تثير القلق، خاصة في ما يتعلق بغسيل الأموال»⁽¹⁰⁴⁾ وأدّى فرض مزيد من العقوبات اللاحقة إلى تجميد أصول بعض الأفراد من السوريين والهيئات الحكومية التي عُدّت متورطة في نشاط معاد للولايات المتحدة (35).⁽¹⁰⁵⁾ لقد ندّد السياسيون السوريون بالعقوبات؛ مدّعين أنها ستضرّ بالولايات المتحدة، أكثر كثيراً ممّا ستضرّ بسورية، وبالطبع كان ذلك مبالغاً، ولكن من الواضح أن الوضع شجّع سورية على استكشاف فرص عمل جديدة مع روسيا والصين وغيرهما من الدول. أمّا دبلوماسياً، فقد باتت العلاقات السورية-الأميركية أكثر توتراً، بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005، ولاقتناعها بأن اغتياله قد تمّ بأوامر من سورية، فقد سحبت الولايات المتحدة سفيرها، وتركت المنصب شاغراً حتى العام 2010.

إصلاح العلاقات السورية-الأميركية (2009-2011)

عندما تسلّم الرئيس باراك أوباما Barack Obama منصبه في كانون الثاني/ يناير 2009، كانت التوقعات كبيرة بخلق فرص جديدة لإصلاح العلاقات السورية-الأميركية. وفي واقع الأمر، بدأت إدارة أوباما في العام 2009 بالتوسع في جسّ النبض، لتجديد محادثات السلام، وفي شباط/ فبراير 2010 كانت هناك علامة ملموسة على تحسّن كبير في العلاقات بسورية، ففي 17 شباط/ فبراير 2010 عُيّن روبرت فورد Robert Ford ليكون السفير الأميركي الأول لدى سورية منذ العام 2005، وبعد شهر

(103) الأمر التنفيذي رقم 13338 في 13 أيار/ مايو 2004.

(104) www.treas.gov/press/releases/js1538.htm. صدر في صيغته النهائية في 30 آذار/ مارس 2006، وهو يقيد علاقات المؤسسات المالية الأميركية بالمصرف التجاري السوري.

(105) الأمر التنفيذي رقم 13338 في 13 أيار/ مايو 2004.

من ذلك سافر وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية وليام بيرنز William Burns إلى سورية لدراسة إحياء العلاقات بين البلدين.

لكنّ الحراك لم يؤت ذلك أكله، وبقيت سورية متألمة؛ بأن يُطلب منها في يوم ما المساعدة في شأن «مثيري المشكلات» الإقليميين الذين لديها علاقات طيبة بهم، وقد يكون هذا ما دفع بشار الأسد إلى دعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وأمين عام حزب الله حسن نصر الله إلى عشاء في دمشق، بعد ذلك بأسبوع فقط، أي في 25 شباط/ فبراير 2010. وقد غُطيت في ذلك زيارة نصر الله إلى دمشق إعلاميًا، فكان ذلك استفزازًا واضحًا، لا سيّما أنّ المحطة التلفزيونية الرسمية لحزب الله قد لمّحت إلى أنّ الاجتماع قد شمل «حماس» التي لم تذكرها صراحة. (106) وقد أكّد أحمدي نجاد خلال الاجتماع أنّ المقاومة كانت الطريق الأفضل لـ «تحرير الأراضي» (هآرتس، 26 شباط/ فبراير 2010). في وقت لاحق، بدأ أوباما بمبادرة جديدة لمبادرات السلام السوريّة-الإسرائيلية، وهي العملية التي توقفت، بسبب بداية الثورة السوريّة (النيويورك تايمز 12، NYT تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

من المصلح إلى المارق

كانت الولايات المتحدة مترددة بداية الأمر في ما يتعلق بالثورة السوريّة، وقد أعربت إدارة أوباما عن ثقتها بقدرة بشار الأسد على التعامل مع الوضع، وفي مقابلة مع الـ «سي بي اس» في نهاية آذار/ مارس 2011 أشارت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلinton Hillary Clinton، إلى أنّ بشار الأسد مُصلحٌ، وأكّدت أنّها لا ترى حاجة للتدخل العسكري في هذه المرحلة. وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع الولايات المتحدة تجاهل ما يحدث، فقام السفير روبرت فورد بزيارة إلى مدينة حماه في 7 تموز/ يوليو 2011 واستقبله المحتجون بحفاوة؛ ما أغضب السلطة السوريّة، وعندما هاجم حشدٌ غاضب من أنصار الأسد السفارة الأميركية، بعد ذلك بأيام، كانت ردّة فعل القوات الأمنيّة السوريّة متمهلة فحسب، وفي آب/ أغسطس 2011 دعا أوباما

(106) من خلال ذكر أن نصر الله التقى بما «لا يقل عن عشرة» فصائل؛ ملمحًا إلى تحالف القوى الفلسطينية المكوّن من عشرة فصائل، بما فيها حماس، وإلى كون قائد حماس خالد مشعل قد علّق على الاجتماع.

الأسد إلى التنحي، وفي عام 2011 استدعت الولايات المتحدة سفيرها، وهي خطوة توازت مع استدعاء سورية سفيرها عماد مصطفى من واشنطن.

وبالإجمال، يبدو أنّ الولايات المتحدة لم يكن لديها إستراتيجية ورؤية تجاه سورية، وكان سجل بشار الأسد من السياسات المعوقة، في ما يتعلق بالمصالح الأميركية، أطول كثيراً من قائمة النقاط الإيجابية للتعاون. وقد دعمت الولايات المتحدة جماعات المعارضة من قبل، ولكن لا يبدو أنّها كانت تتوقع المثابرة من المحتجين السوريين، ولم يكن للإدارة الأميركية إيمان كبير بامتلاك المعارضة المهارات اللازمة لتولي مسؤولية السلطة.

إن كان جورج دبليو بوش George W. Bush قد حاول قبل عشر سنوات، أن يفرض تغيير الأنظمة السياسيّة في دول لم تكن مستعدة لتغييره بنفسها، فإنّ أوباما قد أخفق اليوم في إدراك ماهيّة الثورة الشعبيّة الحقيقيّة والتصرف في الوقت الملائم. لقد استفاد النظام السوريّ من التردد العام في التدخل، في ضوء التجربة السلبية في أفغانستان والعراق، ولإدراكه أنّ الرأي العامّ الأميركيّ لم يكن مهتماً بالخوض في كارثة أخرى محتملة، استطاع بشار الأسد افتراض أنّ التدخل العسكريّ لم يكن مرجحاً، قبل الانتخابات الأميركيّة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، ولم يفوّت فرصة لتكرار ما يجعل الجمهور الغربيّ متردداً حيال إطاحته، وهو أنّ نظامه العلمانيّ كان مهدداً من «الإرهاب الإسلاميّ» وأنّ الفوضى ستكون بديلاً من عهده.

طوال العامين الأولين من الثورة السوريّة، لم تدع الولايات المتحدة من شك في أنّها لا تعتزم التدخل عسكرياً، وفي آب/ أغسطس 2012 صرّح الرئيس أوباما بأنّ استخدام الأسلحة الكيماويّة «خطأ أحمر»، من دون تحديد العواقب عند تجاوز هذا الخط. عملياً. ورأى النظام السوريّ هذا التحديد وكأنّه إجازة واضحة في استخدام أيّ أسلحة أخرى، بما فيها القنابل العنقودية والأسلحة الحارقة، فرفعت ادعاءات بأنّ أسلحة كيماويّة قد استخدمت، وفي نيسان/ أبريل عام 2013 أكّد ذلك مسؤولون أوروبيون، ومع ذلك فقد بدا وكأنّ الإدارة الأميركيّة ستستمرّ في نهجها القائم على «الانتظار والترقب».

خاتمة

كثيراً ما كانت العلاقات السورية-الأميركية محكومةً بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة والدور الذي يمكن أن تؤديه سورية في تحقيقها أو إعاقتها، ولم تتركز النقاط الأساسية للاتفاق والاختلاف بين البلدين على المسائل الثنائية، بل على المصالح الإقليمية والدولية، ولا يمكن فصل السياسة الخارجية الأميركية تجاه سورية عن المصالح الإسرائيلية التي يجب أيضاً أن توضع في الحسبان، عند النظر إلى موقف واشنطن من الثورة السورية، فلطالما عدت إسرائيل الأسد ضامناً للاستقرار، مع مجازفة محسوبة، وقد أدى التفكك المتزايد للسلطة السورية وسيطرتها، وتزايد القوة الملموسة للفاعلين الإسلاميين على الأرض والمخاوف بشأن استخدام الأسلحة الكيماوية، دوراً هنا.

باستمرار، كانت الإدارة الأميركية والمؤسسات التابعة لها ترسل إشارات متضاربة عند التعامل مع سورية، فمن جهة تندد بالسلوك السوري، ومن جهة أخرى تقترح انخراطاً أعمق بوصفه وسيلةً لحلّ المشكلات الإقليمية، وغالباً ما اختار النظام السوري، استناداً إلى إدراكه إمكان تغيير أولويات الولايات المتحدة، دفع واشنطن إلى الحدود القصوى، وعلى الرغم من لحظات الضغط الأميركي الهائل، لم يضطر حقا إلى الاستسلام، كما دلت المدة بين عامي 2003 و2010 بوضوح، وفي غياب أيّ تغيير في السياسة السورية، اتخذت الإدارة الأميركية مبادرة جديدة لإشراك النظام في عام 2010.

هناك مناسبات عديدة تصرف فيها بشار الأسد بصمت في مواجهة المزاعم والاتهامات، بصرف النظر عن مدى قوة الأدلة. في انتشار المواد المحظورة إلى العراق مثلاً، أو لاحقاً في عبور المقاتلين الأجانب إلى العراق. وفي حالات أخرى، كانت وعوده باتخاذ إجراءات يعقبها بحث متلف عن مخرج خلفي، كما في حالة المكاتب الفلسطينية في دمشق، وقد كان يعد بالقبول قولاً من دون الامتثال فعلاً، وذلك غالباً لكسب الوقت من أجل تخفيف الضغط الخارجي، وفي بداية الثورة كان واضحاً أنه يتبع الإستراتيجية المراوغة ذاتها، بما في ذلك الكذب صراحة على الأمم المتحدة حول التزام خطة لم يكن ينوي تنفيذها، وفي هذه الحالات جميعها

كان النظام السوريُّ قد تعلَّم أنَّه بإمكانه الإفلات بهذا النمط من السلوك واستخدام الوقت الفاصل في بناء حقائق واقعية. وكان ينبغي لهذا الأمر أن يعطي درسًا للولايات المتحدة بأنَّ النظام السوريَّ لن يغير سلوكه في الثورة، إلَّا إذا واجه تهديدًا موثوقًا، ولذلك فقد كان تأكيد الولايات المتحدة بأنَّها لا تفكر في التدخل، إنَّما في وضع خط أحمر (متحرك)، من دون الإشارة إلى عواقب تجاوزه، الإستراتيجية الأقل إفادة التي تمكنت الإدارة الأميركية اعتمادها.

الفصل الثالث

سورية وإسرائيل وفلسطين

الفصل الثالث

سورية وإسرائيل وفلسطين

عندما تعرضت الأنظمة العربيّة من البحرين إلى تونس، لتحديات انتفاضات شعبيّة، بداية العام 2011، سارعت إسرائيل إلى إرسال إشارات باستعدادها لإعادة الانخراط مع سورية، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، وقد نبذت الحكومة الإسرائيليّة السابقة، إلى حد كبير، المسار السوري؛ مفترضةً أنّه على الرغم من تصلب النظام، إلّا أنّه سيبقى مستقرّاً وتحت السيطرة. وتغيّرت الإستراتيجية الإسرائيليّة مع التغيرات غير المسبوقة التي اجتاحت المنطقة، إذ باتت فجأة تفضل التعامل مع «الشیطان الذي تعرفه» على القلق من خلفائه المحتملين، وقد تكشّف ذلك في مقالة في صحيفة هآرتس، إذ تصف بشار الأسد بأنّه «الدكتاتور المفضل لإسرائيل» (مصالحة 2011 Maslaha).

في الأول من شباط/ فبراير 2011، حدّر وزير الدفاع الإسرائيليّ إيهود باراك Ehud Barak من مواجهة عسكريّة مع سورية، وقال: «إنّ الخيبة من عدم إحراز تقدم في المحادثات غير المباشرة قد تتطور إلى حرب شاملة» (الجزيرة، 2 شباط/ فبراير 2011)، وبعد شهر من ذلك، قال: «إنّ كانت سورية جادّة، فإنّ إسرائيل مستعدة للدخول في محادثات سلام»، وقد اختلف هذا عن نهج رئيس الوزراء نتنياهو المتردد في التعامل مع سورية، ومع ذلك لم تدم أيّ حماسة طويلاً، إذ لم تعطِ دمشق أيّ إشارة إلى أنّها تضع المفاوضات في حساباتها. علاوةً على ذلك، فقد حاول المحتجون، بداية تموز/ يوليو 2011، عبور «الحدود» السوريّة-الإسرائيليّة إلى إسرائيل وقتل أشخاص عدة في الاشتباكات التي حصلت.

مع ذلك ومع التقدم في العام 2011، باتت الحكومة الإسرائيليّة أكثر انعزالاً، واقتحم احتجاج جماهيريّ السفارة الإسرائيليّة في القاهرة، بسبب قتل جنود مصريين

من داخل الأراضي الإسرائيلية، ما أدى إلى إجلاء الدبلوماسيين الإسرائيليين. وقد تجمّدت العلاقات السلسلة سابقاً بين إسرائيل وتركيا، وهي التي عانت بالفعل ضربة قويّة، بسبب الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي الذي ينقل بضائع إلى غزة في أيلول/ سبتمبر 2010، عندما رفضت إسرائيل الاعتذار عن الحادثة.⁽¹⁰⁷⁾ وفي آذار/ مارس 2013 اعتذرت الحكومة الإسرائيلية إلى تركيا، وفي الوقت نفسه تعرضت إسرائيل لضغطٍ محليٍّ من محتجين يسعون إلى مزيد من العدالة الاجتماعية في إسرائيل ولضغط دبلوماسيٍّ، بسبب الطلب الفلسطينيّ باعتراف الأمم المتحدة بدولتهم.

أدّت القضايا الكثيرة التي واجهت الحكومة الإسرائيلية وتناقص ثقتها بقدرة النظام السوريّ على البقاء في السلطة، كما عبّر في حزيران/ يونيو 2011 باراك وزير الدفاع، إلى إنهاء حسابات تجديد محادثات السلام مع سورية (الجزيرة، 3 شباط/ فبراير 2011). وبعد مدة طويلة من الصمت، وفي كانون الثاني/ يناير عام 2012، أدلى رئيس الأركان الإسرائيليّ، بيني غانتز Benny Gantz، بتصريح مفاجئ، إذ قال للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست: «في اليوم الذي يسقط فيه الأسد، من المتوقع أن تتعرض الطائفة العلوية للأذى. نحن نستعد لاستقبال اللاجئين العلويين في مرتفعات الجولان» (www.israelnationalnews.com)، وهذه خطة غريبة، من شأنها أن تضمن بشكلٍ مؤثّر علاقات سيئة بأيّ حكومة سورية مستقبلية. وفي 19 كانون الثاني/ يناير 2012 انتقد الصحفي الإسرائيليّ أنير شاليف Aner Shalev، في صحيفة هآرتس، عجز الحكومة الإسرائيلية عن التكيف مع التغييرات في الشرق الأوسط، ووضع سياسة تجاه سورية: «إن عالم الغد لا يهمنا، حتى وإن كان يحتوي إمكانات وتغييرات دراماتيكية [...] القيادة الإسرائيلية الراهنة تتكون من أشخاص الأمس الذين يتطلعون إلى الماضي، ويسبحون ضدّ تيار التاريخ ويهربون بسرعة من أيّ تغيير، والمألوف مفضّل على ما هو جيد وصحيح [...] يجب أن نعترف بأنّه أفضل أوقات الشعب السوريّ، وليس أفضل أوقاتنا» (شاليف 2012 Shalev).

يعود العداء بين سورية وإسرائيل إلى حرب العام 1948، فقد انخرط الجانبان في مواجهات عسكرية مباشرة في الأعوام 1948 و 1967 و 1973، وحدثت

(107) في آذار/ مارس 2013، اعتذرت الحكومة الإسرائيلية إلى تركيا.

مواجهات غير مباشرة بينهما خلال الحرب الأهلية اللبنانية. إنَّ الشكوك المتبادلة في أنَّ كلاً منهما يسعى لبسط هيمنة إقليمية، مع وجود خطط لـ «إسرائيل الكبرى»⁽¹⁰⁸⁾ أو «سورية الكبرى»⁽¹⁰⁹⁾، قد أفسدت أيَّ احتمال لإقامة علاقة وكانت تستخدم باستمرار من الطرفين لتشويه سمعة الآخر محلياً. حتَّى العام 1990، يمكن وصف الوضع بين سورية وإسرائيل، من منظور السياسة الخارجية، بأنَّه غير مرضٍ ولكنه مستقر، فقد بقيت حدودهما المشتركة هادئة، وكان النزاع على مرتفعات الجولان قد توقف فعلياً. وعلى الرغم من لهجته الخطابية المتعنتة، كان حافظ الأسد قد أدرك أنَّه لا يمكن استعادة الجولان عسكرياً.

كان مؤتمر مدريد في عام 1991 المحاولة الجديَّة الأولى في سنوات عدة، لإيجاد حلٍّ شامل، واستخدمت سورية الفرصة لاستكشاف إمكان التوصل إلى اتفاق، وكان هذا يعني أنَّ على النظام السوري إعادة النظر في رفضه العلنيِّ لإسرائيل، وشرح قراره بالتفاوض مع عدوه الرئيس لجمهور محليٍّ شكَّك. كانت هناك أسباب وجيهة للدخول في عملية سلام مدريد، ففي العالم العربيِّ كان الاهتمام بالاستمرار في صراع عقيم قد انخفض تدريجاً، على مدى مرحلة الثمانينيات، ولم تعد سورية تتمتع بالدعم نفسه، بوصفها «المدافع عن القضية العربية»، كما كانت من قبل. لقد أدَّى فقدان دمشق راعيها الأساسي، وهو الاتحاد السوفياتي، إلى جانب الانخراط المتزايد للولايات المتحدة في المنطقة، إلى ضرورة تكيفها، وأدَّى التقارب السوري مع الولايات المتحدة إلى شعور سورية بأنَّها أكثر قوَّة، والتزام الأميركيين تجديد جهد السلام في المنطقة أعطى حافظ الأسد ثقة بأنَّه يمكنه الاعتماد على دعم واشنطن لموقفه.

كان عقد مؤتمر مدريد، في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، خطوة مهمَّة للسياسات الإقليمية. وفي حين اتَّسم المؤتمر بخطابٍ سوريٍّ معدَّل، وبنوبات الاتهامات

(108) في الأصل، هو مصطلح يشير إلى إسرائيل، في توسعها المقدس (المذكور في كتابها المقدس) (سفر التكوين 15: 18-21) الذي من شأنه أن يصل حتى سورية والعراق. وقد استخدم هذا المصطلح وزير الخارجية، جيمس بيكر، في خطابه إلى لجنة الشؤون العامة الأميركية-الإسرائيلية، في 22 أيار/ مايو 1989، عندما دعا إسرائيل إلى التخلي عن «الرؤية غير الواقعية في إسرائيل الكبرى» التي من شأنها أن تشمل على الأراضي المحتلة في العام 1967.

(109) للمزيد حول هذا المفهوم الأيديولوجي، انظر: Pipes 1990. وفقاً له، فإن السياسة الإقليمية السورية تهدف إلى توحيد سورية ولبنان وإسرائيل وفلسطين والأردن، تحت القيادة السورية.

المتبادلة بين سورية وإسرائيل، كانت الحقيقة المجردة هي أن النظام شارك في تسوية الصراع، ووافق عليها على أساس قرار مجلس الأمن 242 و 338، ما يشير إلى براغماتية الأسد،⁽¹¹⁰⁾ ويثبت أيضًا أن الصراع لم يكن أيديولوجيًا غير قابل للتسوية، بل كان حول قضايا قابلة للتفاوض، أي حول الأرض والأمن. كان من المتوقع أن يكون الأسد مفاوضًا صلبًا ولا يتخلى عن أي شيء بسهولة، ولكن كان من المسلم به عمومًا أنه إذا وافق على شيء، فإنه يمكن الوثوق به، وأنه لا يتراجع عن كلمته. عند الرئيس السوري، لم يكن احتمال تقديم تنازلات يشكل كثيرًا من المخاطرة، بوصفه تحديدًا: «على الرغم من أن حكمه لم يكن موضع خلاف، وبعد عقود من الخطاب المغالي فيه، في ما يتعلق بعودة الجولان (بما في ذلك استخدامه تبرير سياسات القمع الحكومية)، فإن موقفًا وسطيًا بشأن عودة تلك الأرض قد يعزز معارضة شعبية تخريبية ضد نظام الأسد، فضلًا عن فقدان صدقيته الشخصية.»⁽¹¹¹⁾

تقدم التفسيرات المختلفة لأولئك المسؤولين عن المفاوضات، فضلًا عن المقابلات التي أجراها مسؤولون سوريون وقتئذ، رؤية قيمة لأعماق صنع السياسة الخارجية السورية؛ فسورية لم تتركس جهدًا في نطاق كهذا قط، لأي مشروع طويل المدى وينطوي على اتصال وثيق ومستمر بقوى غربية. عند سورية، كان ينظر إلى الصراع مع إسرائيل دومًا، ليس بما هو مسألة ثنائية فحسب، بل بما هو جزء من إطار أوسع أيضًا، فمن نواح عدة كان ذلك هو حجر الزاوية في سياسة سورية القومية والإقليمية. لقد أجبرت التطورات التي حصلت، خلال عملية السلام، النظام السوري على إعادة النظر في موقعه على الجبهتين، فقد أظهر الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني عام 1993، وكذلك اتفاق السلام الأردني-الإسرائيلي عام 1994، تراجع قوة الأسد الإقليمية ونفوذه بوضوح، ولم يكن الأمر في عجزه عن منع هذين الفاعلين من السعي إلى إقامة اتفاقيات سلام منفصلة مع إسرائيل فحسب، بل في أنه لم يبلغ

(110) لم يعترف الأسد رسميًا بدولة إسرائيل على الإطلاق. مع ذلك، وبما أن القرارين يطالبان بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في حرب عام 1967، فإن قبولهما يعني اعترافًا غير مباشر بدولة إسرائيل.

(111) أستورينو-كورتيس، وترستي 2000، Astorino-Courtois/Trusty، ص 366، فهم المسؤولون الأميركيون هذا الجانب أيضًا، وتمت مشاركة التقييم على نطاق واسع بين المحللين. انظر: لاوسن 1996، Lawson، ص 153، ورابينوفيتش 1998، Rabinovich، ص 131.

بذلك أيضًا، فضلًا عن عدم استشارته قبل إتمام الاتفاقيات. فقد أثر الملك حسين وياسر عرفات سياسة تسمح، على الأقل، بتحسّن ملموس في علاقاتهما بالولايات المتحدة، بدلًا من التشبث بالمثل القومية العربية الضبابية، والتزام الشعار السوري الذي يؤثر المفاوضات الشاملة. لقد بات ميزان القوى في المنطقة متغيرًا بوضوح، وبدأ النمط السائد من التفاعل العربي-الإسرائيلي الذي انطوى على صراع أزمة حتى ذلك الوقت، بإفساح المجال لإمكانات تعاون (بيرتس 2000، ص 130).

المواقف التفاوضية الأساسية

ثمة ثوابت عدة في السياسة الخارجية السورية، وهي اتخاذ «موقف مبدئي»، والإصرار على حل «عادل وشامل» للصراع العربي-الإسرائيلي، وعدم فصل الصراع السوري-الإسرائيلي عن الصراع العربي الإسرائيلي الأوسع، وإبرام «سلام مشرف». ليست هذه برسائل لإسرائيل فحسب، بل أيضًا للجمهور العربي الأوسع، لإثبات أن سورية هي المدافع الأكثر صمودًا وثباتًا عن الحقوق العربية، ويبقى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أداة مهمة للنظام السوري لحشد الدعم الداخلي، وباسم «الحرب» قمع تطلعات شعبه. لقد مارس النظام السوري نوعًا من «حالة الضحية المتصورة»؛ فقد أول وضخم أيّ ظلم ترتكبه إسرائيل على أنه اعتداء مقصود على الكرامة والقيم العربية. على أرض الواقع، أظهرت سورية براغماتية أكثر مما هو واضح في تصريحاتها الرسمية، ففي حين تعنتت حول مسائل جوهرية في مدريد، أظهرت مرونة ملحوظة بشأن مسائل إجرائية في التحضير للمؤتمر، وعلى الرغم من إصرارها على «الشمولية»، فإنها وافقت على التفاوض في مسار ثنائي؛ يركّز على القضايا الثنائية فحسب، ووافقت أيضًا على مشاركة دول عربية أخرى في المسار الموازي متعدد الأطراف، على الرغم من معارضتها الشديدة أي مناقشات قد تضر بتسوية نهائية للنزاع، وكان الهدف الأساسي لدمشق، من عملية السلام، تحسين علاقاتها الثنائية بالولايات المتحدة وتطوير روابط وثيقة بالإدارة الأميركية، وقد عدّ حافظ الأسد الرئيس كليتون متعاطفًا مع المصالح العربية، وكان ينظر إلى مدريد بوصفها فرصة.⁽¹¹²⁾

(112) في الواقع، كان الأسد يرى كليتون رئيسًا متميزًا للولايات المتحدة، في هذا الصدد (روس Ross 2004، ص 140). يضيف روس: «عند شخص كان قد التقى سابقًا بالرؤساء نيكسون وكارتر

ليس بالأمر الواضح، المدى الذي وصل إليه صنّاع القرار السوريون والإسرائيليون، في معرفة مواقف خصومهم وإمكاناتهم (أستورينو- كورتز/ ترستي - Astorino - Courtois /Trusty 2000، ص 362 وما بعدها). وقد كانت للجانبين سنوات من المواجهة يعتمدون عليها، وبهذا المعنى، فقد كانوا مستعدين جيداً للمفاوضات، ويقال: إنَّ خبرة إسرائيل حول سورية هي أكثر كثيراً من خبرة سورية حول إسرائيل؛ فقد كان لدى الأخيرة تجمعٌ فكريٌّ وبحثيٌّ ديناميٌّ ونشطٌ يدرس سورية ويحلل شؤونها، وبالتأكيد لم يكن لدى الجانب السوري اهتمام مماثل، وكان النظام السوري ميّالاً إلى المبالغة في قدرات إسرائيل. في حين كان للاستخبارات الإسرائيلية، فضلاً عن نطاق التعاون الإسرائيلي مع الولايات المتحدة في المسائل الأمنية، دورٌ يعمق الرؤية الإسرائيلية حول التطورات في دمشق.

المطالب السورية بتسوية شاملة

أدخلت سورية مفهوم «سلام عادل وشامل» على الصراع العربي-الإسرائيلي؛ لأنَّ حافظ الأسد كان مقتنعاً بأنَّ جبهة موحدة من شأنها تحسين فرص كلِّ فاعل عربيٍّ، للتوصل إلى اتفاق أفضل، فمن وجهة نظره كان على المشاركين في عملية السلام السير جميعاً بالوتيرة ذاتها والتنسيق المحكم، من أجل الضغط على إسرائيل لتقدم تنازلات. من وجهة النظر السورية، كانت منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن الأردن ولبنان، مجرد فاعلين إقليميين ثانويين، وبذلك فإنَّهم في موقع المتلقي أكثر منه في موقع الفاعل في المنافسة الجيوسياسية الإقليمية الأوسع. وكانت سورية تتصرف في هذا الإطار، وكأنَّ لها «حقاً شبه طبيعي في التدخل»، عندما ينحرف الفاعلون الثانويون عن المسار السوري (بيرتس Perthes 2000، ص 145 وما بعدها). هذا التفكير ينبع من خوف حافظ الأسد أن تحاول إسرائيل دق إسفين بين الدول العربية، ومن عدم ثقته بتلك الدول ونياتها. وقد أكّد الرئيس السوري مجدّداً، وفي محاولة منه لتكريس صورة سورية على أنَّها الضامن للكرامة والقيم العربية، أنَّ سورية قد تركت مصالحها الخاصة للنهاية؛ قائلاً: «كان يمكن أن تبرم سورية اتفاقاً ثنائياً مع إسرائيل، منذ زمن طويل» (الأسد al-Assad-1993).

وبوش، فإنَّ هذا تصريح لافت للنظر.

مرتفعات الجولان: الأرض والمياه والمستوطنات

إنَّ لاستعادة السيادة على مرتفعات الجولان عند سورية الاهتمام الأعلى، وهذه الأرض السوريَّة فقدت في حرب العام 1967، ومن ثمَّ، فقد اكتسب الصراع السياسيُّ الأيديولوجيُّ، حتى هذا اليوم، مكوَّنًا إقليميًا⁽¹¹³⁾ في العام 1973، بدأت سورية ومصر محاولة عسكريَّة فاشلة لاستعادة مرتفعات الجولان والأراضي التي فقدت في سيناء، ومع إدراكه أخيرًا أنَّ المشكلة لا يمكن حلها عسكريًا، لم يمضِ حافظ الأسد إلى أبعد من اتفاق بالانسحاب من المعركة؛ نظرًا إلى معارضته الصارمة تسوية منفصلة. وفي العام 1982 وفي ذروة التوترات الإسرائيلية-السوريَّة في لبنان، وعندما كان التركيز الدوليُّ منصبًا على الحرب الإيرانية العراقية، ضمَّت إسرائيل مرتفعات الجولان، وسلَّمت أهلها بطاقات الهوية وتصاريح الإقامة، وبات سكان الجولان مؤهلين للحصول على الجنسيَّة الإسرائيليَّة. لم يُعترف دوليًا بعملية الضم هذه مطلقًا، ولكنَّ الحقائق على أرض الواقع تغيَّرت جذريًا، نتيجةً لذلك.

إضافة إلى القضايا السياسيَّة والإقليميَّة التي ينطوي عليها صراع الجولان، هناك أيضًا حسابات إستراتيجيَّة؛ فسورية تريد مدخلًا إلى بحيرة طبرية، الأمر الذي بسببه أصرَّت على الانسحاب حتى حدود خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، على الرغم من أنَّ هذا الخط لم يكن له مكان على الحدود قط، وفي خطة التقسيم بين سورية وفلسطين في العام 1923 لم يكن لسورية مدخلٌ إلى البحيرة ولم تحصل على ذلك، إلا بالاستيلاء على أراضٍ إضافيَّة في عام 1948. وعلى الرغم من أنَّ قرار مجلس الأمن رقم 242 ينصُّ على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في حرب عام 1967، غير أنَّ إسرائيل تطالب شرعيًا بأن ترسيم الحدود يجب أن يتم ضمن إطار اتفاق سلام.⁽¹¹⁴⁾

من شأن انسحاب إسرائيليٍّ من الجولان أن يولِّد معارضة محليَّة كبيرة في إسرائيل؛

(113) في ذلك الوقت، كان حافظ الأسد وزيرًا للدفاع. لذلك كثيرًا ما تم التلميح إلى أن استعادة تلك الأراضي، لتكون تحت السيادة السوريَّة، كان اهتمامًا شخصيًا أيضًا لدى الرئيس.

(114) بينما كانت إسرائيل تشير إلى النسخة الإنكليزية لقرار مجلس الأمن رقم 242 التي تتحدث عن «انسحاب من أراضٍ»، كانت سورية تفضل النسخة الفرنسية التي تقول بـ «الانسحاب من الأراضي».

نظرًا إلى العدد الكبير من مواطنيها الذين استوطنوا في تلك المنطقة، بهدف تعزيز المطالبات الإسرائيلية بالأرض، ويعيش حاليًا ما يُقدَّر بـ 14.000 إلى 20.000 من المستوطنين الإسرائيليين في مرتفعات الجولان،⁽¹¹⁵⁾ وبخلاف المستوطنين السابقين في غزة وأولئك الذين في الضفة الغربية، فإنَّ مستوطني الجولان ذوو توجهات يسارية أكثر، ويمكنون في المنطقة للتركيز على الزراعة والطاقة البديلة وصناعة النسيج، لا لأسباب أيديولوجية. من ثمَّ، فإنَّ العلاقات بين المستوطنين والسكان السوريين أكثر هدوءًا ممَّا قد تكون في نواح أخرى (رويتر 2000 Reuter). ومن المثير للاهتمام والجدير بالذكر في هذا السياق، أنَّ المواطنين الإسرائيليين في مرتفعات الجولان ينظر إليهم بطريقة مختلفة عن المستوطنين في الضفة الغربية/ غزة، من السكان الإسرائيليين، ولا يشار إليهم في الواقع على أنَّهم «مستوطنون». إنَّ هذا يوحي بفكرة أنَّ مرتفعات الجولان «أرض إسرائيلية»، أكثر منها «أرض محتلة» وأكثر بروزًا كثيرًا ممَّا هي عليه في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة.

الامن والتطبيع

إنَّ للضمانات الأمنية عند إسرائيل الأهمية الأعلى، والتخلي عن مرتفعات الجولان يعني التنازل عن موقع متميز جغرافيًا. في الوقت الراهن، فإنَّ التكنولوجيا العسكرية المتطورة تجعل هذا الأمر أقلَّ من أن يعدَّ قضية، ولكن خلال المفاوضات، من العام 1992 وحتى العام 1996، حافظت إسرائيل على مطلبها بإقامة محطة إنذار مبكر في مرتفعات الجولان، وقد أرسلت سورية إشارات عن استعدادها للموافقة على هذا المطلب، بشرط أن تكون المحطة تحت إدارة موظفين أميركيين وفرنسيين، فضلًا عن موظفين من «طرف ثالث محتمل» (إسرائيل)، وفي مقابل التنازل عن الأرض، تريد إسرائيل من سورية إقامة منطقة منزوعة السلاح، وتتوقع سورية المعاملة بالمثل حول هذه النقطة.

إنَّ التطبيع مطلب إسرائيلي جوهري، من شأنه أن ينطوي على رفع المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وفتح السوق السورية على المنتجات الإسرائيلية

(115) في غزة، قبل انسحاب عام 2005، كان هناك 8000 مستوطن، وفي الضفة الغربية كان هناك ما يزيد على 230000، حول المستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان. انظر أيضًا: شاليف Shalev 1994، ص 70-81.

والسماح بالسياحة المتبادلة وإقامة علاقات دبلوماسية. وترى إسرائيل هذه الأمور مكونات ضرورية في اتفاق السلام، إذ على الرغم من اتفاق كامب ديفيد عام 1979، إلا أن السلام مع مصر لم يصبح قط «ودياً»، وهو يشبه إلى حد كبير حالة انعدام حرب، ليس إلا. لقد خلق غياب ثقة سورية العميق بالنيات الإسرائيلية، إلى جانب الخوف من التجسس، قلقاً واضحاً من احتمال التطبيع، وعندما يُصدّر التفاح من مرتفعات الجولان إلى سورية، فإن ذلك يتصدر عناوين الصحف، إذ ليس من الصعب تصوّر مدى ارتفاع الحواجز النفسية تجاه مزيد من التبادلات الاقتصادية أو الثقافية.⁽¹¹⁶⁾ مع ذلك، فإن التحفظات السورية ليست نفسية فحسب، ففتح السوق السورية، ومن خلالها الأسواق العربية الأخرى، أمام تكنولوجيا إسرائيلية متفوقة، يضرّ على الأرجح بالاقتصاد السوري، بينما يزيد في الوقت نفسه من النفوذ الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة (بيرتس Perthes 2000، ص 126 وما بعدها).

العلاقات السورية-الإسرائيلية في عهد شامير: 1991-1992

في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر 1991، وافق إسحاق شامير Itzhak Shamir على مضمّن، على المشاركة في مؤتمر مدريد. وكان لغياب الثقة عالي المستوى الذي عمّ المؤتمر أثر في جعل التقدم أمراً بعيد الاحتمال، ولا سيما بين إسرائيل وسورية، وفي مدريد بذلت كل من سورية وإسرائيل جهداً كبيراً لتشويه صورة الآخر،⁽¹¹⁷⁾ وقد شكّل رفض التوصل إلى تسوية بشأن الجولان عائقاً جدياً أمام المحادثات، كما فعلت انتخابات حزيران/ يونيو عام 1992 الإسرائيلية التي كانت تلوح في الأفق وفقدان الرغبة اللاحق في إحداث تغييرات مهمة في السياسة الخارجية.

في عهد شامير، عُيّن يوسي بن أهارون Yossi Ben-Aharon كبيراً للمفاوضين مع سورية، وكان وصفه للمفاوضات يذكرّ باللهجة القاسية التي استخدمت في اللقاء الأولي والموقف السوري المتعنت بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 242

(116) في العام 2005، وافقت سورية أول مرة على استيراد متوجات الأراضي التي تحتلها إسرائيل. انظر: بي بي سي، 7 شباط/ فبراير 2005.

(117) انظر: تعليقات وزير الخارجية الشرع على مؤتمر مدريد في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 حيث يتوسّع؛ مفصلاً ماضي شامير بما هو إرهابي مطلوب من السلطات البريطانية:

www.damascus-online.com/history/documents/madrid.html

و338، ومن وجهة النظر السورية لا يلزم القراران سورية بالموافقة على التطبيع أو أيّ شيء آخر مقابل الأرض، وقد علّق بن أهارون بانفعال: «كان السوريون طوال مدّة المحادثات معهم خلال إدارتيّ شامير ورايين، يعزفون باستمرار على نغمة القرار رقم 242 التي ذكرت «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوّة». ومع ذلك، فعندما عرض السوريون موقفهم من مسألة الحدود، طالبوا بانسحاب إسرائيليّ إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، وهو الأمر الذي يمنح السوريّين أجزاء من الأراضي الإسرائيليّة التي كانوا قد انتزعوها بالقوّة خلال حرب عام 1948. في عيون السوريّين، كان غير جائز لإسرائيل أن تطالب بأرض (استولت عليها ليس أقل) في حرب دفاعية، ولكنّه كان مشروعاً تماماً لسورية أن تطالب بأرض كانت قد استولت عليها باعتراف غير مبرر (من دون استفزاز سابق) في العام 1948 (بن أهارون Ben-Aharon 2000، ص 3).

رفض الوفد السوري أيّ اقتراح إسرائيليّ للبدء بإجراءات بناء الثقة أو أيّ قضايا أمنيّة أو قضايا تتعلق بالأراضي، إن لم تكن تركز كلياً على الانسحاب من الجولان، وليس مستغرباً ألاّ تؤدي هذه المواقف الرسميّة المتعنتة إلى أيّ مكان. وفي الوقت نفسه، لم يكن هذا التواصل الرسميّ إلّا جزءاً من تعاملات حكومة شامير مع سورية فحسب، وقد كانت الصيغة الرسميّة للتعامل مع سورية، في ذلك الوقت، «السلام مقابل السلام»، لكن كانت هناك قناة سرّيّة إضافيّة موازية، وهي ما فوّض من خلالها إلى مبعوثٍ إيصال رسالة بإمكانيّة التنازل عن بعض الأراضي في الجولان، بوصف ذلك جزءاً من التسوية (رايينوفيتش Rabinovich 1998، ص 42-34). ولم تكتسب المفاوضات زخماً حقيقياً، إلّا بعد فوز رايين في انتخابات حزيران/ يونيو عام 1992.

المفاوضات في عهد رايين (1992-1995)

كان إسحاق رايين Itzhak Rabin سياسياً محنكاً، فقد كان رئيساً للوزراء من العام 1974 حتّى العام 1977، وعمل وزيراً للدفاع من العام 1984 إلى العام 1990، وخلال حرب عام 1967 كان رئيساً للأركان، وقد جعلت منه أفعاله خلال الحرب بطلاً في نظر كثير من الإسرائيليين، وقد لقّب بـ «سيد الأمن القوميّ» (رايينوفيتش Rabinovich 1998، ص 43)، وتمتّع بثقة قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيليّ. لقد أظهر رايين موقفاً متصلباً بشأن الجولان، في الفترة السابقة للانتخابات؛ وأكد

التزامه التمسك بهذه الأرض، لأسباب أمنية: «إنَّ طرح فكرة تنازلنا عن مرتفعات الجولان سيكون في منزلة تخلُّ، وأكرر: تخلُّ عن الدفاع عن إسرائيل» (بن أهارون Ben-Aharon 2000، ص 3). مع ذلك، فقد غيَّر صيغة الحكومة السابقة من «السلام مقابل السلام» إلى «الأرض مقابل السلام»، ونَبَّه في وقت لاحق إلى أنَّ عمق الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان، سيكون متوقفاً على عمق السلام الذي تقدمه سورية.⁽¹¹⁸⁾

كان القرار السوريُّ بفتح الطريق أمام الهجرة اليهودية (يهود سورية) في العام 1992 أول إشارة قويّة على استعدادها لتقديم تنازلات، ولطالما كان في سورية مجتمع يهودي نابض بالحياة، وغالبًا ما كان النظام السوريُّ يميل إلى الإشارة إلى تراثه الثقافي عند التحدث عن نقطة أنَّ رفضه لإسرائيل كان موجهاً نحو الدولة، لا نحو الدين اليهودي. ولخوفها الشديد من التجسّس الإسرائيلي، فرضت الحكومات السوريّة المتعاقبة قيودًا على سفر أفراد المجتمع اليهودي، بما في ذلك السفر داخل سورية، واستثنتهم من فرص العمل في الأماكن الحسّاسة،⁽¹¹⁹⁾ وقد تحسّن الوضع في عهد حافظ الأسد، ولكنه لم يسمح لعدة آلاف ممن تبقوا من المجتمع اليهودي بمغادرة البلاد؛ مدعيًا أنَّ هجرتهم إلى إسرائيل قد تعزّز دولة العدو.⁽¹²⁰⁾ وقد قدّر عدد أفراد المجتمع اليهودي في سورية عام 2013 بـ 50 إلى 250 فردًا. وبالسماح أخيرًا للجالية اليهودية بمغادرة البلاد، تخلّت السلطة السوريّة طوعًا عن أداة كان يمكن أن تستخدمها في المفاوضات، بوصف ذلك بادرة حسن نية لرئيس الوزراء الجديد. مع ذلك، فقد أثبت إلغاء تصاريح الخروج بعد سنة من ذلك، وكذلك إعادتها بعد مدة قصيرة، أنَّ السلطة السوريّة ما تزال تتعامل مع هذه المسألة بطريقة تعسفيّة (دارًا Darrah 2007، ص 42).

(118) انظر: رابينوفيتش 1998 Rabinovich، ص 46 وما بعدها. يدعي بن أهارون Ben-Aharon أنَّه مع هذه السياسة، كان رابين نفسه «يسحب البساط من تحت أقدام الوفد الإسرائيلي» (بن أهارون Ben-Aharon 2000، ص 3).

(119) لم تكن القيود مطبقة على مغادرة البلاد فحسب، بل حُدّدت أيضًا المساحة التي يمكن أن يتحرك اليهود السوريون ضمنها داخل البلاد.

(120) لأرقام حول الهجرة إلى إسرائيل، انظر: تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي 2006، ص 241-242. عندما سمحت سورية لجاليتها اليهودية بمغادرة البلاد، استقر أغلبية أفرادها في نيويورك وليس إسرائيل. انظر توتل Tuttle في 24، www.syriacomment.com، تشرين الأول / أكتوبر 2005، دارًا Darrah 2007، ص 42.

عين راين إيتمار راينوفيتش Itamar Rabinovich، ليخلف يوسي بن أهارون، وراينوفيتش هذا باحث وخبير في الشؤون السورية، عمل سابقاً سفيراً لإسرائيل لدى واشنطن. كان واضحاً لراين أن التقدم لا يمكن أن يحرز على الجبهات كافة وبالتوتيرة نفسها، ولذلك قرّر التركيز أولاً على سورية وفلسطين، حيث كان لبنان شديد التبعية لسورية، لا يمكن أن يتصرف بمفرده، وكان احتمال توصّل الأردن إلى اتفاقية سلام أولاً ضئيلاً، بسبب عدد الفلسطينيين الكبير في البلاد، وكان شكل المفاوضات السورية والفلسطينية ومضمونها مختلفين كلياً، فالصراع الإسرائيلي مع سورية هو حول الأرض والأمن بصورة رئيسة، وكان عهد حافظ الأسد طويل الأمد، وأدى إلى استقرار السياسة الخارجية السورية واستمراريتها. وعلى الرغم من الطابع الاستبدادي للنظام السوري وعدائه العام لإسرائيل، فقد كان هناك القليل من المفاجآت للتعامل معها.

لم يكن للفلسطينيين، في المقابل، هيكلية ثابتة أو مؤسسات عاملة، وهم يفتقرون إلى أرض محددة بوضوح، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها جامعة الدول العربية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، شريكاً يصعب على إسرائيل التعامل معه، فعرفات ومجموعة صغيرة من القادة يقيمون في تونس، ويرأسون ما كانت إسرائيل تعدّه كياناً غير متبلور، وكانت القضايا الملحة معقدة وعسيرة على التسوية، أكثر كثيراً من مجرد صراع على الأرض. لم يكن هناك اتفاق على ما إذا كان الهدف من المفاوضات دولة واحدة أم دولتين، وادّعت إسرائيل أن مدينة القدس عاصمتها غير القابلة للتجزئة، وكان «الإرهاب» الفلسطيني والانتفاضة قد خلقا ضرورة حتمية داخل المجتمع الإسرائيلي للتعامل مع المسألة الفلسطينية. لكن وفي الوقت نفسه، كان عرفات يتمتع بقليل من الصداقة في إسرائيل، وعند القادة العرب وقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني.⁽¹²¹⁾

(121) لدى إسرائيل، كان عرفات شخصية رمزية للنضال الفلسطيني ضد إسرائيل، وقد حمّله القادة العرب مسؤولية إثارة الاضطرابات في بلدانهم (الأردن ولبنان). ضمن الأراضي المحتلة، كان قد فقد الدعم تدريجاً؛ لأن نضال منظمة التحرير الفلسطينية، عند الشعب الفلسطيني، لم يحسن الوضع، ولم تكن الانتفاضة الأولى، التي بدأت في العام 1987، متوقعة من عرفات أو مناورة منه أو من منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. كان استعداداته اللاف للتعامل مع إسرائيل يرى من بعضهم على أنه خيانة للقضية الفلسطينية.

ربّما كان وجود العقبات الواضحة هذه هو ما أدّى إلى أن يخطئ حافظ الأسد في تقدير الوضع، وبعيداً من تحدياته الشخصية مع القيادة الفلسطينية، لم يكن ليتصوّر إبرام اتفاق فلسطيني-إسرائيليّ يسبق تسوية سورية إسرائيلية، وللحؤول دون ذلك فقد أجرى مشاورات منتظمة مع عرفات ووزراء الخارجية العرب (الأسد al-Assad 1993)، كما شعر الأسد بأنّ له الحق في الحصول على دعم متميز من الولايات المتحدة، لقاء دعمه التحالف الذي قاده أميركا في الحرب ضدّ العراق. وعندما قامت إسرائيل، خلافاً لتوقعاته، باختيار التقدم في المحادثات مع أطراف كانت «على الجانب الخطأ» خلال حرب الخليج، استشاط الأسد غضباً. وليزيدوا الطين بلة، قام الفلسطينيون، ومن ثمّ الأردنيون، بترسيخ اتفاقيّاتهم مع إسرائيل؛ متحدّين إستراتيجية سورية في «الوحدة العربية» ومطالباتها بسلام شامل (هينيوش Hinnebusch 1996، ص 48).

كان نفوذ دمشق في المنطقة آخذاً في التراجع بوضوح، ولم يكن في وسعها أن تكون معرقة، وسرعان ما أعاد الأسد النظر في موقفه بشأن المسائل الفلسطينية؛ مشيراً إلى أنّه قد يقبل بأيّ حلّ يكون مقبولاً للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، زاد الدعم للحركات المناهضة لعرفات التي تعارض اتفاقية أوسلو، وبناءً على طلب من كليتون، أرسل السفير السوري لدى الولايات المتحدة وليد المعلم، لحضور مراسم التوقيع على اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض. ومع ذلك فقد كان واضحاً أنّه لم يكن مرتاحاً للإجراءات (سافير Savir 1998، ص 86)، وقد تخلفت بنود إعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلية كثيراً عن توقعات الأسد. ولعدم مناصرته مطلقاً نهج كيسنجر القائم على «خطوة بخطوة»، رأى الرئيس السوري أنّه من الضروريّ التأكّد من النتائج النهائية للمفاوضات، قبل الدخول في التفاصيل، فمن وجهة نظره، ليس من معنى للتعامل مع قضايا صغيرة، إن لم يكن هناك تلاق في الأفكار حول النقاط الصعبة. ومن ثمّ، فقد كان الأسد غير مقتنع بالاتفاق في مضمونه وشكله على حدّ سواء، وعدّ الوضع علامة على أنّ مخاوفه بشأن الصدقية الفلسطينية كانت مسوّغة تماماً.

كانت دمشق منزوعة من الشعور بأنّ رايين كان يتلاعب بها، إذ قبل التقدم المفاجئ مع الفلسطينيين تماماً، نقل رايين رسالة إلى الأسد، عبر وسطاء أميركيين، يعرض فيها

«الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل»، على شكل «سؤال افتراضي». وعلى الرغم من أن قائمة المطالب الإسرائيلية للانسحاب الكامل كانت طويلة، لم يرفض الأسد الاقتراح على الفور وكان مستعداً للتفاوض، وقد رفع هذا التبادل التوقعات في سورية بشأن أن الاتفاق كان ممكناً، ولكن إعلان الاتفاق الفلسطيني قاد دمشق إلى الشك في أن عرض رابين كان خداعاً.

انتهزت السلطات السورية منذ ذلك الحين كل فرصة لتصوير «السؤال الافتراضي» على أنه التزام إسرائيلي بشأن إكمال الانسحاب، وقد أدى التقدم في المسارات الأخرى من عملية السلام إلى تجميد المسار السوري، مع توضيح رابين وجوب أن يستوعب الشعب الإسرائيلي أولاً الاتفاقية مع الفلسطينيين. وفي كانون الثاني/يناير عام 1994 التقى الرئيسان، كليتون والأسد، لمناقشة إمكانية التقدم في المسار السوري الإسرائيلي، وفي هذه المناسبة أكد حافظ الأسد لكليتون التزامه السلام خياراً إستراتيجياً، من شأنه أن ينهي الاحتلال، ويسمح بحياة آمنة وكريمة: «قاتلنا بشرف، نفاوض بشرف، وبشرف سنقيم السلام» (النيويورك تايمز NYT، كانون الثاني/يناير 1994).

على الرغم من تعهد كليتون تعزيز المسار السوري، فإن الحوادث تجاوزت خطط دمشق مجدداً، فقد كانت المفاوضات بين إسرائيل وملك الأردن قائمة على قدم وساق، وبعد يوم من مراسم أوصلو اتفق الطرفان على خطة للسلام. لقد رأت سورية في توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل تحدياً آخر لمصالحها، وكانت في هذه الحالة خيبة الأمل ربما أكبر مما كانت عليه سابقاً مع الفلسطينيين والأميركيين الذين لم يكونوا هم أنفسهم على علم تام بالمدى الذي تقدمت فيه المناقشات في أوصلو، فأشركوا، في هذا المثال، مباشرة في المفاوضات بين إسرائيل والأردن، ومع ذلك فلم يبلغ أي من الأطراف السوريين بشأن الاتفاقية مسبقاً.

وفقاً لرواية باتريك سيل Patrick Seale، فقد طالب الأسد، في هذه المرحلة، الولايات المتحدة بتوضيح من الحكومة الإسرائيلية حول نياتها بشأن سؤال رابين الافتراضي: «إن التزام رابين قد أعطي للولايات المتحدة لا لسورية، وكان وديعة في جيب أميركا». وبعد كثير من هذه المماحكة، قال الأسد إنه لم يكن في حاجة إلى

رسالة، فهي لن تضيف شيئاً إلى الالتزامات التي أعطاها له بالفعل كلٌّ من الوزير وارن كريستوفر Warren Christopher، وروس Dennis Ross والرئيس كليتون نفسه. لقد قال الأسد: «إنَّها مدوَّنة في مذكراتكم ومذكراتنا. إنَّها مكتوبة على الورق، وهو ليس ورقاً غير رسمي.. إنَّها موجودة في ملفات مجلس الأمن القوميّ [...] إن لم يكن هذا يشكّل التزاماً، فإنَّ أيَّ شيء آخر لا يمكنه أن يفعل ذلك. لو لم نرَ ذلك التزاماً، لما كنّا شرعنا بمفاوضات السلام» (سيل Seale 2000، ص 72 وما بعدها).

أعلن رايبين في كانون الثاني / يناير 1994 عن إجراء استفتاء شعبيّ في حال التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة مرتفعات الجولان. وقد أكد هذا الموقف لاحقاً في مناسبات عدة.⁽¹²²⁾ وأعلن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ردٍّ فوريٍّ أن إسرائيل لا تمتلك الحق في إجراء استفتاء حول أرض محتلة (النيويورك تايمز 19، NYT، كانون الثاني / يناير 1994). وبين عامي 1993 و1996 شغل اللواء عوزي ديان Uzi Dayan منصب رئيس فرع التخطيط في هيئة الأركان العامة، وبمنصبه هذا ترأس اللجنة الأمنية الإسرائيلية في مفاوضات السلام مع الأردنيين والفلسطينيين والسوريين، ومن وجهة نظره، فإن الصعوبات في المفاوضات بدأت بدلالات الكلمات، ولكنها تكمن أساساً في الاختلاف في الثقافة والتفكير: «كانت المفاوضات مع سورية بسيطة ولكنها صعبة، فالجانب الإسرائيلي معتاد على التفكير والحديث عن (المصالح) و(الحاجات)، بينما كان السوريون يتحدثون عن (القيم) و(المبادئ). وعندما سألت المعلم ما القيم السورية، أجاب: (الكرامة)، فسألته ما رأيه في (الشعور بالأمن)، بوصفه قيمة، أجاب: جنرال ديان، كيف يمكنك مقارنة الكرامة السورية بـ (شعورك بالأمن)، فضلاً عن أنه ليس شعوراً موضوعياً حتى؟»⁽¹²³⁾

في أثناء ذلك، بدأ حافظ الأسد بتمهّل تهئية الرأي العام لاحتمال السلام، فعَدّل النظام اللغة المستخدمة في وسائل الإعلام الرسمية، بهدف طمأنة الرأي العام بشأن أن السلام كان خياراً إستراتيجياً لتعزيز المصالح السورية، وقد قيل للسوريين إن الأسد يسعى لـ «سلام شجاعان»، ما دام يتحقق تحققاً مشرفاً، كما يتحقق النصر في ساحة

(122) انظر، على سبيل المثال: مقابلة IDF مع رئيس الوزراء رايبين، 25 أيار / مايو 1995، كما هي على الموقع: www.mfa.gov.il

(123) مقابلة الكاتبة مع الجنرال عوزي دايان Uzi Dayan، القدس 20 حزيران / يونيو 2006.

المعركة (كيدار 2005 Kedar)، واختار النظام ألا يتوسع فيما يمكن أن يترتب على التطبيع مع إسرائيل؛ مشيرًا إلى أن الوضع سيتطور مع الزمن (رابينوفيتش Rabinovich 2004، ص 293). لقد كان الأسد مدرّكًا حقيقة أن صفقة، لا يمكن أن توصف بأنها انتصار، ستكون أسوأ من عدم الاتفاق على الإطلاق، وقد كان اهتمامه بتحقيق السلام يتوازن مع التحديات التي سيفرضها التطبيع والتنازلات الأخرى، من غير ريب، على سورية (سافير 1998 Savir، ص 272).

لهذا السبب، فلم يكن الأسد على عجلة حقيقةً لتغيير الوضع، ولكنه في الوقت نفسه كان قلقًا من أن رابين كان يضيّع الوقت تضييعًا متعمدًا،⁽¹²⁴⁾ وكما لفت مفاوض إسرائيليّ النظر إلى أنّه: «كان صنع السلام بالنسبة إلى حافظ الأسد احتمالًا، وليس هاجسًا»،⁽¹²⁵⁾ وقد ازداد الوضع توترًا، ولا سيّما في منتصف العام 1995، عندما تذرّر رابين، لقناعته بأنّ الأسد كان كثير المتطلبات؛ قائلًا: «الأسد يريد أن يسلم كل شيء إلى يديه، ولا يريد أن يفعل شيئًا من أجل ذلك» (روس 2004 Ross، ص 91). في أيلول/ سبتمبر 1995، وقعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية الاتفاق الموقت، وتوقف العمل على المسار السوري، وقد تصاحب هذا التطور بتغيير في اللهجة، وبدأ رابين باتّهام سورية برعاية الإرهاب، وبحلول وقت اغتيال رابين، بعد شهرين من ذلك، كانت العلاقات متوترة جدًّا، حتّى إنّ حافظ الأسد رفض أن يعبر عن تعازيه بوفاته حتّى سرًّا، (روس 2004 Ross، ص 219).

مرحلة بيريز الموقّنة (1995-1996)

من وجهة نظر إيتمار رابينوفيتش Itamar Rabinovich كبير مفاوضي إسرائيل مع سورية، فإنّه حتّى العام 1995 كان حافظ الأسد «قد تصرّف وكأنّ الوقت لم يكن قيدًا» (رابينوفيتش 1998 Rabinovich، ص 9)، وقد برهنت المدّة التي أمضاها شيمون بيريز Shimon Peres رئيسًا للوزراء، أن التغييرات من أيّ نوع كانت قد تعيد

(124) نظرًا إلى سرية الالتزام ومعرفة الأسد بأنّ من مصلحة سورية التزامه، لم يستطع المتاجرة به على أنّه إنجاز. انظر: روس 2004 Ross، ص 113، وسيل 2000 Seale، ص 74، وانظر أيضًا: خطاب حافظ الأسد، في مؤتمر نقابات العمال في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1992، الذي كان قد علّق خلاله بالفعل؛ قائلًا: إن سورية ستواصل العملية، «ولكن ليس إلى أجل غير مسمى»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 12 (1992)، ص 143.

(125) مقابلة الكاتبة مع الجنرال عوزي دايان Uzi Dayan، القدس 20 حزيران/ يونيو 2006.

تحديد الوضع بالكامل، وكان بيريز نائباً لرئيس الوزراء في عهد رايبين، وقد حصل بالاشتراك مع عرفات على جائزة نوبل للسلام، في عقب مفاوضاتهما الناجحة. مع ذلك، فإن الاختلافات الشخصية بين رايبين وبيريز أنتجت ما هو أقل من علاقة متناغمة، وبعد اغتيال رايبين بات واضحاً أن رئيس الوزراء لم يطلع نائبه تماماً على وضع عملية السلام.⁽¹²⁶⁾ لقد كان بيريز طرفاً في المفاوضات، ولكنه لم يتمتع بمستوى الدعم والثقة الشعبية ذاتها التي كانت لرايبين، فقد كان العديد من الإسرائيليين يشعرون بالقلق من أنه قد يكون مفاوضاً ليناً، وهكذا فقد سعى بيريز لتعزيز موثوقيته الأمنية من خلال اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة «الإرهاب»، وقد أخفقت هذه الإستراتيجية، كما اتضح من موجة العنف التي سبقت انتخابات العام 1996 وأثارت مزيداً من التشدد بين مجموعات الرفض.

كان أسلوب بيريز في التفاوض مختلفاً اختلافاً كلياً عن أسلوب رايبين، ما شكّل تحدياً للنظام السوري الذي كان قد اعتاد، حتى ذلك الوقت، على نهج رايبين المتمهّل والثابت، مع التركيز على بناء الأسس، أمّا بيريز فقد فضّل الصورة الأكثر ديناميّة لـ «التحليق عالياً وسريعاً»، وقد علّق السفير السوري وليد المعلم ناقدًا: «كان على عجلة من أمره، وكان يريد دخول الانتخابات والاتفاق السوري-الإسرائيلي في يده، وقد أراد أن «يطير عالياً وسريعاً»، كما اعتاد أن يقول. لقد كنت أقول للنظير الإسرائيلي إنه من المهم أن تطير، ولكن من المهم كثيراً أيضاً أن تعرف متى وأين تحط. لا يمكنك الاستمرار في الطيران عالياً وسريعاً، فلدينا رأي عام، ونحن في حاجة إلى أن نقنعه بالاتفاق، كي نحصل على موافقته، ولكنه لم يستطع الانتظار» (المعلم 1997، ص 85).

كان حافظ الأسد يشعر بالقلق من أنه، بتحركه بسرعة كبيرة، قد يقع في شرك من دون قصد، ولم يكن مستعداً لأن يتكيّف مع وتيرة جديدة لمجرد أن خصمه سعى لدفعه إليها، وكان بيريز مدركاً أن سورية تتحرك بوتيرة أخرى؛ مقارنةً بإياها بالطريقة السورية للقيام «بحملة عسكرية ببطء وصبر، وبصورة موجّهة بحسابات تكتيكية وإستراتيجية» (هينيبوش Hinnebusch 1996، ص 44). لقد أوضح بيريز أيضاً أنه يتصور، في نهاية المطاف، اتفاق سلام مع سورية و«نظاماً إقليمياً جديداً من التعاون والتنمية

(126) انظر: سيل 2000 Seale، ص 75. يعتقد سيل أن بيريز Peres لم يكن على علم بـ «الوديعه»، بشأن التزام الانسحاب.

الاقتصادية، وستكون فيه سورية طرفاً أساسياً (سافير Savir 1998، ص 268). في حين لم تكن الاقتصادية من أولويات حافظ الأسد قط، فقد سبق له أن بذل جهداً كبيراً لعزل سورية عن الاقتصاد العالمي. لقد أثارت أفكار بيريز قلقة، وفهم توقعات بيريز على أنها علامة أخرى لعزم إسرائيل على بسط هيمنة إقليمية. وعندما أبرمت إسرائيل اتفاق تعاون عسكري مع تركيا في شباط/ فبراير 2006، توترت العلاقات بسورية أكثر من ذلك، وعدت دمشق أن الاتفاق يشير إلى تشكيل تحالف تركي-إسرائيلي ضدها، وضد مصالحها الإقليمية.

ادّعى بيريز في بداية ولايته أنه متلهف للمضي سريعاً في جميع مسارات السلام، وأنه لو كان في مكان رابين، لكان أبرم اتفاقاً مع سورية بالفعل (سيل Seale 2000، ص 75)، ولكن بدلاً من ذلك، فقد حالت طريقته في إجراء المفاوضات دون التقدم على المسار السوري، وأخفقت إستراتيجيته للأمن الداخلي، إذ أدّى تصاعد الهجمات الإرهابية إلى شعور متزايد بعدم الأمان بين السكان الإسرائيليين، وفي 29 أيار/ مايو 1996، وخسر بيريز الانتخابات لمصلحة بنيامين نتياهو.

سنوات نتياهو (1996-1999)

أعطى انتخاب بنيامين نتياهو Benjamin Netanyahu إشارة بتغيير حاسم في تيار عملية السلام، وقد بدا من رفضه التام مبدأ «الأرض مقابل السلام» المتفق عليه سابقاً، أن أيّ تقدم خلال مدة ولايته أمرٌ بعيد الاحتمال، وكان غياب الثقة عالياً وسائداً طوال الوقت. في خريف عام 1996 وفي ردة فعل على تقارير حول تحركات للقوات السورية عند الجولان، حشدت إسرائيل قواتها ووصل البلدان إلى حافة الحرب (جيروزاليم بوست، 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1996). وقد تكشف للأضواء لاحقاً أن التقارير كانت قد لُفقت من عميل في الموساد، في محاولة لتقويض المفاوضات السورية-الإسرائيلية، واتُّهم العميل لاحقاً بالخيانة.⁽¹²⁷⁾

في مناسبة أخرى، زعم حافظ الأسد أنه أرسل برسالة إلى نتياهو يؤكد له فيها أن ليس لدى سورية أي نية في مهاجمة إسرائيل. ووفقاً لصحيفة معاريف الإسرائيلية،

(127) في ما يسمى بـ «قضية غيل Gil affair»، ذكر عميل الموساد الإسرائيلي، يهودا غيل Yehuda Gil أن سورية قد نقلت عدداً كبيراً من قواتها إلى مسافة لا فتة للنظر.

فإنَّ هذه الرسالة قد ألْهبت المخاوف لدى إسرائيل؛ لأنَّه بحسب ما اتضح، فقد كانت الولايات المتحدة؛ تلاعبت بنص الرسالة، وأضافت التهديد المبطن بأنَّه إن «لم يكن هناك من تقدم في عملية السلام، وبقيت المفاوضات مجمدة، فإنَّ الأسد لن يتردد في التصرف واستخدام كلِّ خيار.»⁽¹²⁸⁾ لقد أفسدت هذه الحادثة العلاقات السوريَّة - الأميركيَّة، وأوجدت شكوكًا جديةً حول صدقيَّة القناة الأميركيَّة في عملية السلام.⁽¹²⁹⁾

علمت حينئذ السلطة السوريَّة التي كانت تنتقد دائماً انحياز الإدارة الأميركيَّة الظاهر إلى إسرائيل، أنَّ النفوذ الأميركيَّ في القدس كان أكثر محدوديةً ممَّا كان يفترض، وعُلق محلل سياسيٌّ إسرائيليٌّ، بعد اجتماع لندن 1996 بين كلينتون ونتنياهو؛ قائلاً إنَّ افتقار أميركا للنفوذ في إسرائيل كان مؤذياً لسورية خاصَّة؛ مشيراً إلى أنَّ الولايات المتحدة استطاعت الضغط على إسرائيل، بدرجة محدودة، في المسار الفلسطينيِّ، ولكنَّها لم تمتلك النفوذ لفعل ذلك في المسار السوريِّ؛ لأنَّها كانت ميتة فعلياً في ذلك الوقت.⁽¹³⁰⁾

بقيت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة متوترة طوال مدة رئاسة نتنياهو، وبعد أقلَّ من شهر من توليه منصبه، صرَّح نتنياهو بأنَّه سيسعى لخفض الاعتماد الإسرائيليَّ على المساعدات الاقتصادية الأميركيَّة.⁽¹³¹⁾ وفي حين تعهَّد التزام الاتفاقات السابقة مع الفلسطينيين، لم يدع نتنياهو مجالاً للشكِّ في أنَّ الاتفاق الموقَّت لا ينبغي أن ينظر إليه على أنَّه أساس لحلِّ بإقامة دولتين، ووافق مجلس الوزراء على توسيع المستوطنات في الضفة الغربيَّة، ولم تُستأنف المفاوضات مع الفلسطينيين من جديد. في أيلول/ سبتمبر، سبَّب فتح نفق الحائط الغربيِّ غير المتوقع موجة من العنف، وقد بات المناخ المحليُّ والإقليميُّ مسموماً، في غضون بضعة أشهر من تسلَّم نتنياهو منصبه، وشعر الأسد بخيبة أملٍ من تردُّد إسرائيل في الاعتراف بما كان قد

(128) انظر: معاريف 25 Ma'ariv تشرين الأول/ أكتوبر 1996، بحسب ما نقل ملخص الـ (بي بي سي) للبرامج الإذاعية العالمية، في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1996. نقل وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر Warren Christopher، هذه الرسالة إلى السفير الإسرائيليِّ لدى واشنطن.

(129) المرجع السابق نفسه.

(130) أماتازيا بارام Amatzia Baram، في مقابلة: سي إن إن، 9 أيلول/ سبتمبر 1996.

(131) كان ذلك في 10 تموز/ يوليو 1996. انظر المعلومات الرسميَّة على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

تحقق بالفعل من المنظور السوري، وقد صرح في مقابلة مع (سي إن إن) في أيلول/سبتمبر 1996: «في إطار تلك الالتزامات، تمّ التوصل إلى اتفاق بين سورية وإسرائيل على الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، حتى خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وقد حدث ذلك تحت إشراف الولايات المتحدة واطّلاعها. ومن نافل القول إنّ على الحكومة الإسرائيلية الحالية الالتزام باتفاق كُنّا قد توصلنا إليه مع الحكومة الإسرائيلية السابقة التي كانت حكومة شرعية، وتمثّل إسرائيل وفقاً لما نراه.» (الأسد al-Assad 1996)

نظراً إلى التزام إدارة كليتون عملية السلام، فإن سياسة نتيناهو، في تفكيك الإنجازات القائمة، قد وجهت ضربة قاسية للعلاقات الإسرائيلية-الأميركية،⁽¹³²⁾ كما كان لذلك أيضاً تأثير ضارّ في العلاقات السورية-الأميركية؛ لأن الإدارة الأميركية خفضت من التزاماتها اتجاه سورية مع تباطؤ عملية السلام.

وعلى الرغم من العداء العلنيّ وعدم الثقة، كانت المفاوضات السريّة تجري بين حكومة نتيناهو وسورية. وفي قناة موازية، حاول السفير الأميركي السابق لدى سورية، إد جرجيان Ed Djerejian، والصحافي الأميركي جورج نادر George Nader ذو أصل لبناني والذي يتواصل جيداً مع كبير مستشاري نتيناهو، أن يحدثا تقدماً في المفاوضات.⁽¹³³⁾ في تقرير عام 1999، ألقى دانيال بايس Daniel Pipes مزيداً من الضوء على هذا المسار الموازي؛ وأوضح أنّ نتيناهو، على الرغم من صورته المتشدّدة، كان أكثر استعداداً من أسلافه لتقديم تنازلات جدية حول الأرض والأمن، من أجل التوصل إلى اتفاق مع سورية. علاوة على ذلك وبمواجهة الرفض الصارم لهذه الشروط، استسلم [نتيناهو]، ففي تحوّل مذهل، وافق على أن تعود إسرائيل بالفعل إلى خطوط عام 1967، وكونه قد طالب في البداية بأن يكون الانسحاب

(132) مع ذلك، ينبغي ألا ينسى أن أوصلو لم تكن نتيجة لوساطة أميركية، بل أنجزت برعاية نرويجية.

(133) انظر: معاريف 25 Ma'ariv تشرين الأول/أكتوبر 1996، بحسب ما نقله ملخص البي بي سي للبرامج الإذاعية العالمية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1996. لم يذكر بايس Pipes اسم جرجيان Djerejian بوصفه عضواً في الفريق المفاوض، وركز على شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من العام 1998 فحسب، من دون ذكر محادثات عام 1996. كانت هناك مسارات خاصّة أخرى للمفاوضات مثل مساعي رجل الأعمال الأميركي رونالد لاودر Ronald Lauder، التي نُشر عنها في عام 2000، ومبادرة بدأت في العام 2004، لتحويل مرتفعات الجولان إلى حديقة ترفيهية تحت السيادة السورية، ولكن مفتوحة أمام السياح من كلا البلدين. للمزيد حول المبادرة.

الإسرائيلي على مدى عشرة إلى خمسة عشر عامًا، استقر في النهاية على أن تكون من ستة عشر إلى أربع وعشرين شهرًا (بايس 1999 Pipes).

وفقًا لبايس، فإن استعداد نتنياهو للتوصل إلى تسوية حول مواقف إسرائيلية متخذة منذ وقت طويل، كان متجذرًا في الخوف من أن الولايات المتحدة، في غياب تقدم على أي مسار، قد تجبره على القبول باتفاق مع الفلسطينيين كان يعارضه، كما كان يدرك أيضًا أن من شأن التقدم المفاجئ في المسار السوري اللبناني تعزيز موقفه لدى الرأي العام قبل الانتخابات المقبلة. وفي النهاية، لم يتحقق الاتفاق، كما أخفق نتنياهو في كسب الدعم السياسي اللازم لخطته، وقد طعن لاحقًا داني نافيه Danny Naveh، وهو عضو في فريق التفاوض الإسرائيلي السري، في صحة رواية بايس، إذ رفض فكرة أن نتنياهو كان حتى تصالحًا من بعيد، في تعاملاته مع سورية.⁽¹³⁴⁾

إحياء عملية السلام في عهد باراك (1999-2000)

أصبح إيهود باراك Ehud Barak رئيسًا لوزراء إسرائيل، في انتخابات 17 أيار/ مايو 1999، وقد «رحّب» حافظ الأسد باستلام باراك منصبه، بطريقة غير مسبقة. فقد تحدّث في مقابلة مع باتريك سيل Patrick Seale عن باراك بأنه «رجلٌ شجاعٌ وصادقٌ»، وأنّه يمتلك الدعم الكافي والأسلوب الصحيح لإيصال المفاوضات السورية-الإسرائيلية إلى نهاية ناجحة (الحياة، 23 حزيران/ يونيو 1999). وكان أمرًا استثنائيًا أن يتحدّث الأسد عبر وسائل إعلام دولية بطريقة كهذه، خصوصًا من حيث الإشارة إلى نظير إسرائيلي بمصطلحات إيجابية كهذه. كان المسؤولون السوريون على معرفة بإيهود باراك الذي رئيسًا للأركان في قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بين العامين 1991 و1995، وكان يجتمع إلى المسؤولين العسكريين السوريين لمناقشة مسائل أمنية تتعلق بالاتفاقات المأمولة.

حاول باراك استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وإحياء المسارات المجمّدة، حتّى ذلك الوقت، وشهد كانون الأول/ ديسمبر 1999 أول لقاء مباشر بين المسؤولين السوريين والإسرائيليين في أربع سنوات، إذ التقى وزير الخارجية

(134) انظر: رسالة نافيه Naveh إلى رئيس تحرير الجمهورية الجديدة، 2 آب/ أغسطس 1999، في www.danielpipes.org/article/311

السوريّ فاروق الشرع، مع رئيس الوزراء باراك، بحضور الرئيس كليتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، واتّسمت المحادثات بالتنافر، وذهب جهد كليتون في تشجيع الطرفين على إبرام اتفاق سديّ. لقد كشفت الملخصات التي أعدت في نهاية المحادثات، في 8 كانون الثاني/ يناير 2000 الاختلافات التي لا يمكن التغلب عليها بين الطرفين. وبينما اعترفت سورية بأنّ خط الرابع من حزيران لم يكن حدوداً ووافقت على تعيين لجنة لترسيم الحدود، فإنّها أصرت على أنّه ينبغي لـ «الانسحاب» من الجولان أن يشمل القوات المسلّحة والمدنيّين، ومن جانبها رفضت إسرائيل التزام إخلاء المستوطنات،⁽¹³⁵⁾ وانتهى جهد الولايات المتّحدة اللاحق لجمع الطرفين معاً بالإخفاق. وفي حين كان الأسد مستعداً بوضوح لتقديم تنازلات، بشأن الترتيبات الأمنيّة (أي قبول إقامة محطة إنذار مبكر؛ يديرها فيثيون أميركيون وفرنسيون في مرتفعات الجولان)، فقد بقي متعتّاً بشأن مدى الانسحاب.

أعقب هذا الإخفاق أمرٌ آخر، وهو ما كان على سورية قبوله على مضض، ففي أيار/ مايو 2000 أنجز باراك انسحاباً إسرائيلياً أحادي الجانب من جنوبيّ لبنان، في خطوة حرمت السلطة السوريّة مسوغها الأساسيّ للمحافظة على وجود قواتها العسكريّة في لبنان، وعلى مبرر وجود حزب الله لتحرير الأراضي اللبنانيّة.⁽¹³⁶⁾ من ثمّ، فإن ورقة أخرى كانت تمتلكها سورية في صراعها ضدّ إسرائيل باتت معدومة الجدوى. عندما توفي حافظ الأسد، بعد ذلك بأشهر قليلة، بات من الواضح أنّ عمليّة السلام ستحتل مكاناً متأخراً، في ما يتعلّق بجهد الرئيس السوريّ الجديد، لمصلحة تدعيم سلطته داخليّاً.

على الرغم من أنّ استجابة النظام السوريّ لانتخاب باراك كانت إيجابيّة في البداية، فإنّ الجولة الثانية من المحادثات السوريّة-الإسرائيليّة أخفقت، وكذلك المفاوضات

(135) كان المقصود أن تبقى الملخصات سرية، ولكن الملخص السوري نشر في الحياة في 9 كانون الثاني/ يناير 2000 والنسخة الإسرائيليّة في هآرتس Ha'aretz ويديعوت أحرونوت Yedioth Akharonot، في 13 كانون الثاني/ يناير 2000. للمقارنة، انظر: راينهارت/ كاتريل Reinhart Katriel 2000.

(136) لقد قامت بذلك من الناحية النظرية على الأقل، وفي الممارسة العمليّة، كان حزب الله يستخدم مزارع شبعا ذريعة أخيرة، للمحافظة على «المقاومة»، وقد أعلنت كل من سورية ولبنان أن مزارع شبعا التي لم تنسحب منها إسرائيل لبنانية، وادعت إسرائيل أن الأرض المتنازع عليها تعود لسورية. وفقاً لذلك، يمكن إعادتها ضمن إطار اتفاق سلام مع دمشق فحسب. لمزيد من المعلومات حول أهميتها عند حزب الله، انظر: الفصل حول لبنان.

الفلسطينية-الإسرائيلية في كامب ديفيد في صيف 2000، وكان باراك منهما في المشكلات الداخلية وتوقف المسار الفلسطيني الإسرائيلي الذي أشعل -جنباً إلى جنب مع زيارة آرييل شارون إلى الحرم الشريف (جبل الهيكل)- شرارة الانتفاضة الثانية، ووضع حكومة باراك تحت ضغط كبير، فدعا باراك إلى انتخابات مبكرة خسرها لمصلحة شارون، في 7 آذار/ مارس 2001.

أقلت مرحلة ولاية باراك مزيداً من الضوء على مدى الصعوبة التي وصل إليها تحقيق أغلبية برلمانية؛ من شأنها أن تدعم استمرار المفاوضات، فحكومته كانت ضعيفة منذ البداية، ولم تترك الفوضى والضغط والمطالب، بشأن اتخاذ تدابير أمنية عاجلة أي مجال لتقدم جدي في المحادثات. أما عند سورية، فكان لنهاية المفاوضات انعكاسات أيضاً على علاقاتها بالولايات المتحدة، وكما كتب فلينت ليفريت Flynt Leverett، في آذار/ مارس عام 2000 وقيل شهرين من وفاة حافظ الأسد: «انهيار المسار السوري في عملية السلام انهياراً مؤثراً في قمة كليتون-الأسد في جنيف، ما أدّى إلى إزالة الإطار الأساسي لتنظيم علاقات سورية بإسرائيل والولايات المتحدة» (ليفريت Leverett 2005، ص 101).

نهج شارون تجاه مفاوضات السلام (2001-2005)

كان واضحاً، منذ البداية، أن شارون سيكون أقل ميلاً إلى التصالح من أسلافه، وكان واضحاً أيضاً أنه لا ينوي تقديم أي تنازلات لسورية. وفي قمة جامعة الدول العربية، في بيروت عام 2002، قدمت الدول الأعضاء عرض سلام بعيد المدى لإسرائيل؛ تضمّن التطبيع الكامل مع الدول العربية كافة، مقابل الانسحاب الكامل،⁽¹³⁷⁾ ونظراً إلى أن محتوى العرض يعكس مطالب قائمة منذ مدة طويلة، أيد بشار الأسد هذه المبادرة (جويجاتي Jouejati 2003 أ). لكن حكومة شارون لم تتفاعل معها أمّا السلطة السورية فلم ترسل إشارات تدل على استعدادها للتفاوض، لكنها لم ترفضها صراحة؛ ورأت فيها فرصة لاستدراج إسرائيل إلى مفاوضات غير مثمرة.

(137) انظر: نصّ المبادرة:

www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=1777&level_id=202#

كان المدى الذي يمكن أن تستمرّ فيه مفاوضات مستقبلية مثمرة، في عهد بشار الأسد، أمرًا مثيرًا للجدل، لأنّه ما كان له أن يقبل بأقلّ ممّا كان لوالده أن يقبل به، وكانت استعادته الجولان، في الوقت نفسه، ستعزّز منزلته داخليًا، لإحرازه ما لم يتمكن والده من إحرازه.

من العام 2006 إلى الوقت الحاضر

في حين كان واضحًا أنّه لم يكن هناك مجال كبير لتوصّل سورية وإسرائيل إلى تفاهم على المستوى الرسمي، فقد أنشئت في العام 2006 قناة غير رسمية إضافية، بمساعدة تركية ودعم سويسري، إذ اقترح إبراهيم سليمان، وهو رجل أعمال أميركي من أصل سوري، وألون ليثيل، وهو عضو سابق في وزارة الخارجية الإسرائيلية، تحويل مرتفعات الجولان إلى حديقة تبقى تحت السيادة السورية، على أن تبقى مفتوحة أمام المواطنين من البلدين كليهما.⁽¹³⁸⁾ ولم تدعم أيّ من الحكومتين صراحة هذه المبادرة الخاصة، على الرغم من أن الطرفين اللذين تقدما بها يتمتعان بثقة كبار المسؤولين في البلدين كليهما (هآرتس، 16 كانون الثاني / يناير 2007).

منذ العام 2006، كانت هناك دعوات عدّة من مثقفين وناشطين إسرائيليين، لاختبار استعداد بشار، كما كانت هناك قوات خلفية أخرى تتواصل من خلالها سورية وإسرائيل.⁽¹³⁹⁾ مع ذلك، فقد ساعد عددٌ من التطورات اللاحقة في خلق مشكلات جديدة، ومن بينها حرب عام 2006 في لبنان، فبعد أن خطف حزب الله جنديين إسرائيليين على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، شنت إسرائيل حربًا، لتفرض إطلاقهما، وقبل عام من ذلك فقط كانت سورية قد سحبت قواتها من لبنان بضغط دولي. حينئذ، هدّدت سورية بالتدخل لمصلحة حزب الله، وفي السادس من أيلول / سبتمبر 2007 قصفت إسرائيل موقعًا في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، بالقرب من دير الزور، وهو ما كان يشتبه في أنّه يستخدم مصنعًا لأسلحة نووية محتملة. لقد نفت سورية هذه الاتهامات، ولكنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) أكّدت لاحقًا أنّ الهيكل كان

(138) للاطلاع على مشروع هذا الاقتراح للعام 2004، انظر:

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/813769.html>

(139) انظر، على سبيل المثال: خطاب ديفيد غروسمان David Grossman، في اجتماع رابين التذكاري،

11 آب / أغسطس 2006 (غروسمان 2006 Grossman).

من طراز منشأة نووية لكوريا الشماليّة. وبعد عام من ذلك، أي في الأول من آب/ أغسطس 2008، اغتيل اللواء محمد سليمان، المستشار الرئاسي الخاص لبشار الأسد لشؤون الأسلحة الإستراتيجية وشرائها، في منزله على الشاطئ في طرطوس، على يد قناص من يخت إسرائيلي، كما يُزعم (دير شبيجل 2، *Der Spiegel*، تشرين الثاني/ نوفمبر 2009).

من المثير للاهتمام، أن هذا التدخل الإسرائيلي الهائل في سورية لم يؤد إلى انقطاع في الاتصالات بين سورية وإسرائيل، منذ نيسان/ أبريل عام 2007، عبر القناة التركيّة. لقد عقدت تركيا التي كانت مهمّة برفع مكانتها في الشرق الأوسط، سلسلة من الاجتماعات، وتمكّن من خلالها الجانبان السوري والإسرائيلي من التواصل تواصلًا غير مباشر. وفي حين كان المفاوضون الأميريكيون يتذمّرون من «دبلوماسية المثانة» التي يستخدمها حافظ الأسد؛ فإرضاء أكثر الشروط إزعاجًا على جميع المشاركين في المحادثات، كان الجو العام في هذه الجولة مختلفًا تمامًا،⁽¹⁴⁰⁾ إذ عقدت إحدى جولات المحادثات في العام 2008، خلال «عطلة عائليّة» لبشار الأسد في مدينة بودروم الساحليّة التركيّة، مع استقبال حار من أردوغان وعائلته للرئيس وزوجته في منتجع البحر، ولكنّ حرب غزة في شتاء عام 2008 وضعت نهاية لهذه العمليّة.

في خريف عام 2010، عندما توقفت المحادثات الإسرائيليّة مع الفلسطينيين، انخرط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مناقشات سلام سريّة مع سورية، وهي العمليّة التي قطعتها الثورة السوريّة، وما دام موقف النظام السوريّ تجاه إسرائيل متشاركًا، على نطاق واسع، مع المعارضة، فإنّه من غير المرجح أن يكون إبرام اتفاق سلام مع أيّ حكومة مستقبليّة أسهل.

الحادي عشر من أيلول والحرب على الإرهاب

بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، سرعان ما بدأت الحكومة الإسرائيليّة تقارن تلك المأساة بالأعمال الإرهابيّة التي يرتكبها المقاتلون الفلسطينيون وحزب الله

(140) كان مصطلح «دبلوماسية المثانة» من ابتكار جيمس بيكر، بسبب عادة الأسد بعقد المحادثات في غرف ذات حرارة عالية، مع تقديم كثير من الشاي، وهي شروط كان معتادًا عليها، بينما الآخرون غير معتادين. بالمثل، في الاجتماعات الثنائيّة (بين شخصين)، كان يجلس بجانب نظيره، بدلًا من الجلوس مواجهه.

ضدَّ إسرائيل. وسعت -عن طريق مساواة حماس وحزب الله بتنظيم القاعدة- لحشد الدعم الدولي، للتعامل مع مشكلاتها الإرهابية الخاصة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الحرب العالمية على الإرهاب، وكما قال أحد الجنرالات الإسرائيليين: «علينا جعل حزب الله تنظيم القاعدة في المنطقة».⁽¹⁴¹⁾

كان من المهم، عند دمشق، التفريق بين هجمات القاعدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر التي تشكّل عملاً إرهابياً من وجهة نظرها، و«المقاومة المشروعة» للجماعات الفلسطينية واللبنانية ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي. مع ذلك ومن ملاحظة إستراتيجية إسرائيل، أدرك النظام السوري أنَّ تغييراً مؤقتاً، في السياسة على الأقل، قد يكون ضرورياً، وقد أحاطت سورية نفسها بمزيد من الحذر المعتاد في هذه الحالة، وقال وزير الخارجية الشرع على قناة الجزيرة: إنَّه في بعض الأحيان «من الضروري لحركة المقاومة أن تأخذ قسطاً من الراحة».⁽¹⁴²⁾

إنَّ التعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة تنظيم القاعدة، لم يعفِ سورية من الرقابة الدولية، فقد استمرَّت واشنطن في سعيها للضغط على دمشق، للتخلي عن دعمها الحركات المسلحة في المنطقة نهائياً، وعندما أرسل وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى سورية في أيار/ مايو 2003 للمطالبة بأن يغلق النظام السوري مكاتب جماعات الرفض الفلسطينية، ردَّت دمشق بطريقتها المعتادة، وهي الامتثال من حيث الجوهر، مع رفض الإعلان عن الإذعان على المستوى الرسمي.

لم تتخذ الولايات المتحدة في ذلك الوقت أيَّ إجراء ضدَّ سورية، ولكن عندما تولت إسرائيل المسألة في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 2003 ونفذت غارة في المجال الجوي السوري وقصفت معسكر تدريب فلسطيني مهجور، وقفت الولايات المتحدة متفرجة، وزُعم أن مقاتلي الجهاد الإسلامي قد تدربوا في هذا المعسكر، الذي تديره الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وأن الغارة كانت ردّاً على هجمات الجهاد الإسلامي على حيفا، قبل يوم من ذلك. لقد طلبت سورية التي كانت تشغل آنذاك مقعداً في مجلس الأمن، من الأعضاء إدانة الأفعال الإسرائيلية، ولكن

(141) مقابلة الكاتبة في القدس، آب/ أغسطس 2006.

(142) وزير الخارجية الشرع؛ متحدثاً على محطة الجزيرة في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2001. انظر أيضاً: زيسر 2007 Zisser، ص 163.

المعارضة الأميركية لم توصل المطلب إلى أي نتيجة.⁽¹⁴³⁾ وفي رسالته إلى مجلس الأمن، أكد وزير الخارجية الشرع ضبط النفس السوري، وحذر من أن السلوك الإسرائيلي قد يقحم المنطقة في أزمة: «إن سورية ليست عاجزة عن خلق توازن في المقاومة والردع، ليجبر إسرائيل على تغيير نهجها، وقد أظهرت سورية ضبطاً شديداً للنفس؛ مدركة تماماً أن إسرائيل تحاول افتعال جميع أنواع الذرائع التي تستقيها من مختلف الجهات، لتصدير أزماتها الداخلية إلى المنطقة بأكملها وتعرض المنطقة لتصعيد جديد واحتدام جديد.»⁽¹⁴⁴⁾

في العام 2004، حدث اعتداءان منفصلان على أعضاء من حماس في دمشق، ووجهت سورية الاتهام إلى إسرائيل بضلوعها في كليهما، ولم تؤكد الحكومة الإسرائيلية مسؤوليتها أو تنفها، وفي سورية عدت عمليات القتل تلك بمنزلة رسالة تقول إن الاستخبارات الإسرائيلية مدركة لكل ما يجري في سورية، ومستعدة -إضافة إلى ذلك- لتنفيذ هجمات مخططة بدقة، وقادرة على ذلك.

العلاقات السورية-الفلسطينية

أدى تأسيس دولة إسرائيل إلى فرار نحو 300000 من الفلسطينيين إلى سورية، ولم تعترض السلطة الحاكمة في سورية على سياسة إسرائيل صراحة، ولم تقاوم تدفق اللاجئين، وكان الاقتصاد السوري قوياً في ذلك الوقت، وكان الطلب على العمالة مرتفعاً، وأشار الرئيس حسني الزعيم إلى أن سورية ستكون مستعدة لإعادة توطين 300.000 من اللاجئين الفلسطينيين، توطيناً دائماً، شرط أن يوفر المجتمع الدولي الدعم المالي.⁽¹⁴⁵⁾ وبمرور السنوات، بات «حق العودة» موضوعاً ثابتاً في سياسة النظام السوري وخطابه، وعلى أرض الواقع يبدو أن السياسة السورية كانت تركز تركيزاً رئيساً على إدماج الفلسطينيين في المجتمع السوري، ولم تختبر تماماً قضية

(143) حول الخلفية والرسالة السورية لمجلس الأمن وموقف الدول الأخرى، انظر: البيان الصحفي للأمم المتحدة رقم 7887، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، في الموقع:
<http://www.un.org/News/Press/docs/2003/sc7887.doc.htm>

(144) رسالة الشرع، كما نقلت إلى مجلس الأمن، من السفير فيصل مقداد.

(145) انظر: تعليقات وزير الخارجية، دين آتشيسون Dean Acheson، كما نقلها راينوفيتش Rabi-novich 1991، ص 90/1. لوصف لافت لخطط الزعيم لإعادة التوطين، انظر: شاليم 1986.

اللجوء بالطريقة ذاتها التي اختبرها كلٌّ من الأردن ولبنان، حيث قبل كلاهما عددًا أكبر كثيرًا من اللاجئين الفلسطينيين، نسبة إلى عدد السكان فيهما، مقارنة بسورية.

لم تمنح دمشق الجنسية السورية للفلسطينيين، غير أنَّهم كانوا يعاملون معاملة المواطنين في كثير من النواحي، فقد كان بإمكانهم الالتحاق بالمدارس والجامعات والحصول على وظائف في الجيش ومؤسسات الدولة، واحتاج الفلسطينيون إلى تراخيص خاصة لشراء العقارات، غير أنَّهم لم يُقيّدوا بالإقامة في أماكن محدّدة أو مخيمات، واندمجت الأماكن التي بدأت مخيمات فلسطينية بأطّراد في المراكز المدنية، ولا يكاد يمكن تمييز الأحياء الفلسطينية في دمشق اليوم عن المناطق ذات الأغلبية السورية، فبات شارع فلسطين في مخيم اليرموك، على سبيل المثال، منطقة تسوق شعبية للملابس والمواد الغذائية، بما فيها بيت الكنافة الشهير. مع ذلك وفي بعض الأمثلة، بقي بعض الأحياء ذات الأغلبية الفلسطينية ومخيم النيرب خارج حلب مفتقرًا إلى البنية التحتية الأساسية كشبكات الصرف الصحي، وكان ذلك جزءًا من إستراتيجية سياسية؛ تعمّدتها السلطات السورية، للتأكيد على أن الوجود الفلسطيني في سورية مؤقت، وأن اللاجئين سيعودون يومًا ما إلى وطنهم.

بدا أن السلطة السورية قد قبلت أخيرًا أن معظم الفلسطينيين الذين أتوا إلى سورية سيقون في البلاد، لكونهم بنوا بيوتًا جديدة وحياة جديدة، حتّى وإن تم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق سلام. لقد اتخذت خطوات بسيطة، ولكن ليست جديدة بالذكر، للاعتراف بهذا الواقع، واستثمرت مساعدات التنمية المخصصة لسورية في مشروعات لتحسين أوضاع المناطق الفلسطينية، وبذل مزيد من الجهد لضمان الاندماج الأكبر للمخيمات مع بيئتها المحيطة.⁽¹⁴⁶⁾ ومع مرور الوقت، يبدو أن احتمال حق العودة بات أقل كثيرًا، وحتّى إن أعطي فسيكون تطبيقه صعبًا من الناحية العملية، ولا ينبغي الاستخفاف بالجهد السوري لدمج الجالية الفلسطينية في النسيج الاجتماعي للبلاد؛ نظرًا إلى أنها تقدم ارتياحًا، على الرغم من الإخفاق في حل ما قد يكون القضية الأكثر تحديدًا في صراع الشرق الأوسط.

(146) كان أحد عناصر تحسينات البنية التحتية دمج نظام الصرف الصحي لمخيمين، مع نظام الصرف الصحي السوري المحيط.

الأسد ومنظمة التحرير الفلسطينية

امتدَّ الجهد السوريُّ لإدارة السكان الفلسطينيين إلى أبعد من دمجهم في مؤسسات قائمة، فقد أحدث جناح فلسطينيُّ في الجيش، وفئة خاصّة في حزب البعث، وقد أولى حافظ الأسد اهتمامًا كبيرًا بكليهما، ولم يكن ذلك في أكثره تضامناً، بل لأنّه كان مدرّكاً فعلاً المشكلات التي قد تحدثها الحركات الفلسطينية، إذا ما تمتعت باستقلاليّة كبيرة، كما كانت الحال في الأردن عام 1970 ولبنان في منتصف السبعينيات. لقد كان الأسد حريصاً على منع أيّ نوع من العمل القتاليّ الفلسطينيّ ضدّ إسرائيل يمكن أن ينطلق من الأراضي السوريّة، وباتباع هذا النهج الاندماجيّ سعى لممارسة سلطته على النشاط الفلسطينيّ. لقد وجدت منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها فاعلاً من دون دولة، نفسها في مأزق، ولأنّها كانت مجبرة على البقاء في المنفى، فقد كان الجهد الرامي إلى تعزيز الحركة يتدخل، على الأرجح، في السياسات المحليّة للدول الأخرى. نتيجة لذلك، كانت الحركة تخاطر بإثارة صراع مع الحكومات المضيفة (براند Brand 1990، ص 25)، وكان الهدف الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية هو ضمان الاستقلال الفلسطينيّ وتحرير الأراضي الفلسطينية، لكنّ إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية تطلبت قدرًا أكبر من الاستقلاليّة وحرية العمل، ممّا كانت سورية والدول المضيفة الأخرى مستعدة للسماح به.

اتّسمت علاقة الأسد برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بالعداء. ويعود هذا الشعور العدائيّ إلى عام 1970 عندما تدخلت دمشق في أزمة الأردن ضدّ الفلسطينيين⁽¹⁴⁷⁾ وبعد سنواتٍ قليلةٍ فقط من ذلك، وعندما باتت سورية متورطة في الحرب الأهليّة اللبنانيّة، تصادمت قواتها مرّةً أخرى مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعندما واجهت منظمة التحرير الفلسطينية إسرائيل، لم تقدم سورية الدعم لها.

لم يتعامل الرئيس السوريّ مع عرفات يوماً بوصفه ندّاً؛ فمن وجهة نظر الأسد كان هو الوحيد صاحب الدور القياديّ في هذه العلاقة، وكان يعلم أنّ كياناً فلسطينياً مستقلاً قد يتخذ قراراته الخاصّة، ويعلم أنّ قرارات هذا الكيان قد لا تتفق بالضرورة مع المصالح السوريّة. ورجّبت دمشق بمنظمة التحرير الفلسطينية في سورية بوصفها

(147) في وقت التدخل في الأردن، لم يكن الأسد رئيساً بعد، بل كان قائداً للقوات الجوية.

وسيلة لممارسة الضغط على إسرائيل، وليس بوصفها فاعلاً مستقلاً، فقد أراد الأسد اتخاذ القرارات عن الفلسطينيين، أو كما قال كاتب سيرته باتريك سيل: «في الخط الذي يضعه الأسد للأمور، كانت المشكلة الفلسطينية أهم كثيراً من أن تُترك للفلسطينيين» (سيل 1988 Seale، ص 348). لقد قام النظام السوري في عهد حافظ الأسد بتخصيص القضية الفلسطينية لتعزيز موثوقيته الإقليمية والمحلية.

وبقيت قضية فلسطين عنصراً مهماً في السياسة السورية بوصفها فكرة وقضية جوهرية، ومع ذلك وعموماً لم يكن الأسد يثق بالفلسطينيين، وكان دعم عرفات حكومة ميشيل عون في لبنان والوقوف في صف العراق، خلال أزمة الخليج، تذكيرت صارخاً بعملية صنع القرار الفلسطيني التي تعزز عدم ثقة الأسد بعرفات، بينما كانوا متوجهين إلى مؤتمر مدريد. ومن المثير للاهتمام أن وفاة حافظ الأسد لم تقدر دمشق إلى التصالح مع عرفات، وفي مقابلة مطوّلة في العام 2001 فسّر بشار الأسد أن سورية لن تعارض أي اتفاق يقبله الفلسطينيون، ولكنه أوضح أن عرفات لن يكون مرحّباً به في دمشق، ما لم يتبع النهج السوري تجاه مفاوضات السلام (الأسد 2001a).

العلاقات السورية-الفلسطينية، بعد اتفاقات أوسلو عام 1993

أدرك الأسد أن إعلان المبادئ المبرم، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، سيكون له تأثير في المسار السوري الإسرائيلي لعملية السلام، وكان حريصاً على عدم ترك هذا التصرف المنفرد من جانب الفلسطينيين يمرّ من دون ردّ. لقد كانت معضلة معقدة، إذ لم تكن سورية قادرة على إبعاد إسرائيل، بينما المفاوضات مستمرة بين الطرفين، أو المجازفة بخسارة الدعم المحرز أخيراً من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. بوضع هذا في الحسبان، كان الأسد حريصاً على عدم إدانة هذه الخطوة بشدة، ولكنه أذعن تماماً في تلك الأثناء، لتأسيس نسخة جديدة من جبهة الخلاص الوطني، مكونة من عشر مجموعات فلسطينية معادية لعرفات في دمشق،⁽¹⁴⁸⁾ ولم يكن يعرف عن المجموعات المعارضة إعلان أوسلو التي يدعمها النظام السوري أنها خجولة في التعبير عن آرائها، ورأى الأسد أن «تحالف القوى الفلسطينية» هذا قد يخدم الغرض

(148) تألفت جبهة الخلاص الوطني من الصاعقة التي أسستها سورية، وفتح الانتفاضة بقيادة أبو موسى، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة التي يرأسها أحمد جبريل، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

السهل في أن تكون أكثر تعبيرًا عن السلطة السورية نفسها، حول القضايا المتصلة بعملية السلام (ليش Lesch 1995، ص 117).

بطريقة ما، كانت هيكلية تحالف القوى الفلسطينية تشابه الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، مع مجموعة واسعة من مصالحها التي تدرج تحت مظلة واحدة، وقد سمحت السلطة السورية لأعضاء من تحالف القوى الفلسطينية بالنشر في سورية، حتى إنه كان لديها محطة إذاعية خاصة، تسمى محطة القدس، وكانت تبث من جنوبي سورية، وتديرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة، وكان أعضاء تحالف القوى الفلسطينية كافة متحدين في معارضة عرفات ورفض اتفاق أوسلو. وبينما كانت جبهة الخلاص الوطني تتألف من المجموعات اليسارية والقومية فقط، أصبحت تشتمل في تجسيدها الجديد على حزبين ببرامج دينية؛ هما حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني. هذه الإضافات، على الرغم من أنها خدمت في توسيع قاعدة الدعم المحتملة لتحالف القوى الفلسطينية، إلا أنها عملت أيضًا على الحد من مدى توافر أي أرضية مشتركة داخل الجماعة إلى نقطة واحدة، وهي رفض التسوية كما تصوّرها عرفات.

أولت المنظمات اليسارية اهتمامًا متزايدًا بالجماعات الإسلامية، بسبب أدائها الناجح باطراد داخل الأراضي المحتلة. في المقابل، كانت منزلة جماعات الرفض التقليدية في انحدار مطرد مع مرور السنوات، فما عاد بمقدور قادتها المسنين تحشيد الجماهير، ولم يكن هناك مجال كبير للإبداع الأيديولوجي، كما أخفقوا في تجنيد كادر أصغر سنًا من قادتها، وتلاشت بالتدريج الثقة الشعبية بقدرتهم على إحداث تغيير سياسي، فعندما تدهور الوضع في الأراضي المحتلة تدهورًا كبيرًا، في النصف الأخير من التسعينيات، وازدادت خيبة الأمل الشعبية في عملية السلام، بات السكان الفلسطينيون منقسمين بين قطبين، قادة «المدرسة القديمة» والجماعات ذات التوجه الإسلامي. لقد أدّى موقفهم المتشدد من إسرائيل ووضعهم القتالي والبعد الديني إلى جعل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني جديرين بنوع الرعاية المالية الخارجية التي كان وصولها إلى الجماعات الفلسطينية الأخرى أقل.

كان الدعم السوري لجماعات الرفض الفلسطينية مهمًا، من الناحية اللوجستية، إذ كانت القدرة على العمل في سورية ولبنان ميزة جيوسراتيجية، ولا سيما في نقل

الأموال والأسلحة، كما كان من الأسهل على الجماعات العمل في بيئة تقل فيها مخاوفهم من الوجود والانخراط الأميركيّ عمّا هي عليه في دول، كالأردن ومصر. كان الجهاد الإسلاميّ مدعوماً أساساً من إيران، وتعتمد حماس اعتماداً رئيساً على التمويل السعودي (مشعل/ سيلا Mishal/Sela 2000، هاتينا Hatina 2001). في داخل الأراضي المحتلة، كانت هذه الأموال تستخدم في مشروعات اجتماعية، وهو ما كانت له نتائج مرجوة في تعزيز الدعم الشعبيّ للمنظمتين كليهما. حتى في الأوساط الأقل تحفظاً، كان الناس يقدرّون المشاركة الاجتماعية والاقتصادية لـحماس، ما أدّى إلى مزيد من توسيع قاعدة الدعم لهذه الجماعة، ولعدم قدرتها على منافسة هذه الشعبية، فضّلت الجماعات الأخرى العمل ضمن الجماعة، على أن تكون منافسة لـحماس والجهاد الإسلاميّ الفلسطينيّ، وعزّز التعاون مع اليساريين الموثوقية القومية لجماعتي التوجه الإسلاميّ.⁽¹⁴⁹⁾

كانت حماس والجهاد الإسلاميّ آخر جماعتين تمثلان حضوراً في سورية، ولم تقوما بذلك إلّا على مضض، فقد كانتا حريصتين على ألا تُحسبا كثيراً على سورية (هاتينا Hatina 2001، ص 41 وما بعدها). كانت الجهاد الإسلاميّ، خصوصاً، قلقة من أن تُصوّر حركةً خارجيةً عن حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولطالما كان زعيمها، فتحي الشقاقي، يشدد على أن قاعدة منظمته الرئيسة في الأراضي المحتلة، وأن وجود قاعدة في لبنان كان ضرورياً؛ لأن قيادة الجهاد الإسلاميّ الفلسطينيّ قد طردت من إسرائيل في العام 1987، ليس إلّا. مع ذلك، فقد مكّن الانتقال إلى لبنان الجماعة من تعزيز روابطها بحزب الله وإيران، وركّزت نشاطها على المخيمات الفلسطينية في لبنان، بصورة أكبر من تلك التي في سورية والتي لم تكن تتساهل مع التجنيد الفعال والتحريض على أراضيها.⁽¹⁵⁰⁾

(149) في المفاهيمات الإسلامية، الحكم لا يقتصر على الأراضي المرسومة بالحدود، ولكن المحددة بالطائفة. بالتالي، فإن مفهوم القومية الذي يركز على فلسطين هو، من الناحية النظرية، مناقض للأيديولوجية الإسلامية، وكان التقارب مع الجماعات العلمانية داعماً، بقدر ما سمح بتعديل هذا المفهوم، فضلاً عن إلغاء غيره من القضايا التي لم تحظ بشعبية كبيرة. انظر: سترينديغ-Strindberg 2000، ص 61.

(150) إن العلاقة بين الحكومة السورية والجماعات مركزة على السيطرة. يمكن أن تقيم الجماعات فاعليات في سورية، ولكن ليس من دون موافقة الحكومة، وفي ما يخص الجنازات وفاعليات إحياء الذكرى، فغالباً ما كان هناك ممثلون رفيعو المستوى من المؤسسات السورية. انظر: براين ويتاكر

بينما كانت قيمة قوى التحالف الفلسطينية لسورية أكبر، من حيث الفعل الرمزي لتأسيسها، وكان وجودها جزءاً أساسياً من إستراتيجية دمشق ثنائية النهج في التفاوض، مع إبقاء الخيارات الأخرى مفتوحة. من خلال هذه الجماعات، كانت قادرة على إثبات التزامها القضية الفلسطينية ومعارضتها المتواصلة لإسرائيل، وكما قال محلل أميركي: «بينما لدى إسرائيل الجولان لتفاوض عليه، من أجل اتفاق سلام مع سورية، لم يكن لسورية من أوراق مساومة، إلا جماعات المقاومة الفلسطينية واللبنانية» (صالحاني Salhani 2003، ص 141). في ما يتعلق بحماس، على وجه الخصوص، كانت سورية مسرورة بتقديم قاعدة خارجية لمنظمة استطاعت أن تتحدى السلطة الفلسطينية وأن تبقّيها ضعيفة، بدلاً من أن تحل محل السلطة الفلسطينية، بوصفها فاعلاً مستقلاً ويتمتع بالثقة. مع ذلك وإن كانت سورية، من خلال دعم جماعات الرفض، تأمل في مرحلة ما أن تطلب إليها المساعدة في التعامل معهم وأنها ستتمتع بنفوذ إقليمي ودولي بارز نتيجة ذلك، فإن هذه الإستراتيجية قد أخفقت، إذ إن جهد الوساطة بين السلطة الفلسطينية وجماعات الرفض غالباً ما كان يتم في القاهرة، ومن جانب المصريين فإن ذلك ليس بسبب العلاقات الطيبة بين الحكومات المصرية والإسرائيلية والأميركية فحسب، بل أيضاً بسبب علاقات مصر الجيدة بهذه الجماعات (كوماراسوامي Kumaraswamy 2005). وبدلاً من أن يحسب تأثيرها المحتمل في الجماعات إيجابياً، غالباً ما كانت سورية تتقاسم المسؤولية عن الهجمات التي ترتكبها جماعات الرفض.

جعل التركيز العالمي على الإرهاب، بعد الحادي عشر من أيلول، وضع الجماعات الفلسطينية ودمشق أكثر صعوبة. فالمجتمع الدولي ما عاد يقبل قطّ بالحجة السورية القائلة إن الجماعات الفلسطينية هي جزء من مقاومة مشروعة ضد الاحتلال. وخلال عملية السلام، طالبت إسرائيل مراراً أن يدين النظام السوري الهجمات التي تنفذها الجماعات الفلسطينية. لقد أدّى عزوف حافظ الأسد عن القيام بذلك، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس كلينتون في العام 1994، إلى أزمة دبلوماسية. وقد صعدت واشنطن الضغط على سورية، لطرد الجماعات وإغلاق مكاتبها، وأدرجت خمساً من عشر جماعات مقرّها في دمشق بوصفها مجموعات إرهابية من الولايات المتحدة

Brian Whittaker، الغارديان 5، The Guardian تشرين الثاني / نوفمبر 2001 (الاحتفال بذكرى الشقاقي المذكور أعلاه).

وأوروبا. (151)

بدأت الجماعات الفلسطينية بالظهور من جديد بعد التواري عن الأنظار لأشهر عدة لتخفيف الضغط عن دمشق، حيث أشاد خالد مشعل قائد حماس علناً بالرفض السوري للرضوخ لمطالب الولايات المتحدة، وأقرّ بأن العلاقة بين دمشق وواشنطن كانت إشكالية في جوهرها، بصرف النظر عن قضية الجماعات الفلسطينية في سورية: «حتى وإن غيرت سورية موقفها بسبب هذه الضغوط، فإن الوضع لن يتغير وستبقى سورية متهمّة» (هآرتس، 18 أيار/ مايو 2004). في حين كان من الصعب تحديد الدور الذي تقوم به الجماعات الخارجية في الأراضي المحتلة، غير أن دمشق، ولا سيّما في الأوقات التي كانت تشعر فيها بالتهميش، كانت ترى قيمة رمزية كبيرة في استضافتها. كانت السمة الثابتة لإستراتيجية سورية في السياسة الخارجية أن تضع نفسها في «دور المُفسد» عند الضرورة للتأثير في النتائج، بحيث تكون في مصلحتها. لسوء حظ سورية، فقد أثبتت هذه السياسة أنها عقبة فعلاً أمام تعزيز مصالحها الوطنية، وفي ما يتعلّق بحماس خاصّة، فكلّما غدت هذه الجماعة أقوى، قل احتمال أن يكون لسورية تأثير في قيادتها.

لم يكن لفوز حماس في انتخابات عام 2006 وقعاً احتفالياً كبيراً في سورية، فبعد توليها موقعاً قوياً في غزة، كان من الواضح أن ذلك سيعطي المنظمة الفلسطينية نفوذاً أكبر واستقلالية عن سورية. بعد الانتخابات مباشرة، قام خالد مشعل، بزيارة إلى طهران، ما عزز علاقته بإيران، وهي خطوة أثمرت تمويلاً إيرانياً سخياً لحماس. لقد كانت سورية المتلهفة للسيطرة على الحركة تراقب هذه التطورات بارتياح، وقد أبقت حماس على مكتبها في دمشق، غير أن علاقاتها بالدولة السورية بقيت فاترة. في ما يتعلّق بحماس، فإنّه كلما ازداد عدد الأشخاص الذين تقتلهم السلطة الحاكمة في سورية خلال العام 2011، بات تبرير علاقاتها بدمشق أكثر صعوبة، وكانت بعض مطالب المحتجين السوريين تهدف إلى عملية إصلاحية تماثل تلك التي كانت تتصورها حماس لفلسطين، ولم يكن رفض الرئيس الأسد يتوافق مع سياسة حماس. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، بدأت حماس بالانتقال بعيداً من العاصمة السورية

(151) حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، جبهة التحرير الفلسطينية.

وعلى الأغلب إلى مصر، ولم تقطع العلاقة صراحة بالنظام السوري، وسعت للتقليل من أهمية هذه الحادثة في تصريحاتها الرسمية (الناشيونال 25، *The National* تشرين الثاني / نوفمبر 2011). وقد ذكرت أخباراً أن مشعل عرض التوسط بين السبطة السورية والمحتجين، وعندما أبدى الأسد عدم اكتراثه، زادت العلاقات فتوراً (الناشيونال 26، *National* كانون الأول / ديسمبر 2011). لم يكن بين الحركات الفلسطينية من قرّر الوقوف إلى جانب السلطة السورية والقتال معها خلال الثورة، باستثناء حركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، التابعة لأحمد جبريل.

خاتمة

مرّت مسألة مفاوضات السلام بمراحل مختلفة عدّة بين العامين 1990-2011، وكان مؤتمر مدريد فرصة جديدة في المشهد السياسي المتغيّر، ولم تحرز عملية السلام التي تلتها تقدماً على الجانب السوري - الإسرائيلي، على الرغم من وجود القنوات المختلفة التي كان الجانبان يتواصلان من خلالها. قد يبدو الصراع السوري - الإسرائيلي ظاهرياً، صراعاً بسيطاً ممكن الحلّ إلى حدّ ما؛ نظراً إلى أنّه صراع إقليمي على الأغلب، ولكن ممارسة الجانبين كليهما جعل تلبية مطالبهما الأكثر تطرفاً شرطاً مسبقاً للمفاوضة، وكان هذا يعني أن العملية لن تحرز أيّ تقدم فعلياً. لقد أيقن حافظ الأسد أخيراً أنّ الوقت لم يكن إلى جانبه في عملية السلام، فقد كان من الصعب عليه التكيف مع النهج المختلفة لرؤساء الوزراء الإسرائيليين المتبدلين، وفهم القيود التي تفرضها الأكثريات الصغيرة والائتلافات على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. عندما تسلّم بشار السلطة، كان في حاجة إلى تعزيز موقفه الداخلي، ولم تكن المفاوضات مع إسرائيل أولويّة لديه، بل كان يمكن، على عكس ذلك، أن يكون لها تأثير سلبيّ فيه.

كانت الإستراتيجية السورية المفضّلة، في الإبقاء على الخيارات كافة مفتوحة، هي الدخول في مفاوضات والتكرار المتواصل لاهتمامها باتفاق سلام، بينما تدعم المعارضين الفلسطينيين لاتفاقيات أوسلو، قد بلغت نهايتها في الواقع، إذ جعلت من السهل على خصوم سورية في إسرائيل أن يشكّكوا في صدقيّة سورية، وجعلت من الصعب كثيراً على معسكر السلام في إسرائيل أن يضغط لاستمرار المفاوضات، كما كان لها تأثير سلبيّ عميق في العلاقات السورية - الأميركية، ولا سيّما بعد الحادي

عشر من أيلول/ سبتمبر، عندما توصل «الصقور» الإسرائيليون إلى تفاهم مع مؤسسة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، حيث باتت بموجبه مكافحة الإرهاب الدولي تتضمن أيضًا مكافحة الإرهاب الإقليمي الذي تواجهه إسرائيل.

كان لاتفاق سلام أن يهيئ الأوضاع لتطوير العلاقات في مجالات أخرى. مع ذلك، فإنه من الصعب تصوّر ما إذا سيكون هناك أيّ تقدم في هذه المسألة في المستقبل القريب، ولم تكن المعارضة السورية التقليدية التي يأتي منها عدد من أعضاء الائتلاف الوطني، تختلف عن السلطة السورية في ما يتعلق بإسرائيل والجولان. من بين اللاعبين الجدد الذين ظهروا على الساحة، هناك بعض الجماعات الإسلامية المتطرّفة التي لن يكون السلام مع إسرائيل من أولوياتها، وتخشى إسرائيل من أن تشكّل تهديدًا عسكريًا جديدًا لها. لذلك، كانت الحكومة الإسرائيلية مترددة في التصريح علنًا لمصلحة الثورة. ومع ذلك، لم يكن هناك من طريقة مثالية لمقاربة المسألة من الزاوية الإسرائيلية، فلو احتوت الحكومة الإسرائيلية الثورة السورية، لكانت عززت مزيدًا من الشائعات حول وجود مؤامرة خارجية وراء الثورة.

الفصل الرابع

العودة إلى المربع الأول

سورية وتركيا

الفصل الرابع

العودة إلى المربع الأول سورية وتركيا

كانت علاقات سورية بتركيا في المدة الوجيزة بين عامي 1998-2011 علاقات إيجابية على غير المعتاد، ونظرًا إلى غرقها في أزمة، في أواخر التسعينيات، كانت علاقات سورية بتركيا شاذة من ناحية تحسنها تحسنًا ملحوظًا، فقد تغلبت دمشق وأنقرة بعد عام 1998 على العوائق الثنائية الجدّية، ومن ضمنها الخلاف الإقليمي حول مقاطعة هاتاي التركية⁽¹⁵²⁾ ومسألتا توزيع المياه في المنطقة الحدودية والدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، وتوصلتا إلى مستوى عالٍ من التعاون على مدى السنوات اللاحقات.

إنّ العلاقات السوريّة التركيّة حالة تحار لها العقول؛ فقد كانت تركيا الدولة الوحيدة التي شارفت أن تصل مع سورية إلى حافة الحرب، طوال المدة التي دُرست في هذا الكتاب، ولم تدع تركيا أيّ مجالٍ للشكّ في أنّها مستعدة للتدخل عسكريًا، وقد كانت آنذاك مدعومة من إسرائيل، وكان ذلك تهديدًا مخيفًا، ما جعل سورية تقبل بالمطالب التركيّة. لقد كانت هذه الأزمة العميقة بمنزلة عملية تنفيس ما قبل الازدهار غير مسبوق في العلاقات وتعزيز التجارة والسياحة، وأيضًا التعاون الأمني ودعم النظام السوريّ في الأزمات؛ فعندما تعرضت سورية لضغط دوليّ هائل في عام 2005 لم تتأثر علاقاتها بتركيا، بل إنّ الأخيرة استضافت بين عامي 2007-2008 سلسلة من محادثات السلام غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، ولكنّ الضغط الذي تعرضت

(152) في العام 1939، نقلت فرنسا ملكية الإقليم إلى تركيا، ويُزعم أن ذلك حدث لحشد دعم تركيا في الحرب العالميّة الثانية.

له العلاقات السورية-التركيّة، خلال الثورة السورية، كان ببساطة كبيرًا جدًا. وبعد الدعوات الأولى للرئيس الأسد بتغيير نهجه، بدّلت الحكومة التركيّة موقفها، وبدأت بتقديم الدعم الكامل للمعارضة، قبل أن تطالب الأسد بالتنحي في صيف عام 2011.

سأدرس في هذا الفصل المراحل المختلفة للعلاقات والنزاع التركيّ السوريّ، حتى العام 1998، وتطوّر العلاقات الوثيقة بين العامين 1998-2011، وانتهيار العلاقة بسبب تعامل النظام السوريّ مع الانتفاضة. وسأناقش أيضًا دور حزب العمال الكردستانيّ في سياق العلاقات السوريّة - التركيّة، ونظرًا إلى أهميّته الخاصّة سواء في العقد الأخير من الألفيّة الماضية أو في الوقت الراهن.

التطورات الإقليمية في أوائل التسعينيات

فتحت عمليّة سلام مدريد التي بدأت مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي الباب أمام التعاون التركيّ-الإسرائيليّ. فقد أعربت إسرائيل، منذ مدة طويلة، عن اهتمامها بتحسين الروابط بأنقرة، ولكنّ الأخيرة كانت متردّدة، لقلقها الدائم حول علاقاتها بالدول العربيّة، وكانت إسرائيل مهتمة بتركيا بسبب موقعها الجيوستراتيجيّ على الحدود مع سورية والعراق وإيران. كان هذا تمامًا ما جعل سورية مرتابة وخائفة بشأن التقارب بين هاتين الدولتين، ولكنّه الأمر الذي دفع سورية في النهاية إلى السعي وراء التعاون مع تركيا.

يتناول هذا الفصل تقلّبات الارتباطات الثنائيّة السوريّة التركيّة منذ العام 1990، مع التركيز تركيزًا خاصًا على المرحلة ما بين العامين 1990 و1991، عندما بدأت عمليّة سلام مدريد، وحصل التقارب التركيّ-الإسرائيليّ، والمدة بين عامي 1995-1996، عندما ارتفعت التوترات بين سورية وتركيا ردًا على اتفاقات التعاون العسكريّ الموقّعة بين الأطراف الأخرى، وبين العامين 1998-1999، عندما بلغت الأزمة التركيّة السوريّة ذروتها في اتفاق أضنة الذي مهّد الطريق لارتباط مستقبليّ بين البلدين. إن دراسة العلاقة بين سورية وتركيا تظهر أنّ أهمّ التطورات كانت مدفوعة بأكثرها بالتغيرات في تعاملات تركيا مع إسرائيل، وتبين أنّ تحوّل دمشق إلى رؤية أوسع لمصالحها مكنها تحقيق شراكة إستراتيجيّة وناجحة مع جارتها النافذة، حتى انهارت تلك العلاقة المتناغمة في ظلّ الوضع الحاليّ.

النقاط المعلقة: خلاف هاتاي

كان الخلاف الإقليمي بين سورية وتركيا يتمركز حول مقاطعة إسكندرون (يُشار إليها اليوم باسمها الحالي، وهو «هاتاي»). لقد كانت نقطة الخلاف الرئيسة المعلقة في العلاقات السورية-التركية، ففي العام 1939 تخلت سلطة الانتداب الفرنسي عن مقاطعة إسكندرون لتركيا، بهدف الحصول على دعم أنقرة في الحرب العالمية الثانية، ولسنوات عدة رفضت سورية الاعتراف بأن هذه المقاطعة كانت تركية. في الخرائط الرسمية، كانت الحدود الدولية تُؤشّر بخط منقط، ما يعني أن دمشق ما تزال تعدّ المقاطعة جزءاً من أراضيها، على الرغم من أنها لم تحاول قط استردادها عسكرياً. ومع ذلك، فعندما شنّ حزب العمال الكردستاني هجومه الأول في هاتاي، في تموز/ يوليو 1995، كانت سورية مشتبهة فيها في التحريض على ذلك، وبحلول عام 2001 كانت الصورة مختلفة تماماً، إذ قال وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، إن الخلاف الإقليمي ما عاد أولوية، بل إنه مسألة يمكن معالجتها في المستقبل: «إن القضايا التي تبدو حساسة اليوم يمكن حلها بسهولة في المستقبل، عندما يصل المناخ الثنائي إلى مستوى، بحيث لن تشكل هذه القضايا صعوبات، ومن الخطأ إعطاء الأولوية لمثل هذه القضايا اليوم؛ لأن ذلك قد يضرّ بالتعاون في مجالات أخرى... سيتم حلها في النهاية، ولكن لا ينبغي أن ندفع بالأمور أكثر ممّا نفعل».⁽¹⁵³⁾

مع مرور السنوات، بدا وكأنّ سورية قد قبلت بالأمر الواقع فعلياً، ولم تجدد مطالباتها علناً بهاتاي، بعد تسلم بشار الأسد السلطة، وأظهرت الخرائط في الكتب المدرسية، لما بعد العام 2003، الحدود المعترف بها دولياً، ولم تعد اللافات التي تصوّر سورية في الاحتجاجات التي ترعاها الدولة تتضمن هاتاي.⁽¹⁵⁴⁾ في التعاملات الرسمية مع تركيا، لم تُسقط سورية المسألة رسمياً، ولكنها وافقت على تأجيل المناقشة. أمّا أنقرة فلم تعد من جانبها ترى المسألة مسألة إشكالية قطّ، وعندما سئل وزير الخارجية التركي عبد الله غول عام 2005، عن الاعتراف السوري بالسيادة التركية على هاتاي، قال: «ليس هناك خلاف إقليمي بين تركيا وسورية».⁽¹⁵⁵⁾

(153) وزير الخارجية الشرع، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الفرنسية، 5 شباط/ فبراير 2001. انظر: دانيال بايس Daniel Pipes، في 10، www.danielpipes.org كانون الثاني/ يناير 2005.

(154) الخرائط الرسمية الأخرى لا تحتوي على هذه التغيرات.

(155) انظر: «تركيا تعزف لحنًا آخر»، وقد كتبها يوفآف شتيرن في صحيفة هآرتس، 9 كانون الثاني/ يناير

التحدي في إدارة المياه

كثيراً ما كانت إدارة المياه وتوزيعها موضوع نزاع في العلاقات السورية-التركية، ولا سيما في ما يتعلق بنهر الفرات الذي ينبع من تركيا، ويمرّ بسورية والعراق. وفي منطقة تتسم بشحٍّ متزايد، باتت المياه مسألة أمن بحدّ ذاتها. لقد أصبحت سورية والعراق الدولتان المتجاورتان على مجرى النهر قلقيتين بشأن تأثير انخفاض تدفق المياه في الزراعة والاقتصاد فيهما، وكانت دمشق قد عارضت بشدة وانتظام مشروعات السدود التركية الموسّعة؛ متذمّرة من أنّ التدفق الذي تسمح به تركيا ليس كافياً لحاجات سورية. ولإدراكها باحتمال نشوب صراع، فقد استخدمت أنقرة إستراتيجية العصا والجزرة: حيث تهدّد سورية بخفض كمّيات المياه، عندما لا تكون متعاونة، وتعدّ جيرانها في الوقت نفسه بالوصول إلى المياه من أجل تطوير روابط أوثق بسورية، ودول الخليج، وإسرائيل.

منعت الديناميات الإقليمية سورية والعراق من تشكيل جبهة موحدة في وجه تركيا لمعالجة قضايا المياه لسنوات عدّة. وبدأت سورية في عام 1984 بدعم غارات حزب العمال الكردستاني في العراق بوصفها وسيلة للضغط على جارتها الشمالية، فأضافت بذلك بعداً أمنياً للخلافات حول المياه (وليامز Williams 2001، ص 29). أمّا الرئيس العراقي صدام حسين فقد بدأ بالتعاون مع أنقرة ضدّ حزب العمال الكردستاني بسبب غضبه من قرار سورية بالوقوف إلى جانب طهران خلال الحرب العراقية-الإيرانية. وفي السنة نفسها وقّع العراق وتركيا اتفاق «مطاردة حثيثة» يسمح لتركيا بشنّ غارات في الشمال العراقي لمطاردة مقاتلي هذا الحزب (سياري Sayari 1997، ص 47)، وعندما وقّعت دمشق وأنقرة على بروتوكول أمنيّ في العام 1987، عرض الأتراك كمّيّة مضمونة من المياه، مقابل التعاون السوريّ في المسائل الأمنيّة، وقد وقعت دمشق الاتفاق، لكنّها لم تكن سعيدة بالعرض التركيّ.

وقد بذلت السلطة السوريّة جهداً لحشد التأييد لقضيتها، وسعت سعياً متزايداً لتحويل القضية من مسألة ثنائية إلى مسألة تنخرط فيها تركيا وباقي دول العالم العربيّ (بينغيو Bengio 2004، ص 132). إضافة إلى ذلك، استمرّت سورية بدعم نشاط

2005، وفي هذه المناسبة، علّق غول أيضاً ساخراً: لا تمكن المقارنة بين حالي هاتاي ومرفعات الجولان، حيث أنّه في حالة الأخيرة «حدّدت الأمم المتّحدة بأنّها أراضٍ محتلة».

الفصل الرابع: العودة إلى المربع الأول سورية وتركيا

حزب العمال الكردستاني، ولا سيما في المناطق التي خصّصتها تركيا لبناء السدود. كان لحزب العمال الكردستاني دوافعه الخاصة في محاولة تخريب المشروعات التركية، إذ كان يراها في منزلة سرقة للمياه الكردية، ولسنوات عدة أنكرت أنقرة وجود صلة مباشرة بين قضايا المياه والنشاط الإرهابي، إذ كان ذلك سينطوي ضمناً على الاعتراف بأن سورية هدفاً ملموساً في تشجيع نشاط حزب العمال الكردستاني. ولم يصريح المسؤولون الأتراك علناً - حتى منتصف العقد الأخير من القرن الماضي - بأن سورية كانت تستخدم حزب العمال الكردستاني، للحصول على تنازلات من تركيا بشأن تدفق المياه، وكانت رسالتهم واضحة تماماً: لن يرهبنا ذلك، ولن نوافق أبداً على شرط «مزيد من المياه مقابل اللاإرهاب» (وليامز Williams 2001، ص 31). على الرغم من أن سورية لم تتمكن يوماً من الحصول على المقدار المطلوب من المياه من تركيا، إلا أنها كانت ناجحة في تحويل القضية الثنائية إلى قضية ذات اهتمام إقليمي.

قررت تركيا في بداية ذلك العقد الأول استخدام مواردها المائية وسيلة لتحسين منزلتها في السياسة الإقليمية، وقد تضمنت عملية سلام مدريد مجموعة عمل حول المياه، وكانت تركيا مشاركة فيها؛ وطرحن فكرة أن المياه التركية قد تؤدي دوراً حيوياً في تسوية الصراع في الشرق الأوسط. وبناءً على اقتراح قدمه دبلوماسي إسرائيلي في سياق المشاورات الثنائية، عرضت تركيا بيع المياه لسورية والأردن ودول الخليج الست (باستثناء العراق)، وهذه كانت جميعها تعاني قلقاً متزايداً بشأن شح المياه. بعيداً من رؤية ما يسمى بـ «خط أنابيب السلام»، بوصفه مكملاً محتملاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، تلقت البلدان العربية هذا الاقتراح بشيء من التشكيك، فبصرف النظر عن انطوائه على تكاليف باهظة، رأوا خطراً في أن يصبحوا شديدي الاعتماد على المياه التركية، ورفضت الفكرة في الحال (روبين / كيرسجي Rubin / Kirisci 2001، ص 100).

بدأت أنقرة عقب هذا القرار برصد التطورات على المسار السوري-الإسرائيلي، عن كثب خشية من أن نجاحاً على تلك الجبهة قد يكون على حساب تركيا، في حال أقنع حافظ الأسد إسرائيل والولايات المتحدة بالضغط على تركيا، لإطلاق مزيد من المياه نحو دول المصب (كوهين Kohen 1996، ص 1). بالإشارة إلى الديناميات الإقليمية، قررت تركيا تجريب إستراتيجية مختلفة، فلم تفتأ تصوّر نفسها بلداً غنياً

بالموارد المائية، وأن ذلك قد يستخدم بوصفه خوافز سياسية، ولكن مقترحة في هذه المرة نقل المياه إلى إسرائيل (وليامز Williams 2001، ص 27).

ليس من المستغرب أن ترد دمشق بقوة؛ شاكياً إلى الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، حول سياسة المياه التركية أحادية الجانب، ودعت سورية إلى مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في دمشق، وانتهى بتصريح ختامي يدعو إلى تقاسم «عادل ومقبول» للمياه بين تركيا وسورية، وينتقد عدم التشاور حول قضايا المياه والآثار الضارة الناجمة عن بناء السدود.⁽¹⁵⁶⁾ لقد كانت المرة الأولى التي تنتقد فيها علناً مجموعة كهذه من الدول، بما فيها مصر والمملكة العربية السعودية السياسة المائية التركية، وسرعان ما رد المسؤولون الأتراك؛ مشيرين إلى أن «سورية بحاجة إلى مزيد من المياه؛ لأن عليهم غسل أيديهم من دماء الإرهاب» (روبنز Robins 2003، ص 176). هكذا، رفعت قضية المياه عن الطاولة، وبقي تقاسم المياه دائماً موضع خلاف بين تركيا وسورية.

سورية وحزب العمال الكردستاني

حاولت سورية الضغط على جارتها الشمالية، من خلال دعم فاعلين غير حكوميين يمكنهم القيام بعمليات في الأراضي التركية، لأنها غير قادرة على تغيير موقف أنقرة من تقاسم المياه بالوسائل الدبلوماسية، فعملت بدايةً من خلال الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا (ASALA)، إذ كان الأرمن الذين فروا من الاضطهاد في تركيا [الدولة العثمانية] قد وجدوا ملجأ في سورية؛ وشكلوا مجتمعاً كبيراً هناك. بالإشارة إلى تعاون الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، دعت دمشق في عام 1983 لنقل مقره إلى سورية، وسمحت له بإنشاء معسكرات تدريب (بايس Pipes 1996، ص 58). لم يكن للعلاقة بالجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا شيء يذكر ويخص الجماعة نفسها، ولكنه يخص أكثر ما يخص سياسة النظام السوري العشوائية في دعم الجماعات الإرهابية، للضغط على تركيا.⁽¹⁵⁷⁾ وبحلول

(156) كوهين Kohen 1996، ص 2. سورية تدمرت من سوء نوعية المياه بسبب التلوث.

(157) حتى منتصف الثمانينيات، كان لسورية سجل حافل بتزويد الناشطين، من أكثر المجموعات والبلدان اختلافاً، بجوازات سفر مزورة وملاذ آمن ومرافق تدريبية. في العام 1986، غيرت سورية سياستها. منذ ذلك الحين، لم تعد تقدم الدعم إلا للمجموعات التي تعمل في الدول المجاورة، ويعرف نشاطها بالمقاومة لا الإرهاب. هذا بالطبع أمر يثير السخرية في حالة المجموعات الكردية، فبينما كانت تقمع أقليتها من الأكراد، لم يكن لدى الحكومة السورية أي مشكلة في دعم الحركات

أواخر الثمانينيات، تلاشى الجيش السريُّ الأرمنيُّ لتحرير أرمينيا تمامًا، ولكنَّ حزب العمال الكردستاني، كان قد توسع بنجاح في ذلك الوقت.⁽¹⁵⁸⁾ بتحويل دعمها إلى حزب العمال الكردستاني، كانت سورية تستخدم إستراتيجيتها العريقة باستخدام الوكلاء، للتأثير في العلاقات الإشكالية بالدول الإقليمية الأخرى، على الرغم من أنَّه لم يكن المقصود من هذا أنَّها تؤيد حينئذ تأسيس دولة كردستان المستقلة (كنودسن 2003 Knudsen، ص 206).

تزايد الضغط السياسي على حزب العمال الكردستاني والجماعات اليسارية في تركيا في عام 1980، بعدما استولى الجيش على السلطة في أنقرة، وقد رحبت سورية بهذه الفرصة، لعرض خدماتها على هذه الجماعات واستخدامها أدوات في نزاعها السياسي الخاص مع تركيا. كان مؤسس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان Abdullah Öcalan، قد فرَّ أولاً إلى سورية، ومن ثمَّ إلى لبنان.⁽¹⁵⁹⁾ لقد كان الدعم الذي لقيه في سورية والمرافق التدريبية التي وضعت تحت تصرفه في سهل البقاع اللبناني، ما مكَّنته تعزيز حزب العمال الكردستاني، ليكون قوة قتالية قادرة على إعلان الكفاح المسلح ضدَّ تركيا في العام 1984.⁽¹⁶⁰⁾ أبقى أوجلان على منزل ومكتب في دمشق، وكانت عمليات التدريب تجري أساسًا في لبنان، وعمليات حزب العمال الكردستاني عبر الحدود ضدَّ تركيا كانت تنطلق من شمالي العراق، في الجهة المقابلة لسورية.

أسدى أوجلان إلى نفسه وإلى السلطة السورية معروفًا كبيرًا في منتصف التسعينيات، عندما صرَّح علنًا بأن عددًا كبيرًا من الأكراد في سورية لم يكونوا سوريين، بل كانوا من أصول تركية في الواقع (ماكدوال MacDowall 1998، ص 66). كانت هذه الحجة هي التي استخدمها النظام السوري تمامًا، لتبرير رفضه منح الجنسية السورية للأكراد المحسوبين من معدومي الجنسية (مكتومي القيد) بعد إحصاء عام 1962،

الكردية في الدول الأخرى.

(158) للحصول على قائمة بأسماء الجماعات المقاتلة الأخرى في تركيا التي كان بعضها مدعومًا أيضًا من سورية، انظر: عصمت Imset 1992.

(159) انظر: أوجلان 1999، ص 182، مقابلة الكاتبة مع كاتب سيرة أوجلان، نبيل الملحم، دمشق، 23 نيسان/ أبريل 2005.

(160) مقابلة مع الكاتب السوري نبيل الملحم، كاتب سيرة أوجلان (السيرة نشرت باللغة العربية، بعنوان: سبعة أيام مع أبو Apo)، دمشق 23 نيسان/ أبريل 2005.

واستغل أوجلان الوضع، وأقنع بنجاح الآلاف من الأكراد السوريين الناشطين سياسياً والمحيطين بالانضمام إلى كفاح حزب العمال الكردستاني، ما أدّى إلى تقوية حركته الخاصة وتحويل غضب الأكراد نحو تركيا، وبعيداً من رعاياه السوريين في آنٍ معاً.⁽¹⁶¹⁾

لم يتساهل النظام السوريّ مع نشاط حزب العمال الكردستانيّ على أراضيه فحسب، بل عمل على تجنيد أعضاء من المجتمع الكرديّ السوريّ أيضاً، وكما يروي عمر شيخ موسى، وهو باحث في السياسة السورية إزاء الأكراد ومراقب لها، منذ مدة طويلة: «كان لـ [حزب العمال الكردستانيّ في سورية] مجندون جيدون جداً، خاصّة بين الطلاب والنساء، وكانوا بارعين في تجنيد الشبان الذين كانوا يرسلون إلى لبنان أولاً ومن ثمّ تركيا. عند الأكراد السوريين، كان حزب العمال الكردستانيّ جذاباً جداً؛ لأنّ المجتمع الكرديّ السوريّ كان فاسداً ومقسوماً إلى فصائل، وكان الأمن السوري قد اخترقه. كان نحو 30-35 في المئة منه مجندين من الأجهزة الحكومية. وكان أمن الدولة بصورة أساسية هو الذي عمل كمبادرٍ ومنظّم، وكان لديهم عدد من الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم في المجتمع الكرديّ، خاصّة في عفرين ودمشق والقامشلي وحلب. لقد كان هناك اتفاق واضح على أنّهم سوف يرسلون إلى القتال في تركيا، ولذلك فإنّهم لن يطلبوا للخدمة العسكرية، وبعد سنوات عدّة يمكنهم العودة. لقد كان ذلك يتم من خلال أناس محترفين، ممّن كان لهم نفوذ في المجتمع الكرديّ، مثل الأطباء. عندما كان المجندون يغادرون سورية، كانت الأجهزة الأمنية تحتفظ ببطاقات هوياتهم الشخصية، وثمة هدفان وراء ذلك: أولاً وقبل كل شيء، أنّهم لن يستطيعوا العودة بسهولة، بل سيحتاجون إلى إذن من الأمن للقيام بذلك. ثانياً، إذا ما قتلوا أو لوحقوا في تركيا، فلن يكون هناك أيّ انعكاسات على سورية.»⁽¹⁶²⁾

(161) إن العدد الكبير للأكراد السوريين المشاركين في الصراع ضدّ تركيا ينعكس أيضاً في عدد المفقودين، بحسب ما ذكر ماكدوال MacDowall 1998، ص 65، ووفقاً لمونتغمري Mont-gomery 2005، ص 134، فإن بين 7000 و10000 كردي سوري قد ماتوا أو اختفوا في قتال تركيا.

(162) مقابلة الكاتبة مع عمر شيخ موسى، وهو باحث وأحد أبرز مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق، 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2007 عبر السكايب. هنا، أشار شيخ موسى أيضاً إلى أن الأكراد السوريين الذين حاولوا العودة إلى سورية، خلال التسعينيات، اعتُقلوا عند الحدود ولم يُطلقهم إلا بشرط عودتهم إلى القتال. لمعلومات حول مقايضة حزب العمال الكردستانيّ التدريب مقابل الخدمة العسكرية، انظر أيضاً: مونتغمري Montgomery 2005، ص 135.

أثمرت إستراتيجية النظام السوريّ جيّدًا، فقد كانت وسيلةً ناجعةً للتخلص من الناشطين الأكراد، بينما يقاتل [النظام السوريّ] تركيا قتالًا غير مباشر. لم يكن الجيش السوريّ قادرًا على الدخول في مواجهة عسكرية مع القوات التركيّة. لذا كانت إستراتيجيّات حرب العصابات، التي يقوم بها حزب العمال الكردستانيّ، وحالة الحرب المستمرّة بمستوى منخفض، أداةً شديدة الفاعليّة في إضعاف الحكومة التركيّة والضغط عليها. كما في حالة الجماعات الفلسطينيّة وحزب الله، فقد كانت سورية متورّطة بالتأكيد بطريقة ما، ولكن كان من الصعب تحديد كيفيّة تورطها تمامًا، وفي الوقت نفسه كانت سورية حريصةً على تحقيق أكبر استفادة من نفوذها في المفاوضات مع تركيا، وقد وقعت دمشق وأنقرة بروتوكولاً أمنيّاً في منتصف التسعينيات، ما خلق علاقةً متوترةً بحزب العمال الكردستانيّ. لقد بدأ المسؤولون السوريون يشيرون إلى حزب العمال الكردستانيّ بـ «الجماعة الإرهابيّة»، على الرغم من أن النظام لم يجرّم المنظمة أو يتخذ تدابير للحدّ من نشاطها. في الحقيقة، ما تزال حتّى اليوم مكاتب حزب العمال الكردستانيّ نشطةً في شمالي سورية، وقد غيّرت تسميتها فحسب.⁽¹⁶³⁾ كانت علاقتهم بالسلطة السوريّة والأجهزة الأمنيّة غامضةً، وبينما كان القادة المحليّون على استعدادٍ للقاء الدبلوماسيّين والصحافيّين الأجانب، سارعوا إلى القول إنّهم لم يعودوا متورّطين في التدريب والتجنيد أو العمليّات العسكريّة.

يقدم الصحفيّ التركيّ عصمت جي عصمت Ismet G. Imset ما يمكن أن يكون الوصف الأكثر توضيحًا للعلاقات السوريّة بحزب العمال الكردستانيّ حتّى العام 1992، فقد زار في عام 1991 معسكر تدريب حزب العمال الكردستانيّ، وهو «أكاديميّة محزون قرقماز لحزب العمال الكردستانيّ» في سهل البقاع، والتقى هناك عبد الله أوجلان،⁽¹⁶⁴⁾ وقد لاقى انفتاحًا غير متوقّع، حتّى أنّه سمح له بأخذ صور فوتوغرافيّة، وأراد ناشطو حزب العمال الكردستانيّ إيضاح أنّهم يعدّون أنفسهم جنودًا لا إرهابيّين؛ قائلين: «ليس من داع للقلق، إنّنا جيش، وهؤلاء الناس سيكونون جميعهم جزءًا من حرب، فليس لدينا ما نخفيه» (عصمت Imset 1992، ص 349).

(163) مقابلة الكاتبة مع ممثلين محليين، 2004.

(164) مخيم أغلقته سورية في أواخر عام 1992.

وسافر عصمت إلى زاخو في شمالي العراق بعد ذلك بوقت قصير، وأجرى هناك مقابلة في عام 1991 مع نيزاميتين تاش Nizamettin Taş (ويعرف أيضًا بـ «بوتان Botan»)، وهو عضو في اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني وقائد مقاتلي الحزب طوال مدة التسعينيات. لقد صور تاش العلاقة بسورية، التي كان فيها حزب العمال الكردستاني طرفًا مستقلاً، بأنها تعتمد على التساهل المتبادل والقيم والمصالح المشتركة (توجه معادٍ للإمبريالية). بحسب تعبيره، فقد كان حزب العمال الكردستاني «يستغل التوازن بين القوى في المنطقة، ويستغل تناقضاتها»، ليس إلا. هذا هو كل شيء» (عصمت Imset 1992، ص 358). لكن لم تزل هناك تحديات لدى الحزب في تعاملاته مع دمشق، فالسلطة السورية لم تعترف مطلقاً بهذا الحزب رسمياً، ولم تعطه إذنًا رسمياً للنشاط في البلاد، وأحياناً كانت السلطات السورية تعتقل بعض أعضائه، أو تعيق مرورهم عبر البلاد. لقد أوضح تاش أنه في حين كانت الرعاية السورية أمراً حاسماً في تمكين الحزب من النمو والتطور، فإنه ما عاد بحاجة إلى هذا الدعم: «خلاف ذلك، ليس لدينا أي تحالف مع سورية ولم ندخل في أي علاقة معها. ولو أننا دخلنا، لكانت دعمتنا، ولم تعتقل عناصرنا، وتعرض طريقنا. ثمة مشكلات بيننا من هذا النوع، وسوف تستمر في المستقبل. ما دام هناك خلاف مع سورية، فليس لدينا أي اتفاق في المقام الأول. من ثم، لا يمكن أن يكون الأمر محسوماً، ما دامت لدينا مشكلات، ولكن وفقاً لمصالحنا المتبادلة، فقد مشينا معاً» (عصمت Imset، 1992، ص 358). مع ذلك، فقد شدد أيضاً على أن حزب العمال الكردستاني «لن يسمح بأي شيء قد يخلق مشكلات» مع سورية، وهو تصريح يعكس درجة معينة من إدراك الذات، من جانب حزب العمال الكردستاني (عصمت Imset 1992، ص 358).

البروتوكولات الأمنية السورية-التركية الباكرا (1987-1993)

أطلقت تركيا عام 1987 مبادراتها الأولى حول التعاون الأمني مع سورية، لإدراكها أن الدعم السوري للنشاط الإرهابي سيستمر حتى تتحسن العلاقات الثنائية، وعرضت ضمانات حول توزيع المياه، مقابل وضع حدٍ لدعم سورية لحزب العمال الكردستاني، ووقعت الجارتان بروتوكولاً ثنائياً في تموز/ يوليو 1987 وافق فيه الطرفان على منع العبور غير القانوني للأشخاص والبضائع إلى أراضي كل منهما، وعرقلة نشاط الأفراد والمنظمات والمجموعات «التي تهدف إلى تهديد أمن الطرف

الآخر واستقراره أو تقويضهما»⁽¹⁶⁵⁾ لم يرد في البروتوكول ذكر مجدد للإرهاب أو لحزب العمال الكردستاني، ولكنه لم يدع مجالاً للشك في أن كليهما كانا يحتلان مكان الصدارة في أذهان أولئك الذين صاغوا مسودة البروتوكول. بالتأكيد، فقد كانت أنقرة تعلق بعض الأهمية على هذا البروتوكول، إلى درجة إرسال رئيس وزرائها إلى دمشق للتوقيع عليه، ومن جانبه أثبت النظام السوري نيته الحسنة من خلال التوقيع على الاتفاق، ولكن ذلك لم يمتد إلى الاعتراف بوجود أوجلان في سورية، وبدلاً من ذلك، فقد زعم النظام أنه أرسله إلى لبنان لمدة مطوّلة (أولسون 1997 Olson، ص 170). لبعض الوقت، بعد دخول البروتوكول حيز التنفيذ، بات حزب العمال الكردستاني أقل نشاطاً بصورة ملحوظة، ولكن لم يمض وقت طويل حتى صعد من نشاطه مجدداً في سورية.

لم يكن البروتوكول سوى الأول في سلسلة المبادرات التركية، للحصول على الالتزامات السورية حول المسائل الأمنية. وكان الجانب التركي لسنوات عدة قد عزف عن اتهام سورية مباشرة بدعم حزب العمال الكردستاني؛ محاولاً معالجة المسألة بطرائق أكثر دبلوماسية، وكلما تم التلميح إلى الوضع، كانت دمشق تنفي بشدة أي صلات لها بحزب العمال الكردستاني؛ مشيرة إلى أن سهل البقاع لم يكن تحت سيطرتها الكاملة. لذلك، فلا يمكن تحميل سورية المسؤولية عن النشاط الذي يجري هناك. وفي آذار/ مارس 1992، ندّد رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل Demirel علناً بالسلوك السوري، بوصفه «غير مقبول»؛ وادّعى أن أعضاء حزب العمال الكردستاني عبروا من سورية، وهم محمّلون بأسلحة ثقيلة، ومن ثمّ دخلوا من العراق (عصمت 1992 Imset، ص 175 وما بعدها)، وفي نيسان/ أبريل 1992 زار وزير الداخلية التركي سورية، حيث استقبله الرئيس حافظ الأسد؛ زاعماً أنه واجه المسؤولين السوريين بشرائط فيديو تظهر قائد حزب العمال الكردستاني أوجلان، وهو يدخل إلى المباني الحكومية في دمشق ويخرج منها. لقد كان واضحاً للجانب السوري أن الأتراك يأخذون المسألة على محمل الجد، ففي مواجهة أدلة كهذه، ما عاد بمقدور سورية إنكار تورطها مع حزب العمال الكردستاني.

(165) للحصول على نص البروتوكول والمذكرات واتفاق أضنة Adana Agreement، انظر: ملاحق

سويسال 1998-1999 Soysal to Annexes، ص 116-23.

وقعت دمشق في نيسان/ أبريل 1992 بروتوكولاً أمنياً مع أنقرة لتوقعها هجوماً عسكرياً تركياً على القواعد السورية في لبنان أو تدخلاً دبلوماسياً، يعكّر العلاقات مع الولايات المتحدة، واعترفت رسمياً أول مرة بوجود حزب العمال الكردستاني في أراضيها. على الرغم من اقتناع وزير الداخلية التركي بأن سورية ستلتزم بالبروتوكول الأمني، غير أن آخرين في تركيا كانوا أكثر تشككاً؛ واضعين في حساباتهم إخفاق الاتفاقات السابقة، وقد انعكس هذا الرأي الأخير أيضاً على مناقشات مع القادة الأكراد العراقيين الذين أشاروا إلى مصلحة سورية في «الإبقاء على حزب العمال الكردستاني، قطعة غيار وشيئاً يمكن استخدامه، عندما يحين الوقت» (عصمت Imset 1992، ص 179).

كانت تركيا بحلول أواخر عام 1993، قد قررت أن الوقت قد حان لاتخاذ موقف متشدد من سورية بشأن المسائل الأمنية، وسافر رئيس الوزراء التركي إلى دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر، ليقدم لحافظ الأسد إنذاراً، وأسفرت الزيارة عن التوقيع على «مذكرة حول المسائل الأمنية»، وفيها دانت كل من سورية وتركيا الإرهاب، ووافقتا على منع الإرهابيين من اللجوء إلى أرض كل منهما. ونصّت المذكرة، علاوة على ذلك، على أنه: «إذا ما أعلن أحد الطرفين منظمة ما خارجة عن القانون، يحظر الطرف الآخر أيضاً المنظمة ذاتها، ويسلم أعضاء التنظيم المحظور [كذا] المقبوض عليهم إلى الطرف الآخر» (روبنز Robins 2003، ص 175). بخلاف الاتفاقات الأمنية الثنائية السابقة، أوردت «المذكرة» إشارة محدّدة إلى حزب العمال الكردستاني. وبناء على ذلك فقد أعلنت دمشق حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، ووافقت على تسليم أعضائه إلى تركيا في حال اعتقالهم، واستمر المسؤولون السوريون في الإدلاء بتصريحات عامة تستنكر حزب العمال الكردستاني، ولكنها أحجمت عن طرد أوجلان أو إجبار حزبه على إيقاف نشاطه في سورية، وهو ما ازداد ازدیاداً ملحوظاً بعد مدّة هدوء قصيرة. وبعد مرور بعض الوقت ولخيئته من عدم تحرك دمشق وإخفاقها في الوفاء بتعهداتها، بدأ الجيش التركي يتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني، عبر الحدود السورية (روبنز Robins 2003، ص 175-176).

العلاقات التركية-الإسرائيلية وقضية حزب العمال الكردستاني

تقدّم التعاون التركي-الإسرائيلي بسرعة في مجموعة متنوعة من المجالات.

لكنَّ إسرائيل كانت مترددة في اتخاذ أيِّ خطوة فيما يخصُّ قضية الإرهاب، من شأنها أن تعني معارضة النشاط الكردي، وكانت طريقتها حتى عام 1996 في التعامل مع هذا الأمر هي معاملة قضية حزب العمال الكردستاني بوصفها مسألة تركية داخلية. لكنَّ نهجها تغير بتسلم بنيامين نتياهو منصبه، إذ كان اغتيال رابين والنشاط الإرهابي المتزايد، في أثناء مدة حكومة بيريز الموقَّعة، قد نقلوا القضية إلى مركز الصدارة في الأجندة الإسرائيلية، ففي تصريح للتلفزيون التركي، أعلن نتياهو معارضته فكرة الدولة الكردية، ودان نشاط حزب العمال الكردستاني؛ واصفاً تركيا وإسرائيل بأنهما مبتليتان بالمثل في التعامل مع التهديدات الإرهابية: «لقد عانت تركيا من هجمات حزب العمال الكردستاني الإرهابية، ونحن لا نرى فرقاً بين الإرهاب وحزب العمال الكردستاني، وهذا ما تعانيه إسرائيل»⁽¹⁶⁶⁾ لقد أنتج هذا التغيير في السياسة قلقاً ملحوظاً لدى النظام السوري الذي ازداد توجُّسه كثيراً من أن يغدو هدفاً لهجوم منسَّق من الشمال والجنوب معاً.

على الرغم من أنَّ مقاتلي حزب العمال الكردستاني لم يكونوا ينتشرون على الأراضي السورية منطقة مثلما كانوا ينتشرون على الأراضي العراقية حيث شكَّلت جباله الشمالية ملاذ آمناً لهم، فإنَّ سورية بقيت تحتفظ بقدر كبير من النفوذ لدى الحزب. وقد التزمت باتفاقية أضنة في بداية الأمر، لكنها أحجمت عن أيِّ فعل مناهض لحزب العمال الكردستاني، ولم يتغيَّر هذا الوضع إلَّا في العام 2011 عندما صعدت أنقرة بتدرُّج نقدها النظام السوري. ففي صيف عام 2011، شنَّ حزب العمال الكردستاني سلسلة جديدة من هجمات قتل خلالها أكثر من خمسين جندياً تركيا بين شهري تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2011. ولوقت قصير، بدت الحكومة التركية أقلَّ صراحة بشأن الأزمة السورية، ومن المحتمل أن يكون هذا التطور هو السبب وراء ذلك. داخلياً، لا تكاد قضية تخلق ضغطاً أكبر على أنقرة من الهجمات الكردية، ومع ذلك وفي شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر، شرعت تركيا في مسار أكثر صرامة، سواء على صعيد عملياتها العسكرية ضدَّ حزب العمال الكردستاني أو على صعيد طلبها إلى السلطة السورية إنهاء العنف ومن الرئيس

(166) رئيس الوزراء بنيامين نتياهو، بحسب ما نقل عنه غريش Gresh 1998، ص 194. كانت هذه أول إدانة لإرهاب حزب العمال الكردستاني من رئيس وزراء إسرائيلي.

الأسد التنحي (صحيفة داي زيت 17 Die Zeit، آب/ أغسطس 2011). وبات من الصعب كثيرًا على أنقرة معالجة تأثيرات الأزمة السورية، إذ كانت قد استقبلت مئات الآلاف من اللاجئين في المنطقة الحدودية، وسمحت إضافة إلى ذلك للمعارضة السورية بالإقامة في تركيا وممارسة نشاطها فيها. مع ذلك، تبقى القضية الكردية حساسة جدًا، كما أن الوضع الاجتماعي في المناطق الحدودية، ولا سيما هاتاي، قد أنتج توترًا اجتماعيًا وخوفًا من امتداد الصراع. لقد كان هناك بعض الأمثلة لإمكانية التصعيد، ففي حزيران/ يونيو 2012، على سبيل المثال، أطلقت القوات الجوية السورية النيران على طائرة مقاتلة تركية في المجال الجوي الدولي، وانتشرت شائعة أنهم ظنوها طائرة سورية؛ يقودها طيار منشق، كما كانت هناك حوادث عنف أخرى أيضًا، مثل إطلاق النار عبر الحدود وانفجار حافلة صغيرة على معبر حدودي، حيث كان من المفترض عبور ممثلين عن الائتلاف الوطني إلى سورية. حتى الآن وبعيدًا من الضربات الانتقامية، بعد مقتل خمسة من سكان بلدة حدودية تركية في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 بسبب القصف السوري، تجنبت أنقرة التورط المباشر في الصراع العسكري.

تولي دفة القيادة: انخراط تركيا في الشرق الأوسط

اتسمت علاقات أنقرة بالدول العربية بالإرباك وغياب الثقة لسنوات عدة، وهي بقايا من المرحلة العثمانية التي لم يكن أي من الجانبين قادرًا على ردمها بالكامل. بالمقابل، بدأ اتصال تركيا بإسرائيل على أساس إيجابي، فقد كانت تركيا أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بدولة إسرائيل رسميًا وتقيم معها علاقات دبلوماسية في العام 1949. وفي حين لم تلق هذه الخطوة ترحيبًا من الدول العربية، غير أنها أخفقت في أن تؤدي إلى قطيعة في علاقاتها بأنقرة. منذ العام 1967 وما بعده، بدأت تركيا باتخاذ موقف مؤيد للفلسطينيين تأييدًا متزايدًا، حول القضايا الإقليمية، وهي خطوة هدفت إلى إرضاء المطالب المحلية لشعب متعاطف مع القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من سعيها إلى تحقيق توازن في علاقاتها بالشرق الأوسط، فقد كانت تركيا تاريخيًا مترددة في الإساءة إلى شركائها التجاريين العرب الذين كانوا أيضًا مورديها الرئيسيين للنفط، الأمر الذي أثر في مدى ارتباط أنقرة بدول معينة، فعلى سبيل المثال، توسعت علاقات تركيا بمصر توسعًا كبيرًا، منذ أن أقرت الدول العربية بواقع اتفاق

كامب ديفيد، وأعادت الاعتراف بالقاهرة في جامعة الدول العربية (روبين/ كيرسجي Rubin /Kirisci 2001، ص 102).

حاولت تركيا حتى العام 1990 تجنب الغرق في الخلافات الإقليمية؛ ساعية بدلاً من ذلك إلى المحافظة على علاقات طيبة بجميع الدول في المنطقة، بما فيها إيران وإسرائيل، وكانت سورية الاستثناء الوحيد،⁽¹⁶⁷⁾ إذ ألقى الخلاف حول هاتاي بظله على العلاقة، كما فعلت قضيتا توزيع المياه ومساندة سورية حزب العمال الكردستاني، ولم تكن دمشق مرتاحة لعضوية تركيا في حلف الناتو وعلاقاتها الوثيقة بالقوى الغربية، بينما كانت تركيا مرتابة، بالمثل، من التعاون السوري-السوفياتي، وأبدت تركيا اهتمامها بالوقوف إلى جانب العراق، في جميع النزاعات التي تشمل دمشق وبغداد تقريباً. بدورها، عززت سورية علاقاتها باليونان ودعمت موقفها حول قبرص ضد الأتراك (ألاجام Alaçam 1994-1995، ص 4). لكن الدولتين وجدتا نفسيهما، في نهاية المطاف، على الجانب نفسه، وبدافع من وعود بتحسين العلاقات بواشنطن، انضمتا إلى التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الأولى (ماكوفسكي Makovsky 1999، ص 92). بحسب أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق، فإن الاقتصاد التركي قد تضرر كثيراً خلال هذه المدة، إذ أدى الحظر المفروض من الأمم المتحدة إلى محدودية التجارة التركية-العراقية، كما وافقت تركيا على إغلاق خط أنابيب النفط التركي العراقي أيضاً. وفي الوقت نفسه، لم يتحقق النهوض بالتجارة التركية-العربية الذي كانت أنقرة تتوقعه في نهاية المطاف (سياري Sayari 1997، ص 46)، وقد دفع هذا الوضع المسؤولين الأتراك إلى إقامة شراكات جديدة، بهدف تعزيز اقتصاد البلاد المتعثر؛ مؤكداً عليها بنهج جديد في السياسة الخارجية (أيدين Aydin 2005، ص 3).

وبحسب تعبير الرئيس التركي تورغوت أوزال Turgut Özal، فإن تركيا لن تكون «سلبية ومرتدة» بعد الآن، بل ستكون لاعباً أكثر «نشاطاً» في الشؤون الخارجية (روبنز Robins 1992، ص 70). لم يكن هذا التغيير واضحاً في مكان، أكثر ممّا

(167) سياري Sayari 1996، ص 44 وما بعدها. وقد كانت هناك استثناءات لهذه السياسة، فعلى سبيل المثال، اعترفت أنقرة بسورية بعد تركها الجمهورية العربية المتحدة، وهي خطوة أدت بالقاهرة إلى قطع علاقاتها بتركيا.

كان في الشرق الأوسط، فلم تقم تركيا بتنويع علاقاتها فحسب، بل اتخذت أيضًا موقفًا جازمًا؛ موضحةً أنّها كانت مستعدة لاستخدام (كما في حالة غاراتها في شمالي العراق)، أو التهديد باستخدام، القوة العسكرية للدفاع عن نفسها، وقد ساعد التوقيع على اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل عام 1996 والمشاركة في مناورات مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة، في أواخر التسعينيات، في تأكيد هذه الرسالة، وتعزيز صورة تركيا الأكثر حزمًا.

وصف بعض المراقبين التغيرات في السياسة الخارجية التركية بأنّها تكيّف ضروري في مواجهة الأحوال المتغيرة، أكثر من كونها خيارًا ذاتيًا (كوت Kut 2001، ص 10). لكن، سواء كانت اختيارًا أم ضرورة، بات من الواضح أنّ على تركيا التعامل مع مصادر جديدة للصراع وعدم الاستقرار في جوارها، وأدّى زوال الاتحاد السوفياتي إلى ظهور مجموعة من الدول الجديدة، بديناميات داخلية غير مستقرة، ما زاد من احتمال انعدام الأمن الإقليمي. وبات الجيش التركيّ طوال مرحلة التسعينيات أكثر انخراطًا وباطراد في السياسة الخارجية، في حين يؤدّي وزير الخارجية «دورًا ثانويًا» فحسب (أراس Aras 2000، ص 161). ووفقًا للدستور التركيّ، فإنّ رئيس هيئة أركان الجيش يحمل رتبة الوزير نفسها تقريبًا، وتبعًا لدور رئيس هيئة الأركان في مجلس الأمن الوطني، يتم الانصياع لقرارات صاحب هذا المنصب في المسائل المتعلقة بالأمن عمومًا، ويصف محلّ تركيّ بارز الوضع، كالآتي: «إنّ التغيير الأكثر أهمية في تشكيل السياسة الخارجية والأمنية، خلال التسعينيات، كان الدور المتزايد للجيش التركيّ [...] وكان التورط الفعّال لبعض دول الجوار، في دعم الجماعات الأصولية الدينية والانفصالية، يهدّد استقرار تركيا، وقد دفعت هذه التطورات بالجيش إلى صدارة صنع القرار، بطريقة تقوّض سلطة المؤسسات المدنية غالبًا (أوزكان Özcan 2001، ص 13).

كانت المصالح التركية والإسرائيلية تتطابق سياسيًا في بعض الأماكن، ولكنّ التقارب الثنائي كان مدفوعًا، اندفاعًا أساسيًا، بالرغبة في زيادة التعاون العسكريّ بين البلدين. وبناء على ذلك، فإنّ أغلب المحلّلين يرون الجيش قوة دافعة وراء هذه العلاقة. ونظرًا إلى تولي أحد عشر وزيرًا مختلفًا للخارجية التركية، خلال التسعينيات، بينما لم يتول منصب رئيس هيئة الأركان إلا أربعة فقط، في المرحلة ذاتها، فإنّ ذلك قد يكون ساعد أيضًا الجيش في إحكام قبضته على السياسة الخارجية (بينغيو Bengio

2004، ص 81). تبدو هذه المسألة مثيرة للاهتمام، ولا سيّما في سياق العلاقات السورية-التركية.

تاريخياً، كان المدى لأيّ تعاون سياسيّ ودبلوماسيّ بين أنقرة ودمشق محدوداً، بسبب الخلافات الثنائية التي لم تحلّ. وحتى أواخر التسعينيات، كان التعامل مع الاتفاقات الأمنية يتمّ من خلال هذه القنوات الدبلوماسية المتوترة نوعاً ما، لذا كانت نتائج هذا التعامل قليلة الملموسة. لقد أدى توقيع اتفاق أضنة عام 1998 وتركيزه الشديد على التعاون الأمنيّ الثنائيّ إلى فتح الباب أمام الجيش التركيّ والمؤسسات الأمنية للاضطلاع بدور أكبر في هذه العلاقة، وربّما دفع ذلك السوريين إلى أخذ التعاون الأمنيّ بجديّة أكبر ممّا كان عليه في الماضي.

تجاوز الحساسيات: عملية السلام والتقارب التركيّ-الإسرائيليّ

خلق مؤتمر مدريد عام 1991 فرصة لتركيا في السعي لتقارب مع إسرائيل، وكانت الدول العربيّة قد قبلت بوجود دولة إسرائيل، من خلال مشاركتها في عملية مدريد. لذا، لم تكن في وضع يمكنها من معارضة هذا التطور. وكان التقارب لدى الأتراك انقلاباً مرحّباً به في مجرى الأحداث، وبات بمقدور تركيا الاستجابة للمبادرات الإسرائيليّة، من دون القلق من الحساسيات العربيّة: «مع افتتاح محادثات السلام بين إسرائيل والعرب عام 1991، وجدت تركيا الفرصة سانحة للتخلّص من المشي على حبل مشدود في التعامل مع الجانبين، وأملت ألا تظل ملزمة بتبرير علاقاتها بإسرائيل، ما دام العرب أنفسهم قد انخرطوا في محادثات مباشرة معها (سيفر Sever 1996 / 7، ص 121). لقد كانت تركيا، بعد أن اتخذت موقفاً أكثر استقلاليّة في سياساتها الخارجيّة، واثقة من تعزيز تعاونها مع إسرائيل. لكن وبعد إيجاد وتيرة صحيحة دامت لبعض الوقت، استمرّت التطورات بين إسرائيل والدول العربيّة في التأثير في العلاقة التركية-الإسرائيليّة.

كانت لتركيا بوجه عام آراء مختلطة في عملية السلام، إلى حدّ كبير. لكنّها كانت تدعم المفاوضات، وتقرّ بأنّ حلّ الصراع العربيّ-الإسرائيليّ سيكون مفيداً للمنطقة بأكملها. وشاركت، وهي تضع هذا الأمر في حساباتها، في مجموعات العمل متعددة

الأطراف ذات الصلة كافة.⁽¹⁶⁸⁾ وفي أيار/ مايو 1993 طُلب إلى تركيا قيادة ورشة عمل حول «تبادل المعلومات العسكرية والإخطار المسبق عن بعض الأعمال العسكرية»، ما يشير إلى تزايد منزلة تركيا المرموقة في أعين الدول الإقليمية (روبين/ كيرسجي Rubin/Kirisci 2001، ص 101-2). وفي الوقت نفسه، كانت أنقرة تخشى فقدان امتيازاتها في حال تحسُّن العلاقات السورية-الإسرائيلية. وبشكل خاص، كانت قلقة من أن يُضغَط عليها للتعاون في مسائل المياه، لتسهيل تحقيق اتفاقٍ سوري-إسرائيليٍّ، أو أن يدفع تغيير في الوضع الراهن دمشق إلى إعادة النظر في ترتيباتها العسكرية الإستراتيجية ونقل قواتها العسكرية من جنوبي سورية إلى حدودها الشمالية.⁽¹⁶⁹⁾

كان من شأن الاتفاق بين إسرائيل وسورية أن يرفع من منزلة حافظ الأسد في واشنطن، بينما يقلل مخاوفه من التعاون التركي-الإسرائيلي، وهما أمران لم يكونا في مصلحة تركيا، فمسائل مثل خلاف هاتاي، الذي طرح جانباً لسنوات عدة، يمكن أن يتحوّل ليصبح على رأس القائمة في أجندة دمشق (إنبار Inbar 2001، ص 117-18). لذا كانت أنقرة تنظر إلى تطورات المسار السوري-الإسرائيلي في عملية السلام بنوع من الحذر؛ مدركة مدى التأثير الذي قد تفرضه على علاقتها بإسرائيل. في أثناء ذلك، كانت إسرائيل حريصة على ضمان ألا يثر تقاربها مع تركيا سلباً في آفاق المفاوضات مع سورية.

قررت حكومة رايبين بعد كثير من المناقشات الداخلية مواصلة جهودها على الجبهتين كليهما (بينغيو Bengio 2004، ص 91 وما بعدها)، وكان إلغاء تركيا في اللحظة الأخيرة زيارة وزير خارجيتها إلى إسرائيل في تموز/ يوليو 1993، في ضوء العملية العسكرية التي قامت بها إسرائيل في لبنان دلالة على أن العلاقات الثنائية باتت تأخذ منزلة ثانوية في الشؤون الإقليمية: «كانت الزيارة ستعدُّ الأولى من نوعها، ولكن السياسة التركية، على الرغم من التقدم الوشيك في مفاوضات السلام السرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بدت وكأنها تنزلق لتكون رهينة مخاوف قديمة،

(168) لمعلومات حول العلاقات التركية في الشرق الأوسط، انظر أيضاً: الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية التركية.

(169) لمعلومات حول التحفظات التركية من المفاوضات السورية الإسرائيلية، انظر: سيفر Sever 2001، ص 1-2، سياري Sayari 1997، ص 50.

وخشية من إغضاب العالم العربي⁽¹⁷⁰⁾ وبدلاً من ذلك، تمت الزيارة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1993، وما إن هدأ الوضع وبدأ يظهر أن عملية السلام في الشرق الأوسط تؤتي ثمارها مع التوقيع على اتفاقات أوسلو، حتى كانت الدول المجاورة، ولا سيما سورية، تراقب هذا التطور بنوع من الخوف، فجارتا سورية الأكثر قوة والدولتان اللتان علاقاتهما أكثر توترًا، اجتمعتا إلى بعضهما بعضًا؛ تاركتين سورية في خشية أن تكون على وشك الوقوع بين فكي الكماشة (بينغيو Bengio 2004، ص 147).

إثارة الأمور: اتفاقات التعاون العسكري للعامين 1995 و1996

كانت تركيا بحلول عام 1996 قد فقدت صبرها إزاء عدم تحرك سورية للتعامل مع حزب العمال الكردستاني، وقرّرت إرسال رسالة قوية إلى دمشق من خلال وضع التعاون العسكري مع إسرائيل على أسس أكثر رسمية⁽¹⁷¹⁾. وكانت المفاوضات السورية-الإسرائيلية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 1995 وكانون الثاني/يناير 1996 في واي ميريلاند Wye Maryland، ووصفها رئيس الوفد السوري بأنها محادثات السلام الأكثر إثمارًا لسنوات، قد سببت القلق في أنقرة وكانت عاملاً آخر دفعها إلى السعي وراء اتفاقاتها الخاصة مع إسرائيل: «على الرغم من أن المناقشات لم تفض إلى أي شيء في نهاية المطاف، فإن التصور في ذلك الوقت حول أن تقدمًا مفاجئًا كان على وشك الحدوث، لا بدّ وأنه دفع بتركيا إلى إبرام اتفاق مع إسرائيل، بعد ذلك بوقت قصير في شباط/فبراير 1996، ولإرسال الرئيس سليمان ديميريل إلى إسرائيل في الشهر التالي في زيارة رسمية، وهي زيارة أخرى أولى من نوعها [...] وكانت أنقرة تخشى من أن اتفاقاً بين سورية وإسرائيل قد تسبّب بخسارة أوراقها الإستراتيجية في مواجهة دمشق. من المثير للسخرية، أن ذلك جعل من إسرائيل أكثر جاذبية لتركيا، إذ سعت أنقرة إلى موازنة الاتفاق السوري-الإسرائيلي باتفاق خاصّ بها. لقد تكشف دعر تركيا من المحادثات بين سورية وإسرائيل خلال زيارة قام بها نائب وزير الخارجية أنور أويمن، إلى إسرائيل في كانون الثاني/يناير 1996، إذ

(170) كيرشي Kirisci في: روبن/كيرشي Rubin/Kirisci 2001، ص 101. يلاحظ كيرشي هنا أيضًا أنّه مع وفاة الرئيس التركيّ أوزال في العام 1993 كان هناك تغيير في السياسة من خلفه. مع أن العلاقات بين إسرائيل وتركيا بدت في تحسّن مجددًا في خريف عام 1993، إلا أنّه لم يبد أن ذلك كان تغييرًا بقدر ما كان تأثيرًا مؤقتًا.

(171) انظر الفقرات الآتية حول البروتوكولات الأمنية 1987-1993.

نقل عنه قوله: «كيف يمكنك التحدّث إلى أولئك الأوغاد؟ نحن نتوسل إليكم رسميًا لوقف المحادثات مع سورية» (بينغيو Bengio 2004، ص 80).

باتت تركيا أيضًا مدركة المحاولات السورية في تأليف «محور مضادّ»، بهدف تحقيق التوازن مع التعاون التركي-الإسرائيلي المتنامي، وقد اشتمل ذلك على توقيع اتفاق دفاعي مع اليونان في حزيران/يونيو 1995⁽¹⁷²⁾ ولم ينشر نصّه، ما أثار كثيرًا من التكهنات حول مضمونه (روبنز Robins 2003، ص 171). وسواء كان الاتفاق يشكل تهديدًا حقيقيًا للمصالح التركية أم لا، فإنّ أنقرة عدّته مثيرًا للقلق، وسببًا آخر لإيجاد سبل متعدّدة لتعزيز أمنها (روبين/كيرسجي Rubin/Kirisci 2001، ص 96). وفي أيلول/سبتمبر 1995، وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية تعاون عسكري نصّت، من بين فاعليات أخرى، على تدريبات للقوى الجوية على أراضي كل منهما، وفي 23 كانون الثاني/يناير 1996 سلّمت أنقرة مذكرة إلى حافظ الأسد؛ تنصّ على أنّها تحتفظ بحقّ التصرف دفاعًا عن النفس، إذا لم توقف سورية نشاط حزب العمال الكردستاني على الفور (أوزكان Özcan 2004، ص 3).

وأبرمت تركيا وإسرائيل في السنة التالية اتفاقين آخرين في التعاون العسكري، وعلى الرغم من عدم الإفصاح عن محتواه رسميًا، فقد أشارت التسريبات إلى أنّ الاتفاقيين نصّا على إجراء مناورات عسكرية مشتركة، ورفع مستوى التكنولوجيا العسكرية لتركيا والتعاون الاستخباري حول سورية وإيران والعراق. لقد وقّع رئيس هيئة الأركان تشيفيك بير الاتفاق الأوّل نيابة عن الحكومة التركية، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنّ الجيش يعدّ التعاون مع إسرائيل مجالًا خاصًا به. وأبرم الجيش الاتفاق الثاني مع إسرائيل في آب/أغسطس 1996، من دون إبلاغ حتى بقية الحكومة (ستوديجل Staudigl 2004، ص 155 وما بعدها).

كانت الاتفاقات الإسرائيلية-التركية أكثر التطورات غير المرغوبة لدى النظام السوري، وما زاد الطين بلّة أنّها دخلت حيز التنفيذ خلال مرحلة متوتّرة في العلاقات

(172) إلكداغ Elekdag 1996. في هذه المقالة، التي كثيرًا ما استشهد بها، يدعي الكاتب أن على تركيا الاعتماد على «إستراتيجية حرب الاثنين ونصف»، ما يمكنها من محاربة اثنين من القوى الخارجية (سورية واليونان، بوصفهما المنافسين العسكريين الأكثر احتمالًا)، ونصف حرب داخلية ضدّ الأكراد في الوقت نفسه.

العربية الإسرائيلية في عقب انتخاب بنيامين نتنياهو على نحو خاص. وعلى الرغم من التصريحات العلنية لكل من إسرائيل وتركيا التي تؤكد أن اتفاقات التعاون لم تكن موجّهة ضدّ أيّ أطراف معيّنة، فإن الدول العربية كانت مقتنعة بوجود أجندة عدائية، وترجع شكوكها إلى حدّ ما إلى تصريحات المسؤولين الأتراك المتناقضة،⁽¹⁷³⁾ وعلى سبيل المثال فإن الجنرال تشيفيك بير Çevik Bir الذي كان قد أدى دورًا حيويًا في تعزيز التعاون التركي-الإسرائيلي، صرّح في حديث لمعهد أبحاث واشنطن بأن إسرائيل قد طلبت المساعدة التركية في جمع معلومات استخباريّة عن سورية وإيران.⁽¹⁷⁴⁾ كما أدّت زيارة وزير الدفاع التركي مرتفعات الجولان في أيار/ مايو 1997 إلى تفاقم المخاوف السوريّة، وفي محاولة لزعزعة الثقة باتفاق التعاون، اتّهمته كل من إيران وسورية بأنّه «معاد للمسلمين»، حيث إنّ تركيا، بتوقيعها على الاتفاق، كانت الدولة الأولى ذات الأغلبية المسلمة التي تتحالف علنًا مع إسرائيل.⁽¹⁷⁵⁾

وأخفقت محاولات كلّ من سورية ومصر والمملكة العربية السعودية في إقناع تركيا بإعادة النظر في علاقاتها بإسرائيل والإحجام عن القيام بأيّ نشاط قد يضرّ بعلاقاتها بالدول العربيّة، وأثبت هذا الإخفاق الاتهامات السوريّة التي تلمح إلى أن نتنياهو، بتوقيعه على الاتفاق مع تركيا، قد قوّض المسار السوريّ في عملية السلام (سيفر Sever 1996/7، ص 125). كانت اتفاقات التعاون بالنسبة إلى تركيا وإسرائيل مفيدة جدًّا، ولم تلق احتجاجات سورية آذانًا صاغية. وأخفقت دمشق في نهاية المطاف في حشد معارضة عربيّة واسعة النطاق لموقف تركيا، وكانت أنقرة قد نأت بنفسها عن نكسة كانت تخشاها في علاقاتها بالدول العربيّة الأخرى.

باتت اتفاقات عام 1996 حجر الزاوية في التعاون التركي-الإسرائيلي، ويبدو أنّها كانت مفيدة لتركيا في تعزيز قدرتها على التعامل مع حزب العمال الكردستاني على

(173) سيفر Sever 1996/7، ص 124. وقد أكدت تركيا أيضًا أن الاتفاق كان مجرد واحد في سلسلة كانت قد أبرمتها بالفعل مع خمس عشرة دولة أخرى، من بينها مصر والمملكة العربية السعودية والكويت.

(174) بحسب ما نقل بيكولي/ يونغ Piccoli/Jung 2000، ص 96.

(175) صحيفة نيو زيورخ 9، NZZ نيسان/ أبريل 1997. وفقًا لكيرشي Kirisci 1997، فقد بات الوضع أكثر تعقيدًا، حتى مع عرض إيران لاتفاق عسكري على سورية مشابه للاتفاق التركي-الإسرائيلي.

نحو خاص. وعلى الرغم من عدم التأكيد رسميًا من أي من البلدين، غير أن الأداء التركيّ المتحسن، تحسنًا ملحوظًا، في محاربة حزب العمال الكردستاني، من العام 1996 فصاعدًا، يعزى على الأرجح إلى التدريب الذي قدمته إسرائيل بموجب الاتفاق.⁽¹⁷⁶⁾ فقد صار الجيش التركيّ في واقع الأمر فعالًا جدًا في مقاتلة حزب العمال الكردستاني، وقد اعترف أوجلان بعد أن قبض عليه بأن حزب العمال الكردستاني كان قد هزم من وجهة النظر العسكرية، منذ أوائل العام 1997 (لودرس 1999: Lüders).

تضييق الخناق: أزمة عام 1998

جرت أولى المناورات البحرية التركية-الإسرائيلية المشتركة في كانون الثاني/يناير 1998، وشاركت الولايات المتحدة فيها، وأرسلت الأردن التي كانت قد دعت للمشاركة مراقبًا، وكانت دمشق منزوعة جدًا من هذا التطور، إذ لم يظهر الدعم الأميركيّ للتعاون التركيّ-الإسرائيليّ فحسب، بل أشار أيضًا إلى أن أنقرة كانت تحاول تحسين علاقاتها بواشنطن عبر القدس. لقد اكتسبت المناورة المشتركة التي تعرف باسم «ريليانت ميرميد Reliant Mermaid»، أهمية رمزية في المنطقة، ونظرًا إلى أن عملية مدريد باتت في حكم المنتهية، رأت الدول العربية في هذه المناورة استفزازًا صريحًا، ولا سيّما مع مشاركة الولايات المتحدة فيها، وتسببت بعاصفة من الاحتجاج. وشعرت سورية بأنها مطوّقة، وأنّ الخناق يضيق عليها على نحو مطرد،⁽¹⁷⁷⁾ ولم يكن من بين الدول العربية جميعها أحد، سوى الأردن، يرى في التعاون التركيّ-الإسرائيليّ فرصة.

تأملت الأردن لريبتها من نيات سورية أن يكون المحور التركيّ-الإسرائيليّ حصنًا لتعزيز الأمن الأردنيّ، لكنّ المملكة ظلّت حذرة من أن تصبح متورطة مع هؤلاء الشركاء: «تشعر المملكة الأردنية التي ترى في سورية تهديدًا، بأهمية التقارب مع الشراكة التركية-الإسرائيلية بوضوح. لكنّها وعلى الرغم من معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل، فإنّها تشعر أيضًا بأنّ ثمة ما يقيدّها في الانضمام صراحة إلى علاقة أمنية ثلاثية مع هاتين الدولتين، قبل أن يكون هناك تقدم واضح نحو

(176) انظر: «الأكراد يكتشفون عدوًا جديدًا»، دي فيلت، 18 شباط/فبراير 1999.

(177) كانت مصر قد دعت أيضًا للانضمام، ولكنها قررت عدم فعل ذلك، وحاولت أيضًا إقناع الأردن باتخاذ الموقف نفسه (بينغيو 2004: Bengio، ص 150).

سلام إسرائيلي-فلسطيني نهائي؛ فثلثا سكان الأردن تقريباً هم من الفلسطينيين» (ماكوفسكي 102، 1999 Makovsky). لقد استمر الأسد بالضغط على الحكومات العربية لإصدار إدانة رسمية بشأن التعاون التركي الإسرائيلي، وعُقد مؤتمر لوزراء خارجية جامعة الدول العربية، ودعا بيانه الختامي تركيا إلى إنهاء التعاون العسكري مع إسرائيل، ووصفه بأنه «عمل يهدد أمن الدول العربية» (ماكوفسكي Makovsky 1999، ص 102).

حرب تركيا «غير المعلنة» على سورية

تصاعدت حدة التوترات بين أنقرة ودمشق في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1998، عندما حشدت تركيا قواتها على طول الحدود، وبدأت «حرباً غير معلنة»، في محاولة لإجبار دمشق على طرد عبد الله أوجلان. ولم يكن هناك من تفسير واحد لسبب اختيار تركيا التحرك في هذه المرحلة من الزمن تماماً، وقد يكون القرار مرتبطاً بنشاط حزب العمال الكردستاني المتزايد في مقاطعة هاتاي،⁽¹⁷⁸⁾ في حين أشار بعضهم إلى أن أنقرة قد أحجمت في السابق عن التحرك بشأن هذه المسألة، حتى لا تعكّر صفو مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية، وربما كان لتركيا شكوك في ما يتعلق بفاعلية العمل العسكري في تغيير السياسة السورية (أولسون Olson 2001، ص 105-6). ويشير محللون آخرون إلى الثقة المتزايدة بالنفس لدى الجيش التركي بوصفها عاملاً حاسماً، إضافة إلى تعيين رئيس متشدد للأركان؛ لديه سنوات من الخبرة في محاربة حزب العمال الكردستاني.

استغرق النظام السوري بعض الوقت للرد، إذ كان لا بد من التخلي عن الخطط الأولية بإرسال قوات إلى الشمال في عرض رمزي للقوة، بسبب الحالة المزرية للمعدات العسكرية السورية.⁽¹⁷⁹⁾ وقد تراجع حافظ الأسد عن هذه الخطط لإدراكه أن من شأنه المواجهة العسكرية مع تركيا أن تؤدي إلى هزيمة دمشق هزيمة مؤكدة، ولعدم استعداده للمخاطرة بالوقوع تحت نوعين من الضغط يأتيان من الشمال والجنوب في آن معاً. وقد عرض الرئيس المصري حسني مبارك خدماته للمساعدة في حل المشكلة،

(178) أولسون Olson 2001، ص 105، كما استشهد أيضاً في صحيفة الحريات اليومية 17 أيلول/

سبتمبر 1995 بقول أوجلان إن هاتاي «يجب أن تتحول إلى بحيرة دموية» (المرجع السابق نفسه).

(179) مقابلة الكاتبة مع دبلوماسي غربي، دمشق، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

وبالتشاور مع المملكة العربية السعودية وإيران وصلت الأزمة رسمياً إلى نهايتها، مع التوقيع على اتفاق أضنة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

ألزمت دمشق نفسها بموجب الاتفاق بوقف الدعم كله لحزب العمال الكردستاني، وإعلانه منظمة إرهابية غير قانونية، وإغلاق معسكرات تدريب الحزب في سورية ولبنان. كما أعلنت أيضاً: «بدءاً من الآن، أوجلان ليس في سورية، وبالتأكيد لن يُسمح له بدخول أراضيها»⁽¹⁸⁰⁾ وفرّ أوجلان الذي أدرك المصير الذي ينتظره في سورية، بينما كانت المفاوضات جارية. وقد وضعت الدولتان إطاراً محكماً لضمان الامتثال إلى الاتفاق الذي امتدّ أيضاً ليشمل لبنان، ما خلق بنية واسعة جداً للتعاون أكثر من البروتوكولات الموقعة في العامين 1987 و1993،⁽¹⁸¹⁾ كما تعهدت سورية أنها لن تحاول تحريض دول جامعة الدول العربية ضدّ تركيا. ونظراً إلى اعتيادها انقرة طوال سنوات على عدم التزام دمشق بالتعاون الأمني، فقد بقيت متشككة فيما إذا كان اتفاق أضنة سينتج أيّ تغييرات جوهرية في دمشق، لكنها مع ذلك، كانت تنظر إلى الاتفاق بوصفه انتصاراً إلى حدّ كبير.

اعتُقل أوجلان أخيراً في 15 شباط/ فبراير 1999 في السفارة اليونانية بكينيا، ونُقل بعدها إلى تركيا. وكان معروفاً علناً أنّ إسرائيل قد ساعدت في اعتقال أوجلان، لذا نظّمت الجماعات الكردية احتجاجات عند عدد من السفارات الإسرائيلية.⁽¹⁸²⁾ وقتل في برلين ثلاثة محتجّين، وهم يحاولون اقتحام القنصلية الإسرائيلية،⁽¹⁸³⁾ ونظراً إلى

(180) للحصول على نص الاتفاقية بشأن حزب العمال الكردستاني وأوجلان في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، انظر: الدورية التركية لدراسات الشرق الأوسط *Turkish Review of Middle East Studies* (9/ 10، 1998)، ص 120-123.

(181) القسم (د) من اتفاقية أضنة، المرجع السابق نفسه، ص 122.

(182) بينغيو 2004 Bengio، ص 106. لقد نقل أوستروفسكي 1999 Ostrovsky، رسالة أرسلت، بحسب ما يقول، من السفارات الإسرائيلية، تؤكد أنّ إسرائيل لم تشارك في القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني.

(183) عندما حاول نحو عشرين كردياً اقتحام المبنى، أطلق موظفو السفارة النار من الداخل، ما أسفر عن مقتل ثلاثة وجرح عدد من المتظاهرين. في المقابل، ادّعى الموظفون الإسرائيليون أنّهم لم يطلقوا إلا طلقات تحذيرية وأنّهم تصرفوا دفاعاً عن النفس. لوصف تفصيلي للحادثة، انظر: البرنامج التلفزيوني (التناقضات) على قناة آي آر دي ARD (الألمانية)، 27 أيار/ مايو 1999، وصحيفة دي فيلت 18، Die Welt شباط/ فبراير 1999.

إضعافه بسبب خسارة قائده، أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد، ووجد عدد من مقاتليه ملجأ في شمالي العراق. في العام 2002، أوقف حزب العمال الكردستاني نشاطه رسميًا وغير اسمه إلى (كاديك Kadek) الذي غير مرة أخرى في السنة التالية إلى (كونغرا-جيل Kongra-Gel).⁽¹⁸⁴⁾

أظهرت مساعدة إسرائيل في القبض على أوجلان، إظهارًا ملموسًا، مدى التعاون التركي-الإسرائيلي في المسائل الأمنية، ولم يغيب عن أنقرة أن إسرائيل خاطرت بتعرضها لهجوم من الجماعات الكردية، نتيجة تورطها،⁽¹⁸⁵⁾ ولكن ذلك كان أكثر من محض «خدمة لصديق»، وفهمت أنقرة أن إسرائيل تتوقع شيئًا ملموسًا بالمقابل، وغالبًا ما تكون معلومات استخبارية حول سورية والعراق وإيران.⁽¹⁸⁶⁾ لقد كان للولايات المتحدة أيضًا دور في اعتقال أوجلان، وإن لم يكن ذلك علنيًا.⁽¹⁸⁷⁾ في هذه الأوضاع، كان من المنطقي لحافظ الأسد أن يرأب الصدع مع أنقرة، كي يحمي سورية من تكتيكات ضغط تركية-إسرائيلية مشتركة، ولكنه كان أيضًا واقعيًا كفاية، لبدأ بالبحث عن دعم في مكان آخر في المنطقة.

بعد الصراع: التعاون السوري-التركي، ما بعد اتفاق أضنة

بدأت دمشق تحت الخطى نحو تقارب سريع مع أنقرة، لإدراكها معنى العلاقة الحميمة المتزايدة لتركيا بإسرائيل، وفي حين بقي الخلاف حول هاتاي من دون حل، بدا أن اتفاق أضنة قد قدم حافزًا مهمًا للتعاون الثنائي في كصير من المجالات الأخرى (كنودسن 2003 Knudsen، ص 211)، فقد تحسّنت العلاقات الاقتصادية والتجارية

(184) ابتداءً من العام 2000، علّقت المواجهات العسكرية بين حزب العمال الكردستاني والقوات الكردية بوصفها كلاً، حتى العام 2007، عندما استؤنف القتال العنيف وغزت القوات التركية شمالي العراق في العام 2008.

(185) في ضوء التعاون الأمني التركي الإسرائيلي المتزايد، هدد أوجلان بهجمات ضد أهداف إسرائيلية، لكن لم تصبح هذه التهديدات واقعًا، إلا بعد اعتقاله. انظر: آراس 2000 Aras، ص 155.

(186) فيسك 1999 Fisk. يشير إلى محاضرة لإفرايم إنبار Efraim Inbar، في تشرين الأول/أكتوبر 1998، ويذكر مواقع التنصت التركية الإسرائيلية المشتركة في الحدود الجنوبية (انظر أيضًا: كاندار Candar في ماكوفسكي Makovsky / كاندار Candar / إنبار 2000 Inbar).

(187) صرّح المسؤولون الأمريكيون أن الاعتقال كان أيضًا نتيجة للتعاون الأميركي الذي زوّد بمعلومات استخبارية أساسية (النيويورك تايمز 20 شباط/فبراير 1999).

بين البلدين بتسارع، بما في ذلك إحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة والمشروعات المشتركة بين الشركات التركية والسورية، والتعاون في قطاعي الغاز والنفط (أيدين 2005، ص 9). وأبرمت دمشق وأنقرة عام 2002 اتفاقاً بارزاً في التدريب والتعاون العسكري، مع التزام الدولتين برنامجاً طموحاً انطوى على درجة عالية من الثقة المتبادلة. وقد مثل الاتفاق بالنسبة إلى دمشق تناقضاً واضحاً مع أضنة التي كانت تجربة مهيئة للجانب السوري، وشعرت ففي هذه المرة بأنها شريك ند، وبوجود اتفاق كهذا مع أنقرة، هدأت مخاوفها كثيراً من هجوم تركي-إسرائيلي مشترك. على الرغم من الشكاوى الأولية من جانب أنقرة حول الوتيرة البطيئة للتعاون، لكنّ الجانبين سرعان ما أخذوا يعبران عن رضاهما عن نتائج الاتفاق.⁽¹⁸⁸⁾

كانت تركيا قد عرضت التوسط بين سورية وإسرائيل، لتوقها إلى القيام بدور أقوى في المنطقة، وقد عقدت عام 2008 أربع جولات من المحادثات، ولكنها لم تفض إلى شيء؛ لأنّ العلاقات التركية-الإسرائيلية كانت قد توترت، بسبب سياسة إسرائيل في غزة. وفي عام 2009 أبدت السلطة الحاكمة في سورية مجدداً استعدادها للدخول في مفاوضات، وأكدت أنها ما تزال تثق بدور الوسيط التركي، ولكنّ إسرائيل لم تكن مستعدة بعد لأن تقبل تركيا وسيطاً، وانتقدت السوريين لعدم سعيهم إلى الخوض معها في قناة مباشرة.

سورية وتركيا وأزماتا العراق في العامين 1991 و2003

كان التعاون التركي-الإسرائيلي عاملاً حاسماً في تطور العلاقة بين دمشق وأنقرة، كما كان لأزماتي العراق، في عامين 1991 و2003 دور مهم في تلك العلاقة، فقد سببت إقامة منطقة حكم ذاتي كردي في شمالي العراق، في عقب حرب الخليج الأولى قلقاً كبيراً في دمشق وأنقرة. وعلى الرغم من التوتر في العلاقات الشائنة آنذاك فقد دخلت تركيا وسورية في مرحلة من التعاون الأمني المكثف، ويوحدهما ما تصوّراته تهديداً مشتركاً، وانضمت إليهما إيران في اجتماعات ثلاثية أكدت أهمية المحافظة على سلامة الأراضي العراقية، بالوسائل الممكنة كلها (ستوديجل 2004 Staudigl).

(188) http://news.bbc.co.Uk/2/hi/middle_east/3251572.stm. بعد الهجمات بالقنابل، في

تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 في اسطنبول، سارعت سورية إلى تسليم اثنين وعشرين من المشتبه فيهم إلى السلطات التركية، واتضح أن هؤلاء المشتبه فيهم لم يكونوا متورطين في الهجمات.

وانتهى هذا التنسيق الوثيق عام 1995 عندما ارتأت الدول الثلاث أن مدّة مطوّلة من الاقتتال العنيف، بين القوتين الكرديتين الرئيسيتين، قد أضعفت التهديد إضعافاً كبيراً.

شكّل قرار أنقرة الصعب حول ما إذا كانت ستشارك في حرب عام 2003 التي تقودها الولايات المتحدة ضدّ العراق مشكلة مختلفة تماماً، إذ كان الرأي العام التركيّ يعارض بشدة انضمام تركيا إلى الحرب، وكانت أنقرة قلقة من توتّر العلاقات بأعضاء مهمين في الاتحاد الأوروبي، إذا ما فعلت ذلك، ما يشكّل معوقاً محتملاً أمام انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وكانت تركيا إضافة إلى ذلك كارهة تعقيد علاقاتها بسورية وإيران اللتين كانتا تعارضان الحرب بشدّة. وبعد موازنة الخيارات بعناية، قرّرت الحكومة التركيّة، مع بعض التردد، اختيار الحرب. يوضّح أحد المحلّلين ذلك: «إن لم تكن تركيا تمتلك القوّة لمنع الحرب، وهذا ما يُعتقد، فإنّه من الأفضل لها أن تدعم الولايات المتحدة الأميركيّة، وأن تبقى حليفاً جيّداً لها، بدلاً من أن تخيّب آمالها، وتخسر القدرة في أن تكون لها كلمة في إعادة تشكيل عراق ما بعد الحرب. وقد وافقت الولايات المتحدة بعد مفاوضات مكثّفة على تقديم حزمة سخية من التعويضات الماليّة عن الخسائر الاقتصاديّة التي سوف يتكبّدها الاقتصاد التركيّ الهش نتيجة الحرب. كان السبب الأكثر إشكاليّة [...] الظنّ بأنّ الانضمام إلى التحالف كان السبيل الوحيد الذي يمكن تركيا من تقليل الآثار السلبية المحتملة للصراع الكرديّ الداخليّ في تركيا» (سومر 2005، ص 112).

افترضت أنقرة أنّ البرلمان سيوافق على اقتراحها، ولكنّه رفض ذلك، ما أكسب تركيا احتراماً كبيراً في العالم العربيّ، واستمرّت العلاقات التركيّة-السوريّة في التحسّن؛ مع تجاهل مريح حقيقة أنّ الحكومة التركيّة كانت مستعدة، في البداية، لأن تدعم الجهد الأميركيّ مقابل تعويض ماليّ.

كان وضع ما بعد الحرب سبباً جديداً لقلق سورية وتركيا على حدّ سواء، إذ خشي كلّ منهما أن تتعرض سلامة أراضيّه للخطر، في حال حاول السكان الأكراد فيهما الانضمام إلى دولة الحكم الذاتيّ الكرديّ. وكانت أنقرة، علاوة على ذلك، قلقة حيال سلامة السكان التركمان في شمالي العراق؛ في المنطقة التي ستكون تحت سيطرة الأكراد، فقد تصبح هذه المنطقة ملاذاً آمناً جديداً لحزب العمال الكردستانيّ، بحيث يستطيع منها استئناف هجماته عبر الحدود.

كان حزب العمال الكردستاني يتمتع بدعم الحزب الديمقراطي الكردي (KDP) ومنافسه الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، في أوقات مختلفة من الثمانينيات والتسعينيات،⁽¹⁸⁹⁾ وقد توترت العلاقات في نهاية المطاف، غير أن حزب العمال الكردستاني عمل على إعادة تأسيس العلاقات بكليهما بنجاح، وفي آب/ أغسطس 2004، أنهى رسمياً نحو خمس سنوات من وقفه لإطلاق النار، وكانت تركيا عازمة على كبح وتيرة العمليات المتزايدة باطراد التي تُشن عبر الحدود، وتدرس عملية تدخل عسكري في شمالي العراق، حتى مع المجازفة باستعداد الولايات المتحدة. لقد كانت دمشق أكثر قلقاً حول امتداد التأثير الذي قد يحدثه انهيار السلطة المركزية في العراق في الداخل، واحتمال أن ينتقل الأكراد في سورية للانضمام إلى صفوف الأكراد العراقيين.

بدأت بالانتشار بعد انتهاء الحرب مباشرة شائعات تقول إن الاستخبارات الإسرائيلية كانت نشطة في شمالي العراق، وفي حين كان عدد من الأكراد الأتراك ما يزالون يشعرون بالغضب من تورط الموساد «المزعوم» في اعتقال أوجلان، كان أكراد العراق، لسنوات عدة، على علاقة طيبة بإسرائيل. لذلك، لم يكن من المستغرب أن يشير الإسرائيليون إلى اهتمام بتعاون متزايد.⁽¹⁹⁰⁾ لكن بعض المصادر الكردية كانت تجاهد لإنكار الارتباط؛ نافية الشائعات بوصفها جزءاً من حملة تشويه تركية لتلطخ صورتها (عبد اللطيف 2004، Abdel-Latif). لم يكن الوضع يسلط الضوء على الانقسامات الداخلية العميقة بين الأكراد فحسب، بل على الاستعداد المستمر للدول الإقليمية، لتوظيف التعاون مع الفصائل الكردية ليكون أداة لتقويض أو مواجهة الدول الأخرى، وأحياناً جماعات كردية أخرى.

عدت أنقرة التعاون بين إسرائيل وأكراد شمالي العراق خيانة مسيئة للمصالح التركية، وطالبت أنقرة، التي ما زالت تتعرض لهجوم عبر الحدود، بأن تتخذ الولايات

(189) في العام 1992، بات شمال العراق كياناً شبه مستقل تحكمه وتديره اثنتان من العشائر الكبيرة وأحزابها السياسية. خلال معظم مدة التسعينيات، انخرطت هاتان العشيرتان في قتال داخلي ضروس ولم تتوصلا إلى مصالحة إلا في العام 1999.

(190) لقد أطلق ضابط إسرائيلي على الإستراتيجية الإسرائيلية هذه، في توسيع قدرة إسرائيل للوصول إلى شمالي العراق، بـ «الخطبة ب» (انظر: مقالة تحت العنوان نفسه لهيرش Hersh، النيويوركر The New Yorker، 28 حزيران/ يونيو 2004).

المتحدة خطوات لمنع هذه الأعمال، ولكنها لم تشهد شيئاً يذكر، من حيث النتائج الفعلية. وكان ذلك يعني بالنسبة إليها أن اثنين رئيسيين من شركائها لم يكونا يتساهلان مع خرق الأمن التركيّ فحسب، بل يسهّلانه أيضاً، وقد دفع هذا الإدراك أنقرة إلى إحياء التعاون مع سورية وإيران.

وصلت العلاقات الإسرائيلية-التركية إلى مستوى جديد من الانخفاض، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، عندما مرّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ آريل شارون بأنقرة وطلب مقابلة رئيس الوزراء أردوغان، الأمر الذي رفضه الأخير (صحيفة زيوريخ الجديدة 7، (Neue Zürcher Zeitung (NZZ) كانون الثاني/ يناير 2004). واستمرّت العلاقات الثنائية في التدهور نتيجة تحركات إسرائيل الجريئة بشكل متزايد تجاه الفلسطينيين⁽¹⁹¹⁾. ألغت أنقرة زيارة كانت مقرّرة لوزير خارجيتها إلى إسرائيل واستدعت سفيرها للتشاور، ودانت الاغتيال الذي استهدف الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس، في آذار/ مارس 2004، وقتل خليفته من الجيش الإسرائيليّ، في نيسان/ أبريل من العام نفسه، كما انتقد رئيس الوزراء أردوغان علناً التدخل العسكريّ الواسع لإسرائيل في غزّة؛ مشيراً إلى ما تسبّب به من دمار ومعاناة لا توصف، وردّت إسرائيل؛ معلنةً أنّها تتوقع تفهماً أكبر من دولة تدرك تماماً التهديدات الإرهابية (سينغ 2004 Singh). لم يتراجع أردوغان عن تصريحاته وربط، بدلاً من ذلك، تصرف إسرائيل بالإرهاب، وفي تموز/ يوليو، قام نائب رئيس الوزراء أولمرت بزيارة خاصّة إلى أنقرة، لتهدئة الأمور بين البلدين، وأعاد الجانبان كلاهما تأكيد التزامهما العلاقة، ولكن كان من الصعب عليهما إخفاء خلافاتهما (شام 2004 Scham).

عرضت تركيا المهمة بالاضطلاع بدور إقليمي أكبر خدماتها في مفاوضات غير مباشرة بين سورية وإسرائيل، واستضافت سلسلة من اللقاءات لذلك الغرض، حتى أدت حرب شتاء 2008 على غزّة إلى وقف الأمور، وكانت الحادثة الأكثر أثراً هنا هي إمضاء عائلة الأسد العطلة الصيفية في بودروم، في آب/ أغسطس 2008، وغطيت إعلامياً على نطاق واسع، عندما أتى رئيس الوزراء التركيّ مع زوجته وابنته إلى مطار

(191) إن التوجه الإسلاميّ المحافظ المتزايد لحزب أردوغان، العدالة والتنمية، قد غير الموقف الإسرائيليّ الودي، حتى الآن، من الحكومة التركية، ما أدى دوراً في التدهور الشامل للعلاقات التركية-الإسرائيلية.

المنتجع البحري لاستقبال بشار الأسد وزوجته، ما يدلُّ على أنَّ العلاقات بالجارّة سورية ذهبت إلى ما هو أبعد من المستوى الرسميّ؛ أي إلى مستوى شخصيٍّ أكثر حميميّة.

الارتداد إلى الخلف: تركيا والثورة السوريّة

بعد سنوات ثلاث، في صيف عام 2011 دعا رئيس الوزراء أردوغان الأسد إلى التنحي، وكما كانت العلاقات قد تغيّرت فجأة لتكون إيجابيّة في العام 1998، تحوّلت الآن لتصبح على العكس منها عندما بدأت الثورة السوريّة، فقد أفسدت استجابة السلطة السوريّة العنيفة للاحتجاجات التي بدأت في آذار/ مارس 2011 هذه العلاقات، وأعاد بشار الأسد تنشيط علاقات السلطة السوريّة بحزب العمال الكردستانيّ الذي أدّى إلى تصعيد نشاط الحزب، وفتحت أنقرة أبوابها أمام اللاجئين والمعارضة السياسيّة، واستضافت أول أكبر حركة للمعارضة متمثلة بالمجلس الوطنيّ السوريّ الذي تأسس في آب/ أغسطس 2011.

كانت سورية شريكاً تجاريّاً مهمّاً لتركيا قبل الانتفاضة، فقد كان حجم التبادل التجاريّ السنويّ بينهما يصل إلى أكثر من ملياري دولار أميركي حتّى عام 2011. ومع ذلك، قرّرت تركيا الانضمام إلى عقوبات جامعة الدول العربيّة على الدولة المجاورة، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وفي مؤتمر صحفيّ قال وزير الخارجية التركيّ أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu: «كل رصاصة أُطلقت ومسجد قُصف أزال شرعية القيادة السوريّة، ووسع الفجوة في ما بيننا» (هافينغتون بوست - Huffing-ton Post، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). وبعيداً عن آثاره المترتبة على الجانب الثنائيّ، كان للصراع مع سورية احتمال تشويه علاقة تركيا بلاعب إقليميٍّ مهم آخر، وهو إيران التي كانت مستمرّة، حتّى ذلك الوقت، في تقديم الدعم للنظام السوريّ.

ومع ذلك، لم تكن طموحات أنقرة، في استخدام الأزمة السوريّة لرفع منزلتها الدوليّة، ناجحة تماماً. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، كان الائتلاف الوطنيّ السوريّ، الذي دمج المجلس الوطنيّ السوريّ في إطار أوسع، قد أعلن عنه في الدوحة، وأعلنت قيادته عن نيّتها بالانتقال إلى مصر. لقد تعرضت أنقرة أيضاً لتدقيق دولي، بسبب دعمها المعارضة، ويقال إن تركيا كانت منهمكة في إبعاد الجماعات

الكردية السورية عن أن تصبح أكثر قوة، حتى إنها لا تمنع مشاركة أي فاعل، بمن في ذلك الإسلاميون، ما دام يعارض الطموح الكردي. وبناءً على ذلك بدأت الولايات المتحدة في النصف الثاني من عام 2012 بتعزيز عملها مع المعارضة المسلحة عن طريق الأردن الذي يعد أكثر ثباتاً من تركيا في معارضته الجهات الإسلامية الفاعلة.

بينما كان لقطر وتركيا عمومًا الموقف ذاته تجاه الثورة السورية، كان التحول السريع وغير المتوقع لانخراط الولايات المتحدة، في خريف 2012 في الدوحة، في تأسيس الائتلاف الوطني الذي أدى إلى انحدار في أهمية المجلس الوطني السوري الذي يتخذ من إسطنبول مقراً له، قد ألقى بظلاله على طموح تركيا للاضطلاع بدور أكبر في شؤون الشرق الأوسط. لقد تفاقم هذا الوضع أكثر، بسبب سياسة الولايات المتحدة منذ نهاية عام 2012، عندما بدأت تقدم الدعم لمنشقين رفيعي المستوى من الجيش السوري في الأردن، ما خلق احتكاكاً إضافياً في العلاقات التركية-الأميركية، وقد أظهرت شرائط فيديو من جنوبي سورية أيضاً انتشار معدات عسكرية أكثر تطوراً كثيراً عبر الحدود الأردنية، في لم يسلم بعض المعدات المتطورة إلى الثوار عن طريق تركيا، بسبب الضغط الأمريكي، خاصة بعد بدء المناوشات بين المقاتلين الأكراد والإسلاميين في رأس العين على الحدود التركية.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بدا وكأن أنقرة تعطي الأولوية لدعم تلك الجماعات التي حرّضت ضد الميلشيات الكردية. وكانت الولايات المتحدة نفسها على علاقات جيدة بعدد من الفاعلين الأكراد، وتعدّ الإسلاميين المتطرفين أكثر إشكالية، ولذلك يبدو أنها قد عزّزت تعاونها مع الأردن الذي يشاركها هذا الرأي. بالتالي وعلى الرغم من أنه من المهم لتركيا أن تنخرط في الوضع الحالي والمستقبلي في سورية، فإن مدى انخراطها، ونجاح سياساتها تجاه الثورة، سيكون على الأرجح محدوداً، إذا ما استمرّ هذا التباين في المصالح الأميركية والتركية، في ما يتعلق بالإسلاميين والأكراد. لقد نُقل عن مصدر أردني قوله لصحيفة الغارديان: «إن الأميركيين الآن يثقون بنا أكثر من الأتراك؛ لأنّ مع الأتراك كل شيء يدور حول كسب النفوذ، للعمل ضدّ الأكراد» (الغارديان، 8 آذار/ مارس 2013).

خاتمة: التركيز على الصورة الأكبر

تظهر علاقات سورية بتركيا، بين عامي 1990 و 2011 ومن خلال التركيز على الصورة الأوسع، بدلاً من أن تكون رجعية وساعية إلى المكاسب على المدى القصير، أنّه كانت لدمشق القدرة على تطوير مشاركة ثنائية بناءً وتعزيزها، وهي التي أثبتت أنّها مفيدة للجانبين في آن معاً. وبينما بقيت قضايا توزيع المياه وعودة مقاطعة هاتاي من دون حلّ، كانت المنافع التجارية قد فاقتها كثيراً، فضلاً عن التعاون الثقافي، والأهم منه التعاون العسكري، بين البلدين.

كان على دمشق أن تصل إلى حافة الحرب وأن تختبر إذلال عملية أضنة، قبل أن تبتعد عن الإستراتيجية التي يمكن القول إنّها غير مفيدة، وهي استخدام المجموعات الإرهابية لممارسة الضغط على تركيا. في النهاية، لم يكن لديها خيار إلاّ التعاون بشروط أنقرة، حتى عندما كانت تركيا مشغولة بتوسيع علاقاتها بإسرائيل. هنا يكمن المفتاح، حيث إنّ إدراك المدى الذي كانت إسرائيل مستعدة تماماً للمضي في تعزيز التعاون مع تركيا قد أجبر حافظ الأسد على إعادة تحديد أولوياته وإعادة تقويم إستراتيجيته والانتقال من القيام بـ «دور المفسد» والتركيز على قضية وخيدة، هي توزيع المياه، لاعتماد نهج أوسع وأكثر فاعليّة، وهو الذي كان يأمل أنّه سيستبق تحركاً تركيا-إسرائيلياً محتملاً ضدّ سورية. على الرغم من أنّه لم يعرف عادة بالرؤية طويلة المدى في تعاملاته مع الدول المجاورة، غير أنّ الأسد رأى أن تنويع التعاون مع تركيا من شأنه أن يكون أكثر فاعليّة كثيراً، في ضمان أمن سورية، من الاستمرار في أجندة ثنائية محدودة، وقد كانت هذه خطوة استثنائية ومتبصرة من جانبه.

لكن يجب التأكيد على أنّ هذه كانت خطوة حافظ الأسد، فقد جمع بين مناورات سياسية متناقضة: بين انقلابات جذريّة في السياسة من جهة أولى، ومثابرة وانتظار صبورين من جهة ثانية، إلى أن تغيّرت الأوضاع. يجب ذكر هذا بوضوح في ضوء السياسة الحالية لولده وخليفته الذي لم يبدِ أدنى اهتمام بتغيير المسار، خلال الانتفاضة كلها وحتى قبل ذلك: سواء أكان تصريحه في ضوء الثورتين المصرية والتونسية بأنّ سورية «محصنة» من مثل هذه التحركات، أو خطابه الساخر الأوّل في البرلمان، بعد أسابيع من قتل قوات الأمن أكثر من مئة من المحتجّين في مدينة درعا الجنوبية، أو

تصعيده المستمر للعنف منذ ذلك الحين. يبدو أن بشار الأسد - ولا سيما في ضوء التحولات الجذرية لوالده في سياسته التركية أو، كما ذكر آنفاً، في الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الأولى - لم يرث إلا خياراً واحداً من حزمة والده السياسية: لعبة الانتظار.

بقيت العلاقات بين سورية وتركيا بين العامين 1998-2011، مستقرة في السياحة والتجارة والتعاون والمشروعات الثقافية بين البلدين، واستمرار زيارات المسؤولين المنتظمة رفيعة المستوى. لقد وقفت أنقرة إلى جانب دمشق، بعكس نصيحة واشنطن، حتى عندما أعرضت عنها دول صديقة تقليدياً كمصر والمملكة العربية السعودية، في عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الحريري. ورمت أنقرة لدمشق بذلك طوق نجاة؛ في مرحلة يجب أن تكون من أصعب المراحل سياسياً على النظام السوري في الذاكرة الحديثة. والفرق في الوضع الراهن هذا هو أن تركيا قلقة حيال سلوك السلطة السورية تجاه شعبها والآثار التي قد تركها هذا السلوك في تركيا بالفعل. إن انحياز المعارضة التركية إلى النظام السوري والانقسام المتزايد بين السنة والشيعة، والأهمية المتزايدة للمسألة الكردية، هي ثلاث قضايا ذات اهتمام محلي كبير عند الحكومة التركية، وإن الصراعات الإثنية والدينية التي تتزايد في سورية، خلال الأزمة الحالية، تضع الحكومة التركية في مواجهة مشكلات قد تجد نفسها أمامها في الوقت القريب، ولا سيما إذا خرجت الحوادث عن نطاق السيطرة في سورية. لكن تضامن تركيا مع سورية، حتى بعد اغتيال الحريري، يظهر إلى أي مدى كانت أنقرة مستعدة للمحافظة على علاقات جيدة بدمشق، وإلى أي مدى كان عمق التحول الحالي يحفزها على قطيعة كاملة مع النظام.

الفصل الخامس

أحبب جارك

سورية ولبنان

الفصل الخامس

أحبيب جارك سورية ولبنان

كان لبنان ركنًا أساسيًا في سياسة سورية الإقليمية على مدى عقود من الزمن، وقد حصلت سورية على موطن قدم في لبنان في أوائل التسعينيات، وراء ستار تحقيق الاستقرار في البلاد التي مزقتها الحرب، قبل أن توسع لاحقًا نفوذها السياسي والاقتصادي، على الرغم من معارضة الفاعلين الإقليميين والدوليين الشديدة. وقد بلغ الاستياء المتصاعد من هيمنة سورية في لبنان، إلى جانب تدهور علاقات دمشق بأوروبا والولايات المتحدة، ذروته في نهاية المطاف، ليصبح أزمة. وعندما اغتيل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، في بيروت في شباط/ فبراير 2005، أشارت جميع أصابع الاتهام على الفور إلى النظام السوري. على الرغم من أن سورية قد رسخت موقعها في لبنان كما يبدو، إلا أن الضغط الدولي لم يترك لها خيارًا إلا أن تستبق الأمور وتقوم بانسحاب سريع.

كان حافظ الأسد يرى أن بسط سيطرته على لبنان عنصر أساسي في سياسته إزاء مواجهة إسرائيل، وأراد الرئيس السوري منع بلاده من الوقوع تحت السيطرة الإسرائيلية، وعدّ سهل البقاع اللبناني نقطة ضعف في خط الدفاع السوري، وكان قلقًا من أن تستغل إسرائيل مرحلة ضعف ما بعد الحرب في لبنان فتهاجم سورية. وفي جهد محكم لمنع هذا، حولت دمشق لبنان إقطاعية لها؛ معيقة تطور علاقات خارجية مستقلة ومستخدمه البلاد بيدقًا في تعاملاتها الدولية الخاصة. لقد كان لبنان بالنسبة إلى النظام في سورية منطقة عازلة وساحة لمعركة بالوكالة مع إسرائيل، على حد

سواء. لقد فعلت دمشق ما بوسعها لتستغل علاقاتها بحزب الله اللبناني والجماعات الفلسطينية داخل لبنان، من أجل تعزيز موقعها المساوم مع الأطراف الثالثة وتأكيد موقعها فاعلاً رئيساً في الشرق الأوسط الذي لا ينبغي تجاهله. كما كان لبنان في الوقت نفسه «ملعباً» للمصالح التجارية لسورية أيضاً.

بات من الصعب على سورية أن تبرر وجودها المستمر في لبنان في عقب الانسحاب الإسرائيلي من جنوبه عام 2000، وقد حاول بشار الأسد الذي أوكل إليه والده مسؤولية الشؤون اللبنانية عام 1998، خلق انطباع بأنه يتبع مساراً أكثر تصالحية. لكنه لم يبد، مع ذلك، أي نية جدية للانسحاب من لبنان، وقد حافظ على المسار نفسه بعد أن بات رئيساً، غير راغب في تقليص امتيازات أعضاء المؤسسة العسكرية والسياسية رفيعي المستوى في لبنان؛ لأنهم كانوا مفيدون لتوطيد سلطته في البلاد، واستمر السخط اللبناني من القبضة السورية الحديدية في التنامي، ولكن دمشق أخفقت في قراءة الإشارات، سواء على الصعيد الداخلي في لبنان أو على صعيد الساحة الدولية، وأضاعت، بذلك، الفرصة لتغيير إستراتيجيتها، قبل أن تضطر أخيراً إلى القيام بذلك. لقد بقيت السلطة السورية فاعلاً قوياً في لبنان، وإن بصورة أقل وضوحاً، حتى بعد انسحابها عام 2005، وهنا يكمن السبب وراء أن الصراع الداخلي السوري الناشئ عن الثورة هو تهديد جوهري للبنان، وهو يؤثر بالفعل، في وقت كتابة هذا الكتاب، في البلاد تأثيراً كبيراً. هذا الفصل يستكشف الدوافع وراء الانخراط السوري في لبنان والطريقة التي انخرطت فيها دمشق مع مختلف الفاعلين اللبنانيين أو بسطت سيطرتها عليهم، والأسباب وراء إخفاق سورية في لبنان، كما أنه ينظر في تأثير الأزمة السورية في لبنان.

أسس الهيمنة السورية في لبنان

سبب نشوب الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 كثيراً من القلق لسورية، فأولاً، كانت تشعر بالقلق من أن الاقتتال بين الفصائل اللبنانية والفلسطينية، وموقع منظمة التحرير الفلسطينية القوي والمستقل في لبنان، قد يؤدي إلى زعزعة استقرار البلاد. ما كان يشكل القلق الأكبر هو احتمال أن يستغل غيرها من الفاعلين، إسرائيل تحديداً، هذا الضعف، لبسط سيطرته على لبنان، وكان النظام السوري يخشى أيضاً من تأثير امتداد النزاع المحلي اللبناني إلى سورية؛ نظراً إلى الروابط العائلية والمجتمعية الوثيقة بين البلدين، والتركيب المتنوع المتماثلة للمجتمعين اللبناني والسوري. بوضع ذلك

كله في الحسبان، لم تتردد سورية في التدخل في لبنان، عندما طلبت إليها الجماعات المسيحية المساعدة عام 1976.

انتقدت الدول العربية التدخل السوري في لبنان، ولكنها أقرت على مضض نشر قوات حفظ سلام عربية⁽¹⁹²⁾. ولم تعترض إسرائيل التي كانت مهتمة بالاستقرار في المقام الأول، وقلقة حيال دور منظمة التحرير الفلسطينية في القتال وإحكام قبضة سورية على لبنان، ما دامت ستحترم بعض «الخطوط الحمراء» الضمنية. مع ذلك وبعد التدخل الإسرائيلي في لبنان عام 1982، تحولت البلاد إلى ميدان معركة بالوكالة، لسورية وإسرائيل. ويبدو أن السلطة السورية توقعت أن لبنان والعالم العربي سيضعانها في الحسبان، وسيكونان ممتنين لتضحية سورية في مواجهة إسرائيل وإنقاذ لبنان من الهيمنة الإسرائيلية، ولكن جامعة الدول العربية عدت دمشق جزءاً من المشكلة، أكثر من كونها جزءاً من الحل؛ نظراً إلى رغبة سورية الواضحة في المحافظة على شكل من أشكال النفوذ في لبنان، ما يحتم بقاء الأطراف كافة في «توازن ضعيف» دائم، حيث لا تكون لفاعل لبناني وحيد غلبة على الآخرين.

وأظهرت جامعة الدول العربية من جانبها، أنها غير قادرة قط على التعامل مع الأزمة اللبنانية، وهو ما يعود بدرجة كبيرة إلى سياستها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. لقد تغير هذا عندما أعلن الجنرال ميشيل عون الحرب على القوات السورية في آذار/ مارس عام 1989، وقررت جامعة الدول العربية تأليف «اللجنة الثلاثية العليا»، لتشجيع إعادة تأسيس النظام السياسي في لبنان واستكشاف إمكانات الإصلاح الدستوري، والمساعدة في انتخاب رئيس جديد، وذلك كله بهدف تحقيق سلام دائم وشامل. لقد كانت اللجنة الثلاثية العليا أساساً محاولة للتحويل على سورية، ولكن بعد سنوات عدة من الانخراط في لبنان، لم يكن حافظ الأسد مستعداً لترك الميدان للآخرين، ورفض التعاون مع اللجنة التي اضطرت إلى تعليق عملها، بعد ثلاثة أشهر فقط. كانت السلطات السورية لا تزال تحكم قبضتها على لبنان، وقد جعل موقعها القوي هناك أي تقدم مستحيلاً من دون موافقتها، وأصدرت اللجنة الثلاثية العليا شكوى رسمية. وأخيراً وبعد مشاورات مع الرئيس الجزائري، وافق حافظ الأسد

(192) عندما اتخذ هذا القرار، كانت القوات السورية موجودة في لبنان بالفعل، ومن ثم فإن قرار جامعة الدول العربية كان اعترافاً بالأمر الواقع، فحسب.

على مناقشة الوجود السوري في لبنان؛ مشروطاً أن تكون (سورية) مشاركة في العملية. وعلى الرغم من الاستياء الإقليمي والدولي من التكتيكات السورية، كان واضحاً أنه ليس من طريقة أخرى للتوصل إلى تسوية.

سورية والبعد الفلسطيني في لبنان

كان القرار السوري بالتدخل في لبنان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، إذ كان المجتمع الفلسطيني في لبنان أكبر كثيراً مقارنة بنظيره في سورية، كما كان يعمل أيضاً باستقلالية أكبر كثيراً، ما أدى إلى أن يكون الفلسطينيون في لبنان قوةً سياسية كبيرة جداً. إنَّ حافظ الأسد الذي كان يسعى للسيطرة على الحركة الفلسطينية، وكان مقتنعاً بأنَّه الأفضل في كيفية التعامل مع إسرائيل، لم يرحّب بالطموحات الفلسطينية في أن يقرّروا مصيرهم بأيديهم. وأقرّت جامعة الدول العربية عام 1969، أنَّ للفلسطينيين الحق في الدفاع عن قضيتهم انطلاقاً من أرض أجنبية، وادّعى الفلسطينيون المتشدّدون الاستقلال الذاتي في مخيمات اللجوء في لبنان، وقادوا هجمات عسكرية ضدَّ إسرائيل من الأراضي اللبنانية. لقد أدّت هذه الأعمال إلى وضع الدولة اللبنانية بأكملها تحت الضغط، بينما لم يكن هذا، كما تمّ الزعم غالباً، سبب اندلاع الحرب الأهلية. لكنَّ الفصائل الفلسطينية المختلفة باتت بالفعل أطرافاً في الصراع الداخلي، وعندما طلبت إليها الفصائل اللبنانية المسيحية المساعدة عام 1976، أرسلت سورية أولاً القوات الفلسطينية للتعامل مع المشكلة، قبل أن تصل مع بقية جيشها.

كان أحد الأهداف الرئيسة للتدخل، وهو نقطة تتفق عليها سورية وإسرائيل، إخراج منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات من لبنان، وتحت الحصار في بيروت أجليت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس. لقد هزمت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وسيطر الوكلاء السوريون، مثل الصاعقة وفتح الانتفاضة، على مخيم نهر البارد في الشمال، وبخلاف مخيمات اللجوء الأخرى، التي كانت خارج مناطق السيطرة السورية الثامنة خلال الحرب الأهلية، لم يؤسّس مجلس أمنيّ داخليّ في نهر البارد، وبقي المخيم تحت السيطرة السورية المباشرة.

كان حافظ الأسد يدرك إمكان تفجر الوضع في المخيمات الفلسطينية، فمنذ البداية كان اللاجئين الفلسطينيون في سورية أكثر اندماجاً كثيراً ممّا هم عليه في لبنان. بينما،

حتى يومنا هذا، تشكّل مخيمات اللجوء اللبنانية أحياء أقليات (غيتوات) مكتظة بأناس يعيشون في أوضاع غير إنسانية، ولا يكاد يمكن تمييز المخيمات السورية عن الأحياء السورية الأفقر، ففي لبنان استُبعد اللاجئون الفلسطينيون من التعليم العالي والوظائف التي تتطلب تقنية عالية واحترافية.⁽¹⁹³⁾ أمّا في سورية، فغالبًا ما كان الفلسطينيون يعاملون معاملة المواطنين السوريين (حتى بدأت الانتفاضة)، ولم تكن وظائفهم في الجيش والإدارة، وحتى المراتب العليا في الوزارات السورية والجيش، نادرة. وتُخرج مدارس الأونروا للفلسطينيين في سورية باستمرار طلابًا بأعلى الدرجات، ومع أن الفلسطينيين في سورية يواجهون تحديات، غير أن الصعوبات ليست مماثلة لتلك التي يواجهها الفلسطينيون في لبنان.

كانت البنية التي خلقت للاجئين الفلسطينيين في لبنان معدّة إعدادًا مقصودًا تمامًا، لإبقاء الضغط على المجتمع الدولي ودفعه إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة، ولكن سورية اتخذت موقفًا أكثر براغماتيةً بعض الشيء، في ما يتعلق بالفلسطينيين على أراضيها، فاستنادًا إلى مصالحها الأمنية الخاصة، لم تتسامح دمشق في استقلالية المخيمات، ولم يكن يُسمح للجماعات الفلسطينية في سورية بحمل السلاح، ما لم يكن مرخصًا بوضوح، أو يكون مقدمًا من السلطة السورية نفسها.

أدركت سورية دائمًا إمكان خلق الفصائل الفلسطينية في لبنان للاضطرابات، وأحيانًا كانت الجماعات الفلسطينية تتصرّف وكأنّها «الذراع الطولى» للنظام السوري، ما دامت لا تخلق مشكلات لسورية. لقد حققت الجماعات الفلسطينية، إلى حدّ ما، رغبة سورية في إيجاد ثقل موازن لحزب الله.

اتفاق الطائف ودور سورية في إنهاء الحرب الأهلية

أنهى اتفاق الطائف الحرب الأهلية رسميًا في أيلول/ سبتمبر 1989، ووافق عليه البرلمان اللبناني في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وكان أحد فصول الاتفاق يتناول إعادة تنظيم الشؤون المحلية، مع التركيز على القضايا التي كانت قد ساهمت

(193) انظر: صايغ Sayigh 1996. وفقًا لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة

الخارجية الأميركية، فإن الفلسطينيين في العام 2003 كانوا لا يزالون مستبعدين من اثنين وسبعين

من المهن في لبنان. للحصول على تقرير عام 2003 (المنشور في 25 شباط/ فبراير 2004)،

انظر: <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2003/27932.htm>

في اندلاع الحرب الأهلية، بينما تناول بعضه الآخر التحديات الناشئة عن الحرب، بما في ذلك استعادة السيادة اللبنانية على الأراضي اللبنانية كاملة، وتحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة علاقات مميزة بين سورية ولبنان.

أثبت الاتفاق إشكاليته لدى اللبنانيين منذ البداية، إذ إنّه غير بعض عناصر البنية المؤسساتية للبلاد، ولكنه أخفق في إزالة الأحكام (الشروط) التي كانت من بين الأسباب الجذرية للحرب الأهلية، وكانت النتيجة حكومة ضعيفة مع طائفية مترسّخة في النظام السياسي، ما ترك لبنان عرضة للاقتتال الداخلي والتأثير الخارجي كليهما. لكنّ الاتفاق بالنسبة إلى دمشق كان نجاحاً كبيراً، إذ أعطى سورية تفويضاً مطلقاً لفرض هيمنتها على لبنان. على الرغم من أنّه كان واضحاً لكثيرين أن انخراط سورية في لبنان قد أدّى فعلياً إلى إطالة أمد الحرب، بدلاً من تقديم حل للصراع، غير أنّ اتفاق الطائف عزا إلى دمشق دوراً ملموساً في إنهاء الصراع، ولجميع النيات والمقاصد حظيت بموافقة مكتوبة ومعترف بها دولياً على انخراطها في لبنان. لقد تصوّر الطائف دوراً لسورية بطرائق متنوعة، من المساعدة في حلّ سلاح الميليشيات المختلفة الموجودة في لبنان ونزعه إلى التنسيق الوثيق حول الشؤون السياسية والعسكرية وغيرها من المسائل، بسبب «العلاقة الخاصة» بين البلدين الجارين.

أكّد الاتفاق الحاجة إلى موافقة دمشق في عملية صنع القرار، الأمر الذي كان له تأثير في ترك حتى الشؤون المحلية اللبنانية تُحدّد بحسب المصالح السورية. عند دمشق، كان أحد أهم جوانب الطائف، والقيود التي فرضها على العلاقات الخارجية اللبنانية، هو أنّه استثنى فعلياً إمكان إبرام اتفاق سلام مستقل بين لبنان وإسرائيل. كان الطائف يمثل انتصاراً واضحاً لسورية على إسرائيل، فقد اعترف الاتفاق بحق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوبي لبنان، ونظرًا إلى العلاقات الممتازة بين سورية وحزب الله اللبناني، فإنّه في الواقع سمح لدمشق بدعم مواجهة مسلّحة مع تل أبيب، من دون أن تتورط تورطاً مباشراً. علاوة على ذلك، كان انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوبي لبنان مفروضاً صراحة في الاتفاق، بينما الأحكام المتعلقة بالقوات السورية كانت أقلّ تحديدًا كثيرًا. لقد أعطى هذا النقص من التفاصيل مساحة للنظام السوري، لـ «إعادة تأويل» الطائف، وخلال مرحلة التسعينيات معظمها بقي عدد القوات السورية في لبنان ثابتاً (بيرتس 1997، ص 18).

نقلت سورية بالفعل بعض قواتها بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوبي لبنان، ولكنها أبقت ما يتراوح بين 10.000 و 14.000 جندي في البلاد، إضافة إلى عدد غير معروف من عملاء الاستخبارات. ومن ثم، أخلفت نوعاً ما بالانسحاب الكامل، وعندما سئل في العام 2001 عن وتيرة انسحاب سورية من لبنان، صرّح بشار الأسد: «هل قالت سورية أو أي مسؤول سوري أو حزب سوري، منذ دخول القوات السورية إلى لبنان في العام 1976: إن الوجود السوري في لبنان دائم؟ لم يقل أحد هذا مطلقاً. على العكس، فإن الرؤية السورية تقول: إن القوات السورية قد دخلت لتساعد لبنان، وعندما لا تعود متطلبات وجود هذه القوات قائمة في لبنان، فإنها ستعود إلى سورية» (الأسد 2001a).

لاقى الموقف القوي الممنوح لسورية بموجب الطائف نقداً داخل لبنان منذ البداية، وكانت سنوات الحرب الأهلية قد أضعفت البلاد، وكان واضحاً أنها لم تكن في موقع يسمح لها بالتفاوض مع جار أكبر وأكثر استبداداً يمكنه بسهولة فرض إرادته ورؤيته للعلاقة المستقبلية.⁽¹⁹⁴⁾ لقد سارع النقاد إلى الإشارة إلى أن الطائف، وإن يكن قد وصف بأنه حل لجميع العرب، غير أن المستفيد الأساسي منه كانت سورية (مايلا 1994، ص 34)، وقد ثبت أن تطبيق الطائف يشكّل تحدياً، ليس على الأقل بسبب الأسئلة حول شرعية أصحاب المناصب السياسية في لبنان، وكانت الحكومة المؤقتة التي عينها بيار الجميل الرئيس اللبناني المنتهية ولايته في أيلول/ سبتمبر 1989، وتضم مجلساً من ثلاثة مسلمين وثلاثة مسيحيين يرأسهم العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبناني تفتقر إلى الصداقة منذ البداية، وتفاقت المشكلة عندما رفض المعينون المسلمون المشاركة. في تلك المرحلة، ظهرت حكومتان متنافستان؛ فأصبح شرق بيروت (بيروت الشرقية) تحت سيطرة حكومة عون العسكرية المدعومة من العراق، وأصبح غرب بيروت تحت سيطرة الزعيم الشرعي للبنان رئيس الوزراء السابق سليم الحص المدعوم من سورية. رفض عون بإصرار المشاركة في مفاوضات الطائف واستمر في رفض الاتفاق حتى بعد إقراره من البرلمان اللبناني في 21 آب/ أغسطس 1990، وكان موقف عون المتعنت، إلى جانب نفوذه الواسع في لبنان، قد خلقا عقبة كبيرة أمام تنفيذ الطائف.

(194) انظر: الحسيني el-Husseini 2012. يقول: إنه، إضافة إلى المنافع الاقتصادية المشتركة التي تربط النخب السياسية للبلدين معاً، كانت هناك عقوبات لأولئك في لبنان الذين شككوا في، أو انتقدوا، النفوذ السوري.

من السخرية، أن الغزو العراقي للكويت هو ما أمّن وسيلة للخروج من المأزق، إذ إن قرار سورية بالانضمام إلى التحالف الدولي ضدّ صدام حسين أعطاهما نفوذًا جديدًا في التعامل مع الولايات المتحدة، وقد استخدمت دمشق هذه الفرصة لممارسة الضغط على عون: «كان يعتقد على نطاق واسع أن واشنطن كانت قد وافقت، مقابل مشاركة سورية في القوات متعدّدة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة، على تسهيل بسط السيطرة السوريّة التامة على لبنان، من خلال الضغط على إسرائيل لعدم التدخل، وبعد تلقي هذا التأكيد شنت سورية، في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، هجومًا مسلحًا على القصر الرئاسي في بعبدا، مقرّ العماد عون الذي كان يترأس المعارضة ضدّ اتفاق الطائف» (نصر الله 1994 Nasrallah، ص 135). لم ترد إسرائيل على هذه الحادثة، ما ساهم في فكرة أن سورية قد تصرف بمباركة من واشنطن (نصر الله Nasrallah 1994، ص 136)، ومع هذه العملية أزيل آخر العقبات من طريق تنفيذ الطائف وبسط الهيمنة السوريّة على لبنان.

العلاقات السوريّة-اللبنانيّة بعد عام 1989

إنّ الدور القياديّ لسورية في التفاوض على اتفاق الطائف وضع الأسس لهيمنتها على لبنان، وقد صيغت سلسلة من المعاهدات ما بعد الطائف، لإعطاء الوجود السوريّ بعض الشرعيّة، بينما يمرّ لبنان بمرحلة من الاستقرار الداخليّ. لكن سرعان ما بات واضحًا أن النظام السوريّ ليس لديه أيّ خطط للمغادرة، أو أيّ نيّة لدعم اللبنانيين في إعادة توطيد استقلالهم.

كان وجود القوات السوريّة في لبنان لسنوات السمة الأكثر وضوحًا لهيمنة دمشق، ولكنّ الدولتين كانتا مرتبطتين بطرائق أخرى، لا تعدّ ولا تحصى. لقد جعل النظام السوريّ بسط السيطرة السياسيّة على الحكومة اللبنانيّة من أولوياته، وتغلّغت الاستخبارات السوريّة في المجتمع والمؤسّسات اللبنانيّة. وقد سعى عددٌ كبير من السوريين للعمل في لبنان في البناء والزراعة أساسًا؛ مرسلين تحويلات ماليّة كبيرة لعائلاتهم في سورية، وحتى مع تشديد قبضة دمشق على المؤسّسات اللبنانيّة وزيادة انخراطها في الصفقات التجاريّة هناك، فإنّها حافظت على علاقات وثيقة بحزب الله ذي القاعدة الواسعة والقدرة على العمل المستقل، والذي كان يشكل تحديًا دائمًا لكلّ من سيادة الحكومة اللبنانيّة وسلطتها.

اتضح لدى دمشق أنّ هذه الإستراتيجية المزدوجة والمتناقضة ظاهرياً تلائم أهدافها تماماً، فهي تمكّنها من بسط سيطرتها بحكم الواقع في لبنان، من دون اتخاذ دورٍ رسميٍّ يمكن أن يكون محلّ خلاف، في لبنان والمنطقة على نطاقٍ أوسع. وعلى الرغم من إشارات حافظ الأسد المستمرة إلى العلاقة «الأخوية» بين البلدين، فإنّ اختلال توازن القوى في الدينامية كان واضحاً جداً، وكما لاحظ أوغسطس ريتشارد نورتون Augustus Richard Norton وجيليان شويدلر Jillian Schwedler: «إن سورية تؤدّي في واقع الأمر دور الأخ الأكبر المتنمّر، على الرغم من أنّ معظم اللبنانيين اختاروا مصطلحاً أكثر تلوناً» (نورتون/ شويدلر 1994 Norton/Schwedler، ص 48).

بناء الشرعيّة: المعاهدات السوريّة-اللبنانيّة الثنائيّة

كانت دمشق حريصة على وضع تدخلها في لبنان في إطار رسميٍّ، وكانت «العلاقة الخاصّة» بين البلدين، وهي ما أشير إليها في اتفاق الطائف، قد مهّدت الطريق لهذا، وأسفرت عن «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» التي وقعت في 20 أيار/ مايو 1991، وقد وضعت الاتفاقية هيكلية للالتزامات الثنائية بين الجارين، كما أشارت إلى انسحاب القوات السوريّة من لبنان؛ موضّحة أنّ هذا سيكون موضوع نقاش بين دمشق وبيروت، ما أن يُطبّق اتفاق الطائف. وأعقبت معاهدة الأخوة بمعاهدة دفاعية وأمنية، وسلسلة من الاتفاقات حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً في العام 1994 تسوية لتقاسم مياه نهر العاصي (هاريس 2005 Harris).

كان اتفاق المياه لمصلحة سورية من دون شكّ، في حين استفاد البلدان كلاهما من تلك الاتفاقات التي تتناول المسائل الاقتصادية والتجارية، وضمان حرية حركة البضائع بين البلدين. ومع ذلك، يلاحظ فولكر بيرتس الخبير في الشؤون السوريّة أنّ المعاهدات لم تكن مهمّة بحدّ ذاتها، وأنّ الانتقائية في تنفيذها كانت تعكس انحيازاً لصالح سورية واختلالاً في توازن القوّة في العلاقة بينهما (بيرتس 1996 Perthes، ص 32).

بناءً على أحكام الطائف، كان الدافع الأساسي لدمشق في توقيعها معاهدة الأخوة منع لبنان من التوصل إلى اتفاق سلام مستقل مع إسرائيل، وعلى خلفية عملية مدريد للسلام، كان حافظ الأسد قلقاً من أن جار سورية الضعيف سياسياً قد يكون هدفاً سهلاً لإسرائيل، ما يشكّك في غايته العليا حول جبهة عربيّة موحدة. كانت دمشق

تري، بتطلعها لاتفاق سلام شامل، أنّ الحلول الجزئية للصراع مفيدة لإسرائيل وضارة للمصالح العربية، وفي حين لم يكن للأسد نفوذ كاف لمنع العاهل الأردني الملك حسين أو ياسر عرفات من إبرام اتفاقات منفصلة مع إسرائيل، كانت قبضته المحكمة على لبنان تضمن أنّ دولة عربية أخرى، على الأقل، ستبقى من دون اتفاق سلام، حتى تنتهي المفاوضات مع سورية.⁽¹⁹⁵⁾

منعت معاهدة الأخوة بيروت من التفاوض باستقلالية مع إسرائيل،⁽¹⁹⁶⁾ واشترطت أن تتقدم في المحادثات بالتزامن مع سورية، وبما أنّ سورية لم تشارك في المحادثات متعددة الأطراف وكذلك لبنان، فقد عدّ كل من دمشق وبيروت قرار مجلس الأمن رقم 425 أساساً لأيّ مفاوضات ينخرط فيها لبنان. وبما أنّ هذا القرار يشترط انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من لبنان، فقد أصرّت الحكومة اللبنانية على أنّه لا يمكن البدء بالمفاوضات، إلا بعد تنفيذ إسرائيل للقرار. وفي الوقت نفسه، أصرّت إسرائيل على الحصول على ضمانات أمنية؛ تمهيداً لمفاوضات جادة، وليس من المستغرب في ظلّ هذه الأوضاع أن تبقى المفاوضات في مكانها. لقد أثار الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام 2000 تساؤلات حول استمرار الوجود السوري هناك، ولكنّ دمشق في السنوات القليلة التي تلت ذلك، كانت قادرة على المحافظة على موقعها، مع بعض التعديلات الطفيفة فحسب.

دوافع الانخراط السوري في لبنان

مكّنت «العلاقة الخاصة» بين سورية ولبنان، دمشق من الحصول بفاعلية على كعكتها وأكلها أيضاً، وكانت سورية في موضع يسمح لها بفرض إرادتها على لبنان، من دون أن تتحمل مسؤولية فعلية تجاه البلاد أو تجاه نشاط الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة بدمشق، ولم تشعر السلطة السورية التي كان وجودها رسمياً في

(195) طرح نتنياهو خيار «لبنان أولاً»، مع كليتون في العام 1996، عندما بدا أن التقدم في المسارات الأخرى لعملية السلام قد توقف، ويتألف من انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من لبنان، مقابل ضمانات أمنية. كانت الفكرة هي إخراج لبنان من المعادلة وإلغاء أسس الكفاح المسلح لحزب الله، ومعه التهديد الرئيس لإسرائيل من الشمال. من شأن هذه الخطوة أيضاً أن تضع سورية تحت الضغط، للتخلي عن سيطرتها على لبنان.

(196) إن استخدام «القدس»، لتعني مجازياً إسرائيل، ليس تعبيراً عن تصريح سياسي، لكنه تركيز على حقيقة أن جميع مؤسسات إسرائيل السياسية قائمة في القدس، لا في العاصمة تل أبيب.

منزلة قوة لتحقيق الاستقرار من أجل منع استئناف الصراع بأيّ التزام لمساعدة لبنان في أن يصبح أكثر استقلالاً واكتفاءً ذاتياً. مع ذلك، ما زالت دمشق ترفض رسمياً فكرة أنّها تهيمن أو حتّى تؤثر في السياسة اللبنانية: «تحدّث الأميركان عن الهيمنة السوريّة على لبنان. عندما يريد بلد ما خلق هيمنة، يجب أن يكون لديه أهداف خفيّة أو معلنة، فهل نحن في سورية نطمح إلى المال؟ هل هناك موارد طبيعيّة في لبنان نسعى لها؟ هل هناك نفط في لبنان نريد الاستيلاء عليه؟ هل أخذنا الكهرباء اللبنانيّة والمياه اللبنانيّة؟ كلاً، لم نأخذ شيئاً من لبنان، ولكنّا أعطينا الدم. لو أردنا الهيمنة على لبنان، لما كنّا سحبنا قواتنا على مراحل، خلال السنوات الخمس الماضية، حتّى الانسحاب الأخير.⁽¹⁹⁷⁾

إذاً، ما كانت مصلحة سورية في المحافظة على نفوذها في لبنان؟ لو كان لمجرد الحؤول دون اتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان، لكانت السلطة السوريّة قادرة على الانسحاب قبل العام 2005، عندما أجبرت في نهاية الأمر على فعل ذلك. لذلك ونظراً إلى عدم انسحاب سورية، فإنّ هذا يطرح سؤالاً حول موقع لبنان من إطار العلاقات السوريّة الخارجيّة. من وجهة النظر السوريّة، فإن لبنان منفعل أكثر من كونه فاعلاً، حيث التعامل مع المسائل التي تتعلق بلبنان بوصفها شؤوناً داخلية، وكانت الحرب الأهليّة قد منعت لبنان من تطوير سياسته الخارجيّة الخاصّة، الأمر الذي لم تكن دمشق توافقه إلى أن تراه يتغير. لذلك، بينما كان إبرام المعاهدات الثنائيّة بين الجارين يبدو إشارة إلى الاعتراف بلبنان دولة ذات سيادة، كانت البنية الفعلية للعلاقات السوريّة-اللبنانيّة تروي حكاية أخرى.⁽¹⁹⁸⁾ لقد نفذ لبنان بعض الوظائف لجارته الأكبر، ما أراحها من الحاجة إلى استخدام أراضيها في بعض الأحيان، عندما كان ذلك في أحسن الأحوال غير مريح، وفي أسوأها كان خطراً. من ثم، كان يتحتم على دمشق التمسك بالمخرج (المتنفس) اللبناني.

(197) خطاب للرئيس بشار الأسد في مؤتمر للمغتربين السوريين في دمشق، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 (منشور في صحيفة البعث، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

(198) حتى بعد ثلاث سنوات من الانسحاب، لم يكن هناك من تأسيس لتمثيلات دبلوماسية بين عاصمتي البلدين المعنيين.

«هونغ كونغ» سورية

بات لبنان المكان المفضل عند السوريين للقيام بالأعمال، وبينما كان الاقتصاد السوري مغلقاً إلى حد كبير عن الأسواق العالمية، كان النظام اللبناني أقلّ تقييداً كثيراً. وهكذا، بدأ مجتمع الأعمال السوري بالاستفادة من الفرص في لبنان، ورحب أعضاء النخبة السياسية والأمنية السورية بالفرصة، لإقامة مشروعات تجارية مربحة في لبنان واستغلال مناصبهم الرسمية، من خلال أخذ نصيب من الصفقات. كان التهريب عبر الحدود، للإلكترونيات وغيرها من المواد التي لا يمكن استيرادها قانونياً إلى سورية، مصدراً آخر للدخل المربح. أذكر هنا السنة الأولى التي وصلت فيها إلى دمشق، عندما لم تكن الكوكا كولا والبيسي متوافرة رسمياً في سورية، فبين الحين والآخر، كانت تنتشر أخبار في المجتمع الدبلوماسي بأن مخزوناً من مادة أو أخرى قد وصل إلى مخزن «كوداك»، حيث يتسوق كثير من المغتربين، وخلال ساعات قليلة يختفي كل شيء، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الأسعار. لقد ازدهرت قريتا شتورا وزحلة اللبنانيتان الحدوديتان اللتان تبعدان أقل من ساعة بالسيارة عن دمشق، بفضل العدد الكبير من البنوك التي أمنت للسوريين مدخلاً إلى العالم الخارجي، وكذلك المحال التجارية التي استفادت من التدفق المستمر لحركة السوريين والمغتربين على الحدود. (199)

في حين توصف هذه المنظومة أحياناً بالاستغلالية، لم يكن المصطلح يعكس تماماً حقيقة الوضع، حيث كانت الأرباح السورية غالباً ما تتقاسم مع شرائح من مجتمع الأعمال اللبناني أو المؤسسة السياسية التي كانت جزءاً من العملية. بهذه الطريقة، خلق الفساد والتهريب شبكات المحسوبية التي ساعدت سورية في المحافظة على قبضتها على لبنان. وفي الوقت نفسه، قدمت سورية لقواتها وأجهزتها الأمنية الموجودة في لبنان «فرصة لا مثيل لها، لرفد مداخيلهم الضئيلة من خلال تهريب المخدرات والابتزاز وفاعليات أخرى»، وبذلك ضمنت أن يكون للفاعلين، على مستويات النظام السوري جميعها مصلحة في البقاء في لبنان (راييل 2001 Rabil، ص 30).

(199) يُزعم أن رجل أعمال سوري هو من كان يدير هذه المحال، وكان إنشاء محال ضخمة للسوق الحرة بين الحدود يعني منافسة جديدة للمحال على الجانب اللبناني من الحدود، وتتبع محال السوق الحرة هذه مجموعة راماك التي يملكها ابن خال الرئيس السوري، رامي مخلوف.

كان الأمر نفسه ينطبق على العدد المتزايد للسوريين العاملين في لبنان الذين، كانوا يرسلون ما مجموعه 4 مليارات دولار أميركي سنوياً من الحوالات المالية إلى الوطن بحلول أواخر التسعينيات، فضلاً عن تخفيف حدة التوتر في سوق العمل السوريّة التي كانت تتسم بمعدلات بطالة مرتفعة (بلانفورد 2006، ص 57). ووفقاً لبعض المراقبين، فإنّه في وقت انسحاب سورية، في عام 2005، حلت المصالح التجاريّة الخاصّة محلّ السياسة، بوصفها دافعاً أساسياً لدمشق من أجل المحافظة على مكانتها في لبنان. واستمرّت الأعمال لدى كثيرين بعد الانسحاب، ولكنّ إمكان الدخول غير المقيّد، في ما يتعلق بالنخبة السياسيّة السوريّة، وصل إلى نهايته.

متنفّس من الضغط لسورية

على الرغم من الهيمنة السوريّة في لبنان، كانت حرية التعبير أقلّ تقييداً كثيراً ممّا كانت عليه في سورية نفسها، وقد كان للبنان، على الدوام، تقليدٌ من الصحافة عالية الجودة التي تتميز بتنوع الأصوات، بعكس المشهد الإعلامي في سورية تماماً، ولم تقم دمشق صراحة بقمع الإعلام اللبناني، وإنّما وضعت له «خطوطاً حمراً» معروفة جيداً. وأحجمت الوسائل الإعلاميّة بدورها عن النقد المباشر لسورية والسياسة السوريّة، غير أنّ ذلك لم يؤثّر في المساحة الكبيرة من الحرية، للكتابة عن الشؤون السوريّة والإقليميّة وتقديم وجهات نظر مختلفة، وفي أكثر من مناسبة، نبّه مسؤولون سوريون رفيعو المستوى إلى فقدان ثقتهم بالصحافة السوريّة؛ مشيرين إلى أنّهم إن أرادوا معرفة ما يحدث، فإنّهم يقرؤون صحيفة لبنانيّة لا سورية.⁽²⁰⁰⁾ وأثبتت الصحافة اللبنانيّة في مناسبات معينة بالفعل أنّها نافعة للنظام السوري؛ لأنّها كانت قادرة على تقديم تفسيرات أكثر تعمقاً حول بعض القضايا.⁽²⁰¹⁾

لكنّ النظام السوريّ لم يكن وحده من استخدم الإعلام اللبنانيّ لخدمة مصالحه الخاصّة، فمنذ عام 2000 فصاعداً، استفاد الكتّاب السوريون أنفسهم، على نحو متزايد، من فرصة النشر في الصحف اللبنانيّة. وقدّمت الصحافة اللبنانيّة متنفساً للمثقفين السوريين، ومنبراً لعرض آرائهم التي لم يكن لها أيّ مساحة في الصحف السوريّة، كما

(200) مقابلة الكاتبة مع دبلوماسيين سوريين وغربيين، دمشق، نيسان/ أبريل 2004 وأيار/ مايو 2005.

(201) مقابلة الكاتبة مع زياد حيدر، دمشق، 14 حزيران/ يونيو 2007.

بات لبنان أيضاً مكاناً لالتقاء المثقفين السوريين وتبادل وجهات النظر، مع إجراءات من السريّة غير متوافرة في الوطن. يوضح الباحث السوريّ وائل السواح: «الجميع يأسف على فقدان لبنان: العمال السوريون لأنّهم فقدوا سوق عملهم، والبرجوازية السوريّة لفقدانها فرصها التسويقيّة، والمهربون السوريون [...] والمعارضة السوريّة لأنّها فقدت رئيّتها اللتين تتنفس بهما.»⁽²⁰²⁾

كان لبنان بهذه الطريقة مُتنفّساً فعلياً لسورية مفيداً جداً لتخفيف لضغط، إذ استخدمت دمشق لبنان للتعويض عن بعض نقاط ضعفها في المنظومة السوريّة وتخفيف الضغوط الداخليّة من خلال استيراد السلع الأساسيّة وغير الأساسيّة التي يتوق المواطنون إليها. ومن خلال رفض الاعتراف بنقص من السلع في سورية والإخفاق في السماح بتلبية الطلب رسمياً عن طريق لبنان، كان النظام فعلياً يضرب عصفورين بحجر واحد: يستطيع، إن رأى ذلك ملائماً، مقاضاة الأفراد الذين يستفيدون من التجارة غير المشروعة أو إسكات النقاد الذين يستخدمون الإعلام اللبنانيّ متنفّساً، في حين يراقب في الوقت كلّ نبض الاستياء العام.⁽²⁰³⁾

كان مقتل رفيق الحريري محفزاً لتغيير كبير في لهجة الصحافة اللبنانية ومحتواها، فلدى العديد من منتقدي سورية، كان هذا العمل الوحشي علامة على أنّ الوقت قد حان للتخلّص الهيمنة السوريّة في لبنان نهائياً، وبعد سلسلة من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي استهدفت صحافيّين، بات انتقاد سورية، وانتقاد تورطها في لبنان أكثر صراحة من أي وقت مضى.

إدارة لبنان

لا بدّ أنّ النظام السوريّ قد أدرك في وقت مبكر نوعاً ما، أنّ إبقاء سيطرته على لبنان لن يكون سهلاً، ويتطلب انتباهاً دائماً ومناورات تكتيكيّة من الدبلوماسيين السوريين المحنّكين وأفراد الاستخبارات السوريّة ذوي الخبرة. لقد وضعت دمشق، بصورة ممنهجة، عناصر النظام السياسي اللبنانيّ جميعها تحت سيطرتها، من الرئيس ورئيس

(202) مقابلة الكاتبة مع المحلل السوري وائل السواح، دمشق، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

(203) مقابلة الكاتبة مع روبرت باين Robert Bain، وهو الصحافي السابق في الديلي ستار Daily Star، بيروت، 11 آب/ أغسطس 2007.

الوزراء ومجلس الوزراء إلى البرلمان، فضلاً عن حزب الله الذي كان قد حوّل نفسه تدريجاً قوة سياسية يحسب حسابها في لبنان.

على الرغم من سنوات من الإشارة إلى العلاقة «الخاصة» بين سورية ولبنان، لم يزر حافظ الأسد بيروت إطلاقاً، وقد استغرق الأمر من بشار الأسد سنتين كاملتين، بعد تسلمه منصبه، حتى كان له ظهور في العاصمة اللبنانية في آذار/ مارس 2002، مباشرة قبل عقد قمة جامعة الدول العربية⁽²⁰⁴⁾. كانت الممارسة المتبعة، في ما يتعلق بالمسؤولين اللبنانيين، هي السفر إلى دمشق؛ سعيًا وراء موافقة الرئيس السوري على مواقفهم، أو أن يستدعوا، وقد كان إجراءً مهيناً وضع ليكون تذكيراً دائماً بعدم توازن القوى بين البلدين الجارين. بالتأكيد، ساهمت هذه الدينامية بدرجة الغضب الذي شعر به كثير من اللبنانيين تجاه سورية، حيث قادتهم «يسرون سيراً روتينياً على الطريق إلى دمشق، كالأطفال المشاكسين، ليؤبّخوا ويضربوا على أيديهم، ويؤجّهوا إلى السلوك الحسن من الوالد السوري» (بلانفورد 2006، ص 50).

كانت إدارة سورية للبنان، عدا عن التأكيد الدائم على عدم المساواة في العلاقة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمن كان في موقع المسؤولية. وبهذه الحالة، كانت دمشق مصمّمة على ضمان دورها المهيمن في اختيار الرئيس اللبناني وانتخابه، إذ تحدّد المادة 49 من الدستور اللبناني المدة الرئاسية في المنصب بست سنوات، ولكن حافظ الأسد قرّر في عام 1995 إبقاء الرئيس إلياس الهراوي في منصبه؛ فكان لا بدّ من تعديل الدستور. ونتيجة ذلك، وقبل مدة قصيرة من نهاية ولاية الرئيس الهراوي، أعلن اللواء غازي كنعان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية وأبرز مسؤول في لبنان، بكلّ بساطة، أنّه لا بدّ من تعديل الدستور، وبدلاً من التصويت على التعديل من خلال اقتراع سري، كان على أعضاء البرلمان التصويت من برفع الأيدي، وقد وصفت صحيفة الحياة ذلك على النحو الآتي: «ثمّ رفع كنعان يده قائلاً: إن التصويت سيكون برفع الأيدي ولن يكون سرياً. وقف كرامي وقد امتقع لونه، وبدا الجميع وكأنّهم

(204) زيسر Zisser 2007، ص 191. اثنان من الرؤساء السوريين الذين سبقوا بشار كانوا قد التقوا بنظيريهما على الأراضي اللبنانية في بلدة شتورا، فالرئيس السوري شكري القوتلي التقى بالرئيس اللبناني بشار الخوري في العام 1947، وحافظ الأسد التقى بسليمان فرنجية في العام 1975، ولكن ذلك لم يكن في بيروت مطلقاً.

خرجوا لتوهم من حمام بارد، وانفضت الحفلة باكراً. غادر الطامحون في الرئاسة مع زوجاتهم؛ يشكو أحدهم، ويشكو آخر من أن لديه صداعاً» (الحياة، 2 تشرين الأول/أكتوبر 1995).

كان هذا الإعلان جزءاً من «إستراتيجية الإهانات المتعمّدة» السوريّة،⁽²⁰⁵⁾ وكان الهدف الوحيد منها إظهار أن لدى دمشق القوة لإهانة أكثر السياسيين رفيعي المستوى في لبنان. وقد عززت ذلك من خلال إجبار السياسيين اللبنانيين على الانصياع علناً للقواعد السوريّة، كما كان الحال خلال المناقشة المحتدمة حول تمديد مدة ولاية الرئيس إميل لحود، خلف الهراوي. كانت دمشق مصمّمة على إبقاء لحود في منصبه، علماً أن التمديد يحتاج إلى تعديل الدستور اللبناني مجدّداً، وقد أظهر حافظ الأسد ازدرائه السيادة اللبنانيّة بوضوح تامّ، عندما قال في مقابلة له: «لا أرى أن تغيير فقرة أو اثنتين من الدستور، بهذه الأهميّة، لتبرير النقاش» (هاريس 1997 Harris، ص 296). وهكذا، في عام 2004 صوّت البرلمان اللبناني على النحو الواجب لمنح لحود تمديدًا لولايته ثلاث سنوات؛ متعرّضاً للدستور مرة أخرى. وقد قوبل هذا المثال الأخير على تدخل سورية السافر في الشؤون اللبنانيّة بانتقادٍ شديدٍ من المجتمع الدوليّ، وأقرّت الأمم المتّحدة قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي يدعو إلى انسحاب القوات السوريّة من لبنان. ومع ذلك، استمرّت دمشق في الدفاع عن موقفها.

أوجز بشار الأسد اعتراضاته على القرار الأممي رقم 1559 خلال حديثه في مؤتمرٍ صحفيٍّ للمغتربين السوريين في تشرين الأول/أكتوبر 2004، بالقول: «الدستور في كلّ العالم يُعدّل»، وإنّه لأمر مشروع للبنان أن يقوم بذلك أيضًا، وشكّك في دوافع تلك الجهات الدوليّة الفاعلة التي كانت تنتقد تمديد ولاية لحود: «إذا كانوا ضدّ التمديد كمبدأ، فلماذا وافقت الدول نفسها والأشخاص أنفسهم على التمديد في عام 1995، والآن يعارضونه في العام 2004، على الرغم من أن البند [من الدستور] هو البند نفسه حرفياً؟ فإذا القضية ليست في المبدأ، لو كانت في المبدأ، لما كان الموقف تغيّر خلال تسعة أعوام.» (البعث، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2004)

(205) مقابلة الكاتبة مع الخبير في الشؤون اللبنانيّة والصحافي السابق في الديلي ستار Daily Star روبرت باين Robert Bain، بيروت، 11 آب/أغسطس 2007.

وبينما كان هذا التقييم صحيحًا من الناحية الفنية، إلا أنه لم يصل إلى حد الاعتراف بأن المجتمع الدولي لم يقصد أبدًا أن يكون لسورية وجود دائم في لبنان أو أي مشاركة في السياسة الداخلية اللبنانية. لقد كان المجتمع الدولي؛ ولا سيما الدول المشاركة في إعداد الطائف، بعكس ما حدث، قد توقع من سورية أن تساعد لبنان في استعادة استقرار كاف؛ ليكون قادرًا على العمل باستقلالية، ولكن توقعه كان مغلوًا. فبدأ المجتمع الدولي يرى بصورة متزايدة التدخل السوري السافر لسورية في الشؤون اللبنانية بمنزلة استفزاز. وكان استخدام دمشق القوة والقمع من دون أسف، قد قلل من عدد مؤيديها وأصدقائها، وكان الضغط الدولي لفصل الشؤون السورية عن اللبنانية قد لاقى ترحيبًا كبيرًا من شرائح واسعة من المؤسسة السياسية في لبنان، فضلًا عن عامة الناس.

موازنة القوى السياسية اللبنانية وإضعافها

إضافة إلى وضع المؤسسات اللبنانية تحت سيطرتها، انطوت إستراتيجية الإدارة السورية للبنان على إضعاف المعارضة اللبنانية وتقويضها، ومنع المنافسين المحتملين من اكتساب أرضية. لذا انخرطت السلطة السورية في مناورات سياسية، لتدفع باتجاه تغييرات في التشريع اللبناني، ولم تتردد في اغتيال المعارضين. فقد أجبرت السلطة السورية، على سبيل المثال، رئيس الوزراء الأسبق الجنرال ميشيل عون على مغادرة لبنان، حتى يكون سمير جعجع الزعيم المسيحي الوحيد النافذ في البلاد، ولكن جعجع لم يرد أن يكون جزءًا من مجلس الوزراء الذي تهيمن عليه سورية (النيويورك تايمز 25، NYT تشرين الأول/أكتوبر 1990). فما كان من النظام السوري إلا أن ركّز جهوده لتفتيت حركته إلى فصائل أصغر (النيويورك تايمز 16، NYT كانون الثاني/يناير 1993)، فزاد من ضغطه على جعجع، حتى وجّه باعتقاله في عام 1994 واتّهامه بتهم ملتبسة،⁽²⁰⁶⁾ وفي يوم اعتقاله أعطت الحكومة اللبنانية أوامر بحلّ قواته. وبالمثل، حاولت سورية أن تحرّض قوى مختلفة داخل المجتمع الدرزي ضد بعضهم بعضًا؛

(206) اتّهم جعجع بالإبقاء على الميليشيا تحت غطاء حزب سياسي، باغتيال زملاء سياسيين لبنانيين، مثل داني شمعون أو رشيد كرامي، وبالتخطيط لقتل نائب رئيس مجلس الوزراء ميشال المر. نظرًا إلى أنه كان يتحمل مسؤولية الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية، من دون أن تكون قد حدثت في سياق حملة أوسع للتعامل مع جرائم الحرب الأهلية، ونظرًا إلى أن بعض التهم زعم أنها كانت ملفقة على أي حال، عدّت محاكمة جعجع تعسفية.

داعمة طلال أرسلان ضدّ حليفه آنذاك الزعيم الدرزيّ وليد جنبلاط، قبل تسهيل عملية المصالحة بينهما،⁽²⁰⁷⁾ وقد كانت دمشق تستخدم دائماً الإستراتيجيات التقسيمية ذاتها، لإعاقه أيّ شيء أو أيّ شخص يمكن أن يفسد دورها المهيمن في لبنان.⁽²⁰⁸⁾

خسارة لبنان: التنفيذ الكامل للطائف

كان للانسحاب الإسرائيليّ من جنوب لبنان عام 2000 أن وضع دور سورية في البلاد تحت تركيز حادّ؛ سواء داخل لبنان نفسه أو دولياً. وفي الوقت نفسه، بدا وكأنّ استلام بشار الأسد الرئاسة السوريّة، بعد وفاة والده، يعطي قليلاً من الأمل في أنّه قد يجلب معه وعداً بالتغيير في ديناميات القوّة الثنائيّة للعلاقات السوريّة اللبنانيّة. وباتت الأصوات المنادية داخل لبنان بإعادة تعريف الدور السوريّ تعلو أكثر فأكثر، وباتت المعارضة المسيحيّة، وعلى رأسها الكاردينال صفير، صريحة صراحةً متزايدة، وطالب الزعيم الدرزيّ وليد جنبلاط علناً بمزيد من الاستقلاليّة للبنان. بات واضحاً للنظام السوريّ أنّ وقت التحرك قد حان، واستجاب بإعادة نشر قواته وخفض وجوده العسكريّ الإجماليّ في لبنان. ومع ذلك، كان واضحاً أنّ هذه الإجراءات كانت رمزيّة فقط، وتهدف إلى تمكين استمرار الوجود السوريّ في لبنان، أكثر من كونها خطوة باتجاه استقلاله.

كان هناك تحوّل تدريجيّ؛ لكنّه ملحوظ، في موقف واشنطن من المسألة، فازداد تجدد التركيز على تورّط سورية في لبنان، وأصبح فهم الإدارة الضمنيّ لـ «دور» سورية «في تحقيق الاستقرار» في لبنان أقلّ أهميّة، كما بات الحال في شراكة الولايات المتّحدة الناجحة مع دمشق، حول المشاركة في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات، فقد وقع كلاهما ضحيّة الضغط الداخليّ الشديد في الولايات المتّحدة من الجماعات الموالية لإسرائيل، لتوسيع نطاق نشاط مكافحة الإرهاب، ليستهدف حزب الله وجماعات الرفض الفلسطينيّة. بدأ نائب وزير الخارجية، ريتشارد أرميتاج Richard Armitage، بالإشارة إلى حزب الله بأنّه «الفريق أ» من الإرهابيين وأنّه تهديد يجب التخلص منه؛ متجاهلاً تماماً حقيقة أنّ حزب الله لم يكن يعمل خارج المشهد

(207) نشرة استخبارات الشرق الأوسط 2، (MEIB) Middle East Intelligence Bulletin شباط/

فبراير 2000، «سورية تنتقل إلى السيطرة على المؤسسة الدينية الدرزية».

(208) انظر أيضاً في ما سيأتي لاحقاً حول مسألة إعاقه لحدود للحريري.

اللبناني-الإسرائيلي⁽²⁰⁹⁾. إذا وفي الحساب النهائي، لم يتحول نفوذ سورية لدى حزب الله، ليكون «ورقة المساومة» التي كانت تأملها في تعاملاتها مع واشنطن. بل على العكس من ذلك استخدمت العلاقة الوثيقة بينهما دليلاً، لعزل دمشق ووصف النظام السوري بأنه راعي الإرهاب الدولي.

أقر الكونغرس الأميركي في نيسان/ أبريل 2003 «قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية» وهو قانون يهدف، من بين أشياء أخرى، إلى إجبار دمشق على سحب قواتها. لقد حصد القانون دعم جماعات الضغط اللبنانية والإسرائيلية، ووقع عليه الرئيس بوش في 11 أيار/ مايو 2004. وعلى الرغم من أن الإجراءات المتخذة في إطار القانون كانت رمزية نوعاً ما، فإنها كانت إشارة واضحة إلى أن العلاقات السورية-الأميركية تتغير.

لم يمض وقت طويل بعد ذلك، حتى بدأت سياسة سورية الناجحة سابقاً، في إدارة القوى السياسية في لبنان وتقسيمها، بالتداعي مع تزايد الإحباط الذي شعر به كل من رفيق الحريري ووليد جنبلاط من سياسة لحدود المعرقة الموالية لسورية. ولتخفيف عبء الدين العام الخانق على لبنان، قام الحريري بعقد مؤتمرات دولية للمانحين، وكان آخرها في العام 2002 في باريس⁽²¹⁰⁾. كان مؤتمر «باريس الثاني» ناجحاً جداً، إذ أسفر عن أكثر من 20 مليار دولار أميركي للبنان، بين منح وقروض، كما حاول الحريري أيضاً جذب الاستثمار الأجنبي مطمئناً المستثمرين المحتملين، خلال المؤتمر، أن أموالهم ستكون في أمان، وأنه لن تنشأ أعمال عداية بين إسرائيل ولبنان، ولكن القوى في الداخل كانت تعمل ضده في ذلك الحين⁽²¹¹⁾، إذ شنّ

(209) قد يكون حزب الله «الفريق أ من الإرهابيين» وقد تكون القاعدة بالفعل «الفريق ب». تعليقات في مؤتمر المعهد الأميركي للسلام، 5 أيلول/ سبتمبر 2002:

<http://www.geosociety.org/geopolicy/news/0209armirage.htm>.

(210) في العام 1996، عقد أول مؤتمر دولي للمانحين للبنان في واشنطن العاصمة، ورأسه الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، فيما الحريري كان رئيساً مشاركاً، وفي العام 2001، كان هناك باريس 1.

(211) يمكن افتراض أن العلاقات الجيدة لرئيس الوزراء الحريري، على الصعيد الدولي، ولا سيما صداقته الشخصية مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac والملك السعودي، قد أدت دوراً في جذب انتباه أكثر إلى القضية اللبنانية وفرض مزيد من الضغط على دمشق. لم تكن خيبة أمل الحريري بالسوريين سرّاً، كما لم تكن الصعوبات الناشئة من العلاقة المتوترة مع الرئيس لحدودي التي أعاققت أي تقدّم في السنوات الأخيرة أو أبطأته. في الوقت نفسه، كانت علاقاته الممتازة بالقادة

حزب الله، في اليوم التالي هجوماً صاروخياً على إسرائيل، ولم يكن ذلك إلا بداية المحاولات لتقويض مكانة الحريري. لقد كانت الائتمانات والقروض التي حصل عليها لبنان في مؤتمر باريس الثاني مشروطة بسلسلة من الإصلاحات الصعبة، ولكنّ الرئيس لحود نجحة بمساندة سورية في إحباط معظم مبادرات الحريري الإصلاحية (ليفريت 2005، Leverett ص 110).

كانت فرنسا المتعاطفة تقليدياً مع مصالح كلّ من لبنان وسورية تواقة إلى رؤية مؤتمر باريس الثاني ينجح. لكنّ صبرها بدأ بالنفاد في ضوء محاولات دمشق لإعاقة الإصلاحات الضرورية في لبنان وتدخلها العلني في السياسات اللبنانية الداخلية. وازدادت حدة التوترات في العلاقات بين باريس ودمشق بصورة أكبر، عندما ألغت السلطات السورية في ربيع العام 2004 عقداً للتنقيب عن النفط كانت قد خصّص لشركة فرنسية، وأعطى بدلاً عنها إلى اتحاد شركات (كونسورتيوم consortium) آخر، ووصل الإحباط الفرنسي من سورية إلى أكثر من ذلك على مدار العام، وسط تساؤلات حول مستقبل الرئاسة اللبنانية، فقد كان متوقعاً أن تدفع سورية باتجاه تمديد ولاية لحود، الأمر الذي كانت فرنسا تعارضه بشدة، وكان المسؤولون السوريون ينفون أن تكون العلاقات السورية-الفرنسية متوترة بأيّ حالٍ من الأحوال، غير أن زيارة الرئيس بوش إلى نورماندي، أوائل حزيران/ يونيو أرسلت رسالة مختلفة، وسرعان ما بات واضحاً أن التقارب بين فرنسا والولايات المتحدة كان مرتبطاً بشؤون إقليمية؛ فقد صرّح جاك شيراك Jacques Chirac في مؤتمر صحفي مشترك: «في موضوع لبنان تحديداً، أعربنا عن قناعة وإيمان متجددين بأنّه ينبغي أن يكون لبنان واثقاً من أن استقلاله وسيادته مضمونان.»⁽²¹²⁾ لقد أرسى هذا التطور الأساس للقرار الأممي رقم 1559 الذي اتُخذ في الثاني من أيلول/ سبتمبر 2004.

لم يذكر القرار الأممي رقم 1559 سورية ذكرًا مباشرًا، وحقيقة صوره السوريون بوصفها «نصرًا»، ولكن لم يكن هناك من شك حول الدولة التي كان القرار يشير إليها،

النافذين قد حملت السوريين على أن يرتابوا منه، فقد كانوا يخشون من أن يحصل على كثير من الاستقلالية عنهم. لمزيد حول هذا، انظر: بلانفورد 2006 Blanford، ص 49. وجنبلط، بحسب ما نقل عنه (بلانفورد 2006 Blanford، ص 123)، حيث يشير إلى الحريري بوصفه «وزير الخارجية غير الرسمي لسورية [...] وأكثر أهمية كثيرًا من وزير الخارجية الحقيقي، فاروق الشرع».

(212) البيانات الصحفية للبيت الأبيض، 5 حزيران/ يونيو 2004.

إذ كان قرارًا قد صيغ بقوة ووضوح، وأعلن قبل ساعات قليلة فقط من قرار تمديد ولاية لحدود في استحقاق منصب الرئاسة. كان النظام السوري قد تلقى تحذيرات من جهات عدة بعدم التدخل، وبينما كان من المفترض أن دمشق تريد للحدود أن يبقى في منصبه، كان واضحًا أيضًا أن ذلك سيثير ردّات فعل دولية قاسية. لذا فقد كانت موافقة البرلمان اللبناني على التمديد للحدود في الثالث من أيلول/ سبتمبر مفاجأة نوعًا ما، وعده المجتمع الدولي تصرفًا استفزازيًا متعمدًا من النظام السوري، ويمكن أن يفكر المرء في السبب الذي أقنع الرئيس السوري، في النهاية، بأن يختار تعديل الدستور اللبناني المثير للخلاف إلى حد كبير. لكن ومن دون أدنى شك، كان القرار يستند إلى سوء تقدير شديد لدرجة المعارضة التي قد يولدها، سواءً على الصعيد اللبناني أم الدولي، وفي المقابل، العواقب الوخيمة التي قد يسببها للسياسة الخارجية السورية، حيث استقال مباشرة، بعد الموافقة على التمديد للحدود، أربعة وزراء لبنانيون احتجاجًا على ذلك، وأشار الحريري إلى عزمه فعل الشيء نفسه. وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، كانت هناك محاولة لاغتيال أحد الوزراء السابقين،⁽²¹³⁾ وبعدها بثلاثة أيام استقال الحريري.

شرعت الأمم المتحدة ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر 2004 في إعداد التقارير حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1559. وقبل أن تتمكن من إصدار قرار الأشهر الستة التالية، وقع حدث درامي آخر؛ مضيفًا مزيدًا من الإلحاح إلى الوضع، فقد اغتيل في 14 شباط/ فبراير 2005 رئيس الوزراء رفيق الحريري بانفجار هائل استهدف موكبه الذي كان يسير على طول شاطئ بيروت، وعلى الفور وجّه اللوم نحو دمشق عن الهجوم المتطور تقنيًا، وسارع المسؤولون السوريون بخلاف المعتاد، إلى الإدلاء بتصريحات علنية تنكر أي تورط في الهجوم. ومع ذلك، فإن طبيعة العملية ودرجة التخطيط والانتباه إلى التفاصيل التي انطوت عليها؛ جعلت من غير المرجح أن تكون قد خطط لها، ونُفذت من دون علم الاستخبارات السورية واللبنانية. وبعد ساعات قليلة من الهجوم، عقدت الأمم المتحدة جلسة استثنائية طالبت فيها بالتنفيذ الفوري للقرار الأممي رقم 1559، وفي 15 شباط/ فبراير استدعي السفير الأميركي

(213) كان وزير الاقتصاد والتجارة المنتهية ولايته، مروان حمادة، قد أصيب بشدة وقتل سائقه بانفجار سيارة، في بيروت في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

لدى سورية ماغريت سكوبي إلى واشنطن، ليرك منصبه شاغراً حتى عام 2010، وفي الأول من آذار/ مارس أصدرت فرنسا والولايات المتحدة بياناً مشتركاً دعنا في إلى الانسحاب الفوري لأفراد الجيش والاستخبارات السورية جميعهم من لبنان.

بدأت في بيروت احتجاجات يومية، وأخذ مئات الآلاف من الأشخاص يتجمعون في الطرقات مطالبين بـ «الحقيقة» التي سرعان ما قوبلت بتظاهرات موالية لسورية، ومع حالة الاضطراب التي يعيشها لبنان، كلّفت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق، وبدأت عملها في 25 شباط/ فبراير، ثم تبعها تأليف لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميليس Detlev Mehlis.⁽²¹⁴⁾ كان الجانب السوري في حالة من التشوش حول كيفية الرد، ولكن سرعان ما بات واضحاً أن الضغط سيكون كبيراً جداً لتقاومه دمشق. وبدأ بعد أسبوعين من اغتيال الحريري، وكأن سورية ما زالت تتأمل في أنها قد تتجنب الامتثال للقرار 1559 بصورة كاملة، فقد تحدث بشار الأسد في مقابلة له في 28 شباط/ فبراير عن انسحاب بحلول نهاية العام، بوصفه «ممكناً تقنياً»، ولكنه قيده بالحصول على ضمانات مقابلة من إسرائيل،⁽²¹⁵⁾ غير أن هذه القضية سرعان ما أسقطت، وأمام الضغوط الدولية والإقليمية، بما في ذلك الضغوط من المملكة العربية السعودية ومصر، التزم بشار على مضض الانسحاب السوري من لبنان، ضمن الإطار الزمني المحدد من الأمم المتحدة.⁽²¹⁶⁾

غادر آخر القوات السورية لبنان في 26 نيسان/ أبريل 2005، ودخلت دمشق في «أسلوب اللف والدوران»؛ مصورة الانسحاب نهاية إرادية لمهمة ناجحة، وواصفة الجيش اللبناني بأنه «بني على أسس وطنية صلبة» وقادر على حماية الدولة.⁽²¹⁷⁾ وبقيت السلطة السورية على موقفها الزاعم بأنها لم تتورط في مقتل الحريري، وشكلت لجنة

(214) للاطلاع على نتائج هذه اللجان، انظر: تقرير فيتزجيرالد Fitzgerald Report وتقارير ميليس Mehlis Reports وتقارير براميرتز Brammertzt Report.

(215) <http://www.repubblica.it/2005/b/sezioni/esteri/libano/intervassad/intervassad.html>, 28 Feb. 2005.

(216) انظر: وكالات الأنباء في 4 آذار/ مارس 2005. حول محادثات بين ولي العهد الأمير عبد الله و بشار الأسد، يزعم أن سورية كانت قد طلبت أيضاً أنه في القمة العربية المقبلة ينبغي إصدار طلب عربي رسمي لانسحاب القوات السورية من لبنان، الأمر الذي من شأنه أن يعطي الانسحاب تأييداً وغطاءً عربياً. لقد رفض هذا الطلب أيضاً من المملكة العربية السعودية.

(217) حفل يوم 26 نيسان/ أبريل 2005، قرب الحدود.

تحقيق خاصّة بها. مع ذلك وعلى الرغم من شبكة الاستخبارات السوريّة الواسعة في لبنان، فإنّها لم تكشف عن أيّ دليل يثبت ادعاءات السوريين بأنّ قوى خارجيّة كانت مسؤولة عن الاعتداء. وكما يذكر ميليس: «كتب وزير سوريّ مرّة في مقالة صحفية أنّ هناك دليلاً على أنّ إسرائيل كانت وراء الاغتيال، فأرسلنا على الفور خطاباً قلنا فيه: إنّنا سنكون ممتنّين جداً إذا ما حصلنا على هذا الدليل، لإغلاق القضية في أسرع وقت ممكن، وكان الردّ الذي تلقيناه بضعة أسطر تقول: إنّ الوزير قد اعتمد مقالات صحفية.» (218)

وفي الوقت نفسه، بذل عماد مصطفى السفير السوري لدى الولايات المتّحدة جهداً كبيراً لإعادة صوغ الوضع؛ مشيراً إلى أنّه مع لبنان ما عاد هناك من قضية، ويمكن أن يركز الرئيس بوش «انتباهه على الاحتلال الفظيع حقاً للأراضي الفلسطينية، واحتلال إسرائيل الأراضي السوريّة» (سي ان ان، 8 آذار/ مارس 2005). لقد اتخذ التحقيق في قضية الاغتيال ديناميّات مختلفة مع رؤساء مختلفين للجنة التحقيق، وبدأ أنّ المدعي العامّ الأسبق ديتليف ميليس الذي كان في سنوات سابقات قد أثبت تورط سورية في هجمات إرهابيّة في أوروبا في الثمانينيات، حريصاً على إيجاد دليل ضدّ سورية. لقد ذكرت تقارير التحقيق المقدّمة إلى الأمم المتّحدة، في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر 2005، عدداً من الحقائق يشير إلى التورط السوري، غير أنّها كانت مثيرة للجدل إثارة كبيرة بسبب اعتمادها على أقوال شهود كاذبة. وقد كان خلفه، سيرج برايمرتز، أقلّ إثارة للجدل، ولكنّه استقال في عام 2008 قبل أن ينهي التحقيق.

طالبت الحكومة اللبنانيّة مجلس الأمن أن يقوم بتشكيل محكمة خاصّة بلبنان (STL)، وقد شكّلت لاحقاً في العام 2007. وباتت القضية مشكلة أكثر فأكثر في لبنان مع تزايد الأدلة على أنّ أعضاء من حزب الله؛ قد قاموا بدور رئيس في عملية الاغتيال. وانهارت الحكومة اللبنانيّة في كانون الثاني/ يناير 2011، عندما استقال وزراء حزب الله وحلفاؤه من مجلس الوزراء في نزاع مع الفصائل المدعومة غريباً، حول الاتهامات المستجدة في اغتيال الحريري عام 2005. وقد حاولت سورية والمملكة العربيّة السعوديّة، بحسب ما ذكرت تقارير، التوسّط في هذه المسألة من قبل، إلّا أنّ محاولتيهما باءتا بالإخفاق.

(218) مقابلة الكاتبة مع ديتليف ميليس Detlev Mehlis، برلين، 10 حزيران/ يونيو 2006.

أعلن حسن نصر الله مرارًا رفضه المحكمة وتمويلها لبنانيًا، وهو يصل إلى 49 في المئة من الميزانية الإجمالية للمحكمة الخاصة بلبنان. وأعلنت سورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بخطوة غير متوقعة أنها لم تعارض تمويل المحكمة الخاصة بلبنان (الديلي ستار 27، *Daily Star* تشرين الأول/ أكتوبر 2011). وبدلاً من الوقوف إلى جانب حليفها التقليدي حزب الله؛ دعمت سورية مصالح رئيس الوزراء نجيب ميقاتي ووليد جنبلاط، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يشغل ثلاثة حقائب في مجلس الوزراء. ويرجع هذا الموقف إلى الوضع الحرج الذي وجدت سورية نفسها فيه إبان تلك الفترة، إذ كان لبنان إحدى الدولتين العربيتين اللتين ما زالتا تمتنعان عن تنفيذ العقوبات التي كانت جامعة الدول العربية قد فرضتها على سورية، ولم تكن سورية مهتمة بخسارة هذا الدعم الضمني، وكان اهتمامها الأقوى هو استمرارية السلطة الحاكمة واستقرارها. لقد انتشرت الشائعات بأن بشار الأسد شخصياً قد تدخل لمصلحة التمويل، الأمر الذي كان يدعمه حقيقة أنه على الرغم من التصرف ضد مصالح حزب الله، فإن حسن نصر الله في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2011 تعهد «الوقوف إلى جانب نظام (الأسد) الممانع» (كرم 2011).

سورية وحركة أمل وحزب الله اللبناني

كانت سورية حريصة دومًا في تعاملها مع لبنان على عدم وضع البيض كله في سلة واحدة، ففي حين كانت الهيمنة السورية محصنة جيدًا على أحد الصعد، كان حافظ الأسد قد سعى للانخراط مع حزب الله، بهدف كسب نفوذ في الشؤون العربية-الإسرائيلية (هاريس 1997، Harris، ص 284). لقد بدأ التورط السوري مع حزب الله خلال الحرب الأهلية، مع ظهور حزب الله بوصفه ميليشيا شيعية، في عقب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1978. وكانت السلطة السورية في ذلك الوقت أحد داعمي منافسه حركة أمل، ولكن ما إن بات واضحًا أن حزب الله يتحول إلى لاعب أساسي على الساحة اللبنانية، حتى بدأت دمشق بإيلائه مزيدًا من الاهتمام، لرغبتها في موازنة النفوذ القوي لإيران على المنظمة من ناحية، ولتصميمها من ناحية أخرى على ضمان ألا يطور حزب الله استقلالية كافية، فيشكل تحديًا لسيطرة دمشق على لبنان.

عندما دفعت الاشتباكات المسلحة بين حركة أمل وحزب الله في عام 1988 القوات السورية إلى التدخل، طلبت قيادة حزب الله اجتماعًا مع حافظ الأسد. ويعتقد

أنّ هذه المناقشة قد أرست الأساس لعلاقة أوثق بين حزب الله والسلطة السوريّة. (219) وكان حزب الله مع حلول نهاية الحرب الأهليّة قد رسخ نفسه، وأصبح واضحاً أنّه سيستمرّ في القيام بدور كبير في مستقبل لبنان. لم يكن مدى تأثير سورية على الجماعة واضحاً قط، وبالتأكيد كان لها بعض التأثير، ولكنّ حزب الله كان حريصاً دائماً على تأكيد استقلاليّته.

كانت هذه الديناميّة واضحة، لا سيّما خلال أزمة رهائن لبنان في الثمانينيات، عندما خُطف أكثر من عشرة مواطنين غربيّين في بيروت، واحتجزوا لسنوات، وقد حاولت سورية استخدام هذه الحادثة لتحسين علاقتها بالولايات المتّحدة وبريطانيا، من خلال عرض التوسّط لحلّ المسألة. لقد أكّد نعيم قاسم نائب أمين عام حزب الله أنّ الجماعة «لم تكن متورّطة أو مسؤولة عن أيّ من هذه الحوادث»، ولكنّه أشار، في الوقت نفسه، إلى أنّها «شكل من أشكال الاعتراض [...] وضغط يستخدم لحثّ الجانب المستهدف على تقديم تنازلات أو الرضوخ للمطالب» (قاسم 2005، ص 232). وكان واضحاً لكبير مفاوضي الأمم المتّحدة جياندومينيكو بيكو Giandomenico Picco، أنّ حزب الله، إن لم يكن مسؤولاً تماماً عن عمليّات الاختطاف، فقد كان على أقلّ تقدير مشاركاً في تنظيم عمليّة الإفراج عن الرهائن، ما يدلّل على قدر من الاستقلاليّة عن سورية، وبحسب قوله: «إنّ العلاقة بين حزب الله والسوريّين الذين يسيطرون على لبنان كانت غريبة، وفي بعض الأحيان غير مستقرة. الخاطفون، الذين يفخرون بأنّهم لبنانيون، كانوا دائماً يبحثون عن طرائق لإظهار استقلاليّتهم في العمل» (بيكو Picco 1999، ص 221).

على الرغم من التساؤلات المتعلقة بمدى سيطرة سورية على حزب الله، فلا يمكن في النهاية لاتفاق أن يكون ممكناً، إلا بالاشتراك مع سورية. وقد رُتب لأن ينقل الرهائن إلى دمشق، حيث سيطلقهم المسؤولون السوريون، ويسلمونهم إلى سفارات بلدانهم. وحاول الخاطفون الالتفاف على السوريّين، وتسليم رهينة إليّ بيكو مباشرة في حالة واحدة فقط، ما وضعه في موقف صعب نوعاً ما. «كان واضحاً أنّ هذا الترتيب جزء من رسالة سياسيّة يرسلها حزب الله إلى السوريّين، ولم أكن مسروراً بأن أكون

(219) قاسم 2005، ص 240 وما بعدها. أتبع هذا الاجتماع باجتماعات أخرى مع وزير الخارجيّة السوري فاروق الشرع ونائب الرئيس خدام واللواء غازي كنعان.

الرسول.» (220)

تحويل حزب الله وتنويعه، من ميليشيا إلى فاعل سياسي

إن اتفاق الطائف الذي ينص على حل «الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية» كافة، من شأنه في الأحوال العادية أن يشمل حزب الله أيضًا، لكن الدعم السوري لهذه الجماعة، فضلًا عن الدعم الشعبي الواسع جنبه الاضطرار إلى نزع سلاحه.⁽²²¹⁾ لقد أطلق حزب الله حملة علاقات عامة ناجحة، بما في ذلك إطلاق برنامج سياسي، وكانت النتيجة أن وصفت الحكومة اللبنانية الجناح العسكري لحزب الله بـ «حركة مقاومة» لا ميليشيا، وسمحت لحزب الله بالاحتفاظ بسلاحه، بسبب دوره في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (الآغا 2006، ص 150). إن قوة حزب الله تكمن في الجمع بين استمرارية نشاطه المقاوم الأساسي، مع برنامج أكثر انتشارًا، والمشاركة في العملية السياسية من خلال الانتخابات، والتكيف مع الأوضاع المتغيرة عبر توسيع قاعدة دعمه، من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات والعلاقات العامة الإبداعية، مع المحافظة طوال الوقت على علاقات وثيقة بدولتين مختلفتين، مثل سورية وإيران.

كان تحت تصرف حزب الله موارد مالية كبيرة؛ ساعدته مساعدة فعالة في تأمين الحصول على الدعم المحلي؛ فقد سمح له التمويل السخي الذي كان يحصل عليه من إيران بصورة رئيسية، أن يقدم فوائد جمّة لمؤيديه، وهو ما لم يكن بإمكان الفاعلين الآخرين على الساحة اللبنانية أن يقدموه لمؤيديهم، وعلى الرغم من أنه لا توجد بيانات نهائية، غير أن التقديرات تشير إلى أن حزب الله يتلقى مليار دولار أميركي سنويًا من إيران، وهو ما يوجّه إلى نشاط الحزب التنموي الاجتماعي وحسب.⁽²²²⁾ لقد عمل

(220) بيكو Picco 1997، ص 224. كان إطلاق المواطن الأميركي جيسي تيرنر Jesse Turner هو ما حصل مباشرة في بيروت. من ثم، حاول بيكو العثور على الاستخبارات السورية في العاصمة اللبنانية لترتيب النقل إلى دمشق ومعالجة المسائل بالإجراءات المعتادة التي، مع بعض التأخير، تمت في النهاية.

(221) بالمر هاريك Palmer Harik 2005، ص 46. إن دعم سورية لحزب الله في لبنان لم يكن يعني أن حزب الله لا شعبية له، بل على العكس من ذلك، كانت إستراتيجية الأسد تنصب على تأييد اتحاد سياسيين لبنانيين يحظون بشعبية في مناصب حيوية تتوافق مع تفسيراته للشؤون الإقليمية.

(222) حمزة Hamzeh 2004، ص 63. أود أن أضيف أن الإنفاق الإيراني على القطاع العسكري

حزب الله على ملء الفجوة، وبات فاعلاً في المناطق التي كانت فيها الدولة إمّا ضعيفة أو تفتقر للوسائل اللازمة لتلبية حاجات مواطنيها، ولا سيّما في مجال تأمين الخدمات الاجتماعية. لقد كانت الديون الخارجية المتزايدة على لبنان، إلى جانب الفجوة الاجتماعية الاقتصادية المتزايدة باطّراد بين النخبة الصغيرة الغنيّة، وعدد العائلات المتزايد الذي يعيش في الفقر أو يهدّده الفقر، قد أكدت الحاجة إلى مثل هذه الخدمات غير الحكومية.

توحّدت سورية وإيران وحزب الله في معارضتهم المشتركة لإسرائيل. لكنّ رؤاهم حول مستقبل لبنان السياسيّ كانت متباينة إلى حدّ كبير. فقد كان حزب الله في البداية يركّز على برنامج دينيّ أيديولوجيّ، ما قرّبه من الحكومة الإيرانية، لكنّه اكتسب مع الوقت مزيداً من الاستقلاليّة عن السلطات الدينيّة الإيرانيّة وتحول إلى كيانٍ سياسيٍّ أكثر انفتاحاً وبراعماتية، وتخلّى عن هدف إنشاء دولة إسلاميّة في لبنان، لمصلحة شكل من أشكال الحكم المقبول من الأطراف والفصائل جميعها داخل لبنان، ما قرّب حزب الله من النظام السوريّ العلمانيّ، ولم يتغيّر هدف النشاط الأولي لحزب الله، وهو مكافحة الاعتداء الإسرائيليّ، ولكنه أقرّ مع ذلك أن بقاءه ونفوذه كانا متوقفين على العمل بنهج أكثر وطنيّة وواقعيّة، في ما يتعلّق بالمسائل الأخرى ذات الأهميّة للبنان (الآغا 2006، ص 149 وما بعدها).

كان هذا هو الحال بعد الانسحاب الإسرائيليّ من لبنان على نحوٍ خاصّ، ما أدى إلى أزمة هويّة عند حزب الله، ومعها الحاجة إلى إعادة التوجه. وفي حين وافقت الأمم المتّحدة على إتمام الانسحاب الإسرائيليّ في حزيران/ يونيو 2000، أصرّ كلٌّ من لبنان وسورية على أن مزارع شبعا جزء من لبنان، وأنّها ما تزال تحت الاحتلال الإسرائيليّ. لقد قدم هذا الشريط من الأرض، ومساحته 25 كيلو متراً، ذريعة لحزب الله لمواصلة كفاحه المسلح، وكان هذا الأمر مهماً لدمشق، إذ إنّها تريد الإبقاء على حزب الله وسيلةً فاعلة للضغط على إسرائيل⁽²²³⁾. بينما أيّد النظام السوريّ علناً مطالبة لبنان بالأرض، إلّا أن القضية لم تكن قد سوّيت بالفعل بين البلدين، ووفقاً للأسد، فإنّ

والمقاومة الإسلامية يفوق نفقات المشروعات المدنية.

(223) في كثير من المناسبات، أكد بشار الأسد أن ترسيم الحدود لن يحدث إلّا بعد التحرير. انظر، على سبيل المثال: مقابله مع تلفزيون دبي، كما نشرت في وكالة الأنباء العربيّة السوريّة (سانا) في 24 تموز/ يوليو 2006.

الترسيم النهائي للحدود لا ينبغي أن يُحدّد إلّا بعد الانسحاب الإسرائيلي. ولم تبد دمشق لسنوات من التواصل الرسمي بين البلدين أية إشارة صريحة إلى مزارع شبعا، الأمر الذي لم يغيب عن انتباه شخصيات لبنانية مؤثرة كالكاظم جبران تويني الذي انتقد في مقالة صحفية في كانون الأول/ ديسمبر 2005 عادة سورية في الإصرار على المزارع بوصفها لبنانية، من دون إعطاء تأكيد خطي بهذا الأمر للبنان (تويني Tuéni 2005). وبعد أسبوع من ذلك فقط، في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2005، قتل تويني بانفجار سيارة في بيروت، وهي واحدة من سلسلة اغتالات للسياسيين والمثقفين اللبنانيين الذين تجرّؤوا على انتقاد الدور السوري في لبنان.⁽²²⁴⁾

كانت السلطة الحاكمة في سورية تتعامل مع الحكومة اللبنانية وحزب الله، بوصفهما كيانات مختلفين، وكلاهما تمتّع بدعم سوري كامل ومتساو، وإن تكن الأدوار والمصالح المختلفة للطرفين قد خلقت تحديات حتمًا. فقد أثار نشاط مقاتلي حزب الله في مناسبات عدّة أفعالاً انتقامية هائلة من إسرائيل، ما وضع الحكومة اللبنانية تحت ضغط، وجعلها في الوقت نفسه عاجزة عن إيجاد حل للوضع. وإضافة إلى ذلك لم يكن نشاط حزب الله بتنسيق مع الحكومة اللبنانية بل مع السلطة الحاكمة في سورية في الغالب ما أدّى إلى تفاقم الصعوبات (بالمر هاريك Palmer Harik 2005، ص 113). ومع مرور الوقت، تمكن حزب الله من تقديم نفسه على أنّه نوع من الدولة داخل الدولة في جنوبي لبنان، وما كان ذلك ليؤثر في سيادة الحكومة اللبنانية في الشؤون المحلية فحسب، بل في علاقاتها بالفاعلين الخارجيين كإسرائيل وسورية وإيران.

غدّت المواجهة بين إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب الإسرائيلي أكثر رمزيّة، وغدّت «قواعد» الاشتباك أكثر وضوحًا، وكان حزب الله وإسرائيل يهدّد بعضهما بعضًا؛ فكانت إسرائيل تفعل ذلك باختراق طائراتها حاجز الصوت على طول الساحل اللبناني، وكان حزب الله يردّ بالنيران المضادة للطائرات. كان واضحًا لمراقبي الأمم المتحدة أنّ حزب الله كان يطلق النار على مسافة منخفضة عمدًا، لتجنب حدوث أيّ

(224) من بين غيرهم، الكاتب سمير القصير في 2 حزيران/ يونيو 2005، السياسي الشعبي جورج حاوي (الحزب الشيوعي اللبناني) في 21 حزيران/ يونيو 2005، والصحافية في محطة LBC التلفزيونية مي شدياق التي أصيبت إصابات بالغة ويات مشوهة، نتيجة انفجار سيارة في 25 أيلول/ سبتمبر 2005.

مخاطرة بالإضرار بالطائرات الإسرائيلية؛ فقد كان مدرّكاً تماماً طبيعة ردّات الفعل القاسية التي قد تنجم عن ذلك.⁽²²⁵⁾ وحتى المواجهة بين حزب الله وإسرائيل، في صيف 2006، فقد بدت؛ وكأنّ الجانبين على معرفة جيّدة بالقواعد، ويلتزمان بها التزاماً عامّاً، ما جنبهما مزيداً من المواجهة.⁽²²⁶⁾

يقال إنّ إسرائيل، في مناسبات عدّة، كانت تنخرط في مواجهات مع حزب الله وهدفها الحقيقيّ هو سورية، وأفضل مثال على ذلك الاعتداءات العسكرية التي شنتها إسرائيل، في العامين 1993 و 1996، في «عملية تصفية الحساب» و«عملية عناقيد الغضب». لقد كان السبب الرسميّ الذي أعطي لهاتين العمليتين هو الانتقام ومنع حزب الله من قصف شمال إسرائيل.⁽²²⁷⁾ تسببت العمليتان كلاًهما بسقوط ضحايا، وأسفرتا عن أضرار كبيرة في البنية التحتيّة المدنيّة اللبنانيّة، ولكنّهما أخفقتا في قهر حزب الله. وعلى العكس من ذلك، فقد مكّنتا الحزب من تصوير نفسه على أنّه المنتصر عسكريّاً، وحسّنت مكانته لدى الشعب اللبنانيّ، وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى جهد الإغاثة وإعادة الإعمار الفعّال الذي قامت به الشركات والوكالات التي كانت تحت تصرف حزب الله.

كانت إسرائيل، بقيامها بهاتين العمليتين، تأمل أن تجبر الحكومة اللبنانيّة على اتخاذ إجراء ضدّ حزب الله، وبذلك تدقّ إسفيناً بين سورية ولبنان، وقد وصف شيمون بيريز أهداف هجوم عام 1993 في أثناء حديثه عبر الإذاعة الإسرائيليّة: «عليّ الحكومة اللبنانيّة أن تقرّر ما إذا كان حزب الله يمثلها أم لا، وإذا كان كذلك، فإنّ لبنان كلّه سيكون في حالة حرب مع إسرائيل. هذا يعني أيضاً أن حزب الله يسعى لتدمير لبنان كلّه، وعندها سيكون على الحكومة اللبنانيّة أن تتعاون معنا في إسكات حزب الله وإنهاء نشاطه (بالمر هاريك 2005 Palmer Harik، ص 115).

(225) وفقاً لدبلوماسي أوروبي مطلع بشأن اليونيفيل في جنوب لبنان، يمكن المشاهدة من المنعطف، ومن خلال إطلاق النار، أن مقاتلي حزب الله لم يعتزموا ضرب أي شيء.

(226) بالتالي، يمكن افتراض أن حزب الله في صيف عام 2006، عندما دخل الأراضي الإسرائيليّة بالفعل واختطف الجندي الإسرائيليّ كان يدرك أن ذلك سيؤدي إلى عواقب خطيرة، حتى وإن لم يكن المدى الذي وصلت إليه متوقعاً تماماً.

(227) الجبهة الفلسطينية لتحرير فلسطين-القيادة العامّة، في عام 1996.

بعد سنواتٍ ثلاث وخلال «عملية عناقيد الغضب» عام 1996، صرّح إيتمار رابينوفيتش Rabinovich السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة في مقابلة إذاعيّة: «أعتقد أنّ الخطاب الفعّال هو مع سورية» (سيل / بتلر 1996 / Seale / Butler، ص 21)، وأضاف أنّ هدف إسرائيل كان التفاوض مع سورية للعمل على وقف إطلاق النار. كان رابينوفيتش يرى في السياسة السوريّة تهديدًا حقيقيًا في جنوبي لبنان. وبالتالي، فقد حدد الحاجة إلى الانخراط مباشرة مع سورية، كي تتعامل مع حزب الله. ووفقاً لوجهة نظره، فإنّ لسورية القدرة على كبح جماح حزب الله، وإنّ التأثير الإيراني على المنظمة كان متوقفاً على استعداد سورية للسماح لها بالقيام بذلك (سيل / بتلر / Seale 1996، ص 21). لقد كان توقيت العملية حاسماً، فمع الانتخابات التي تلوح في الأفق، أراد بيريز القيام باستعراض القوة في مكافحة الإرهاب وتغيير موازين القوى مع دمشق. لكن الإستراتيجية الإسرائيلية لم تحقق النتيجة المرجوة، إذ خرج حزب الله من العملية أقوى ممّا كان عليه، وحصد نتيا هو الفوز بالانتخابات.

لم يكن النظام السوريّ مستعداً للتخلي عن حزب الله، لأنّه وسيلته للعمل العسكريّ ضدّ إسرائيل. لكنّه وكما كان متوقفاً إلى حدّ ما، بدأ قلقه يتزايد من فكرة أنّ منظمة حزب الله تكتسب كثيراً من الاستقلاليّة. سعيًا وراء سبل للحدّ من استقلاليّة الحزب، وخوفاً من أن توفر الانتخابات البرلمانية المقبلة منبراً له لتوسيع منزلته في البرلمان اللبناني، فقد أجبرت سورية حزب الله وحركة أمل على تأليف كتلة واحدة (أوشر 1997 / Usher). ومع أخذ هذه المسألة أخذاً واضحاً في الحسبان، استمرّ النظام السوريّ في الاستفادة من الوضع الراهن، حيث يقوم حزب الله بأفعال لمصلحة سورية، ولكن لا يمكن أن تلام دمشق عليها فعلياً.

في العام 2002، نُبّهت إسرائيل إلى أنّها لم تعد مستعدة لقبول مثل هذا الوضع، وردّت على سورية بمهاجمة مواقع في سهل البقاع، وهي ليست بعيدة عن الحدود السوريّة اللبنانيّة. وكان لدى رئيس الوزراء آريل شارون الذي كان قد تسلّم منصبه في شباط / فبراير 2002 إستراتيجية جديدة، فقد أمر في منتصف نيسان / أبريل الطائرات الحربيّة الإسرائيليّة باستهداف منشأة رادار سوريّة، وقد قضى نتيجة لهذه العملية عدد من الجنود السوريين، أثارت الحادثة قلقاً دولياً، وتخوفاً من تصعيد التوتر بين

الدولتين. (228)

في الثاني من تموز/ يوليو 2002، بعد يومين من شنّ حزب الله هجمات على القوات الإسرائيلية في مزارع شبعا، دمّرت الصواريخ الإسرائيلية محطة رادار سورية في البقاع، فردّ حزب الله على الفور، وأصدر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ونظيره اللبناني محمود حمود بياناً مشتركاً؛ مؤكدين التنسيق الوثيق في السياسة الخارجية بين البلدين ومحذرين من أن الحادثة تهدد بزعة استقرار المنطقة (بالمر هاريك 2005 Palmer Harik، ص 157). لقد غدا واضحاً أن إستراتيجية دمشق في دعم حزب الله ضدّ إسرائيل مع تفادي المساءلة في الوقت نفسه، ما عادت تجدي نفعاً، كما كان ذلك يحصل وبفاعلية في الماضي.

حزب الله بعد الانسحاب السوري

إن كان الانسحاب الإسرائيلي في العام 2000، قد وسّع المساحة الجغرافية التي يعمل فيها حزب الله، فإن الانسحاب السوري في العام 2005 قد فتح الطريق أمامه، لأخذ دور أكبر في الساحة السياسية اللبنانية. فبعد إعلان بشار الأسد، في الخامس من آذار/ مارس 2005، أن سورية ستمثل للقرار الأممي رقم 1559، قرّر حزب الله الانضمام إلى مجلس الوزراء اللبناني؛ فطوال مدّة وجود سورية في لبنان، كان حزب الله تحت حمايتها السياسية، ولذلك اتخذ «قراراً صارماً» بعدم الانضمام إلى مجلس الوزراء، لكنّ مع هذا التغيّر الملحوظ في الوضع شعر بأنّه مضطر إلى تحمّل مسؤولية حماية لبنان من النفوذ الغربي (الآغا 2006 Alagha، ص 173). لقد صوّرت المسألة بتلك الطريقة التي تظهر أن قرار حزب الله السابق بعدم المشاركة في الحكومة كان يعزى مباشرة إلى ثقته في قدرة سورية على ضمان الحماية لحزب الله ومصالحه. مع ذلك وبصرف النظر عن الدعاية، كان واضحاً أن حزب الله قد شهد اندفاعاً في قوته واستقلاليته بعد الانسحاب السوري. عند هذه المرحلة من الزمن، لم يكن للنظام السوري اعتراضات حقيقية على مشاركة حزب الله في الانتخابات اللبنانية، فالإطار السياسي الذي حاول تشكيله قد أخفق، وبات شغله الشاغل حينئذ تعقيد الأمور في ما

(228) في وقت لاحق، أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري، أن المقاومة قد وافقت على سياسة جديدة، ووفقها يكون أي اعتداء على المرافق السورية، سواء في لبنان أم سورية، سيفهم أنّه اعتداء على لبنان، ويعدّ الهجوم على المستوطنات الإسرائيلية ردّاً محتملاً.

يتعلّق بلبنان وأولئك في المجتمع الدوليّ الذين يصرون على انسحاب سورية.

اختطف حزب الله في عام 2006 جنديين إسرائيليين على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، وردت إسرائيل بقوة كبيرة، ما أسفر عن مقتل أكثر من ألف شخص وأضرار بالغة في البنية التحتية للبنان، وانتهت الحرب بوقف لإطلاق النار، بوساطة الأمم المتحدة في آب/ أغسطس 2006. وفي إدراك متأخر، قال نصر الله: إنّهُ لو عرف حجم الرد الإسرائيلي، لم يكن ليوافق على عملية الاختطاف، الأمر الذي فسّره المحللون بأنّه علامة على الدور الأكثر استقلالية لحزب الله بعد الانسحاب السوري.

العام 2011: انهيار السيطرة في سورية وتأثيرها في لبنان

إنّ الصراع الدائر في سورية، في كثير من النواحي، يفرض عبئاً على لبنان، فقد كانت سورية ما قبل الثورة الشريط الرئيس للبنان في الواردات والصادرات، إذ كانت المنتجات الزراعية تُعبأ في سورية وتُنقل عبرها إلى بلدان ثالثة، وهذا أمرٌ ما عاد ممكناً. ما عاد ممكناً للبنانيين أن يشتروا الألبسة الرخيصة والأدوات المنزلية أو الأدوية عالية الجودة بأسعار معقولة من سورية، وباتت المقاهي الراقية والمطاعم والمحال في بيروت مهجورة؛ لأنّ التطورات قد أرعبت السياح الخليجيين الذين اعتادوا إمضاء إجازاتهم فيها، وكانوا مصدرًا رئيسًا للدخل في لبنان. ويُقدّر عدد اللاجئين الذين وصلوا بالفعل إلى لبنان بنحو مليون لاجئ، ولا يكاد يكون هناك أيّ دعم دوليٍّ لهم.

مع ذلك، فإنّ الأمر الأكثر إثارة للقلق هو التطورات على الصعيد السياسي، إذ كان للصراع في سورية، مع بعده الطائفي المتزايد، تداعياتٌ على لبنان، سواء كان مع النظام أو ضده، فليس هناك من مصلحة للبنان في استيراد الصراع إلى أراضيه. لذلك، فقد كان القادة السياسيون اللبنانيون حريصين على إبقاء الوضع هادئاً، وقد حاولوا إلى حدٍّ كبيرٍ إخفات نبرة خطابهم. إن حزب الله مهتمٌّ جدّاً بالمحافظة على نظام الأسد في مكانه، غير أنّ الانتفاضة في سورية قد غيّرت تغييراً جذرياً دور حزب الله الذي لم يكن قد انخرط من قبل في الشؤون العسكرية داخل سورية، وقد وقع الحزب بطريقة ما في الفخ، بتموضعه المبكر والواضح، فقد كان يخسر شعبيته، وباتت لديه حاجة ماسّة الآن إلى التفكير في إستراتيجياته لما بعد الأسد. وكما أوضحت دورين خوري Doreen Khoury الخبيرة في الشؤون اللبنانية في حزيران/ يونيو 2012: «نظراً إلى

براغماتية نصر الله البارزة والتخطيط المتواصل لحزب الله على المدى الطويل، فإنه من غير المرجح البتة أن يسمح لأي شيء ضار بأن يحدث لحزبه، للمحافظة على عائلة الأسد التي ما عاد يستمد من ضعفها المتزايد إلا القليل من الفائدة. إن بقاء حزب الله في لبنان يعتمد على إستراتيجية ما بعد الأسد، التي يمكن أن تترجم في ترسيخ أعمق في الدولة اللبنانية وبدأت بالفعل، بعد انسحاب القوات السورية من لبنان في العام 2005 والمزيد من السيطرة على الأجهزة الأمنية المختلفة.»⁽²²⁹⁾

ومع ذلك، فإن التوترات ملموسة، ومع تنامي مشاركة حزب الله، وكذلك الجماعات المؤيدة للثورة في المناطق الحدودية، أصبح الوضع بات أكثر تقلباً. بعد مرور نحو عام على الثورة، لم تُظهر نبرة خطاب نصر الله في 20 نيسان/ أبريل كثيراً من البراغماتية. وخلافاً للفهم السائد للطائفة بوصفها من المحرّمات، أشار إلي الجماعات الثائرة في سورية باسم «التكفيريين المتطرفين»، وهذا يعني، حرفياً، أن مسلمين يتّهمون غيرهم من المسلمين بعدم اتباع الشريعة الإسلامية، بالمعنى الدقيق للكلمة.⁽²³⁰⁾

سلّطت الأزمة الضوء على ضعف الحكومة اللبنانية، وكان لعدم قدرتها على التفاوض على إعادة الرهائن اللبنانيين المختطفين في سورية في أيار/ مايو 2012، بخلاف الحكومة الإيرانية التي تمكنت من إطلاق ثمان وأربعين رهينة إيرانية في سورية، في كانون الثاني/ يناير 2013، أن أثبت أنه ليس للبنان نفوذ كاف في مواجهة السلطة السورية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن شيئاً لم يتغيّر في المعادلة السورية اللبنانية، ففي خطوة غير مسبوقة في 9 آب/ أغسطس 2012، اعتُقل ميشيل سماحة، وهو من السياسيين رفيعي المستوى المؤيدين لسورية، وأُتهم بالتآمر مع رئيس الاستخبارات السوري علي مملوك، لقتل زعماء دينيين مسيحيين في أثناء زيارة له إلى منطقة عكار ذات الأغلبية السنية في شمالي لبنان، من أجل مدّ الصراع السوري

(229) مقابلة الكاتبة مع الخبيرة بالشؤون السورية، دورين خوري Doreen Khoury، بيروت، 1 حزيران/ يونيو 2012.

(230) انظر أيضاً، على سبيل التحليل: مقالة علي هاشم في المرصد، 30 نيسان/ أبريل 2013: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/05/hassan-nasrallah-spec-ch-hezbollah-syria.html>

في ما يتعلق بمعركة القصير، اعترف حزب الله أول مرة بإرسال مقاتلين إلى سورية.

إلى لبنان وتعزيز التوترات الطائفية. السلطات اللبنانية، التي لم تتجرأ من قبل على رفع ادّعاءات ضدّ مسؤولين سوريين، وجّهت لائحة اتّهام إلى علي مملوك في ذلك الوقت. وفي أوائل شباط/ فبراير 2013، أصدرت بحقه مذكرة توقيف، وهذا يُظهر إلى أيّ مدى بات لبنان أكثر ثقة بالنفس، في مواجهة جاره الذي كان مهيمناً ذات يوم.

خاتمة

غالباً ما يشير مراقبو السياسة السورية إلى تعامل حافظ الأسد مع «الملف اللبناني»، بوصفه أكبر إنجازاته؛ ملقّين في الوقت نفسه اللوم على افتقار بشار للتقدير، من أجل التغيير في الوضع الراهن. أظنّ أنّ هذه الرؤية تخفق في إدراك الصعوبات المتأصلة في العلاقة الثنائية غير المتوازنة تماماً بين البلدين، كما أنّها تقلّل من شأن لبنان واللبنانيين برمتهم وتستبعدهم، بوصفهم فاعلين سلبين غير قادرين على تغيير وضعهم، وأرى أنّه في الحقيقة، أو أفترض، أن الأساس لانسحاب سورية من لبنان قد وضع حقاً، حتى قبل تسلّم بشار السلطة، ويعود أبرزه أيضاً إلى عدم الاحترام والازدراء الذي كانت دمشق قد أظهرته في علاقاتها بلبنان.

من الواضح أنّ بشاراً حاول إبقاء لبنان تحت السيطرة، باستخدام الأساليب نفسها التي استخدمها والده، غير أنّ «السيناريو» الذي ورثه، للتعامل مع مسائل السياسة الخارجية، ما عاد يتلاءم مع الوضع،⁽²³¹⁾ فالانسحاب الإسرائيلي قد غيّر المشهد السياسي، وتحديّ شرعية دور سورية في لبنان، قبل استلام بشار الرئاسة. في أثناء ذلك، حاول النظام السوري المحافظة على السيطرة، كما فعل في سياقات أخرى، عن طريق السماح لكثير من الفرقاء ذوي المصالح الكثيرة المختلفة بالسعي وراء أهدافهم الخاصة المتناقضة.

إنّ دراسة لبنان تظهر أمثلة متعددة، حيث تفادى حافظ وبشار سياسات متقدمة منذ البداية، وقد كوفئت مبادرة سورية تجاه الولايات المتحدة ودعمها في حرب الخليج عام 1991 بمنح سورية دوراً مهيمناً في لبنان، فضلاً عن أشياء أخرى. بعدئذ وعندما انسحبت إسرائيل في العام 2000، شكّل هذا الأمر ضغطاً على السلطة السورية،

(231) ليفريت Leverett 2006. يشير إلى أنّ بشار الأسد كان قد ورث «مخطوطاً» من والده، حول كيفية التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.

لتحذو حذوها في هذا الأمر، فضلاً عن أن القرار الأممي الذي يدعو إلى الانسحاب قد ترك النظام السوري غير متفائل. ومع ذلك، لم تغد التهديدات الدولية جدية كفاية ليستسلم الأسد إلا عام 2005، وقد حصل الاستسلام رسمياً فقط، لأن الأسد بقي محافظاً على النفوذ السوري في لبنان ومظهراً أن مصالحه لا يمكن تجاهلها من خلال سلسلة من الاغتيالات.

إن التاريخ الطويل لهذا النمط من السلوك الذي يتبعه النظام السوري، يشير إلى أن المجتمع الدولي لا بد أن يكون مستعداً لإستراتيجية سورية في كسب الوقت، مع الاستمرار بغير تأثير في فعل ما تريد، وهذا لا يعني في الوضع الراهن أن جمع الأسد بين العنف الوحشي والإصرار السياسي، سيمكّنه من الإبقاء على النظام، ولكنه يشير إلى السبب وراء رؤية بشار الأسد والمراتب العليا من القيادة السورية أنه سيفعل.

في الأزمة الحالية، لا يحتاج لبنان إلى أن يكون خائفاً من السيطرة السورية، كخوفه من فقدان سيطرة الحكومة السورية، الأمر الذي قد يهدد استقرار لبنان، ويخلق وضعاً خطراً، حيث سيسعى آلاف من أفراد الشبيحة العلويين والجيش وأجهزة الأمن للجوء إلى لبنان، ما سيؤدي إلى تغيير الميزان السياسي والطائفي، الأمر الذي قد يتصعد بسهولة، ليصبح حرباً أهلية جديدة؛ نظراً إلى التوتر الكبير الموجود بالفعل في لبنان بين مؤيدي الثورة من الأغلبية السنية ومؤيدي النظام السوري من الشيعة، بصورة رئيسة.

الفصل السادس

الزواج الغريب: سورية وإيران

الفصل السادس

الزواج الغريب: سورية وإيران

أثبتت العلاقة الفريدة لسورية بإيران مع مرور الوقت، أنَّها واحدة من أكثر الاصطفافات المتينة في الشرق الأوسط المتقلب، وقد أظهر قرار الأسد بإقامة علاقات وثيقة بطهران، في عقب الثورة الإيرانية، بوضوح، أنَّ سياسة القوة أكثر أهمية له من الأيديولوجيا. وبتوحيد القوى مع إيران، كان يتحدّى الانتقادات الصريحة من الدول العربيّة الأخرى، ومن شعب بلده، من أجل حشد دعم واحدة من أكبر القوى في المنطقة.

لم تكن هذه الرابطة الثنائيّة الوثيقة، التي أقيمت على أساس المصالح المتبادلة المتصورة، خالية من التوتر، ففي بعض الأحيان كانت دمشق وطهران على خلاف في أهدافهما، ويبقى التحالف بينهما غير محبّب لدى العامّة من البلدين كليهما. ومع ذلك، فإنّهما العلاقة الوحيدة التعاونيّة باستمرار للنظام السوريّ بقوة إقليمية، وحتى في المناسبات التي كانت فيها الدولتان تسعيان وراء مصالح مختلفة، أو ربّما متناقضة، لم تفكر أيّ منهما صراحة في الانسحاب من التحالف.

إنّ التحالف مع سورية عند إيران عنصر جوهري في إستراتيجيّتها الإقليمية، ولذلك كانت مصممة على تجنب إطاحة النظام، إذ إنّّه من غير المرجح أن تكون لها علاقة مماثلة بأيّ حكومة سورية مستقبلية، ما يجعل من الصعب عليها مواصلة دعمها الشديد لحزب الله.

يتناول هذا الفصل العلاقات السوريّة-الإيرانيّة في المدة بين العام 1990 والوقت الحاضر، من أجل فهم دوافع الجانبين كليهما في إدامة هذه «العلاقة الخاصّة»، واستكشاف ما الذي تعنيه هذه العلاقة من الناحية العمليّة في الأحوال الراهنة.

الأيام الأولى للعلاقة

بدأ حافظ الأسد التعاون بين دمشق وطهران خلال مرحلة من التغيير الشامل والاضطراب في المنطقة، وكانت الثورة في إيران قد أنتجت ثيوقراطية (حكومة دينية) كانت تدعو علناً إلى «تصدير» نموذج ثوري إسلاميٍّ مماثل إلى الدول العربية، وكان نجاح الحركة الإسلامية في إسقاط نظام مدعوم بشدة من الولايات المتحدة قد شجع الحركات الإسلامية في المنطقة برمتها وأعطاهما الجرأة. لقد كان من ثم أمراً فاضحاً، إن لم يكن مثيراً للسخرية إلى حدٍّ ما، أن حافظ الأسد قد اختار تعميق العلاقات بإيران، في الوقت ذاته الذي كان يسحق فيه بعنف الانتفاضة الإسلامية ضد نظامه في سورية.⁽²³²⁾ على أي حال، كان الأسد في حاجة إلى حليف، والتغييرات في المشهد السياسي للمنطقة قد دفعته إلى التصرف، فمصر لم تعد خياراً، بعد أن اضطرت إلى الخروج من جامعة الدول العربية، بعد دخولها في اتفاقية سلام مع إسرائيل، وكانت العلاقات ببغداد متوترة بعد إخفاق حافظ الأسد في محاولة الوحدة مع العراق وبسبب الدعم العراقي المستمر لنشاط الإخوان المسلمين في سورية. وبذلك، مع خروج أقوى دولتين عربيتين من السباق وقلق النظام السوري المتنامي دائماً من قوة إسرائيل المتزايدة، كانت إيران الخيار المنطقي. لقد أثمر التقارب بين البلدين بالنسبة إلى النظام السوري على الفور تقريباً، فقد رفضت إيران، وهي التي كانت تصرّح بثبات بالحاجة إلى ثورة إسلامية في أنحاء العالم الإسلامي جميعاً، السماح لأعضاء الإخوان المسلمين السوريين الذين تعرضوا للاضطهاد من اللجوء إليها، وامتنعت عن دعم الاضطرابات السياسية في سورية، في إشارة واضحة لدعم حليفها الجديد (جودارزي 2006 Goodarzi، ص 9).

كانت الإدارة الأميركية ميالة لانتقاد التعاون السوري-الإيراني باستمرار في السنوات التي تلت الثورة الإيرانية. ومع ذلك، فقد قامت بجهد منسق لإقناع النظام

(232) على الرغم من أن الثورة الإيرانية أوصلت حركة شيعية إلى السلطة، إلا أنها كانت حدثاً ذا تأثير كبير في المنطقة، حيث أنها أثارت إحياء عامّاً للأفكار الإسلامية، وشجعت الحركات السنية أيضاً. كان الانقسام بين السنة والشيعية، في ذلك الوقت، يبدو أقل أهمية، من الناحية السياسية، مما هو عليه اليوم. مع ذلك، أن يبدأ التعاون بين سورية وإيران، فإنه لأمر لافت ويبدو أنه يتوضح وضوحاً أفضل، من حيث التطورات الإقليمية التي جعلت من التقارب أكثر جاذبية. يبدو أن كل دولة كانت تعدّ الوضع الداخلي في البلد الأخرى شأنًا داخلياً ولم يشكل عائقاً أمام قرارات السياسة الخارجية.

السوريّ بأن تكون دمشق بمنزلة وسيط في حلّ مشكلاتها مع إيران، ففي الثمانينيات، على سبيل المثال، ساعدت السلطة السوريّة في ضمان إطلاق المختطفين الأميركيين في لبنان (بيكو 1999 Picco). في الواقع، كانت دمشق تراهن على علاقتها بطهران: «تراهن على تقديم خدمة للولايات المتحدة، وهو ما لا يمكن الحصول عليه في مكان آخر، فمن شأنه كسب نفوذ قيمّ يكون مفيداً في المستقبل.⁽²³³⁾ مع ذلك، أظهرت المفاوضات البطيئة، والفاشلة أحياناً، أن النفوذ السوري لدى إيران كان في الواقع محدوداً جداً» (بيكو 1999 Picco).

وقد تشارك حافظ الأسد والزعيم الإيراني آية الله روح الله الخميني هدفين رئيسيين: إذ كان كل منهما يسعى للاضطلاع بدور قياديّ إقليميٍّ، ومعارضة النفوذ الخارجي في شؤون المنطقة، وكان الرجلان كلاهما شديد الانتقاد للتدخل الأميركي في الشرق الأوسط ومعادياً لإسرائيل بشدّة، ويخشى التطلعات التوسعية للعراق. ومع ذلك، فقد كان للزعيمين كليهما رؤية مختلفة تماماً حول السبل الفضلى لتحقيق أهدافهما والتعامل مع «أعدائهما»، إذ سعى الخميني لتوسيع مجال نفوذ طهران، من خلال تعزيز أنموذج ثوريّ إسلاميٍّ شامل وتصديره، بينما اهتمّ حافظ الأسد اهتماماً أساسياً بتعزيز موثوقيته زعيماً عربياً، من وجهة نظر أيديولوجيّة. لا يمكن أن تكون الدولتان أكثر اختلافاً، ولكنّ التقارب الواضح للمصالح السياسيّة والأمنيّة؛ قد دفع الجمهوريّة الإسلاميّة إلى التعاون مع سورية العلمانيّة، ودفع دمشق إلى تغليب البراغماتيّة على العروبة، والاصطفاف مع الفاعل الإقليميّ الوحيد الذي يمكن أن يؤمّن ثقلًا موازنًا إزاء إسرائيل.

لم يكن للبعد الطائفيّ الضمنيّ -بحكم أنّ نظام الأسد [العلويّ] يعدّ فرعاً من الفروع الشيعيّة- أيّ دور واضح في تلك الأيام، وكما يقول جودارزي Goodarzi: «عموماً، لم يكن العنصر الدينيّ عاملاً حاسماً، ولم يكن له سوى القليل من الأهميّة، إن وجدت أصلاً» (جودارزي Goodarzi 2013، ص 39). ومع ذلك، فإنّه عمل على

(233) انظر أيضاً: المحلل السوري سامي مبيض، بحسب ما نقل في «سورية وإيران، الأوراق الأخيرة في دبلوماسية الشرق الأوسط»: الأمور كلها مأخوذة في الاعتبار، www.npr.org، 1 آب/ أغسطس 2006. يشدد هنا على أن الحكومة السوريّة مقتنعة بأن خدماتها ستكون مطلوبة لتسوية الأزمة اللبنانيّة.

تيسير الشراكة بوصفها سلعة ضمنية؛ نظرًا إلى الغضب في المملكة العربية السعودية من إصدار حافظ الأسد أوامر بقتل آلاف من السنة من الإخوان المسلمين في حماة عام 1982، والعداوة السعودية-الإيرانية العميقة في ذلك الوقت. بطبيعة الحال، كانت علاقات الإخوان المسلمين بالأنظمة السنية أوثق من علاقاتهم بالشيعة في إيران.

لم تكن فوائد العلاقة تصبُّ في جانب واحد، فقد كانت طهران أيضًا في حاجة إلى حليف إقليمي، ولا سيَّما في أعقاب الغزو العراقي لإيران، في أيلول/ سبتمبر 1980، ولم تكن سورية في موقع يسمح لها بتقديم دعم عسكري، غير أنَّه كان للتحالف إمكان إنقاذ إيران من مواجهة تحالف عربيٍّ أوسع.⁽²³⁴⁾ لإدراكها التام بالقدرة العسكرية لبغداد، كانت لسورية مصلحة في رؤية العراق يضعف، ولكن لم يكن لديها رغبة في أن تصبح متورطة في الصراع الفعلي. لذا كان الوقوف إلى جانب إيران في الصراع خيارًا إستراتيجيًا خدم مصالح الأمن القومي لسورية، وكذلك رغبتها في كبح جماح الطموح الإقليمي للعراق.⁽²³⁵⁾ وقد أدَّى التحالف مع إيران في بعض الأحيان، ولا سيَّما أواخر الثمانينيات، إلى زيادة أهمية سورية في أعين الدول الغربية التي تتطلع إلى دمشق للتوسط في أوقات الأزمات. وفي هذه الحالات، باتت إيران مصدر قوة أو ورقة يمكن العمل بها، أكثر من كونها شريكًا إستراتيجيًا.

التنافس والتعاون في لبنان

كثيرًا ما اتَّسمت العلاقات السورية-الإيرانية بدرجة من التنافسية، عندما يتعلق الأمر بلبنان، وتاريخيًا كانت دمشق وطهران تسعيان لزيادة نفوذهما في هذا البلد، من خلال رعاية الجماعات الشيعية، وكانت سورية بدايةً تركّز جهدها على دعم حركة أمل، وسيلةً لتحقيق التوازن في ديناميات القوى اللبنانية. ومع ازدياد انخراط إيران في الشؤون اللبنانية، بدأ قلق دمشق يتزايد من أن «سيطرتها» على هذه الشريحة المهمة

(234) انظر: ليش Lesch 2005، ص 41، وجودارزي Goodarzi 2006، احتشامي/ هينيوش Ehteshami/Hinnebusch 1997.

(235) بدأت الاتصالات المكثفة بين سورية وإيران، حتى قبل الحرب الإيرانية العراقية، وكانت سورية الدولة الثانية، بعد الاتحاد السوفياتي مباشرة، التي تعترف بالنظام الإسلامي الجديد، احتشامي/ هينيوش Ehteshami/Hinnebusch 1997، ص 89.

من الشعب اللبناني قد تضعف، إذ أدت إيران دورًا أساسيًا في تأسيس حزب الله، وساهمت في جوانب تطوره جميعها، كما أنها قامت بتمويله، وإمداده بالتجهيزات، وتوفير التدريب لمتطوعيه، ما خلق اعتمادًا على الأموال الإيرانية والدعم المادي الذي ما يزال مستمرًا حتى يومنا هذا.

مع التغير السريع في المشهد الديموغرافي اللبناني، نتيجة تزايد السكان الشيعة، كانت طهران تأمل في حال حدوث حرب أهلية، أن تشهد المنطقة ولادة دولة أخرى بهيمنة إسلاموية شيعية. مع ذلك، كانت مصلحة إيران المعلنة في دعم تلك الحركات أن تكون قادرة على محاربة إسرائيل على الأراضي اللبنانية، وبذلك تعزز موثوقيتها لدى الحكومات والشارع العربي. لقد ادّعت إيران أن أساسًا انخراطها في لبنان هو «المقاومة»، وبذلك بات نشاطها أكثر قبولًا من شريكها السوري واللبناني، على حدّ سواء، على الرغم من حقيقة أن السوريين على نحو خاص لم يكونوا على عجلة من أمرهم لرؤية دولة إسلامية تنشأ على مرمى حجر منهم، في بلد يعدونه جزءًا من أراضيهم الخاصة.⁽²³⁶⁾

أخيرًا، كان الحدث الذي جمع سياسة إيران وسورية تجاه لبنان هو قرار صدام حسين توجيه دعمه للميليشيات المسيحية بقيادة الجنرال ميشيل عون، في سعي منه إلى تحدي النفوذ والتعاون الإيراني-السوري في لبنان. ولكي لا تهزما في المناورات، توسّطت طهران ودمشق في أواخر الثمانينيات لوقف إطلاق النار بين حركة أمل وحزب الله، وأيدتا سياسة تنسيق أوثق، لضمان ألا تقع مصالحهما ضحية الاقتتال السياسي والتقسيم (حمزة Hamzeh 2004، ص 102). ومع ذلك، كان حافظ الأسد قلقًا إزاء القوة التي يمكن أن تمارسها إيران من خلال حزب الله، وكانت سورية ترصد بانتظام نشاط إيران وحزب الله في لبنان، من خلال شبكتها الواسعة من القوات وعناصر الاستخبارات، وتدخلت في مناسبات عدة، من خلال وكلائها أو باستخدام عناصرها العسكريين، لإحباط نشاط حزب الله.⁽²³⁷⁾ وكلما كان حزب الله يزداد قوة ونفوذًا،

(236) في ما يخص أهمية قضية فلسطين والسياسة المعادية لإسرائيل، انظر: سجادبور Sadjad pour 2006-2007. إنه يصوّر كليهما على أنّهما سياسة تحركها النخبة التي لا تحمّس تعبئة الشارع الإيراني.

(237) انظر: نورتون Norton 2007، ص 72، وحمزة Hamzeh 2004، ص 102.

باتت مسألة إخضاعه لسيطرة سورية أمراً أكثر حسماً، وعلى الأقل بالدرجة نفسها التي كانت طهران قادرة على تدبيرها. يوضح بالمر هاريك Palmer Harik الخبير بشؤون حزب الله: «على الرغم من أن تجارب دمشق السابقة مع الأصولية كانت سلبية جداً، توقع الأسد أن تكون قبضته على حزب الله محكمة، كما كانت على الأطراف الأخرى جميعها تحت المظلة السياسية العسكرية السورية. لقد اختبر هذا التوقع عام 1987، عندما رفض أنصار حزب الله إزالة نقطة تفتيش عن الطريق قبل ثكنات بيروت الغربية، بناءً على أوامر من القوات السورية التي كانت قد وصلت، للسيطرة على المنطقة. ببساطة، اعتقل الضابط السوري المسؤول دزيتين (أكثر من عشرين) أو نحو ذلك من الرجال المتورطين في الأمر، وجعلهم يصطفون، وأطلق الرصاص على رأس كل واحد منهم من مسدسه. لقد كانت التوترات في بعض الأحيان بين حزب الله وسورية وبين طهران ودمشق، توضح حقيقة أن العلاقة ثلاثية الأطراف كانت زواج مصلحة بوضوح، ولم تغد علاقة حميمة إلا لاحقاً (بالمر هاريك Palmer Harik 2005، ص 40).

إيران وسورية وحرب الخليج عام 1991

كانت حرب الخليج شوكة أخرى في طريق التعاون السوري-الإيراني، ففي حين كان لكل من البلدين مصلحة في رؤية العراق ضعيفاً، وقد أيدتا حلاً دبلوماسياً للأزمة، غير أنهما اختارتا في نهاية المطاف مسارات مختلفة جداً في المدة التي سبقت الحرب، فقد عدت طهران، بخلاف دمشق، الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أمراً مستحيلاً، واتخذت موقفاً محايداً بدلاً من ذلك. لقد دانت سلوك العراق وأعلنت صراحة دعمها السيادة الكويتية وأمير الكويت، بوصفه الحاكم الشرعي للبلاد، وكان هذا الموقف لافتاً للنظر، ولا سيما عند الوضع في الحسبان عدم مضي وقت طويل على قيام القيادة الإيرانية بتشجيع قوى المعارضة الكويتية لإطاحة آل الصباح (فيورتج Fürtig 2002، ص 100 وما بعدها).

عندما بات واضحاً لصدام حسين في نهاية المطاف أنه قد قلل تقليلاً فاضحاً من قدر ردة الفعل الدولية على اعتدائه على الكويت، حاول «شراء تسامح أعدائه السابقين»، وإقناع طهران بالوقوف إلى جانبه (فيورتج Fürtig 2002، ص 102). لقد أخفق هذا النهج التصالحي إخفاقاً ذريعاً، ولم يفعل شيئاً لتلين موقف إيران، كما أنه لم ينجح في تغيير غياب ثقة القيادة الإيرانية بصدام حسين.

وضعت حرب الخليج الأولى مسألة الأمن الإقليمي موضع تركيز حادّ لدى الحكومات العربيّة. وبدافع من رغبتها القويّة في التقليل من اعتماد المنطقة على الجهات الفاعلة الخارجيّة، واعتمادها الخاصّ على إيران في المسائل الأمنيّة، قامت سورية باستكشاف خيارات لإعادة هيكلة الإطار الأمنيّ للمنطقة. وقد تُوجّج جهدها بمبادرة مشتركة مع مصر ومجلس التعاون الخليجيّ (GCC)، وعرفت باسم مبادرة «2+6» أو ما يسمّى بـ «إعلان دمشق» الموقع في 6 آذار/ مارس 1991. (238) كانت هذه الخطوة مهمّة من وجهة نظر سورية للتقليل من التدخل العسكريّ للولايات المتّحدة في المنطقة، من خلال نشر القوات السوريّة والمصريّة في المملكة العربيّة السعوديّة، وقد أعلنت طهران التي استبعدت من المحادثات أنّها ترى في المبادرة، بوصفها كلّاً، حالة هجومية.

وكان إعلان دمشق بالنسبة إلى القيادة الإيرانيّة انتكاسة لجهدها المستمرّ في تحسين علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجيّ، ما يشير، مثلما حدث، إلى أنّ دول الخليج العربيّ تبقى أكثر استعداداً للدخول في ترتيبات أمنيّة، لاحتواء النفوذ الإقليميّ والقوّة العسكريّة لإيران، بدلاً من النظر في إقامة نظام أمنيّ مشترك؛ يمكن أن يشتمل على إيران. لقد خلق إعلان دمشق توتراً في العلاقات الثنائيّة السوريّة-الإيرانيّة، وحالما انتشر الخبر سافر مسؤولون إيرانيون رفيعو المستوى إلى دمشق للاعتراض، وقد عبّر كل من وزير الخارجيّة علي ولايتي ونائب الرئيس حسن حبيبي شخصياً عن مخاوف طهران على المصالح الإستراتيجيّة والأمنيّة للبلاد، إضافة إلى نقل خيبة أملهم البالغة إزاء تصرف حليفهم السوريّ؛ منتهزين الفرصة لطلب تعديل الترتيبات، حتّى تشتمل على كلّ من إيران والعراق (فيورتج Fürtig 2002، ص 105 وما بعدها).

بذل حافظ الأسد جهداً لإقناع دول مجلس التعاون الخليجيّ ومصر في محاولة لرأب الصدع مع طهران، أنّ تحفظاتهم على إيران، لم يكن لها أساس، وأنّ الإيرانيين ينبغي أن يكونوا جزءاً من الاتفاقية الأمنيّة. لكنّه جهده لم يفض إلى نتيجة مثمرة، وإن كان قد نجح في استرضاء طهران، وكما اتضح، فإنّ دول الخليج، على الرغم من توقيعها على الإعلان، لم يكن في نيتها إنهاء الوجود العسكريّ للولايات المتّحدة في بلدانها، وترك أمنها في أيدي قوى الدفاع العربيّة.

(238) ينبغي عدم الخلط بينه وبين إعلان دمشق الخاصّ بالمعارضة السوريّة في العام 2005.

غادرت القوات السورية والمصرية منطقة الخليج في صيف عام 1991، وتخلّت قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر 1991 رسمياً عن المكوّن العسكري لإعلان دمشق. من ثمّ، انتهت خطة إقامة إطار أمني إقليمي عربيّ، وانتهى معه الخلاف بين إيران وسورية حول هذه المسألة. بعد أن اطمأنت إلى أنّ الإطار الأمنيّ الإقليميّ ما عاد وارداً، استأنفت طهران جهودها لتحسين العلاقات بجميع دول الخليج. لو كانت أطراف إعلان دمشق نجحت في إرساء أسس نظام إقليميّ قابل للتطبيق، ربّما لكانت سورية أعادت النظر في اصطفاها مع إيران أو حتّى أجبرت على التخلي عن ذلك. مع ذلك وبغياب خيارات أخرى، كان الانسحاب من التحالف مع إيران ليعرّض سورية إلى مزيد من الزعزعة الأمنيّة. بالتالي، لم يكن ذلك خياراً للأسد.

عملية السلام في الشرق الأوسط

بقيت الأهداف الرئيسة للبلدين من دون تغيير عمومًا، ولكن لم تر سورية ولا إيران ضرورة لتعميق روابطهما، واستمرّ التعاون حول لبنان وحزب الله، غير أنّ كلّ دولة حرصت مصالحها الخاصّة. وقد قادت الديناميّات الإقليميّة المتغيرة سورية إلى استكشاف إمكانيات مختلفة للتعاون الثنائيّ، خارج إطار علاقتها مع بطهران، بما في ذلك مع الولايات المتّحدة.

مع ذلك، فقد طرأ توترٌ جديدٌ في ما يتعلّق بمشاركة سورية في عملية سلام الشرق الأوسط، فما أن قررت سورية الانخراط في عملية السلام 1991، حتّى باتت إيران وحيدة، فهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ما زالت متعنتة في رفضها المفاوضات مع إسرائيل، وقد كانت إيران مدركة أنّ النشاط القتاليّ ضدّ إسرائيل أمرٌ مركزيّ، لتوسيع قاعدتها الشعبيّة في المنطقة. وبناءً عليه، كانت القيادة الإيرانيّة ترى أنّ اتفاق سلام محتمل بين سورية وإسرائيل يتعارض مع مصالحها وطموحها الخاص، ولذلك تعمّدت التنديد بمؤتمر مدريد، حتّى إنّها عقدت مؤتمرًا موازيًا في طهران في الوقت نفسه. بينما حضر المؤتمر نحو 400 مندوب من ستين دولة لدعم «الثورة الإسلاميّة في فلسطين»، التي كانت تهدف إلى خلق بديلٍ من منظمة التحرير الفلسطينيّة، غير أنّ غياب اللاعبين الفلسطينيّين الرئيسيين كان يعني أنّ المحاولة قد باءت بالإخفاق، كما

كان متوقعًا. (239)

على الرغم من ذلك، كانت إيران مدركة أن موقفها الثابت من إسرائيل قد خلق لها فرصة لبناء موثوقية في الشارع العربي. لقد كان دعم إيران، لمدة طويلة، حزب الله والحركات الفلسطينية التي تشكّل «المقاومة» العربية ضدّ إسرائيل، فضلًا عن تزايد معاداتها أميركا، والتعنّت في خطابها الرسمي، ما أكسب البلاد احترامًا في العالم العربي، على الأقل من أولئك الذين لم يتأثروا مباشرة أو سلبًا بالسياسة الإيرانية. وكما يوضح كريم سجادبور Sadjadpour Karim المحلّل في مجموعة الأزمات الدولية، فإنّ موقف إيران: «جعل نجم أحمددي نجاد يتألّق في أماكن كالقاهرة وعمّان ودمشق. إن تملق الشارع العربي جزءًا لا يتجزأ من هدف إيران في أن تصبح القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، وحصنًا منيعًا ضدّ الأطماع الإمبريالية الأميركية المعروفة في المنطقة.. الجماهير العربية تمدح النظام السياسي المتحدّي من بعيد، ولكنها لا تتمناه لنفسها» (سجادبور 2006 / Sadjadpour، ص 7، ص 155).

كان هناك تقدير في العالم العربي لجوانب في السياسة الخارجية الإيرانية: نهجها المواجه تجاه إسرائيل، بما في ذلك الدعم المادي لحماس وحزب الله، وكانت بسببه الداعم الأكثر أهمية كثيرًا من أيّ دولة عربية. مع ذلك، فإنّ توجهها الديني، وحقيقة أن عددًا من الدول في المنطقة غير مرتاحة للقوة الإيرانية، يعني أن السياسة الخارجية الإيرانية استمرّت في افتقارها إلى الجاذبية الجماهيرية.

عندما توقفت المفاوضات السورية-الإسرائيلية، في أواخر التسعينيات، رأى محمد خاتمي الرئيس الإيراني المنتخب حديثًا الفرصة سانحة لتعزيز التعاون مع سورية بشأن الجماعات الفلسطينية. في أيار/ مايو 1999، كان الرئيس الإيراني الأول الذي يزور سورية، وفي اجتماعاته مع رؤساء الجماعات الفلسطينية الراضية المقيمة في دمشق، أكد لهم ضمان الدعم الإيراني.⁽²⁴⁰⁾ ودعا خاتمي والأسد في بيان مشترك إلى

(239) آهويي Ahouie، 2004، ص 6. حول الموقف الإيراني من المشاركة السورية في عملية السلام، انظر أيضًا: احتشامي/ هينيوش Ehteshami/Hinnebusch، 1997، ص 183 وما بعدها.

(240) التقى خاتمي مع أحمد جبريل (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة)، جورج حبش (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين)، رمضان شلح (الجهاد الإسلامي الفلسطيني) وخالد

إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والاعتراف بحق العودة، وأضاف خاتمي أنه في ظل هذه الشروط ستدعم إيران عملية السلام، وتُحجم عن فرض حلول على الشعب الفلسطيني. عندما استأنفت سورية مفاوضاتها مع إسرائيل عام 2000 أبدت إيران دعمها الصريح؛ مرتاحة إلى أن المناقشات لن تتناول صراحةً موضوع الحقوق الفلسطينية. في العام 2002، اتخذ الرئيس خاتمي الموقف الذي اتخذته سورية في منتصف التسعينيات؛ مصرحاً بأن أي حل مقبول للفلسطينيين سيكون مقبولاً أيضاً لبلاده، وأنه يرحب رسمياً بجميع الخطوات باتجاه سلام عادل في الشرق الأوسط (أهوي 2004، ص 7 وما بعدها).

في حين كانت قيمة العلاقة السورية-الإيرانية، من وجهة نظر دمشق، تتوقف توقفاً أساسياً على الجهد المشترك ضد إسرائيل، فإنها كانت تؤدي وظيفة رمزية أكثر من تقديم أي شكل من أشكال الحماية العملية، إذ لم تردع هذه العلاقة إسرائيل عن شن هجمات عسكرية على سورية في الأعوام 2003 و2007 و2013، على سبيل المثال. وعلى الرغم من التعهد الإيراني عام 2004 بالدفاع عن سورية في حال حدوث أي هجوم، لم يكن هناك من استعداد لتقديم حماية كهذه، بل على العكس، فقد كانت إيران وسورية، على حد سواء، حريصتين على عدم الرد على الأفعال الإسرائيلية العسكرية الاستفزازية.⁽²⁴¹⁾

العلاقات السورية-الإيرانية في عهد بشار

بدلاً من عد الهجمات الإسرائيلية كنكسة، ركزت كل من إيران وسورية على ما تعدّانه إنجازاتهما المشتركة في مواجهة إسرائيل، وكان الإنجاز الأكثر أهمية في هذا الصدد الانسحاب الإسرائيلي من جنوبي لبنان عام 2000، وهو ما يصوّره حزب الله بوصفه نتيجة مباشرة لجهده المقاوم.⁽²⁴²⁾ فقد ضمّن نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله فصلاً في كتاب له، حول كيفية التكيف مع تجربة حزب الله في سياقات أخرى؛

مشعل (حماس). انظر: تقرير إيران في 17 أيار/ مايو 1999، www.globalsecurity.org

(241) في حرب عام 2006 على لبنان، وكذلك بعد تفجير الموقع النووي الكوري الشمالي المزعم في سورية، قامت كل من سورية وإيران بالتوازي عن الأنظار، ما حال دون مزيد من التصعيد.

(242) انظر أيضاً: الفصل حول لبنان.

مناقشًا بفخر انسحاب إسرائيل من لبنان والأطراف التي ساهمت في نجاح الحزب: «عندما حرّر حزب الله جنوبي لبنان والبقاع الغربي، بمساعدة إيرانية فاعلة، فإنه حقق أهدافه المعلنة التي ضحّى الشهداء بأرواحهم من أجلها. وبذلك حققت إيران رؤيتها برفض الاحتلال ودعم المجاهدين المقاتلين من أجل الحرية. هذه مكاسب محفوظة لكل من حزب الله ولبنان وكذلك لإيران، كما أنها تشكّل مكافأة لسورية والانتفاضة الفلسطينية، ولكل شخص يؤمن بالمقاومة والتحرير (قاسم 2005 Qassem، ص 237، 224).

إن صورة حزب الله، بوصفه القوة الوحيدة في العالم العربي القادرة على فرض تحدٍّ عسكريٍّ جديٍّ لقوات الدفاع الإسرائيلية، جعل من الحزب بطلاً شعبياً إلى حدٍّ ما في المنطقة. وقد أكّدت حرب عام 2006 في لبنان هذا الانطباع، مع انتقاد ملك الأردن عبدالله، من بين آخرين، إسرائيل صراحة، لرفعها من مكانة حزب الله في الشارع العربي، من خلال أفعالها (بي بي سي، 2 آب/ أغسطس 2006).

كانت الولايات المتحدة مع غيرها تعتقد أن قرار مجلس الأمن رقم 1559، الذي يدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية كافة من لبنان، فضلاً عن حل حزب الله ونزع سلاحه، إلى جانب الضغط الدولي الذي أجبر سورية على الانسحاب من لبنان عام 2005، سيكون الخطوة الأخيرة في إنهاء النفوذ طويل الأمد لسورية على جارتها. مع ذلك، لم تنجح هذه الخطة إلا بقدر محدود، إذ لم يُحل حزب الله، ولم يُنزع سلاحه، وبات الآن أقوى وأكثر استقلالية من قبل.

العلاقات السورية-الإيرانية وحرب 2003 في العراق

تقدّم دمشق وطهران أنموذجاً لدراسة في التناقضات، في ما يتعلق بكيفية اختيار كل منهما التصرف في المرحلة التي سبقت حرب العراق عام 2003 وخلالها، فقد رفضت الدولتان كلاً منهما بشدة التدخل الأميركي في المنطقة، واستمرت سورية في الهجوم؛ مستبعدة حلفاء إقليميين، مثل مصر والأردن، باتخاذها موقفاً شعبوياً وصريحاً ضدّ الحرب.⁽²⁴³⁾ ونتيجة لذلك، وجد بشار الأسد نفسه من دون صديق، في

(243) زيسر Zisser 2003، ص 10. للاطلاع على الاحتجاجات خلال الحرب، انظر أيضاً:

البيزنس ويك Businessweek في 21 نيسان/ أبريل 2003، في:

مواجهة الضغط الأميركي المتزايد. ونظرًا إلى تكهن المسؤولين السوريين أنَّ من شأن النصر العسكري الأميركي السريع في العراق أن يفسح مجالًا للفوضى، فقد توقعوا أنَّ الإدارة الأميركية ستطلب المساعدة في الخروج من الأزمة.⁽²⁴⁴⁾ غير أن طلبًا كهذا لم يكن قريبًا، ولم يكن إلا المطالبات المتجددة بوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق، ما كان قد أكسب دمشق بالفعل سمعة بأنها تشجع الأعمال العدائية ضدَّ القوات الأميركية التي أخفقت في أن تؤدي إلى زيادة أي نفوذ لها في العراق. وفي ذلك الوقت، بقيت إيران أقل صخبًا؛ مستفيدة من الاضطرابات في العراق، لبسط سلطتها ونفوذها هناك، من خلال شبكة علاقاتها الواسعة القائمة منذ زمن طويل بالفعل.⁽²⁴⁵⁾

كانت سورية وإيران قد وافقتا على تقارب من نوع ما مع العراق، في أواخر التسعينيات، ولكل منهما أسبابه الإستراتيجية الخاصة، ومع وصول مسار السلام السوري-الإسرائيلي إلى طريق مسدود، ومع الآفاق التي تبدو بعيدة كثيرًا لجني أرباح السلام، سعت سورية إلى مصدر دخل لا يأتي بشروط سياسية ملحقة.⁽²⁴⁶⁾ لقد كان حافظ الأسد أيضًا مدفوعًا إلى رأب الصدع مع العراق، بسبب مخاوفه بشأن زيادة التعاون التركي-الإسرائيلي، وكانت مصلحة إيران في التعامل مع العراق تتعلق بالأمن.⁽²⁴⁷⁾ بدأت الدولتان مناقشات حول القضايا الحدودية الخلافية ودعم الجماعات المقاتلة في بلد كل منهما، فوافق العراق على وقف مساعدة مجاهدي خلق، وأعلنت طهران أنَّها ستطرد المعارضين العراقيين من أراضيها، بمن فيهم الزعيم الشيعي العراقي آية الله الحكيم الذي كان يستعد بالفعل للانتقال إلى سورية.⁽²⁴⁸⁾

في الحالتين كليهما، كانت العلاقة قائمة على البراغمة، من دون أي ولاء خاص لنظام صدام حسين. في الحقيقة، كان الوضع لدى دمشق وطهران مثاليًا، فقد كان

<http://svwww.businessweek.com/magazine/content/0316/b3829613.htm>

(244) انظر أيضًا: الفصل حول العراق.

(245) للاطلاع على تقويم نقدي للنفوذ الإيراني في العراق، انظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية ICG Report رقم 38، 21 آذار/ مارس 2005. وانظر أيضًا: كاتزمان Katzman 2005.

(246) للمزيد حول تجارة النفط غير المشروعة بين سورية والعراق، انظر أيضًا: الفصل حول العراق.

(247) انظر: صحيفة، (FAZ) *Frankfurter Allgemeine Zeitung* 19 كانون الثاني/ يناير 1998، حول زيارة وزير خارجية العراق إلى طهران.

(248) صحيفة، (FAZ) *Frankfurter Allgemeine Zeitung* 30 حزيران/ يونيو 1994.

صدام حسين من الضعف بما يكفي لجعله لا يشكّل تهديدًا لأيّ منهما، وكان من اليأس بما يكفي لحمله على التقارب مع عدويه اللدودين، لتحسين العلاقات وكسر عزلة العراق. لقد كانا ممسكين بزمام الأمور، وبعيدًا تمامًا عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بتدخل عام 2003، لم تكن لا إيران ولا سورية في عجلة من أمرهما لرؤية نهاية ما كان لديهما وضعًا مؤاتيا تمامًا. وقد أدلى رفسنجاني في مقابلة له في الخامس من نيسان/ أبريل 2003 بتصريح يعبر عن موقف البلدين بوضوح: «لن نذرف دموعًا كثيرة على الحكومة العراقية [...] لكننا نقول إن مجلس الأمن ينبغي أن ينجح. إن مخاوفنا تنصب على أن الأميركيين سيحلّون مكان صدام في العراق.»⁽²⁴⁹⁾

التنافس على النفوذ في عقب حرب العراق عام 2003

كان من النتائج غير المقصودة لحرب العراق عام 2003 النمو المفاجئ لقوة إيران الإقليمية، فإيران لم تعزز علاقاتها بجماعات المعارضة العراقية التي كانت تشاظرها الرأي خلال عهد صدام حسين، بل حولت تلك المعارضة إلى أصول (مصدر قوة) بعد أن انتهت الحرب، وهنا يتجلى الفرق الرئيس بينها وبين سورية التي كانت قد استضافت أيضًا جماعات معارضة عراقية، لكنها لم تستطع الاستفادة منها، بسبب سياستها المعرّقة خلال الحرب وبعدها.

ترك الانسحاب السوري القسري من لبنان عام 2005 النظام في دمشق ضعيفًا. أمّا طهران فقد كان لها أرض خصبة في لبنان، وسّعت من خلالها علاقاتها المباشرة بحزب الله، وبذلك وسّعت نفوذها في لبنان كله. ومع مرور الوقت، باتت العلاقة غير متماثلة أكثر فأكثر، ما يعود إلى حد بعيد إلى الطموحات النووية الإيرانية شديدة الصراحة، فعلى الرغم من أن تلك الطموحات قد عرقلت علاقاتها بالدول الغربية، فقد ضمنت أن تؤخذ إيران على محمل الجد بصفقتها قوة إقليمية أكبر كثيرًا من سورية.

كانت السرعة التي أسقطت بها قوات التحالف نظام صدام حسين قد عززت المخاوف في سورية وإيران من أنهما قد تكونان التاليتين على قائمة أهداف الولايات

(249) هاشمي رفسنجاني Hashemi Rafsanjani، كما نقل عنه: الأنصاري 2003، ص 89 (بحث لمؤسسة العلوم والسياسة SWP Stiftung Wissenschaft und Politik، تموز/ يوليو 2003).

المتحدة، وبات المسؤولون الأميركيون أكثر صراحة في نقدهم السياسة السورية والإيرانية في المنطقة. ومع استمرار هذا الخطاب، شعرت كل من دمشق وطهران بأن التهديد بتدخل خارجي قد بات ملموساً أكثر فأكثر. لذا رحبت الدولتان بالصعوبات التي أبقّت التحالف الدولي مشغولاً في العراق، ما عرقل انتقال البلاد إلى الديمقراطية. لو كانت العملية في العراق جرت بسلاسة، لكانت ربّما شجعت السوريين والإيرانيين على التشكيك في شرعية حكوماتهم، وتصعيد معارضة فاعلة للوضع الراهن. لكن بدلاً من ذلك، رأى السوريون والإيرانيون مشاهد لا تحصى من الفوضى وسفك الدماء، وسرعان ما ربطوا ذلك بالديمقراطية.

ما إن بات واضحاً لإيران وسورية أن احتمال الهجوم الأميركي عليهما لم يعد قائماً حتى زادت ثقة كل منهما بنفسه زيادة ملحوظة، وباتتا مطمئنتين، لإدراكهما أن التدخل العسكري الأميركي في المنطقة أصبح معقّلاً في المستقبل المنظور.⁽²⁵⁰⁾ لقد أعادت الحرب على العراق عام 2003 خلط أوراق النفوذ الإقليمي بين سورية وإيران بفاعلية، وكانت إيران على الأغلب هي المنتصرة. ومع مرور الوقت، كانت الدولتان قد شهدتا تطوراً في سياستيهما تجاه العراق، ففي وقت كانت فيه دمشق وطهران تريان فائدة من إطالة أمد العنف والاضطرابات التي من شأنها إبقاء القوات الأميركية منشغلة، وتركيز الانتباه بعيداً من بلديهما، باتت أولويتيهما الآن المحافظة على سلامة الأراضي العراقية، لمنع الطموح الانفصالي من عبور الحدود، على الرغم من انزعاج سورية من تعزيز دور إيران.

الظاهر إزاء الجوهر

وقّعت سورية وإيران اتفاقاتٍ حول التعاون الأمني، وكان نطاق الاستثمارات الثنائية والمشروعات المشتركة بين البلدين قد تزايد أيضاً، ووفقاً لصحيفة الشرق الأوسط، كانت إيران تستثمر في سورية نحو 400 مليون دولار أميركي سنوياً بحلول عام 2006، ما جعلها أكبر ثالث مستثمر في البلاد (بعد المملكة العربية السعودية

(250) يبدو أن هذا التكتيك، على الأقل عند إيران، قد أتى أكله أول مرة منذ العام 1979، فكان هناك تواصل رسمي رفيع المستوى، بين الولايات المتحدة وإيران. في النزاع حول الطموحات النووية لإيران، كانت الولايات المتحدة قد أبدت أيضاً مزيداً من المرونة أكثر مما قد يكون متوقعاً.

وتركيا)(20).⁽²⁵¹⁾ لقد رحّبت سورية بهذا الاستثمار الأجنبيّ، ولكن كان هناك قلق متزايد من التبعات وحول دوافع طهران، حيث ركزت إيران استثماراتها على الصناعات الأساسية في سورية (نايلور 2007 Naylor)، وقد زار بشار الأسد إيران ثلاث مرّات، خلال السنوات الثماني الأولى من اعتلائه المنصب، وكان أول رئيس دولة أجنبيّة يزور إيران بعد تولّي أحمددي نجاد السلطة.⁽²⁵²⁾ لم يكن هناك من بلد آخر تبادلته معه سورية العدد نفسه من الزيارات الرسميّة رفيعة المستوى، الأمر الذي يشكّل بذاته مؤشراً على الجهد الذي بذل للمحافظة على العلاقة.

لإدراكهم النقص الواضح في جوهر العلاقات السوريّة-الإيرانيّة، أشار محلّلون إلى أنّه بمرور الوقت باتت العلاقة تتعلّق بالمظاهر بصورة أكثر، مع زيارات رسميّة منتظمة بين البلدين، ولكن بقليل من التعاون الملموس، وكما أشار المحلّل شارام تشوبين Sharam Chubin في عام 2000: «التظاهر ليس سياسة، وليس إستراتيجية بالتأكيد. الخطابة والتقرير، وإن كانت مرضية، ليست بديلاً من السياسة المستدامة» (تشوبين 2000 Chubin، ص 22).

كانت هناك بالفعل، قبل الحرب الحاليّة في سورية، أمثلة عن الضغوط الخارجيّة التي جذبت كلا من البلدين إلى الآخر، وكانت القرارات لزيادة عمق هذه العلاقة الخاصّة ونطاقها تؤخذ عموماً استجابةً للتطورات الإقليميّة، أكثر منها رغبة في تعزيز التحالف بحدّ ذاته؛ فعلى سبيل المثال، في منتصف التسعينيات كانت المخاوف إزاء التعاون المتزايد بين إسرائيل وتركيا قد دفعت سورية وإيران إلى تعزيز علاقاتهما، لتشكّلا بذلك تحالفاً مضاداً من نوع ما، وفي عام 1997 وافقت طهران ودمشق على توسيع التعاون الاستخباريّ بينهما في دول ثالثة، فضلاً عن المزيد من التبادلات المنتظمة بين قواتهما المسلحة.⁽²⁵³⁾

(251) نايلور 2007 Naylor. في العام 2008، ذكر أن الاستثمارات الإيرانيّة قد وصلت إلى مليار دولار أميركي (سيريا تودي Syria Today، 7 أيار/ مايو 2008).

(252) كانت الزيارة في أواخر كانون الثاني/ يناير 2001، ووصفت من الطرفين بأنّها علامة بارزة في علاقتهما الممتازة. انظر: بي بي سي، 24 كانون الثاني/ يناير 2001.

(253) صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ) 30 أيار/ مايو 1997. لكن ذلك كان معدّاً في ظل الإدارة الإيرانيّة السابقة.

أحد الأمثلة على التعاون هو اعتماد سورية على إيران، بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في بيروت عام 2005، حيث وجدت دمشق نفسها في عزلة متزايدة، ويتهمةا كثيرون بقتل الحريري، فوقفت إيران بحزم مع سورية. منذ ذلك الحين، وقّع البلدان على مجموعة من الاتفاقات لتعزيز التعاون (طاهري Taheri 2006). بعد يوم من مقتل الحريري ووسط الاتهامات بأن النظام السوري كان وراء عملية الاغتيال، قام ناجي العطري رئيس الوزراء السوري بزيارة إلى طهران؛ معلناً أنه كان على إيران وسورية أن تقيما «جبهة مشتركة» (ليش 2005 Lesch، ص 133)، وأعلن محمد رضا عارف Mohammad Reza Aref نائب الرئيس الإيراني أن بلاده كانت مستعدة لمساعدة سورية في الصعد جميعها لمواجهة التهديدات: «إن إخواننا السوريين يواجهون تهديدات محددة، ونحن نأمل أن يستطيعوا الاستفادة من تجربتنا. نحن مستعدون لتقديم أي مساعدة ضرورية لهم.»⁽²⁵⁴⁾ (23) في الوقت نفسه، أكد عماد مصطفى السفير السوري لدى الولايات المتحدة أن التعاون السوري-الإيراني لم يكن مخططاً لاستهداف الولايات المتحدة: «اليوم، نحن لا نريد تأليف جبهة ضد أي أحد، ولا سيما ضد الولايات المتحدة. إن سورية تحاول التعاطي تعاطياً بناءً مع الولايات المتحدة... نحن لسنا أعداء للولايات المتحدة، ولا نريد الانجرار إلى مثل هذه العداوة.»⁽²⁵⁵⁾

التوظيف الأميركي للعلاقات السورية-الإيرانية

في عهد الرئيس كليتون، لم يكن ينظر إلى علاقات سورية بإيران والتقارب الناشئ مع العراق، خلال النصف الأخير من التسعينيات، بوصفها أمراً جيداً عند الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد ساعد التعاون الواسع بين سورية وإيران في حرب إدارة بوش على الإرهاب، على تهدئة العلاقات بواشنطن نوعاً ما، وكان إسهام سورية الرئيس

(254) انظر: صفاء حائري Safa Haery، «تحالف سورية وإيران المعادي لإسرائيل والولايات

المتحدة خدعة»، 21 شباط / فبراير 2005، في:

http://www.iran-press-service.com/ips/articles-2005/february/Syria_Iran_21205.shtml

انظر أيضاً بي بي سي، 16 شباط / فبراير 2005:

http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4270859.stm

(255) مصطفى، بحسب ما نقل عنه في: «إيران وسورية تزعمان إقامة جبهة مشتركة»، -MSN- BC، 16 شباط / فبراير 2005،

<http://www.msnbc.msn.com/id/697948/1/>

في مجال الاستخبارات، بينما كان دعم إيران مطلوباً في أفغانستان، ولم تكن القيادة الإيرانية يوماً مغرمة بنظام طالبان. لذا، لم يكن لديها اعتراض على التعاون مع الولايات المتحدة بشأن أفغانستان. وقد رحّبت الإدارة الأميركية بالدعم السوري والإيراني لجهدها لمكافحة الإرهاب في البداية. لكنّ حماستها، خلال وقت قصير، لمعالجة طيف واسع من النشاط الإرهابي بدأت بتوتر تعاونها مع طهران ودمشق، وهو ما كان يتركز على مكافحة تنظيم القاعدة. لقد ظهرت ادعاءات بأن إيران كانت تقدّم ملجأً لمقاتلي القاعدة الذين يجتازون الحدود من أفغانستان، وبأنّها كانت تتبع سياسات معادية لمصالح الولايات المتحدة في أفغانستان.⁽²⁵⁶⁾ كانت هذه الادعاءات، إلى جانب معارضة سورية وإيران الشديدة حرب العراق عام 2003 ودعمهما الميليشيات والمقاتلين الأجانب في العراق، قد أدّت إلى أن تتخذ العلاقات بالولايات المتحدة منعطفاً نحو الأسوأ، ويتلاشى تسامح واشنطن في التعاون السوري-الإيراني الذي ما عاد نافعاً للمصالح الأميركية، وقررت الإدارة تصعيد الضغط على الحكومتين كليهما.

حاولت الولايات المتحدة وغيرها دقّ إسفين بين سورية وإيران على مرّ السنوات من خلال الضغط على دمشق التي يرونها الحلقة الأضعف في العلاقة، ومن الواضح أن هذا الجهد لم يكن له التأثير المطلوب. وفي الحقيقة، فإن بعض المراقبين يدّعون أن السياسات الغربية هي التي «دفعت بسورية إلى أحضان إيران.»⁽²⁵⁷⁾ وقد أوكد ذلك من خلال التوقيع في السنوات الأخيرة على اتفاقات غير مسبقة بين دمشق وطهران، حول التعاون الدفاعي الثنائي، بما في ذلك «مذكرة تفاهم» في 26 شباط/فبراير 2004، وقد تبعته اتفاقات في العامين 2005 و 2006، وهي تؤكد أن كلا من الجانبين سيساعد الآخر في حال وقوع هجوم، فضلاً عن معاهدة دفاعية في حزيران/يونيو 2006. وقد كانت هذه التطورات مصدراً لارتياح بشار الأسد الذي كان حريصاً على تعزيز التعاون الأمنيّ إيران، في مواجهة الضغط الدوليّ الكبير والوجود المستمرّ للقوات الأميركية في العراق.

(256) انظر: بيهر Beehner 2007، التايم TIME، 2 شباط/فبراير 2002. كانت الحكومة الإيرانية تشعر بالظلم في أن تعاملها مع عدد كبير من اللاجئين الأفغان، في العامين 2001-2002، لم يتم الاعتراف به أو مكافأته من الولايات المتحدة وحلفائها (انظر: لوي/سبنسر Lowe/Spencer 2006، ص 8).

(257) مقابلة الكاتبة، في 24 آب/أغسطس 2007.

ضغطت إيران وسورية في عام 2008 لإدخال سورية إلى مجلس الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وهي خطوة جوبهت بمقاومة شرسيّة، ففي عام 2007 كانت إسرائيل قد قصفت موقعاً نووياً مزعوماً في سورية، الكُبر،⁽²⁵⁸⁾ ورفضت الولايات المتّحدة السماح لسورية بالانضمام إلى المجلس، حتّى يُنتهى من التحقيقات في الموقع، وأخيراً سحبت سورية ترشيحها (الديلي ستار 4، *Daily Star* تشرين الأول/ أكتوبر 2008).

وجهة النظر العربيّة: خيانة أم تحالف بناءً

على مدى سنوات، كان التعاون السوريّ مع إيران موضوع انتقاد لاذع من الدول العربيّة التي كانت ترى في قرار دمشق الوقوف إلى جانب طهران، خلال الحرب الإيرانيّة-العراقيّة، ما يرقى إلى الخيانة. عندهم، كان تحالف سورية مع إيران يشكّل عائقاً أمام تطوّر كتلة عربيّة أكثر توحّداً، وقد دافعت سورية عن موقفها؛ مدعية أنّها أولاً وقبل كل شيء مهتمة بوضع حدّ لحرب إيران والعراق، بسبب تأثيرها السلبيّ في المصالح العربيّة. ووفق رأي حافظ الأسد، كان الاشتباك العسكريّ بين العراق مع إيران يضعف الموقف العربيّ المشترك ضدّ إسرائيل على الصعيدين الماديّ والمعنويّ. يوضح ديفيد ليش David Lesch، أنّه كانت لسورية مصلحة مزدوجة في مواصلة تحالفها مع إيران: «كان الأسد يعتقد أنّ حماقات صدام حسين لم تكن في محلّها، وأنّه أخطأ في توجيه استعمال الموارد العربيّة الحيويّة والأصول، بعيداً من الساحة العربيّة-الإسرائيليّة، وأوجد فرصة لإضعاف قدرات الدول العربيّة، لذلك ما كان على سورية إلّا أن تؤدي دوراً قيادياً في المنطقة، وتلعب على الدور الذي تخلت عنه مصر» (ليش 2005، ص 41). لم تكن الدول العربيّة جميعها مقتنعة بمنطق الأسد، ولكنها قبلت التحالف على مضض، تماماً كما قبلت أيضاً انخراط سورية في لبنان.

كانت دول المنطقة تراقب التعاون السوريّ-الإيرانيّ بنوع من الشكّ، وبينما كان يشار إليه غالباً بكلمة «تحالف»، كانت دمشق وطهران تفضّلان مصطلحات مختلفة،

(258) عملية البستان كانت ضربة جوية إسرائيلية على ما يشتبه في أنه مفاعل نووي في قرية الكبر بمحافظة دير الزور السورية بعد منتصف الليل مباشرة يوم 6 أيلول/ سبتمبر 2007. (المترجم)

ففي العام 2006، على سبيل المثال، قال وليد المعلم وزير الخارجية السوري في أثناء حديثه إلى قناة الجزيرة: «لدينا علاقة خاصة بإيران، وليس تحالفًا»⁽²⁵⁹⁾ في الثمانينيات، رأى عددٌ من المراقبين أنَّها ظاهرةٌ مؤقتةٌ، من شأنها أن تنتهي مع انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية. وبالتأكيد، كانت السياسة الإقليمية الجازمة لبغداد هي القوة الدافعة الرئيسة للتقارب بين البلدين، ولكن المصالح المشتركة الأخرى ظهرت حتمًا بمرور الزمن، خاصة لدى سورية، إذ كان من الأفضل لها التعاون مع القوة الإقليمية الوحيدة التي يمكن أن تشكّل ثقلًا موازنًا حقيقيًا لإسرائيل. لقد كانت الآراء منقسمة أيضًا حول تأثير التعاون السوري-الإيراني في بقية المنطقة، حيث وصفه بعض المحللين بأنه «قوة من أجل الاستقرار الإقليمي»، بالإشارة إلى استمراريته ومثابته (احتشامي/ هينيوش 1997 Ehteshami/Hinnebusch، ص 4)، وسمّاه آخرون «محور عدم الاستقرار»⁽²⁶⁰⁾ بالإشارة إلى إمكان القوتين كليهما أن تؤثرا في التطورات الإقليمية تأثيرًا سلبيًا.

إيران والثورة السورية

عندما بدأت الثورات العربية في تونس ومصر، أشادت إيران بالاحتجاجات وصورتها على أنَّها موجّهة ضدّ أنظمة موالية للغرب، وأومأت إلى أن سقوطها سيفضي إلى بدء عصر جديد في الشرق الأوسط، تستلم الحركات الإسلامية فيه زمام القيادة. ومن الواضح أنَّها لم تحسب أن رياح التغيير ستطال سورية، حيث إن احتمال استلام نظام سُني السلطة مسألة مختلفة تمامًا. إن علاقات إيران الوثيقة بنظام الأسد كانت مبنية على أهداف إستراتيجية مشتركة، وليس على طبيعة النظام الطائفية. ومع ذلك، كانت إيران مدركة أن أيّ نظام سُنيّ أو سلطة إسلامية في سورية، سيكون في الأرجح متعاونًا مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج، أكثر ممّا سيكون متعاونًا معها، ما من شأنه أن يشكّل بوضوح نكسةً كبيرةً للنظام الإيراني. لذلك، فقد اختارت مساندة بشار الأسد، وعلى ما يبدو أنَّها قلّلت من شأن الانتفاضة، واعتقدت أن النظام السوريّ بدعمها سيتمكن بسهولة من سحق الثورة، بالطريقة نفسها التي استخدمتها

(259) المعلم، بحسب ما نقل عنه (سامي 2006، ص 1).

(260) السفير روبرت كيميت Robert Kimmitt، بحسب ما نقلت عنه قناة فوكس نيوز (22 Fox News شباط/ فبراير 2005).

إيران عندما واجهت «الثورة الخضراء» في العامين 2009 و2010. وبما أنّ النظامين السوريّ والإيرانيّ كانا من طينة استبدادية واحدة بنكهتين مختلفتين، فقد بدا لهما أنّ ما كان مجدياً في قمع الثورات الإيرانية، يمكن تطبيقه في سورية أيضاً. وعندما لم يتحقق ذلك، بحلول منتصف صيف عام 2011، بذلت إيران جهداً للتواصل مع جماعات المعارضة السورية، لكنّ جهودها هذه لم تثمر؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 2011، لم يدع برهان غليون الذي بات لاحقاً رئيساً للمجلس الوطنيّ السوريّ مجالاً للشك في موقفه من العلاقات بإيران بعد تغيير النظام: «إنّ العلاقة الحالية بين سورية وإيران هي علاقة شاذة، ولم يسبق لها مثيل في تاريخ السياسة الخارجية لسورية. إن سورية الجديدة ستكون جزءاً لا يتجزأ من جامعة الدول العربيّة، وسوف تعمل على تحسين دور جامعة الدول العربيّة، ودور الدول العربيّة إقليمياً؛ لأنّ هذه الدول تحديداً اتخذت قراراً تاريخياً وغير مسبوق بمساندة الشعب السوريّ (غليون 2011 Ghalioun).

قرّر النظام الإيرانيّ نتيجة ذلك دعم النظام السوريّ بالوسائل المطلوبة كلّها، وبينما كان الدعم الإيرانيّ للنظام السوريّ في الأزمات أقوى بالقول منه بالفعل، أرسلت إيران اليوم المعدات العسكريّة والمستشارين، بل دفعت كما يُزعم ثمن شحنات الأسلحة الروسية إلى دمشق.⁽²⁶¹⁾ وقد اعترض عدد من شحنات الأسلحة التي كانت متوجهة إلى سورية من إيران بدءاً من آب/ أغسطس، (زمان اليوم 5، *Today's Zaman* آب/ أغسطس 2011)، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2011 قبض الثوار السوريّون على خمسة مواطنين إيرانيين في مدينة حمص، وقد كانوا متنكرين بزيّ جامعي القمامة، ولكنّهم يحملون جوازات سفر إيرانيّة، في حين كان أحدهم يحمل وثيقة تحدّد هويته بوصفه ضابطاً في الحرس الثوريّ الإيرانيّ (ستيرن 4، *Stern* كانون الثاني/ يناير 2012). لقد كانت هناك حوادث أخرى ادّعى فيها الثوار السوريّون أنّهم وجدوا دليلاً على التورط الإيرانيّ، وفي شباط/ فبراير 2013 قُتل أحد كبار قادة الحرس الثوريّ الإيرانيّ في سورية (التايم 26، *Time* شباط/ فبراير 2013).

إنّ القرابة الطائفية، التي لم يكن لها غير دور ثانويّ في العلاقة السوريّة-الإيرانيّة لسنوات عدة، كشفت عن نفسها اليوم تماماً وحلّت محلّ العداوة الأبدية مع إسرائيل، بما هي خلفيّة أيديولوجيّة مشتركة. قد تكون الدلالة على ذلك أنّ حليف الأسد

(261) مقابلة الكاتبة مع كريستوف رويتر Christoph Reuter (بيروت، 28 نيسان/ أبريل 2013).

وإيران، الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قد بدأ في نيسان/ أبريل 2013 بتسويق انخراط حزبه في سورية، بناءً على أسس دينية أكثر منها سياسية؛ مشيراً إلى أولئك الذين تجب محاربتهم على أنهم (سنة) متطرفون، ومؤكداً حق حزب الله «في الدفاع عن ضريح السيدة زينب»، وهو أقدس الأضرحة الشيعية في سورية.

خاتمة: تقويم «العلاقة الإستراتيجية»

كان هناك كثير من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الإيرانيين والسوريين، فضلاً عن المعاهدات والتصريحات بين الدولتين اللتين تعلنان دعمهما المتبادل بعضهما لبعض، ويتلخص تعاونهما باثنتين من الأولويات الرئيسة: تعزيز نفوذهما الإقليمي ومواجهة إسرائيل. ومع ذلك وفي ما يتعلق بالأولوية الأخيرة، فإنه من اللافت للنظر أن التحالف لم يرقم بدور في حماية سورية من الغارات الجوية التي كانت إسرائيل تشنها أحياناً. وعلى صعيد توجهاتهما السياسية، لم تكن الدولتان مختلفتين كثيراً، بل إن النظامين كليهما وجدا نفسيهما في الوقت نفسه على الجانب الشيعي ذاته في الصراع الإسلامي الداخلي الكبير السني-الشيعي، علماً أن الوقوف على هذا الجانب لم يكن ذا شأن مهم في بنية العلاقة بينهما سنوات طويلة، فما الذي جعله ذا شأن كبير إلى هذه الدرجة الآن؟

قد يكون أحد أسباب التحسن في العلاقة ما قبل الثورة، كما يستنتج الباحثان حسين آغا وأحمد خالدي، أن طبيعة العلاقات السورية-الإيرانية سمحت بدرجة كبيرة من الاختلاف (آغا/ خالدي 1995 Agha/Khalidi)، وتقبل كل طرف أن يتصرف الآخر وفقاً لمتطلباته الأمنية أولاً وقبل كل شيء. لذلك، رفضت إيران المفاوضات السورية-الإسرائيلية أو التعاون السوري العرضي مع الولايات المتحدة، ولكنها لم تعرقل ذلك. ودافع المسؤولون السوريون بدورهم علناً عن طهران، مع أنهم لم يكونوا مرتاحين قط للطموح الإيراني النووي، وعملت الدولتان بجهد مشترك لإدخال سورية إلى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي حين مرّت الدولتان أحياناً بحالة من التنافس بشأن النفوذ الإقليمي لكل منهما، أثبتت فوائد التعاون أنها نافعة كفاية أكثر من أن تكون محل خلاف. وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من نظرتهم العالمية المختلفة اختلافاً جوهرياً، كما يوضح الخبير في

الشؤون الإيرانية جوبين جودارزي Jubin Goodarzi، لم تكن المنافسة بينهما على القيادة، من حيث الأيديولوجية السياسية، ما أزال عنصراً مهماً من عناصر المنافسة، ومن ثمّ، الخلاف الذي قد يحدث في أثناء تعاونهما؛ هذا التعاون الذي أثار العداء لسورية من دول ذات توجهات مشابهة، مثل عراق صدام حسين (جودارزي Goodarzi 2013).

تظهر أمثلة عدّة أنّ الضغوط الخارجية لم تبعد سورية من إيران، بل أنّها، خلافاً لذلك، قربتهما من بعضهما بعضاً. في حين لم يكن هناك، في معظم تلك الحالات تهديدٌ حقيقيٌّ لأيٍّ من الشريكين، غير أن إيران أدركت أن الانتفاضة السورية قد غيرت المعادلة، وبناءً على تجربتها الخاصة في «الثورة الخضراء» في العامين 2009 و2010، اعتقدت مبدئياً أن بشار الأسد سيتمكن من سحق الثورة بسهولة. وقد جلبت الانتفاضة لاعبين إقليميين آخرين إلى الساحة، ولا سيّما المملكة العربية السعودية، منافساً مهماً على الهيمنة الإقليمية. إن زال نظام الأسد، فإنّ محور حزب الله-دمشق-طهران الشيعي سيضعف جوهرياً. على الرغم من أن الأمر لم يكن في نيّة السوريين الذين تدفقوا إلى الشوارع في العام 2011 يتظاهرون ضدّ الدكتاتورية والفساد، فإنّ الخلفية الطائفية لهيكل السلطة السورية قد حوّلت البلاد إلى خط مواجهة للعداء السنيّ-الشيعي القديم الذي تصاعد بسرعة، ما دفع الحكّام الإيرانيين إلى دعم نظام بشار الأسد بالوسائل المتاحة كلها.

الفصل السابع

الحُبُّ الأخويُّ: علاقات سورية بالعراق

الفصل السابع

الحبُّ الأخويُّ: علاقات سورية بالعراق

إنَّ علاقة سورية بالعراق حافلة بذكریات النوع الأكثر تحدّيًا لدينامیات الأسرة، إذ لم تكن هناك عداوة طويلة وتنافسيّة بين البلدين فحسب، بل هناك أيضًا سجلُّ حافلٌ، لكلٍّ من دمشق وبغداد في الماضي إلى أبعد مدى في تقويض الآخر أو التفوق عليه. وفي الوقت نفسه، يرتبط البلدان بتاريخ مشترك وجغرافيا وديموغرافيات (خصائص سكانية) وروابط عائليّة ولغة وتجارة مشتركة. على الرغم من الاختلافات الثقافيّة والسياسيّة التي لا تعدُّ ولا تحصى، فإنَّ كلًّا منهما يُظهر، على الصعيدين الحكوميِّ والمجتمعيِّ، احترامًا لا يخلو من من الضغينة للآخر، وإن كان ذلك بهدوء نوعًا ما في بعض الأحيان. من خلال كل شيء، هناك اعتراف غير معلن بأنَّ سورية والعراق مرتبطان ارتباطًا لا سبيل للخلاص منه، فما يحدث على جانب من الحدود تكون له عواقب دومًا تقريبًا على الجوار، ومحاولات كلّ منهما إضعاف الآخر تحمل في طياتها مخاطر خلق متاعب في الداخل على المدى الطويل.

تظهر سياسة العراق تجاه سورية في العام 2011 أنَّها في حالة صعبة بصورة خاصّة، ممزقة بين المطالب الإقليميَّة والدوليَّة، ونتيجة حرب العراق عام 2003 كانت إيران قادرة على إقامة شبكات نفوذ قويّة في العراق، وفي عهد رئيس الوزراء العراقيّ، نوري المالكي، باتت العلاقات أكثر متانة. ومع أنَّ العلاقة السوريّة-العراقيّة قد تحسنت بالتأكيد، غير أنَّ تطور المحور الإيراني-العراقيّ هو في الواقع ما يحدّد موقف العراق من الأزمة الداخليّة الحاليّة في سورية. وقد اتّخذت الحكومة العراقيّة موقف الحياد داخل جامعة الدول العربيّة، إذ لم تدعم اتخاذ إجراءات صارمة ضدّ النظام السوريّ، ولم تكن صريحة جدًّا في إدانة أفعال السلطة السوريّة أيضًا، كما كانت حذرة في

مساعدة اللاجئين السوريين الذين دخل منهم نحو 160.000 حتّى اليوم إلى العراق، وتوجّهوا توجّهاً رئيساً إلى الشمال الكرديّ والأنبار. أمر رئيس الوزراء نوري المالكي في تموز/ يوليو 2011 بإغلاق مخيم الأمم المتحدة الذي أعدّ لاستقبال اللاجئين من سورية؛ خوفاً من إمكانية اتخاذ المقاتلين السوريين السّنة ملجأ في ذلك المخيم (رويترز، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2011). لقد طلبت الولايات المتحدة إلى العراق التعاون وعدم السماح لإيران بتوصيل أسلحة إلى النظام السوريّ، ما فرض ضغوطاً على العلاقات الإيرانية-العراقية.

الأسس المضطربة للعلاقات السورية-العراقية

نظراً إلى طبيعة هذه العلاقة المتغيرة، كان للحوادث في العراق تاريخياً تأثير عميق في السياسة الخارجية السورية، ولطالما كانت سورية محكومة بالهاجس الأمنيّ في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية إزاء العراق، مع موازنة الرغبة في أن يكون لها جار ليس قوياً كفاية ليشكل تهديداً، ولكنه ليس ضعيفاً جداً ليشكّل خطراً بسبب عجزه. وقد كان لحربي العراق في عامي 1991 و2003 آثارٌ بعيدة المدى على دمشق، وأثبتتا أنّهما علامات فارقة في العلاقات السورية الإقليمية والدولية. لقد كان قرار سورية بالمشاركة في حرب الخليج الأولى، في دعم الجهد الذي تقوده الولايات المتحدة للحدّ من سياسة التوسع العراقية، قد فتح الأبواب أمام دمشق على الصعيدين: الإقليمي والدوليّ، وهي ما كانت حتى تلك المرحلة مغلقة بإحكام. لكن وبعد ما يزيد على عقد من الزمن بقليل، كان للمعارضة السورية لحرب الخليج الثانية أن أغلقت فعلياً الأبواب ذاتها، وساهمت مساهمة مباشرة في تدهور موقع القوّة السوريّ في الشرق الأوسط.

في العام 1991، كانت عملية صنع القرار في سورية واضحة المعالم نسبياً، وقد وصفت الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب الحرب، بوصفها ضرورة لإعادة التوازن إلى ديناميات القوّة الإقليمية السابقة التي كانت غير مستقرة، بسبب الاعتداء العراقيّ على الكويت، وكانت سورية ترى الحرب وسيلة لإضعاف خصمها الإقليميّ الأقوى، بينما تتقدم في مصالحها الخاصّة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الرأي العامّ السوريّ كان ضدّ الحرب، فإنّ حافظ الأسد كان يرى أنّه سيستفيد من دعم الولايات المتحدة، واختار الانحياز وفقاً لذلك. لكنّ الوضع في عام 2003، كان مختلفاً تماماً

عن كلّ ما سبق، فلم يكن لهذه الحرب شرعية يمنحها القانون الدولي، وكان الأمر الأكثر أهمية لدى النظام السوريّ هو أنّ هدف الحرب هذه المرة لم يكن مجردّ مسعى لخلق توازن في المنطقة، كما كان الحال في حرب عام 1991، بل كان الهدف تغيير السلطة والنظام بأكمله، من أجل وضع أنموذج لبقية المنطقة. وفي حين قدّم تطوير العراق المزعوم لأسلحة الدمار الشامل ذريعة للتدخل العسكريّ الذي تقوده الولايات المتّحدة، فقد كان واضحاً أنّ الهدف أوسع من ذلك كثيراً، فقد كان المحافظون الجدد الأميركيون يهدفون إلى إحداث «تأثير الدومينو»، من خلال إسقاط نظام صدام حسين وتنصيب دولة ديمقراطية وسط أنظمة استبدادية مجاورة، وتوقعوا أنّ من شأن النجاح في العراق أن يلهم سكان الدول الإقليمية الأخرى للضغط من أجل إحداث تحولات ديمقراطية في بلدانهم.

في ظل هذه الأوضاع، لم يكن تحدي سورية للضغوط الأميركية أمراً مستغرباً، فالنظام السوريّ كان يرى في الخطط الأميركية للعراق تهديداً وجودياً، ويتخوّف من أنّ الإدارة الأميركية ربّما لا تنتظر إلى أن تؤتي إستراتيجيتها في العراق ثمارها، قبل أن تحوّل انتباهها إلى الدول المجاورة التي من المرجح أن تكون سورية الهدف الأول بينها.⁽²⁶²⁾ وبينما كان من المحتمل لـ «تأثير الدومينو» أن يؤثر في أيّ نظام استبداديّ في المنطقة، بدا وكأنّ سورية كانت تخضع لرقابة خاصّة. وقد ركّز المحافظون الجدد الأميركيون على فكرة وجود حزب البعث في سورية ركيزة أساسية للنظام، مثلها في ذلك مثل العراق، متغاضين عن الخلافات والفروقات بينهما. وبعد العام 2001 باتت سورية تعدّ، على نحوٍ متزايد، «دولة مارقة».

رفضت السلطة السوريّة، في ظلّ هذه الأوضاع، التعاون مع الولايات المتّحدة في هجوم عام 2003 على العراق، وأعربت الدول العربيّة الأخرى عن استيائها من

(262) انتشرت هذه الشائعة إلى درجة أن وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو، رأى حاجة إلى أن ينفيها علناً (انظر: بي بي سي، 14 آذار/ مارس 2003). لقد انعكس الخوف من هذا السيناريو في النكات اللاذعة التي انتشرت في دمشق خلال الحرب، مثل: «وجد أحد جنود الجيش الأميركي سوريّاً في العراق، فأخبره الأخير بأنّه يؤدّ العودة إلى دمشق، ولكنه لا يملك المال. عرض الجندي الأميركي أن يدفع له أجرة الحافلة، فقال السوري: لكن عندما أصبح هناك، كيف لي أن أعيد المال لك؟، فأجاب الجندي: لا تهتم، سنكون في دمشق الشهر المقبل».

الوضع بحذر أكبر وتوارت عن الأنظار، في حين اتخذت سورية موقفًا أكثر استفزازيةً، وحالما بات واضحًا أنّ الولايات المتحدة ماضية في الحرب، حتى من دون قرار أمميّ. بخلاف والده في العام 1991، شرع بشار الأسد بالعزف على وتر الرأي العام، واستغلّ الحرب لتعزيز موثوقيته الداخلية، وبينما كان الخطاب الرسميّ يشيد بتضامن سورية مع الشعب العراقيّ في وقت الحاجة، كان الاهتمام الرئيس للنظام منصبًا على بقاءه في السلطة (خدّام 1998 Khaddam).

عداوة طويلة الأمد

كانت سورية والعراق على خلاف بطريقة أو بأخرى، منذ تولي صدام حسين السلطة في العام 1968. وربّما كان من المفترض أن تتعاون دمشق وبغداد، لتعزيز أجندتيهما الداخلية والإقليمية مع وجود حزب البعث فيهما قوةً سياسيةً مركزيةً، ولكنّ الأمور كانت تسير عكس ذلك تمامًا. فقد كان التنافس بين جناحي حزب البعث السوريّ والعراقيّ سببًا في بدء تصدّع بين البلدين، ثمّ جاء قرار النظام السوريّ بدعم إيران خلال الحرب العراقية - الإيرانية ليعمّق الصدع، ويخلق فجوة لا تُردم.

كان كلّ من حافظ الأسد وصدام حسين يريد أن يكون زعيمًا بلا منازع في العالم العربيّ ومتحدثًا باسم «الأمة العربية» جميعها، وكان كل منهما مقتنعًا أنّه الأصلح لهذا الدور. لم يكن العداء بين سورية والعراق قد وصل إلى حالة حرب صريحة قبل العام 1991، ولكنّ التوتر استمرّ حتّى النهاية استمرارًا غير مباشر، وعكس العداوة الشخصية بين القائدين.

كان كلّ من البلدين يتعاون مع قوى المعارضة للبلد الآخر، ويتّهم الآخر بمحاولات اغتيال اتهامًا متكررًا. مع نهاية الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988، سعى صدام حسين للانتقام من مساندة سورية لإيران، من خلال دعم الحركات المناهضة لسورية في لبنان. وفي غضون ذلك، باتت سورية الخصم الأكثر صخبًا للعراق في جامعة الدول العربية، ففي حين لم تعترض أيّ من الدول العربية الأخرى على استئناف المشاركة الكاملة للعراق في جامعة الدول العربية واستضافة قمة عام 1990 في بغداد، أعلنت سورية أنّ هذا أمر غير مقبول، وعلى الرغم من جهد الوساطة المصريّة، فقد رفض حافظ الأسد حضور القمة.

في السنوات التي تلت الحرب الإيرانية-العراقية، حافظ النظام السوريُّ على توازن دقيق في العلاقات والنفوذ بمجموعة واسعة من الشخصيات العراقية، وكانت دمشق تغير نهجها وفقاً لأهدافها وأوضاعها، مع نتائج مشكوك بأمرها في بعض الأحيان. وتوضح إستراتيجية سورية متعددة المحاور في علاقاتها بالعراق بأربعة أمثلة رئيسة على وجه الخصوص: النهج المواجه تجاه العراق في العام 1991، وجهدها لزعزعة استقرار صدام حسين من خلال دعمها لجماعات المعارضة العراقية، واستئناف العلاقات السورية-العراقية وتوسيعها في العام 1996، والرد السوري على خطاب ما قبل الحرب والهجوم الذي تقوده الولايات المتحدة على العراق في العام 2003. ستناقش هذه الأمثلة بمزيد من التفصيل في الصفحات التالية، وفي حين تشير هذه الأمثلة إلى استعداد سورية للعمل على عدة جبهات في وقت واحد؛ سعياً إلى تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، إلا أنها تسلط الضوء أيضاً على السجل المتفاوت لنجاح السياسة الخارجية السورية.

المواجهة: سورية وأزمة الخليج عام 1990

بالاستفادة من الإدراك المتأخر، يبدو واضحاً وضوحاً مؤلماً أن صدام حسين قد ارتكب خطأ فادحاً في تقدير غزو الكويت عام 1990. بالنسبة إلى سورية، فإن الغزو قد جعل منع العراق من فرض خطته التوسعية في المنطقة أمراً ملحاً. وقد أوضح حافظ الأسد أنه يجب التراجع عن احتلال الكويت، من دون أي تأخير، ووضع القوات السورية في حالة تأهب قصوى بعد الهجوم مباشرة، وكان الرئيس السوري شديد الانتقاد للإجراءات العراقية، وانضم إلى المجتمع الدولي في وصف الغزو بأنه خرق للقانون الدولي. ومع تصاعد الضغوط على العراق للانسحاب من الكويت، حاول صدام حسين إضفاء الصفة الإقليمية على الوضع، من خلال جعل انسحاب العراق من الكويت مشروطاً بإنهاء حالات الاحتلال الأخرى في الشرق الأوسط، وتحديدًا الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والسيطرة السورية على لبنان.⁽²⁶³⁾

(263) انظر «مبادرة صدام حسين بشأن التطورات السابقة واللاحقة في المنطقة»، 12 آب/ أغسطس 1990، بحسب ما نقلها بينغيو Bengio (1992، ص 125 وما بعدها)، وكان صدام في وقت سابق قد دفع لإصدار قرار من مجلس الأمن بشأن انسحاب القوات السورية من لبنان، وهي محاولة أحبطتها سورية، في قمة جامعة الدول العربية في الدار البيضاء في أيار/ مايو 1989 (انظر: صحيفة نيوزيوريك NZZ، 28-29 أيار/ مايو 1989).

ليس من المستغرب أن هذا التكتيك قد لاس وتراً حساساً وأغضب حافظ الأسد الذي لم يكن يرى في الوجود السوري في لبنان احتلالاً، بل حصناً ضدّ مزيد من التوغلات الإسرائيلية، ومهما كانت الأوضاع فلا يمكن أن يقارن بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي السورية، وعلى الفور رفضت سورية اقتراح صدام حسين كلياً.

في جهد مشترك، شكّل جورج بوش الأب الرئيس الأمريكي وميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي المتداعي تحالفاً دولياً لطرد العراق من الكويت، وكانت الولايات المتحدة حريصة حرصاً خاصاً على حشد الدول العربية في الجهد، من أجل مواجهة تصوير صدام حسين للأزمة، بوصفها مواجهة بين العرب والغرب، وفي وقت لاحق، حرباً بين الإسلام وغير المؤمنين.⁽²⁶⁴⁾

وقد خلق الوضع، في إطار جامعة الدول العربية، تصادمًا بين اثنين من مبادئها الأساسية، هما عدم التدخل في سياسة دولة عضو من جهة أولى، والتزام الدفاع عن استقلالية الدول العربية وسلامتها أراضيها من جهة أخرى. سرعان ما بات واضحاً أن هذه الجامعة ستكون عاجزة على حل المشكلة بنفسها، كما كان واضحاً أيضاً أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للوقوف مكتوفة الأيدي تجاه أزمة قد أثّرت تأثيراً كبيراً في مصالحها في المنطقة. ومع ذلك، كانت الدول العربية قلقة إزاء احتمال تزايد نفوذ الولايات المتحدة، وزيادة وجود قواتها في المنطقة. من ثم، لم يكن السؤال الرئيس عند سورية ما إذا كانت تعارض غزو العراق للكويت، ولكن كيف يمكن تبرير تحالفها مع أميركا ضدّ دولة عربية شقيقة. باختيار مسار عمله، كان حافظ الأسد يعلم أنه يواجه تحدياً خطراً في العلاقات العامة، وكان صدام حسين قد بات ذا شعبية هائلة في «الشارع العربي»، لمقاومته الضغوط الأميركية والتدخل في شؤون المنطقة، إلا أنه، وفي نظرة حافظ الأسد العالمية، فإن مزايا التعاون مع الولايات المتحدة تفوق كثيراً مخاطر المعارضة الداخلية، فقرر تجاهل الرأي العام والتعامل مع العواقب. إن تراجعاً في الشعبية المحلية كان ثمناً قليلاً يدفع، من أجل مكاسب إقليمية ودولية محتملة.

كانت سورية في بداية أزمة الخليج قد وضعت حدّاً للنفوذ العراقي في لبنان بطردها الرئيس ميشال عون الموالي للعراق وتعيين وكلاء لها في السلطة، وبذلك فقد دعمت

(264) لقد ألهم هذا الحكومة السورية أن تعطي معارضتها لصدام حسين شرعية إسلامية (انظر:

كيدار Kedar 2005، ص 128 وما بعدها).

الوجود السوريّ في لبنان.⁽²⁶⁵⁾ وكانت العلاقات السوريّة-المصريّة المعاد تأسيسها حديثاً قد اكتسبت زخماً، وتحديدًا في المحاولات لإقامة إطار أمنيّ عربيّ في الخليج.

قدّم الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى سورية فرصة طال انتظارها لتحسين العلاقات بواشنطن، وفرصة لا مثيل لها للاضطلاع بدور قياديّ في المنطقة. ولم يكن العراق الذي أنهكته الحرب والعقوبات، في موقع يسمح له بتحدي الطموحات الإقليمية السوريّة. وفي الوقت نفسه، وجد الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية نفسيهما مهمشين سياسياً، وهو الثمن الذي أُجبراً على دفعه لوقوفهما مع صدام حسين خلال الحرب، ما ترك المجال مفتوحاً أمام سورية لرفع منزلتها الدوليّة والسعي إلى تحقيق أجندتها الخاصّة في ما يتعلق بعملية السلام.

كان موقف سورية مدفوعاً، إلى حدّ كبير، بالحاجة الماسة إلى المساعدة الخارجيّة في دعم اقتصادها المتدهور، وكان الدعم الماليّ الذي تقدّمه الاتحاد السوفياتيّ قد تراجع بسرعة في الجزء الأخير من الثمانينيات، في عهد غورباتشوف الذي أوضح أنّه لن يعطي سورية منحاً وقروضاً بالدرجة التي كان أسلافه يفعلون، كما كانت المساعدات من الدول العربيّة في تراجع أيضاً، بسبب الدعم السوريّ لإيران خلال الحرب الإيرانيّة-العراقيّة، وهو الدعم الذي لم يكن يروق لكثيرين في المنطقة. لقد كان النفط الإيرانيّ بأسعار مخفضة قد خفّف من الضائقة المالية لسورية نوعاً ما، ولكن بحلول نهاية الحرب في العام 1988 لم يكن هناك إلا القليل من التمويل الخارجيّ المتاح لسورية.⁽²⁶⁶⁾ لقد أثمر قرار دمشق بدعم التحالف نتائج المرجوة، فالأموال الأوروبيّة التي كانت ممنوعة عن سورية، منذ منتصف الثمانينيات، بسبب المخاوف من الدعم السوريّ للأعمال الإرهابيّة في أوروبا، باتت متاحة الآن، وكذلك المساعدات من الولايات المتحدة واليابان، وحتى من دول الخليج.⁽²⁶⁷⁾

(265) في نهاية الحرب الأهليّة، كانت هناك حكومتان في لبنان ادعتا أنّهما شرعيتان: إحداهما بقيادة ميشيل عون الذي كان مسنوداً من النظام العراقيّ. في تشرين الأول/أكتوبر 1990، طرده سورية بالقوة، ومن ثمّ نصّبت نظاماً موالياً لسورية (انظر: الفصل حول لبنان).

(266) التقرير القطري لوحدة الاستخبارات الاقتصاديّة - Economist Intelligence Unit Country Profile، 13، 2007. لمعلومات حول تدفق النفط الإيراني، انظر: جودارزي - Goodar، 2006 zi.

(267) وفقاً لبيندر Binder (1992، ص 89)، بلغت المساعدات الأوروبيّة المجمّدة التي تم السماح بها الآن 192 مليون دولار أميركي، كما يذكر أيضاً 100 مليون دولار أميركي،

اتضح أن بعض جوانب خطة حافظ الأسد كان في مكانه الصحيح، ومع ذلك فقد بدأ يزداد أسى من الانقسامات الواضحة بتزايد بين الفصائل العراقية التي كان يخشى أن تهدد سلامة أراضي البلاد. وكان يخشى أكثر من ذلك العواقب من شبح الانفصالية الكردية في بلاده. ومع وضعه هذا الأمر في الحسبان، نفذ الأسد إستراتيجية احتوائية من جزئين: توفير الدعم والملاذ الآمن لجماعات المعارضة العراقية التي كان يتمنى أن يراها تضعف النظام العراقي، وممارسة قدر من السيطرة على مختلف اللاعبين (بما في ذلك الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني).

رعاية المعارضة العراقية

بات دعم حركات المعارضة العراقية عنصراً أساسياً في إستراتيجية السياسة الخارجية السورية، في عقب حرب الخليج الأولى، واستفادت سورية من اتصالاتها التي بنتها مع القوى العراقية طوال مدة الصراع، عندما أمنت كل من سورية وإيران ملاذاً لقادة المعارضة رفيعي المستوى، وعملت على رعاية نشاطهم في العراق، وقدمت لهم التدريب والمعدات العسكرية. وكانت سورية قبل عام 1986 تقوم إلى حد ما برعاية مجموعة واسعة من الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم، بطريقة عشوائية. لكن ما إن بات واضحاً أن هذه الإستراتيجية لم تحقق النتائج المرجوة، اختارت دمشق أن تركز على الدول المجاورة؛ موظفة نهجاً بصورة أكثر تنظيماً لتأليف تحالفات مع مجموعة متنوعة من حركات المعارضة.

كان النظام السوري يسهّل عملية انتقال قادة المعارضة إلى بلدان ثالثة؛ مشجعاً الأحزاب العراقية على إقامة مكاتب لها في سورية، وإقامة اتصالات مع الأجهزة الأمنية المحلية والمجتمع الدولي، وسمح للفصائل بنشر مطبوعاتها الخاصة. وبدأت المحطة الإذاعية «صوت العراق الحر» البث من سورية في العام 1980، ما وفر للعراقيين داخل العراق بديلاً من رسائل وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة.⁽²⁶⁸⁾

مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة ودعم ياباني لمحطة توليد كهرباء (طاقة) في حمص بمبلغ 200 مليون دولار أميركي ومدفوعات من دول الخليج (تقدر بـ 1.5 مليار في آذار/ مارس 1991).

(268) أسس الجانب العراقي محطة إذاعية مشابهة تجاه سورية (صوت سورية العربية).

لم يكن لأيديولوجيّات جماعات المعارضة العراقية المختلفة وسياستها من أهميّة تذكر لدى النظام السوريّ، وأعطيت العلاقات بالجماعات الكرديّة الأهميّة الأكبر بوضوح؛ نظرًا إلى مخاوف حافظ الأسد المحليّة، إلّا أنّه دعم الحركات الشيعيّة أيضًا، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق (SCIRI) وحزب الدعوة، وكلاهما أدّى أدوارًا رئيسية في السياسة العراقيّة في عقب حرب الخليج الثانية.

وصف حامد البياتي ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في لندن الذي بات لاحقًا نائب وزير الخارجيّة الموقّت للعراق طبيعة الدعم السوري لحزبه في مقابلة له في العام 2003 بالقول: «كان لدينا معسكراتنا في سورية، وكانت السلطات السوريّة تدربنا. وكان أبنائنا يجتازون الحدود إلى العراق؛ محمّلين بأسلحتهم ليشنوا هجمات ضدّ النظام العراقيّ. كانت سورية إحدى الدول التي وفّرت لنا الدعم، في أوقات كان لديها مشكلات مع النظام العراقيّ.»⁽²⁶⁹⁾

ومن التنظيمات الأقرب للمصالح السوريّة، لكن أهميتها أقلّ من حيث القوة الفعلية الجناح الموالي لسورية من حزب البعث العراقيّ والمجموعات القوميّة الأخرى وجماعات المعارضة القائمة على أسس إثنيّة، مثل جبهة التركمان والحركة الديمقراطيّة الآشوريّة، وقد حصلت جميعًا على الدعم السوريّ. لقد حال تنوّع جماعات المعارضة العراقيّة فضلًا عن تنوّع رعاتها دون تشكيلها جبهة موحّدة، ما جعل العمل المشترك مستحيلًا تقريبًا، على الرغم من أنّ الأطراف قد توصلت إلى اتفاق غير رسميٍّ من نوع ما: «اتفقت الأطراف جميعها على تقسيم العراق إلى ثلاثة ميادين للعمليات: الأحزاب الإسلاميّة تعمل في الجنوب، والأكراد في الشمال، والشيوعيون والقوميون في الوسط ومحافظة نينوى. لكنّ سورية، بخلاف إيران، لم تسمح للأحزاب الكرديّة إلا بفتح مكاتب تمثيليّة. وما لا يقل أهمية عن ذلك، هو أنّه بينما استضافت سورية الأحزاب القوميّة، استضافت إيران الأحزاب الإسلاميّة. ودعمت ليبيا أيضًا الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ، بما في ذلك تدريب أعضائه، وحاولت التنسيق بين إيران والاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ (راييل 2002 Rabil).

(269) مقابلة ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق في لندن في ذلك الوقت، حميد البياتي، مع نشرة الاستخبارات في الشرق الأوسط، www.meib.org، 5(2003)، MEIB.

في عقب حملة الأنفال الإبادية،⁽²⁷⁰⁾ قرّرت جماعات المعارضة الكردية التعاون مع بعضها بعضاً وتأليف جبهة كردستان العراق في العام 1988، وهي التي انضمت إليها لاحقاً القوى القومية والشيوعية. وفي الوقت نفسه، وسّعت إيران نطاق تعاونها مع الجماعات العراقية الشيعية، ونوّعته (راييل 2002)، ومع ذلك فقد أخفق الجهد الساعي إلى توحيد التنظيمات، على الرغم من سلسلة الاجتماعات التي رعتها سورية، في الأعوام 1987 و1991 و1992، لجمع طيف الجماعات المعارضة مع بعضهم بعضاً. وكانت سورية تأمل من خلال هذه المبادرة أن تحسّن التنسيق بين جماعات المعارضة العراقية، وأن تقولبها على صورتها الخاصة، مع حزب البعث الموالي لسورية القوي على رأس جبهة تضمّ الجماعات الأخرى كافة. كان ذلك السيناريو هو الأمل لدى دمشق، حيث المصالح السورية تعزز من حزب البعث، وتمنع الانقسامات المتأصلة بين بقية الجماعات أيّ فصيل أو تحالف من أن يصبح قوياً أكثر ممّا ينبغي. وفي حين أن الجبهة الموحدة التي كانت تأملها سورية لم تتجسّد قط، فقد أسفرت الاجتماعات عن نقاشات ملموسة، وفي آذار/ مارس عام 1991 وافق ممثلون عن ثلاثة وعشرين فصيلاً عراقياً، اجتمعوا في بيروت على تحشيد الدعم لإطاحة صدام حسين.⁽²⁷¹⁾

سحقت قوات صدام حسين بعنف انتفاضة للقوى المعارضة الكردية والشيعية في نيسان/ أبريل عام 1991، وكانت جماعات المعارضة قد تصرفت بإيمان بأن الدعم الأميركي السياسي والعسكريّ آتٍ لا محالة. لقد أدّت هذه الحادثة إلى زيادة الشكوك داخل المعارضة العراقية حول السياسة والنيّات الدولية، ولا سيّما الأميركية منها، تجاه العراق، على الرغم من أنّه، بعد العملية الفاشلة مباشرة، أقيمت منطقة حظر جويّ في شمالي العراق، بمساعدة الولايات المتحدة. وما عاد للجماعات الكردية من دافع يذكر للتعاون مع بقية المعارضة مع ضمان استقلاليتها وأمنها بدرجة أو بأخرى. وعندما استضافت سورية بعد ثمانية أشهر اجتماعات للمعارضة العراقية في دمشق، رفض قائدا الحزبين الكرديين الرئيسيين مسعود البرزاني وجلال طالباني

(270) «الأنفال» هو الاسم الحركي لحملة عنيفة ضدّ الأكراد العراقيين، بين العامين 1986 و1989، التي استخدم خلالها النظام العراقيّ أسلحة كيمياوية وقتل نحو 100.000 من المدنيين.

(271) كان الداعي إلى مؤتمر بيروت (في 11-13 آذار/ مارس 1991) هو نوري المالكي.

الحضور، وأرسلا ممثلين من مرتبة أدنى. بدأ جيران العراق التعبير عن قلقهم إزاء تأثير الاستقلالية المتزايدة للأكراد ومكانتهم الخاصة المحميّة في سكان بلادهم من الأكراد. فبدأت سورية وتركيا وإيران في العام 1992 سلسلة من الاجتماعات الدورية التي تهدف إلى تفويض الطموح الكرديّ بالاستقلال، وتشدّد على ضرورة المحافظة على سلامة الأراضي العراقيّة ووحدةها.⁽²⁷²⁾

كان واضحاً للأحزاب الكرديّة العراقيّة وجماعات المعارضة العراقيّة الأخرى أنّ سورية لا تتطلع إلى خلق حركة معارضة مستقلّة وقادرة على البقاء، على الرغم من المظاهر، بل تتطلع إلى خلق حركة يمكن أن تمارس نفوذها عليها، بل سيطرتها أيضاً. وقد يكون هذا ما ساهم في إخفاق دمشق في جمع الأطراف المختلفة بعضها ببعض. وإضافة إلى ذلك لم يكن ثمة قاسم مشترك بين الجهات المعارضة سوى اجتماعها على ضرورة إزالة صدام حسين من السلطة، وما عدا ذلك فقد كانت مختلفة اختلافات سياسيّة وإثنيّة ودينيّة وشخصيّة ما ساهم في إخفاقها في وضع إستراتيجية مشتركة تجمع بينها.

مصالح متباينة: تغيير النظام أم إضعافه

عارضت سورية والقوى الإقليميّة الأخرى تغيير النظام في العراق تغييراً كاملاً، على الرغم من دعمها جماعات المعارضة العراقيّة، فقد كانت سورية وهذه القوى تخشى أن يؤدي انهيار النظام إلى الفوضى والتفكك النهائي للدولة العراقيّة، وأن يؤثر ذلك في زعزعة استقرار المنطقة برمتها، كما أنّها كانت تخشى أيضاً إلى حدّ في أن تكون إحداها على القائمة بعد النظام العراقيّ. كانت دمشق تهدف إلى التدخل في السياسة العراقيّة وتحدي صدام حسين ضمناً، ولكنّ عزله عن السلطة لم يكن من أولوياتها. وقد استخدمت سورية المعارضة أداة لإضعاف النظام العراقيّ، ولكن مع القليل من الاهتمام بتطوير فعليّ لهذه المعارضة أو تعزيز قوّتها. وفي الوقت نفسه، كانت جماعات المعارضة العراقيّة مغتابة من اعتمادها على سورية وغيرها من الرعاة الذين لم يشاركوهم أهدافهم بتغيير النظام، مشاركة واضحة. يصف عمر شيخ موس، وهو عضو مؤسس في الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ العلاقة بين سورية والمعارضة

(272) انتهت هذه الاجتماعات في العام 1995، بسبب القتال الدائر بين الحزبين الكرديين: الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ (PUK) والحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ (KDP).

العراقية بمصطلحات شديدة البراغمية: «في ما يتعلق بالمعارضة العراقية، كان الدعم السوري مفيداً وفعالاً جداً، فقد كانت لها بنية تحتية وأسلحة وذخيرة حربية، وحصل أفرادها على مساعدات في إصدار جوازات السفر. أمّا بالنسبة إلى سورية، فإن مسألة دعم المعارضة العراقية لم تكن بهدف تغيير النظام قط. فسورية وإن كانت مهتمة بخلق إزعاج وصداع للنظام العراقي فإنها لم تكن تريد للجماعات المعارضة أن تصبح جهات فاعلة مستقلة، بل كانت دائماً تريد الإبقاء على سيطرتها عليها [...] ولو تمكن جناح حزب البعث الموالي لسورية من تولي السلطة في العراق، لكانت حققت أكثر الأمور التي تبتغيها.»⁽²⁷³⁾

رحبت جماعات المعارضة العراقية بالدعم السوري، ثم مضت تبحث عن رعاة خارج المنطقة، ممن كانوا يشاركونها أجندتها السياسية إلى حد كبير، وسرعان ما وجدوا داعمين مستعدين في الولايات المتحدة وأوروبا. لم يكن الأسد مرتاحاً على الإطلاق لهذه العلاقات، وعلى الرغم من العداوة بين النظامين السوري والعراقي، فقد عارض بشدة زيادة التدخل الأميركي في الشؤون المحلية لجاره، وتابع على مضض التزام سورية تجاه المعارضة العراقية؛ لأنه كان يكره أن يترك الساحة مفتوحة تماماً للولايات المتحدة.

وبحلول منتصف عام 2002، ومع تهديد بحرب وشيكة في العراق ومع السؤال «متى» أكثر منه «في حال»، باتت دمشق مركزاً للصحافيين والدبلوماسيين الساعين للتعاطي مع شخصيات المعارضة العراقية الرئيسة، والتحقق من خططهم لعراق ما بعد صدام حسين. وتصف دبلوماسية غربية كانت لها علاقات دائمة بطيف من جماعات المعارضة العراقية في دمشق خلال تلك المدة ثم عيّنت لاحقاً لدى العراق؛ تصف مكاتب الأحزاب ولا سيما مكاتب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في منطقة الزاهرة، بأن لها «أبواباً دوّارة»، فعند وصولها؛ كان زميل أميركي يوشك المغادرة مغادرة دائمة تقريباً، وعند مغادرتها كان زملاء إيرانيون في طريقهم إلى الداخل، ما كان ينذر بمنافسة أميركية-إيرانية على النفوذ، وهي ما كانت قد ميزت العراق منذ الحرب، ولم تبدل السلطة السورية أي جهد للحد من وصول الأجانب إلى جماعات

(273) مقابلة الكاتبة مع عمر شيخ موس، وهو باحث وأحد أبرز مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

المعارضة العراقيّة، وكان من الشائع في تلك المدّة أن ترى ممثلين عن الأطراف المختلفة في المناسبات والتجمّعات الدبلوماسية.

مع ذلك، فإن سياسة الارتباط هذه لم تمتد إلى إقامة علاقات مدنيّة بين السوريين والعراقيين، فالنظام السوريّ لم يسمح للمواطنين السوريين بالسفر إلى العراق، وهو نفسه فضّل التعامل مع جماعات المعارضة العراقيّة من خلال أجهزة الاستخبارات، كما يوضح المحلّل السوري أيمن عبد النور: «لقد قدّم لهم النظام السوريّ الملجأ والدعم، ولكنّ ذلك لم يكن إلّا ذريعةً ومبرراً. عندما باتوا هناك في سورية، كان عليهم أن يتواصلوا مع الاستخبارات فحسب، لا وزارة الخارجية. في الاستخبارات السوريّة هناك فرع لفلسطين وفرع للبنان وفرع للعراق. كنت في برنامج على محطة العربية مع وزير الخارجية السوريّ وليد المعلم، قبل عام ونصف، وقد وافق على ذلك [...] كانوا يلمونه، وكنت أقول: «لا تلموه كثيراً. لا تلموه من أجل العلاقات بلبنان، ولا تلموه من أجل الجماعات الفلسطينية، ولا تلموه من أجل العراق. لقد كانت الأمور في أيدي الاستخبارات، ولم تكن من مسؤوليّة وزارة الخارجية.»⁽²⁷⁴⁾

ونتيجة لذلك، بقيت العلاقات بين سورية والمعارضة العراقيّة سطحية، وكانت علاقة حول القوّة أكثر منها شراكة، وعندما تسلّم عدد من الشخصيات نفسها مناصب قيادية في العراق الجديد، بات واضحاً أنّ فرصة قد ضاعت.

كيف لا تكسب أصدقاء وتؤثّر في شعب

إنّ تغيير النظام في العراق جلب معه نخبة سياسيّة جديدة، وقد تولّى عدد من الشخصيات التي كانت تمثّل المعارضة وتقيم سابقاً في دمشق، مناصب حكوميّة رفيعة المستوى في بغداد، فالممثل السابق للمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في سورية ولبنان، بيان جبر، بات وزيراً للإسكان وإعادة الإعمار في أول مجلس وزراء مؤقت ثمّ أصبح وزيراً للداخلية في نيسان/ أبريل 2005 ووزيراً للمالية في أيار/ مايو 2006، وإبراهيم الجعفري، وهو رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة في تموز/ يونيو 2004، كان في السابق قد فرّ من العراق عبر سورية، ونوري المالكي الذي بات في العام

(274) مقابلة الكاتبة مع المحلّل السياسي، أيمن عبد النور، عبر السكايب (1 كانون الأول/ ديسمبر 2007).

2006 رئيسًا لوزراء العراق، كان يترأس مكتب حزب الدعوة في سورية قبل الحرب. لكنّ بشار الأسد لم يحاول التذكّر لاستثمار هذه العلاقات أو استثمار تاريخ سورية في دعم المعارضة العراقية؛ من أجل وضع العلاقات السورية-العراقية على المسار الصحيح، أو من أجل رأب الصدع مع الولايات المتحدة. في حين كانت الحكومة السورية قادرة على العمل جيدًا من دون صدام حسين، فإنّها لم تكن مستعدة للتعامل مع حكومة جديدة جاءت إلى السلطة برعاية إدارة بوش والقوة العسكرية الأميركية.

وفي أثناء ذلك، كانت المعارضة العراقية قد حققت أهدافها في إسقاط صدام حسين، وعند النخبة السياسية العراقية الجديدة، فإن المحافظة على علاقات طيبة برعاتها الأميركيين كانت أكثر أهمية كثيرًا من المصالحة مع سورية التي لم تكن فكرة مستحبة للولايات المتحدة، ومن ثمّ، فهي لم تكن أولوية عند القيادة العراقية الجديدة. لقد ألقى أيمن عبد النور باللائمة على غطرسة سورية السابقة في تعاملها مع المعارضة العراقية، في الوصول إلى هذا الوضع: «هذا هو السبب في عدم وجود علاقات طيبة بين المعارضة العراقية السابقة والسلطة السورية اليوم. لم يكن إلّا نوعًا من الضغط، ولم يكن هناك اتصال بين الجماعات والمجتمع السوري والمجتمع المدني والجامعات والفنانين أو المنظمات غير الحكومية. لقد كان محظورًا عليهم التواصل مع أيّ جماعة من المجتمع المدني أو التعاون معهم [...] كان عليهم التحدّث إلي أولئك الضباط الذين لا يعرفون شيئًا، ويتصرفون وكأنّهم الأكثر ذكاءً. لقد كان هذا كله نوعًا من الضغط، وما أن خفّ الضغط حتى تغيّرت الأمور، وبالطبع فسرعان ما يبتعد الجميع عنك، ولم يكن ذلك حقيقيًا، بل إن المعارضة العراقية فعلت ذلك لمجرد أنّها كانت مضطرة لفعله.»⁽²⁷⁵⁾

أمّا إيران التي لم يكن قلقها إزاء الآثار المزعزعة للاستقرار المحتملة لتغيير النظام في المنطقة، فقد استخدمت نهجًا مختلفًا تمامًا في تعاملها مع العراق، ومن أجل المحافظة على نفوذها وحماية مصالحها، استخدمت خبرتها وانخراطها طويل الأمد مع الجماعات الشيعية التي برزت بوصفها أقوى اللاعبين في العراق، ما بعد الحرب، ولا سيّما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية وحزب الدعوة (تقرير مجموعة الأزمات الدولية ICG Report 2005 أ). كانت إيران بخلاف النهج الضيق

(275) المرجع السابق نفسه.

للنظام السوريّ، قد أسّست شبكات واسعة وعلاقات عميقة داخل المعارضة العراقية، وشجّعت تطوير الروابط المدنيّة من خلال المنح الدراسية وغيرها من المبادرات المتنوعة. ولم تكن سورية، أو أيُّ من جيران العراق الآخرين، قادرة على التنافس مع هذا المستوى من النفوذ، وما أن بات واضحاً، تماماً وبتزايد، مدى النفوذ الذي سيكون لإيران في العراق الجديد، حتى بدأت دول المنطقة بالتعبير عن خوفها من أن تصبح إيران المنتصر الحقيقيّ في الحرب على أرض الواقع.

تقارب «خجول»

تقدم الخطابات الرسميّة، في سياسات الدول الشرق أوسطيّة، رواية واحدة للأحداث على الأغلب، بينما تتكشف قصّة مختلفة تماماً من وراء الكواليس، وهذا ينطبق أيضاً على العلاقة السوريّة-الإيرانيّة. فعلى الساحتين الدوليّة والإقليميّة، كانت سورية والعراق على خلاف في عقب حرب الخليج الأولي، مع ارتباط علنيّ وفعال لسورية بالمعارضة العراقيّة. ومع ذلك، سرعان ما أدرك كل منهما أنّه في حاجة إلى الآخر، وبدأ التقارب الضمنيّ بينهما في النصف الأخير من التسعينيات، عندما كان صدام حسين يسعى لإبطال نظام العقوبات، من خلال الدخول في اتفاقات تجارية مع الدول المجاورة.

كانت سورية، في ذلك الوقت، تراقب بقلقٍ تزايد التعاون الاقتصاديّ والعسكريّ بين تركيا وإسرائيل، والدوران المتزايد للأردن في فلك أميركا، ولاحتمال تطويقها بدول معادية، خشيت دمشق من تصعيد على إحدى الجبهات أو الأسوأ من ذلك، وهو تصعيد من الشمال والجنوب في الوقت نفسه، وفي سيناريو كهذا كان العراق الحليف الوحيد متاح. وعلى الجانبين كليهما، كانت المصلحة الذاتيّة والحاجة إلى التكيف مع الديناميّات المتغيرة هي الدافع وراء التقارب، وكما يكتب الباحث فلينت ليفريت Flynt Leverett: «لم يكن هناك من ودّ بين العراق وسورية، أو إن صحّ التعبير بين صدام حسين وحافظ الأسد، ولكن هناك ضرورة متصورة يمكنها أن تلغي التردّد والنفور.»⁽²⁷⁶⁾

(276) ليفريت Flynt Leverett 2005. يرى أن الدافع الرئيس لتعزيز التعاون يكمن في الحاجات الاقتصاديّة للنظام السوري وفي المصلحة العراقيّة في التعامل مع بلد لا يوجد فيه مراقبون للأمم المتّحدة.

أشار العراق إلى أنه مستعد لاستئناف العلاقات ووافق حافظ الأسد مشروطاً ألا يكون التعاون السياسي واضحاً تماماً. ومع هذا الانفتاح الضمني على العراق، و«تقارب هادئ، وخجول تقريباً، إلى جانب إنكار علني أن تكون سورية قد غيرت موقفها» (تقرير مجموعة الأزمات الدولية ICG Report 2004، ص 15)، كان حافظ الأسد يحاول قلب الطاولة على الولايات المتحدة، ليؤكد منزلته فاعلاً إقليمياً مهماً ومستقلاً.

استؤنفت العلاقات الثنائية بهدوء في العام 1996، بدءاً بالزيارات التجارية والبرلمانية، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 زار طارق عزيز نائب رئيس الوزراء دمشق، وكانت الزيارة الأولى رفيعة المستوى بين الجارين منذ عشرين عاماً. ونتيجة لهذه الزيارة، أغلقت المحطة الإذاعية الدعاية (صوت العراق الحر) التي كانت قد أنشئت في سورية في العام 1980. وسرعان ما فتح معبران حدوديان جديداً، وفي العام 1998 بدأت سورية والعراق بمناقشة بناء مشروع خط أنابيب ثان، ووافقتا على إعادة فتح خط أنابيب بانياس-كركوك. لقد أثار ازدهار العلاقات السورية-العراقية تساؤلات على الصعيد الدولي، ولكن السلطة السورية في هذه المرة كانت مستعدة لتوضيح موقفها، فقد بين عبد الحليم خدام نائب الرئيس في مقابلة له عام 1998: «إن العراق يواجه تهديدين خطرين، ويستهدف أولهما سلامة الأراضي العراقية ووحدة الدولة العراقية. وبغض النظر ما إذا كانت علاقاتنا جيدة أو سيئة، فإنه لا يمكن إلا أن نقاوم أي محاولة للتعدّي على وحدة العراق وسلامة الأراضي العراقية والوحدة الوطنية للعراق ووحدة الدولة العراقية ونعارضها. في الحقيقة كانت هناك، ولم تزل، خطط ومكائد لتقسيم العراق. أما التهديد الثاني، فهو معاناة الشعب العراقي. العراقيون شعب شقيق، وهم يعانون. لماذا يُعاقب العراقيون؟ إن هذه المعاناة تضع الأساس لمستقبل من العداوات الخطرة؛ لأن المعاناة تنتج حالة نفسية تكون، إذا ما ترسخت، ضارّة جداً بالعلاقات العربية البينية. لذلك فإننا صرّحنا بوضوح أنه يجب على الدول العربية العمل للتخفيف من هذه المعاناة وإزالتها. وقد فتحنا الحدود للتخفيف من هذه المعاناة. هذه هي صورة موقفنا تجاه العراق (خدام 1998 Khaddam).

قام العراق في شباط/ فبراير 2000 بافتتاح قسم لرعاية المصالح في السفارة الجزائرية في دمشق، وهي الخطوة التي ردّت عليها السلطة السورية بالمثل في أيار/

مايو 2001، وكانت دمشق قد أرسلت سابقاً وفدًا إلى بغداد، لمناقشة التأثيرات المترتبة على الانسحاب أحادي الجانب لإسرائيل من لبنان واستكشاف إمكانات زيادة التعاون الاقتصادي⁽²⁷⁷⁾. اتخذ اتفاق عام 1996 بين الأردن والعراق أنموذجًا خلال هذه المحادثات، فحتى العام 1999 كانت الأردن الشريك التجاريّ الرئيس للعراق، وعلى الرغم من أنّ البلدين كانا يتحايلان على نظام العقوبات بفاعليّة، لم يكن هناك من اعتراض على الاتفاق.

كانت سورية ترغب في معاملة تفضيليّة مشابهة، وفاوضت بنجاح على بروتوكول تجاريّ (تقرير مجموعة الأزمات الدوليّة ICG Report 2004، ص 15). ونظرًا إلى انعزال العراق الشديد عن الساحة الدوليّة والحاجة الكبيرة إلى شريك، كان لسورية اليد الطولى في هذه المناقشات، وشكّلت العلاقة وفقًا لمصالحها الخاصّة. بعد مدة وجيزة من وفاة ملك الأردن حسين في العام 1999، بدأ النظام العراقيّ يواجه صعوبات في استيراد السلع والمنتجات عبر الأردن، ما سمح لسورية بأن تضطلع بدور أكثر أهميّة في التجارة الخارجيّة للعراق (تقرير دولفر، Duelfer Report 2004، ص 50). لكن وعلى الرغم من الخطوات الكثيرة المتخذة لتعزيز التعاون الثنائيّ، أبقت المصلحة الذاتيّة للجانبين العلاقة بين سورية والعراق باردة، ولم تصل إلى أن تكون انفراجًا حقيقيًا في العلاقات.

من الأمن إلى الاقتصاد

كان الأمن في منظور حافظ الأسد يتفوق دومًا على الاقتصاد. أمّا ولده وخليفته بشار فكان ينظر إلى الاقتصاد بإستراتيجية أكبر. لذا فقد بذل جهدًا كبيرًا في استكشاف طرائق لتعزيز التنمية الاقتصاديّة في سورية. وكانت العلاقة المزدهرة بالعراق قد سهّلت على بشار زيادة الدخل من خلال توسيع الروابط التجاريّة، ومع ذلك كان هناك ثمنٌ لهذه الفرص، فعلى الرغم من عمليّة التوريث السلسلة نسيبًا من الأب إلى

(277) في حين كان هذا الأمر مختلفًا جدًّا عن إقامة سفارة، فإنّه كان خطوة أولى في اتجاه رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بالعراق. للاطلاع على الإطار الزمني الأكثر شمولًا للتقارب الحذر، انظر: بيرتس Perthes 2001، ص 38. في الوقت نفسه، رفعت الحكومة السوريّة قيود السفر عن مواطنيها الذين كانت جوازات سفرهم لا تزال، حتى ذلك الوقت، تتضمن ملاحظة تقول إنّها غير صالحة للسفر إلى العراق (انظر: الحياة، 23 أيار/ مايو 2001).

الابن، فإن الرئيس الجديد كان في حاجة إلى توطيد سلطته، وبدأ يشعر بأنه مضطر إلى بناء ولاءات، من خلال منح صفقات تجارية مربحة في العراق لأفراد العائلة والمقربين من النظام أو أن يغض الطرف عندما تعوزه السيطرة الكافية، لمنعهم من أخذ ما يريدون ببساطة. كان الوضع منعطفًا يثير السخرية بالفعل عند بشار الأسد الذي كان قد اكتسب سمعة حسنة، لمحاربته الفساد في أواخر التسعينيات، حيث كان من الممكن جني المال بطرائق عديدة. على الصعيد الوطني، كانت التجارة القانونية، بموجب نظام النفط مقابل الغذاء (OFF)، تولّد عائدات كبيرة، وكان العراق سوقًا جيدة لمنتجات الاستعمال اليوميّ الرخيصة السورية الصنع التي يمكن تصديرها، من دون رسوم جمركية بموجب اتفاق التجارة مع العراق.⁽²⁷⁸⁾ لقد استفاد عدد من المسؤولين السوريين من الرسوم (العمولات) الناتجة من نظام النفط مقابل الغذاء، من خلال قسائم النفط التي تسلّم من النظام العراقي، وعندما نشرت صحيفة المدى اليومية العراقية قائمة بأسماء الشخصيات الذين تلقوا هذه القسائم، كانت تتضمن عددًا من الأسماء السورية، وأبرزها فراس طلاس نجل مصطفى طلاس وزير الدفاع آنذاك.⁽²⁷⁹⁾ وازدهرت، على المستوى الأدنى، شبكات التهريب التي تجني أرباحًا طائلة والتي ساهم في تيسير عملها طول الحدود المشهورة بصعوبتها على الشرطة، إضافة إلى الروابط القبلية العربية والكردية العابرة لهذه الحدود.

كانت صفقات النفط التي تتحايل على نظام العقوبات مصدرًا رئيسًا للدخل عند الحكومة العراقية، بين العامين 2000 و 2003، كما أنتجت دخلًا كبيرًا للنظام السوري. ويقدر خلال هذه المدة أن سورية استوردت بين 150.000 و 200.000 برميل من النفط العراقي يوميًا، من دون أن ينعكس أي جزء من الدخل الناجم عن هذه الممارسة على الموازنة العامة للدولة السورية، وجنت المنظمة العراقية لتسويق النفط (SOMO) ما يقدر بـ 4.9 مليار دولار أميركي من المبيعات غير المشروعة للنفط إلى سورية وتركيا والأردن ومصر، من العام 2000 وحتى العام 2003،⁽²⁸⁰⁾

(278) تقرير مجموعة الأزمات الدولية ICG Report 2004 أ، ص 16.

(279) للاطلاع على القائمة في المدى (الصحيفة العراقية اليومية)، انظر: المدى، 25 كانون الثاني/يناير 2004.

(280) تقرير دولفر I 2004 Duelfer Report، ص 18. إضافة إلى 3 مليار دولار أميركي، بوصفه مبلغًا إضافيًا من مبيعات النفط إلى الأردن (1991-1992).

وكان خط أنابيب كركوك-بانياس، الذي أغلق من سورية في بداية حرب الخليج الأولى، قد أعيد فتحه لتسهيل تصدير النفط،⁽²⁸¹⁾ وكانت سورية تشتري النفط من العراق بسعر مخفّف، ثمّ تباع الكميّة نفسها من النفط بأسعار السوق العالميّة.⁽²⁸²⁾ كانت هذه العلاقة مع سورية مهمّة جدًّا بالنسبة إلى العراق؛ فأعفاها من رسم 10 في المئة الإضافي الذي فرضه على العقود النفطية مع الجهات الأجنبية (تقرير دولفر Duelfer Report 2004، I، ص 42) فكانت سورية الدولة الوحيدة المعفاة من هذا الرسم، وقد حصدت الحكومة السوريّة ما يقدر بـ 2.8 مليار دولار أميركي من الأرباح من هذه الترتيبات، وكانت العائدات الناجمة عنها تشكّل المصدر الرئيس للدخل، لكل من دمشق وبغداد (بلانشارد/كاتزمان 2005، Katzman/Blanchard، ص 17).

احتجت الولايات المتّحدة على فتح خط الأنابيب، ولكنّ النظام السوريّ كان ينفي باستمرار استخدامه الخطّ لأغراض تجارية. وعندما زار وزير الخارجية الأميركيّ كولن باول دمشق عام 2001، أثار قضية خط الأنابيب، فادّعى السوريون مجددًا أنّه يستخدم للاختبارات فحسب.⁽²⁸³⁾ وقد حدا هذا الادعاء المتكرر بمحلّل أن يعلّق: «سورية تنكر باستمرار القيام بذلك، ويقولون إنهم يقومون باختبار الخط. حسنًا، فلقد اختبروا الخطّ مدّة سنتين ونصف، بمعدل نحو 150.000 إلى 200.000 برميل يوميًا.»⁽²⁸⁴⁾ بعد أسبوع من انتهاء الحرب، أغلق الجيش الأميركيّ خطّ الأنابيب.

(281) طلبت إيران إلى سورية إغلاق هذا الخط، بما هو إجراء لإضعاف العراق في الحرب العراقيّة الإيرانيّة. وقد كوفئت سورية عن الخسائر التي كابدتها بسبب إغلاق خطّ الأنابيب، بعقود نفط تفضيلية، فضلًا عن شحنات نفط من إيران إلى سورية التي كانت تهدف إلى التعويض عن ذلك.

(282) تُقدّر كمية النفط التي تستوردها سورية وتعيد بيعها بين 150.000 و200.000 برميل يوميًا، ولكن البيانات حول الأسعار تتفاوت، ويتحدث تقرير دولفر Duelfer Report عن فرق في السعر يبلغ 6 دولار أميركي في البرميل الواحد، بينما تذكر مصادر أخرى أرقامًا أعلى كثيرًا (انظر، على سبيل المثال: كاتزمان/بلانشارد Katzman/Blanchard 2005، ص 18، ويقول إن سورية حصلت على النفط بنصف أسعار السوق العالميّة).

(283) انظر البيان المعدّ سلفًا للدبس، جلسة استماع مشتركة 2005، ص 12.

(284) جيمس بلاك James Placke، محلّل لشؤون النفط لدى شركة كامبريدج لأبحاث الطاقة Cambridge Energy Research Associates، بحسب ما نقلت النيويورك تايمز The New York Times، 9 أيار/ مايو 2003.

وكان المصدر الثالث المهم من الدخل للشركات السورية وأفراد النخبة العسكرية والسياسية للبلاد، يأتي من استيراد المعدات العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، عن طريق الأراضي السورية. يذكر تقرير دولفر Duelfer Report للعام 2004 أن سورية كانت الأكثر استعداداً من بين جيران العراق للسماح للمواد المحظورة بالمرور عبر أراضيها، فما يقدر بـ 70 في المئة من الأسلحة المستوردة، بطرائق غير مشروعة، دخلت العراق عن طريق مينائي اللاذقية وطرطوس السوريين. وتظهر سجلات المنظمة العراقية لتسويق النفط (سومو SOMO) أنه، في المدة الواقعة بين تشرين الأول/ أكتوبر 2000 ونيسان/ أبريل 2003، وقّع العراق عقوداً مع سورية بقيمة 1.2 مليار دولار أميركي، وهي تخصّص المعدات العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج التي منشؤها أوروبا الشرقية ودول غربية أخرى وكوريا الشمالية والصين. ولم يكن هذا ممكناً، بالطبع، إلا بموافقة هيئات وأشخاص داخل النظام السوري، من الذين كانوا يأخذون حصّة من الأرباح مقابل عدم تعويق توصيل المواد إلى العراق. ويذكر تقرير دولفر Duelfer Report أن «هيئات أو أفراداً موظفين داخل الحكومة نفسها» كانوا متورطين في هذه الممارسة. وقد وصلت الشركات الأجنبية إلى عدّ جشع الوسطاء السوريين مشكلة جدية على نحو متزايد، ولكبر قيمة العمولة التي طلبت في بعض الصفقات، طلب الموردون إلى شركائهم العراقيين النظر في تغيير مسار التوصيل (تقرير دولفر Duelfer Report 2004، I).

لعلّ الحالة الأكثر شهرة على التورط السوري في نقل المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى العراق، هي عقد لتوريد ما قيمته نحو 4.425 مليون دولار أميركي من مناظير الرؤية الليلية في آذار/ مارس 2003. وقد اتهم دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld وزير الدفاع الأميركي سورية صراحةً في هذه الحالة بـ «التصرف العدائي»، ولكن بشينة شعبان المتحدثة باسم السلطة السورية نفت على الفور هذه الاتهامات، ووصفتها بأنها «تصريح غير مسؤول، وليس له أساس من الصحة على الإطلاق»⁽²⁸⁵⁾.

مع ذلك، فإن الأدلة تشير إلى قصّة مختلفة تماماً، ومرة أخرى إلى تواطؤ من أعلى المستويات في النظام السوري. وقد كان الشريك السوري في صفقة مناظير الرؤية الليلية شركة يمتلكها ذو الهمة عيسى شاليش ابن عمه بشار الأسد ورئيس

(285) بحسب ما نقلت الديلي تلغراف The Daily Telegraph، 29 آذار/ مارس 2003.

الحرس الخاص (الأمن الرئاسي). لقد كانت شركته، إس إي إس إنترناشيونال SES International، متورطة كثيرًا في بيع المواد ذات الاستخدام المزدوج للعراق، ووقعت أكثر من 250 عقدًا، بقيمة 187 مليون دولار أميركيّ بين العامين 2000 و 2003، وكانت شركة إس إي إس تسهّل عمليّة نقل البضائع المبتاعة عن طريق مجموعة من الإستراتيجيّات، بما فيها إخفاء الطبيعة الحقيقيّة للمواد وتزوير شهادات التسليم وتقديم شهادات مزوّرة للموردين عن المستخدم النهائيّ حرصًا على النأي بنفسها عن الصفقات. وتماشياً مع فكرة تواطؤ النظام، كان وزير الدفاع مصطفى طلاس هو من أصدر شهادات المستخدم النهائيّ التي كلّفت بين 12 و 15 في المئة من قيمة العقد؛ تعويضًا عن «دعمه». مع ذلك، كان آخرون في سلسلة التوريد أيضًا يأخذون حصصهم في مراحل مختلفة من الصفقة. وعندما مثل نجل طلاس (فراس) والده في صفقة لبيع الأسلحة إلى العراق في العام 2002، كان عليه ابتياع موافقة الاستخبارات السوريّة وحمايتها بنسبة 10 إلى 12.5 في المئة من الصفقة، لضمان المرور الآمن للبضائع عبر سورية (تقرير دولفر I، 2004، Duelfer Report).

كان النظام السوريّ يلعب لعبةً شديدة الخطر، فالنشاط غير القانونيّ للشركات السوريّة، فضلًا عن تواطؤ الشخصيّات الحكوميّة من المستويات كافّة وإنكار النظام المتزايد، الذي لا يمكن الدفاع عنه، لهذه المخالفات، ترك دمشق عرضة لتدقيق الولايات المتحدة ولومها، وانعزال متزايد عن المجتمع الدوليّ، وهي أمور لا يمكن لسورية تحمّل أيّ منها. لكنّ السؤال هو: لماذا؟ ما الذي يدفع بشار الأسد إلى المخاطرة بأمن بلاده وصدقيتها بهذه الطريقة؟

يميل الخبراء إلى اقتراح أنّ قلة خبرة بشار الأسد هي المسؤولة عن سلوك نظامه، في الفترة التي سبقت حرب العراق، إذ كان العراق قد تحوّل إلى بقرة حلوب (مشروع مثمر) لسورية، ولعلّ تركيز بشار على المكاسب الاقتصادية أكثر من تركيزه على الأمن، كان له دور في اتخاذه قراراته، ومن المحتمل أنّه كان يأمل في أن النجاح الاقتصاديّ من شأنه أن يعزّز منزلته المحليّة، ويقوّي سلطته داخل النظام. قد يكون الحجم الهائل للتجارة وعدد المتورطين من داخل النظام قد جرّ النظام السوريّ إلى متابعة الصفقات غير المشروعة، حتّى عندما كان فعل ذلك، مع اقتراب الحرب، بمنزلة انتحارٍ سياسيّ.

كانت دول مجاورة، مثل تركيا والأردن، قد أدركت بالفعل هذا الأمر وقلّصت نشاطها تقليصًا كبيرًا في الأشهر التي سبقت الحرب. تقول نظرية أخرى: إنَّ بشارًا يفتقر إلى الخبرة المطلوبة لفرض سيطرته على الشخصيات الرئيسة في النظام وأجهزة الاستخبارات في سورية، وكان بالتالي عاجزًا عن منعهم من الدخول في صفقات مربحة لهم وضارة للأمن والسمعة السورية، وهي ما لم يكونوا يتجرّؤون على القيام بها مطلقًا عندما كان والده في قيد الحياة. وسواء كان ذلك بقصد أم نتيجة ضعف بشار نفسه، فقد كان لتجارة سورية غير المشروعة مع العراق، في المدة التي سبقت الحرب، عواقب خطيرة على السياسة الخارجية لدمشق. ولعل هذه الأمور تم تجاهلها أو التقليل من شأنها في ذلك الوقت، ولكنها تؤكد بوضوح على أزمة القيادة في مواجهة البلاد، في وقت تجد المنطقة فيه نفسها على حافة الحرب مرة أخرى.

تأثير أزمة عام 2003 العراقية في سورية

وجدت سورية نفسها في عام 2003 في مأزق. كانت طبول الحرب تقرع في واشنطن، وكانت الولايات المتحدة قد ركّزت أنظارها بوضوح على العراق؛ واصفة إياه بأنه دولة مارقة وعضو في «محور الشر» المبتدع حديثًا في «الحرب على الإرهاب» التي تشنها إدارة بوش. كانت العلاقات بين سورية والولايات المتحدة، في أثناء ذلك، في تحسّن مطّرد؛ نتيجة للتعاون في مكافحة تنظيم القاعدة. ومع ذلك شعرت سورية التي كانت الدولة العربية الوحيدة في مجلس الأمن، بمسؤولية خاصة لحماية المصالح الإقليمية والاستقرار، ما يعني معارضة سياسة الولايات المتحدة صراحة، الأمر الذي لا يمكن أن تتحمّله سورية بحق. وقد حاولت السلطة السورية اعتماد موقف وسط؛ مركّزة على دور مفتشي الأسلحة الدوليين ومحذرة من التدخل العسكري⁽²⁸⁶⁾. لكن، مع تقدم خطط الولايات المتحدة لتنفيذ إستراتيجية إقليمية للشرق الأوسط، خاصة العراق، لتصبح أكثر وضوحًا، لم يترك سورية إلا مساحة للمناورة، كانت تتناقص يوميًا بعد يوم.

كانت سورية قد توصلت إلى الاعتماد على فكرة أن العراق جارٍ مستقر، وإن يكن بلا أسنان، كما استغلّت بنجاح القلق الدولي المتزايد إزاء التأثيرات الكارثية لنظام

(286) لقد فعل ذلك، على سبيل المثال، في زيارته إلى لندن في كانون الأول/ ديسمبر 2002 (انظر: cnn.com/world، 17 آذار/ مارس 2002).

العقوبات على العراقيين العاديين، من أجل إقامة علاقات تجارية ثنائية مربحة. لقد كانت الخطط الأميركية حيال العراق تهدّد بالتدخل في المصالح السورية في الحاليتين كليهما، وبات واضحاً أنّه مهما كانت نتيجة الحرب في العراق، فإنّها لن تكون مواتية لسورية. ولم تكتف دمشق بتوقع زعزعة الاستقرار الإقليمي التي ستعقب حتماً إسقاط نظام صدام حسين، بل إنّها أيضاً لم تكن في عجلة من أمرها لرؤية ديمقراطية مواتية لأميركا تتنصب في بلد مجاور، وهي التي من المحتمل أن تشكّل تحدياً لاستقرارها الخاص ودور البعث في سورية. كان النظام السوري يخشى بوضوح أن يكون الهدف التالي «للتدخل» الأميركي. وردّاً على سؤال صحيفة الأسبوع المصرية الأسبوعية حول ما إذا كان هذا الخوف هو السبب الحقيقي لمعارضة سورية للحرب، قال وزير الخارجية فاروق الشرع على الفور: «إنّه ليس هناك من عيب في الوقوف إلى جانب شقيق؛ لأنّك التالي في الصف» (الشرع 2002). على الرغم من إدراك النظام السوري أنّ القوات الأميركية ستنتصر انتصاراً سهلاً على الأرجح في العراق، فقد مضى مع ذلك في هجومه، ليصبح أكثر صخباً في رفضه الإجراءات الأميركية وسياساتها في المنطقة.

لم يكن النظام السوريّ راغباً في الدفع باتجاه حلّ دبلوماسي، كما فعل عام 2000، وكان قد «اعترض بشدّة على محاولات اللحظة الأخيرة، لإقناع صدام حسين بالاستقالة أو مغادرة العراق»، ويُزعم أنّه اعترض على الاقتراح الكويتي-القطريّ لإقناع صدام بالتناحي من منصبه (تقرير مجموعة الأزمات الدولية ICG Report 2004 أ، ص 17). وفي أثناء ذلك، كانت واشنطن تواجه صعوبات جدّية في تجنيد دعم دولي واسع لـ «عملية حرية العراق»، ما وضع سورية في صحبة جيدة معه في معارضتها للحرب. وبدافع المحافظة على الذات محافظة أساسية، ركزت دمشق انتقادها على عدم وجود مبرر لتصرف الولايات المتّحدة بموجب القانون الدوليّ؛ مدركة أنّه إذا ما سُمح للتدخل في العراق بالمضي قدماً، بوصفه مسعى أحادي الجانب لمكافحة الإرهاب، ستكون سورية التالية حقاً.

صوّت مجلس الأمن في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2002 على القرار رقم 1441، وصوّتت سورية لمصلحة القرار. وقد أوضحت بثينة شعبان رئيسة قسم الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية السورية، أنّ السلطة السورية «أرادت أن تظهر النية

الحسنة، لمساعدة المنطقة وتجنب العراق الحرب» (تقرير مجموعة الأزمات الدولية ICG Report 2004، ص 17)، وكما يقول زيسر Eyal Zisser: «منحت سورية مباركتها قرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي تضمّن طلباً قوياً بأن يوافق العراق على تجديد نشاط المفتشين الدوليين في الأراضي العراقية، وإلا ستعاني العواقب. وقد حاول السوريون تقديم تصويتهم وكأنّه «انتصار دبلوماسي»، أو بدلاً من ذلك وكأنّه استجابة للإجماع العربيّ الذي دعيت سورية لتمثيله في مجلس الأمن، حتّى إنّهم تفاخروا بأن تصويتهم قد نجح في إحباط الهجوم الأميركيّ على العراق، أو تأجيل على الأقل (زيسر 2007، ص 39).

وفي الوقت نفسه، كان الخطاب الرسميّ في سورية يصوّر الحرب الوشيكة على أنّها المؤامرة الأميركية-الإسرائيلية الأحدث لتقسيم المنطقة وإخضاعها والسيطرة عليها، وكان النظام يأمل في أن يعزز صدقيّته الداخليّة والإقليمية، من خلال اللعب على عواطف الشارع العربيّ، ووضع نفسه في موقع المدافع الثابت عن القضايا العربية. وعلى الرغم من تأخرها في البدء، سرعان ما أخذت التظاهرات المناهضة للحرب في الانتظام مرات عدّة في الأسبوع بحشد متعدد الألوان، من شخصيات المعارضة وجماعات حقوق الإنسان والموظفين الحكوميين والطلاب الموجهين، وتزايدت الدعوات الموجهة إليهم لحضور الاحتجاجات، بدلاً من الذهاب إلى مكاتبهم أو صفوفهم. وقد صادف أن تكون شقّتي على طريق الاحتجاجات التي لم تكن تتغير، والتي تنتهي بنهاية شارع أبو رمانة باتجاه السفارة الأميركية، وكنت وزملائي نراقب الإجراءات من الشرفة، لنستوعب بوضوح اللافتات الكثيرة المكتوبة بلغة إنكليزية ملتبسة تماماً، ولنلاحظ الاختلافات في طبيعة التجمعات، من يوم إلى آخر.

حافظ النظام السوريّ، على الرغم من معارضته الصريحة للحرب، على موقفٍ ملتبس، لا يقف صراحة مع صدام حسين، وذلك لحماية فرص سورية في القيام بدور بناء في مرحلة لاحقة. وعندما بات واضحاً أنّ الحرب حتميّة، دعت سورية للتضامن مع الشعب العراقيّ؛ متجنباً ذكر صدام حسين تماماً. وسرعان ما بات واضحاً أنّ الولايات المتحدة - حتّى في غياب قاعدة دعم عريضة - عازمة على المضي في خططها بشأن العراق، إلى جانب «تحالف الراغبين»، وأنّ سورية، بغض النظر عن مقعدها الموقت في مجلس الأمن، لن تكون قادرة على المساعدة في منع حرب أخرى في الخليج.

ركّز بشار الأسد على تعزيز شعبيّته في الشارع العربيّ باستخدام إستراتيجية مختلفة، وسعى لاستثمار العداء المتنامي لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة؛ مهاجمًا سياستها الخارجية بشدّة. لقد تحوّل النظام السوريّ من اللين إلى الشدّة؛ فوضع الرئيس السوريّ وكبار المسؤولين ووسائل الإعلام الرسميّة جميعها الإدارة الأميركيّة هدفًا رئيسًا لهم، وكان الخطاب الاستفزازي الذي اختاروه يرن صدهاء في الشارع العربيّ، وقد ذكر مصلّون في الجامع الأزهر في القاهرة أنّهم سمعوا هتافات تقول: «بشار، بشار، أشعل العالم بالنار».⁽²⁸⁷⁾ بيد أن تكتيكات النظام السوريّ لم تفعل إلّا القليل، لتحسين العلاقات بين الدول العربيّة على المستوى الرسميّ، وعلى العكس من ذلك، فقد استاءت الحكومتان المصريّة والأردنيّة من الضغوط الداخليّة التي شعرتا بها، لمضاهاة موقف بشار القويّ، فضلًا عن انتقاده الصريح لنفاق الأنظمة العربيّة وعدم رغبتها في دعم العراق.⁽²⁸⁸⁾ حمل متظاهرون ضدّ الحرب في سورية لافتات كتب عليها «الموت لمبارك» و«الموت للملك عبد الله» (ملك الأردن)، ما أدّى إلى احتجاجات رسميّة من القاهرة.

أدت الهجمات اللاذعة لبشار أيضًا إلى توتر العلاقات بالولايات المتحدة التي استشاطت غضبًا، ليس من معارضة دمشق الحرب على الأكثر، بل من مدى انحذار الإهانات التي وجّهت إلى إدارة بوش، ورفض الأميركيون إشارات سورية الدائمة إلى حرب فيتنام؛ مولين اهتمامًا قليلًا لتنبؤات دمشق بالعقبات التي قد يواجهونها في العراق، وبدلًا من محاولة إقناع سورية بالتعاون، اختارت واشنطن إستراتيجية مزدوجة من الضغط والعزلة؛ عادةً النظام السوريّ أقلّ من أن يكون لاعبًا إقليميًا رئيسًا، ومشبهة إياه بمُشعل النيران الذي يصوّر نفسه على أنّه فرقة إطفاء.

(287) في 11 نيسان/ أبريل 2003. انظر، على سبيل المثال: ديب 2004، ص 144. كما أظهرت سورية حرصها على الحصول على الدعم العربيّ في مناسبات أخرى، فعلى سبيل المثال، في اجتماع جامعة الدول العربيّة في 25 آذار/ مارس 2004، حيث دفع الأسد بنجاح لاستصدار قرار، حيث وافق خمسة عشر من وزراء الخارجية على الهدف السوري، بعدم تقديم أيّ دعم لقوات التحالف، والمطالبة بانسحاب فوري وغير مشروط للقوات البريطانيّة والأميريكيّة من العراق. مع ذلك، تعثرت العلاقات السوريّة بدول عربيّة أخرى، وكان هذا واضحًا أيضًا بعد حرب عام 2006 في لبنان، عندما دعا الأسد الملكين، السعودي والأردني، بـ «أنصاف الرجال»، بسبب مواقفهما الحذرة قبل الحرب.

(288) السفير، 27 آذار/ مارس 2003. انظر أيضًا: تقرير مجموعة الأزمات الدوليّة ICG Report 11 شباط/ فبراير 2004 (سورية في عهد بشار I)، ص 15.

لم يكن لإستراتيجية بشار الشعبويّة المحفوفة بالمخاطر من تأثير يذكر، من حيث توطيد سلطته أو بناء تحالفات بناءً. لماذا اختار هذا المسار وما كان هدفه؟ لعلّ الجواب مرة أخرى هو قلة الخبرة. يبدو أنّ بشاراً كان يحاول زيادة شعبيّته، من خلال تكريس صورة أشبه بالبطل لزعيم عربيّ صالح ومتفانٍ، ويتفهم مشاعر الشارع وطموحه، ولكنه أحبط في نهاية المطاف، بسبب المؤامرة والأوضاع الدوليّة. من الممكن أنّه أدرك مدى صعوبة حشد دعم كافٍ في العالم العربيّ لمقاومة الضغط الأميركيّ، وقرّر أن يتّبع مساراً من العمل لزعة استقرار دول أخرى في المنطقة، بحيث لا تعاني سورية وحدها الآثار السلبية للحرب. لكنّ مسار العمل هذا، قاد سورية بعيداً من نهج السياسة الخارجيّة الذي ميّز حكم والده الذي كان يوازن باستمرار بين المصالح، وكان مستعدّاً دائماً للقيام بتقارب مؤقت، في مواجهة تهديد من خارج المنطقة. لا يبدو أنّ بشاراً كان منهماكماً في أيّ من المناورات المحسوبة المشابهة، للحصول على دعم القوى الإقليميّة الأخرى وضمان إستراتيجية للخروج من ذلك. ولإخفاقه في القيام بذلك، يبدو أنّه قد خاطر مخاطرة صارخة بعزلة إقليمية ودوليّة لمصلحة الدعم الشعبيّ، ولعلّه مؤثر على الغطرسة أو قلة الخبرة، أو ربّما مزيج من الاثنين في آن معاً.

صدم سقوط بغداد السريع من دون مقاومة تُذكر النظام والشعب في سورية بشدّة، بينما رآته الولايات المتّحدة دليلاً إيجابياً على أنّ تحذيرات سورية لم يكن لها أساس وأنّها خاطئة. لكن سرعان ما عزّز التدهور اللاحق في العراق من ثقة سورية بنفسها، ولخشيتها في البداية من أن يمتد الصراع عبر الحدود إلى سورية، اتّخذ النظام حينئذٍ موقف «لقد قلت لكم ذلك»، وأوضح تماماً أنّه يتوقع أن تطلب مساعدته في حلّ الأزمة، كما قال بشار الأسد في مقابلة له في العام 2006: «لقد قلت قبل عامين إن الأمر سينتهي بأن تبتلعكم المستنقعات العراقيّة، ويوماً ما ستحتاجون إلى مساعدة أحد في الخروج من هناك. الآن ذلك كله بات حقيقة، ولكن دعونا نترك جانباً هذا الحديث عن التهديدات والنبوءات. في الواقع، إنّنا نعيش في هذه المنطقة ونعرفها جيّداً، وقد علّمنا التاريخ أنّ القوة التي تقوم على قوة السلاح فقط لا تجدي نفعا.»⁽²⁸⁹⁾

مع ذلك، كانت واشنطن أكثر تركيزاً على معالجة قائمتها الطويلة من الشكاوى تجاه

(289) بشار الأسد في مقابلة مع الصحيفة الإيطالية ريبابليكا *La Repubblica*، بحسب ما نقلت صحيفة الباييس *El País*، في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

النظام السوريّ، من تركيزها على طلب المساعدة. إضافة إلى التهريب وتسهيل مرور السلع غير المشروعة ذات الاستخدام المزدوج، اتهمت واشنطن دمشق بالاحتفاظ بأصول عراقية في مصرفها التجاريّ وتقديم الدعم لحركة التمرد العراقية وتشجيع انتقال المقاتلين الأجانب إلى العراق وتسهيله، وإيواء أعضاء من نظام صدام حسين وإخفاء أسلحة العراق للدمار الشامل. وعلى الرغم من إخفاق واشنطن في تقديم دليل لإثبات ادعاءاتها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، كان من الصعب كثيرًا على النظام السوريّ التشكيك في صحة الاتهامات الأخرى.

الصراع حول الأصول العراقية في سورية

أنتجت المبيعات غير المشروعة للنفط العراقيّ الخام والمنتجات النفطية 3.4 مليار دولار أميركي من العائدات، في المدة بين حزيران/ يونيو 2000 وتموز/ يوليو 2003 (29).⁽²⁹⁰⁾ وقد أودع نحو 60 في المئة من هذه الإيرادات في المصرف التجاريّ السوريّ (CBS)، ليستخدمها مستقبلاً في المشتريات العراقية من البضائع السورية، ووضعت نسبة الـ 40 في المئة المتبقية في حساب نقديّ في المصرف التجاريّ السوريّ اللبنانيّ (SLBS) في بيروت، وهو تابع للمصرف التجاريّ السوريّ. وعندما أقرّ مجلس الأمن في 22 أيار/ مايو 2003 القرار رقم 1483 الذي يلزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى نحوٍ فوريّ بتجميد أصول النظام العراقيّ السابق وكبار المسؤولين العراقيين، وتحويلها إلى صندوق التنمية من أجل العراق، خضعت دمشق لضغط شديد من الولايات المتحدة لجعلها تمتثل لهذا القرار.⁽²⁹¹⁾ وقد أكّدت الحكومة السورية وجود أصول عراقية، غير أنّها ادّعت أن الأموال مطلوبة لتسديد الديون العراقية للشركات السورية.⁽²⁹²⁾

اضطّر النظام السوريّ في نهاية المطاف إلى اتّخاذ موقف أكثر تصالحية؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2003 دعا فريق وزارة الخزانة الأميركية إلى التحقيق في

(290) تأتي هذه التقديرات من بيانات مؤسسة تسويق النفط العراقية الحكومية (سومو) (انظر: تقرير دولفر 2004 Duelfer Report).

(291) قرار مجلس الأمن رقم 1483، 22 أيار/ مايو 2003.

(292) في حين أحرز تقدم، إلّا أن هذه المسألة لم تتم تسويتها بعد. انظر، على سبيل المثال: إنترناشيونال هيرالد تريبيون International Herald Tribune، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

ملفات المصرف التجاري السوري. لقد وجد الفريق أنه، في وقت النصر العسكري للولايات المتحدة في العراق، كان في حساب المصرف التجاري السوري نحو 850 مليون دولار أميركي، وفي حساب المصرف التجاري السوري اللبناني نحو 72 مليون دولار أميركي إضافية.⁽²⁹³⁾ اعترفت الإدارة الأميركية بتعاون سورية، ومن ثم طلبت إلى دمشق تحويل الأموال التي كان النظام قد دفع منها 580 مليون دولار أميركي، في تلك الأثناء، إلى الشركات السورية التي كانت مطالباتها مستحقة، بحسب ما يُزعم. وقد أعلن بشار الأسد في أوائل عام 2004 أن سورية ستحول 200 مليون دولار إلى صندوق التنمية من أجل العراق، ولكن أي إجراء لم يتخذ بهذا الشأن (بي بي سي، 9 كانون الثاني/ يناير 2004). وردت الولايات المتحدة بتسمية (تصنيف) المصرف التجاري في سورية مؤسسة «تثير القلق، خاصة في ما يتعلق بمسألة غسل الأموال»، ولكنها أعطت سورية فرصة أخرى للإصلاح، من خلال إرسال فريق الخزانة الأميركية إلى دمشق، لإسداء النصيحة حول كيفية تجنب النظام الإدراج النهائي للمصرف التجاري السوري في القائمة السوداء.⁽²⁹⁴⁾ خلال سلسلة من الزيارات رفيعة المستوى، بين دمشق وواشنطن، هدّد المسؤولون الأميركيون النظام السوري بعقوبات في حال عدم الامتثال. ومع ذلك، عندما زار إياد علاوي رئيس الوزراء العراقي الموقت دمشق في تموز/ يوليو 2004، أوضحت سورية أن لانية لديها لإعادة الأموال إلى العراق، ما دامت قوات الاحتلال باقية.⁽²⁹⁵⁾ وفي النهاية، أرسلت سورية ما مجموعه 12.1 مليون دولار أميركي إلى صندوق التنمية من أجل العراق، ولكن واشنطن عدت ذلك مجرد تصرف رمزي وشرعت في فرض عقوبات على المصرف التجاري السوري.⁽²⁹⁶⁾

(293) للاطلاع على ذلك والأرقام التالية، انظر: تصريح إليزابيث ديبيل Elizabeth Dibble وتصريح دوايت سبارلن Sparlin Dwight، في جلسة استماع بشأن التجارة السورية العراقية. في الحساب النقدي في المصرف التجاري السوري اللبناني، بقي مبلغ 72 مليون دولار أميركي، فضلاً عن 3.8 مليون دولار في حسابات لوزراء عراقيين آخرين (ليفريت 2005 Leverett، ص 141).

(294) بموجب المادة رقم 311 من قانون الوطنية Patriot Act.

(295) للمزيد حول الزيارة ونقاط الاتفاق، انظر: السفير 27 تموز/ يوليو 2004.

(296) نفذ ذلك وفقاً لأحكام قانون الوطنية Patriot Act (انظر: ليفريت 2005 Leverett، ص 141).

أمن الحدود والمقاتلون الأجانب

تسلّل المقاتلون الأجانب إلى العراق عبر سورية بأعداد كبيرة في الأسابيع التي سبقت الحرب في العراق، وفي أيامها الأولى أيضًا، ما زاد من خيبة أمل واشنطن بدمشق، وزاد من حدّة التوترات بين البلدين، وكانت سورية الدولة الوحيدة من دول جوار العراق التي لم تغلق حدودها خلال مدّة الصراع، ما أمّن النقطة الأسهل لدخول المقاتلين الأجانب إلى العراق. وقد كانت السلطات السوريّة على علم بحركة المرور هذه، ولكنها غصّت الطرف عنها، ولم تبذل جهدًا على الإطلاق للحدّ من تدفق المقاتلين إلى العراق خلال الأيام الأولى للحرب، بل إنّها كانت تسهّل مرورهم في كثير من الأحيان. كان هناك شيء من الاستفزاز المتعمّد تمامًا في سلوك النظام خلال هذه المدّة، فمن أجل السفر إلى العراق طُلب إلى المتطوعين الحصول على فيزا من قسم رعاية المصالح العراقيّة في دمشق، وهو الواقع داخل السفارة الجزائريّة مباشرة، في مقابل شارع السفارة الأميركيّة. كان هذا المكان بالتحديد المكان الذي غادرت سورية منه أعداد كبيرة ممّن يُحتمل أن يكونوا من المقاتلين، بحافلات مليئة بالركاب، لمساعدة إخوانهم في العراق.

بوصفي محلّلة سياسيّة يافعة في سورية، أذكّر بوضوح الجلوس في سيارتي مع زميل، وكل منا يمسك كوبًا من القهوة؛ مراقبين باستنكار حيث يتجمع الشبان، وكثير منهم بدّوا وكأنّ الشعر في وجوههم قد نبت لتوّه، عند الغسق، أمام قسم رعاية المصالح العراقيّة، وهم يتدافعون للصعود على متن حافلات كانت قد وصلت لنقلهم. على الرغم من احتجاجات الحكومة الأميركيّة، استمرّت عمليات النقل أيامًا عدة، على الرغم من أنّ الموقع المختار لتحميل أولئك الشبان قد انتقل إلى الجناح العراقي في مدينة المعارض السابقة وسط دمشق، وهي منطقة محمية من أفراد الأمن السوري. مع إصدار الشيخ أحمد كفتارو، المفتي العام لسورية المعيّن من السلطة، بيانًا يدعم فيه صراحة العمليّات الاستشهاديّة في العراق، ويشجّع عليها، تعزّز الانطباع في المنطقة وخارجها على السواء بأنّ الحركة الجهاديّة في العراق كانت تعمل بمباركة من النظام السوري.⁽²⁹⁷⁾

(297) عُمم بيان كفتارو عن طريق الفاكس في 26 آذار/ مارس، ووفقًا لمراقبي بيانات كفتارو لمدة طويلة، كان ذلك موقفًا استثنائيًا منه.

وضعت سورية حدًا لحركة انتقال المقاتلين الممنهجة قبل نهاية الحرب، وفي 21 آذار/ مارس 2003 صرّحت السلطات السورية بأن الحدود مع العراق قد أغلقت، وأن رجال الأعمال المسجلين في غرفة التجارة سيمنحون وحدهم إذنًا بالسفر. لم تثبت الادعاءات في بداية الأمر بأن السلطة السورية كانت ضالعة في تشجيع المقاتلين المتطوعين وتجنيدهم، غير أن مسؤولين من دول عربية أخرى ذكروا حالات عن عملاء للاستخبارات السورية في بلادهم، وهم يقومون بتجنيد مواطنين من جنسيات ثالثة وجلبهم إلى سورية للتدريب.⁽²⁹⁸⁾ وعندما داهمت القوات الأميركية عام 2007 في بلدة سنجار شمالي العراق التي تبعد 12 ميلًا عن الحدود السورية مخبأً وصادرت ما فيه من وثائق وأجهزة الكمبيوتر، بات معروفًا لديها خط سير أكثر من 600 جهادي وسجلاتهم، وهم من الممكن أن يكونوا قد دخلوا إلى العراق عبر سورية، إذ كانوا قد وصلوا بمساعدة الأمن السوري، فهناك صور لهم مع مسؤولين سوريين رفيعي المستوى، ووجدت في الأجهزة التي تحمل نظامًا لتحديد المواقع مدن في غرب سورية كإحداثيات أولى. لقد أزال هذه الوثائق أي شك حول تورط الحكومة السورية.

انتشرت شائعات داخل سورية بأن أبا القعقاع، وهو شيخ في حلب، كان ناشطًا في تجنيد المتطوعين وتدريبهم للذهاب إلى العراق، بالتعاون مع الاستخبارات السورية.⁽²⁹⁹⁾ ويُزعم أنه قدّم قوائم بأسماء أولئك الذين أرسلوا إلى العراق، حتى تتمكن السلطات من إلقاء القبض عليهم في حال محاولتهم العودة إلى سورية، وهو أمر غير محتمل، حيث كان معظمهم يهدف إلى أن يغدو انتحاريًا في العراق.⁽³⁰⁰⁾ في

(298) محادثات خلفية مع دبلوماسيين أجانب في سورية، في صيفي 2005 و2006. تجدر الإشارة هنا إلى أن هؤلاء المقاتلين لم يشاركوا في القتال خلال الحرب، ولكن دخلوا العراق بعد ذلك كثيرًا للانضمام إلى أعمال حرب العصابات ضد القوات الأميركية والسلطات العراقية حديثة التأسيس.

(299) اعتاد الشيخ أبو القعقاع، الذي كان قد تدرب في أفغانستان في الثمانينيات، أن يلقي عظاته في مسجد في حلب، ويُزعم أنه زُود بمراقبي في حلب، لإجراء تدريبات لمطوعي العراق، وفي العام 2007 قُتل في ظروف غامضة.

(300) يروي أفراد عائلات أولئك الذين ماتوا في العراق، وكذلك تسجيلات بعض من عادوا، أن أغلبية المقاتلين الأجانب الراغبين، ولكنهم غير مدربين، لم يكونوا موضع ترحيب دائم في العراق، حيث لم يدرّبوا على المهام أو ماتوا على أيدي العراقيين (مقابلات الكاتبة، دمشق 2003).

ذلك الوقت، أشار محلّلون مقيمون في دمشق إلى أنّ الاستخبارات السوريّة كانت تسعى لتحديد المقاتلين الذين يمكن أن يشكّلوا تهديدًا داخل سورية والقضاء عليهم. لقد ازدادت الشكوك حول دور أبي القعقاع وأتباعه بعد أن أوقفته وزارة الأوقاف عن إلقاء الخطب في مسجده، وسرعان ما أعادته الأجهزة الأمنيّة إلى مكانه، ولكنّه قُتل في عام 2007 في ظروف غامضة.⁽³⁰¹⁾ وعلى الرغم من أنّه جرى التعامل مع تدفق المقاتلين من سورية وعبرها بطريقة متكتّمة جدًّا إلا أنه استمرّ لسنوات عدة، ولم يُوضع له حدّ إلا في العامين 2006 و2007.⁽³⁰²⁾

أدّت سياسة سورية، بشأن المقاتلين الأجانب، إلى مزيد من الضرر في علاقاتها بجيرانها العرب والولايات المتّحدة، ويوحى مسار عمل النظام بأنّه يرى في مستوى معين من الاضطراب في العراق ما فيه مصلحته، وما دامت القوات الأميركيّة تتورط في صراع في العراق، فإنّ فرصتها أقلّ في التركيز على هدف جديد. كذلك، سعى المسؤولون السوريون للوصول إلى الحدّ الأكبر من الفوضى في الدولة المجاورة، لتشويه الجهد الأجنبيّ في عمليّة ديمقراطية المنطقة، وخنق أيّ طموح مماثل تجاه سورية. أمّا الردّ الأميركيّ على سلوك النظام السوريّ فكان متناقضًا، فقد كانت واشنطن تتهم النظام بالسماح للمقاتلين الأجانب بالعبور إلى العراق، لكنّها في الوقت نفسه تشيد بجهد في تحسين أمن الحدود: «في ما يتعلق بتسلل الجهاديين إلى العراق، قال مسؤول بريطاني أخيرًا إن سورية وإيران اللتين اتهمتا من بعض المسؤولين الأميركيين بتقويض الجهد لتحقيق استقرار العراق وإعادة إعمارهما، كانتا في الواقع متعاونتين، وقد قال السيد جيريمي غرينستوك Jeremy Greenstock، أكبر المسؤولين البريطانيين في إدارة الاحتلال الذي تقوده الولايات المتّحدة: إنّ الحوار قائم مع دمشق وطهران، لتشجيعهما على دعم أكثر علنيّة لحملة ما بعد الحرب، لخلق عراقٍ جديدٍ». «أعتقد أنّهما كانتا متعاونتين تمامًا بالمجمل»، هذا ما قاله غرينستوك السفير السابق لبريطانيا لدى الأمم المتّحدة، عندما سئل عمّا إذا كانت سورية وإيران تحاولان بالفعل زعزعة استقرار العراق. وفي السياق نفسه، اعترف الجنرال ديفيد بترئوس David Petraeus، قائد الفرقة المجوقلة 101، بتعاون سورية، فقد كانت سورية توفر الكهرباء لشمال

(301) مقابلات الكاتبة مع الخبير بالشؤون السوريّة، جوشوا ستاشر Joshua Stacher، دمشق، صيف 2004، 15 أيلول/ سبتمبر 2008.

(302) مقابلة الكاتبة مع صحافي غربي، برلين، كانون الأول/ ديسمبر 2011.

العراق، ولا سيّما مدينة الموصل، من شبكة الكهرباء الخاصّة بها، وكذلك أشاد الجنرال بتيروس بالجهد السوريّ المبذول للحد من تسلل الجهاديين إلى العراق، على الرغم من الموارد المحدودة لسورية.⁽³⁰³⁾

كان وزير الخارجية السوريّ فاروق الشرع في أكثر من مناسبة، يدحض الاتهامات الأميركية بمقارنة جهد ضبط الحدود السوريّة العراقيّة بالتحديات التي واجهتها الولايات المتّحدة في ضبط الحدود مع المكسيك.⁽³⁰⁴⁾ ومع ذلك، كان الجهد السوريّ في ضبط الحدود يتأثر، في الواقع، بعوامل إضافية عدّة، بما في ذلك الروابط التقليدية بين القبائل العربيّة التي تعيش على جانبي الحدود، واستعداد مسؤولي الحدود السوريّة لرفد مرتباتهم المتدنية بتلقي الرشاوى، كما أشار أحد زعماء القبائل، خلال نقاش حول الاتجار عبر الحدود: «هناك احتمالان: فإمّا أن يتدبر شخص أمره، ليجتاز الحدود من دون أن يُكتشف أمره، أو أن لا يتدبر أمر ذلك. فإذا ما استطاع تدبّر أمره سيكون بخير، وإذا لم يستطع سيذهب إلى السجن. وإذا ما ذهب إلى السجن، فإمّا أن يكون لديه المال ليشتري طريقة للخروج وسيكون بخير في هذه الحالة، أو أن لا يكون لديه المال، فسيظل عندئذٍ في السجن.»⁽³⁰⁵⁾

وفضلاً عن هذه التحديات الداخليّة كلّها، ادّعت السلطات السوريّة أنّ جهدها أعيق، بسبب رفض الولايات المتّحدة تقديم معدّات رصد حاسمة، مثل مناظير الرؤية الليلية.⁽³⁰⁶⁾ وباختصار، وعلى الرغم من الوعود الرسميّة المتواصلة من السلطة السوريّة، فقد تواصل تسلل المقاتلين الأجانب إلى العراق. على الرغم من كثرة التقارير والتصريحات الأميركيّة بخصوص ضبط وأمن الحدود السوريّة، وهي ما يقدّم

(303) مرهف جويجاتي Murhaf Jouejati في شهادته في مجلس الشيوخ، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

(304) وزير الخارجية، فاروق الشرع، في: الصندي تلغراف *The Sunday Telegraph*، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2003. كانت هذه المقارنة تتكرر باستمرار من المسؤولين السوريّين.

(305) مقابلة الكاتبة مع أحد زعماء العشائر في سورية، في آذار/ مارس 2004.

(306) منذ إدراج سورية دولة راعية للإرهاب في العام 1979، بات من الصعب تصدير المواد العسكريّة والسلع ذات الاستخدام المزدوج إلى سورية تصديرًا قانونيًا، ومن المفارقة أن انتشار معدّات الرؤية الليلية، في الوقت نفسه، كان الخرق السوري الرئيس للعقوبات على العراق، ما بدا أن وزير الدفاع الأميركيّ، دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld، مدرّكًا إياه؛ لأنّه الانتهاك الوحيد للعقوبات الذي اتهم القيادة السوريّة به.

بعض منها نتائج متناقضة، فمن الصعب تقويم التأثير الحقيقي للنشاط السوري في العراق. يبدو أن هناك إجماعاً بين المحللين الإقليميين وداخل مجتمع الاستخبارات الأميركية على أنه في وقت تأثرت فيه الديناميات في العراق بالدول المجاورة، فإن «من غير المحتمل أن يكون تورط هذه الجهات الفاعلة الخارجية المحرك الرئيس للعنف أو لزعزعة آفاق الاستقرار، بسبب الطابع المكتفي ذاتياً للديناميات الطائفية الداخلية في العراق»⁽³⁰⁷⁾ ومن ثم، يبقى السؤال مطروحاً عن السبب الذي دفع المسؤولين الأميركيين في مراحل مختلفة لكي يبرزوا بوضوح التعاون السوري، أو يلوموا دمشق صراحةً لإحباطها المحاولات الأميركية لتهدئة الوضع في العراق، وقد تكون هذه السياسة الفصاميّة انعكاساً إلى حدٍّ ما للخلافات داخل الإدارة الأميركية، حول كيفية التكتيكات في التعامل مع سورية، وماهيتها.⁽³⁰⁸⁾ وقد أدت العدائية المتنامية من واشنطن اتجاه بشار الأسد إلى أن يعلق، في مقابلة له عام 2005 مع التايم: «الرجاء إرسال هذه الرسالة: أنا لست صدام حسين. أنا أريد التعاون» (الأسد 2005c-al).

اللاجئون العراقيون في سورية

يتجلى النهج المتضارب للنظام السوري تجاه الأزمة العراقية بوضوح، عندما يحين الوقت لتقرير كيفية التعامل مع استعدادات البلاد للحرب الوشيكة. ولإدراك النظام أن اللاجئين الفارين من الصراع قد يطلبون اللجوء في سورية، فقد بدأ بتجديد المخيمات على حدوده الشرقية، وعندما نشر المراسل السوري لمجلة الحياة إبراهيم حميدي أخباراً حول هذه التطورات، اتُّهم، على الفور، بنشر «معلومات كاذبة»، وأمضى الأشهر الخمسة التي تلت ذلك في السجن، فقد عدّت السلطة السورية ذكر الاستعدادات جريمة، حيث يمكن أن ينظر إليها بوصفها تشير إلى دعم سوريٍّ ضمنيٍّ للحرب.⁽³⁰⁹⁾

(307) تقديرات وكالة الاستخبارات القومية، كانون الثاني/يناير 2007، ص 8.

(308) بوجه خاص، اتبع كل من جون بولتون John Bolton وبول وولفويتز Paul Wolfowitz ودونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld علناً خطاباً أكثر حزمًا تجاه سورية، وهو يؤكد ضرورة تحمل سورية المسؤولية. كانت وزارة الخارجية أكثر اعتدالاً، حتى أن الرئيس بوش، في البداية، عارض العقوبات التي طالب بها الكونغرس، للمحافظة على بعض المساحة لسياسة مرنة مع سورية.

(309) اعتُقل إبراهيم الحميدي في 23 كانون الأول/ديسمبر 2002، ومن ثم أُفرج عنه بكفالة في 25 أيار/مايو 2003.

لم يدخل سورية سوى عدد قليل من اللاجئين إبان الحرب، ولكنّ الفوضى التي تلتها؛ أفضت إلى فرار ما يزيد على مليوني شخص من العراق، واتّجاه معظمهم إلى سورية؛ لأنّ الأخيرة والأردن كانتا الدولتين الجارتين الوحيدتين اللتين أبقتا على حدودهما مفتوحة. وعلى الفور اتّهم نظام بشار الأسد بإيواء مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى وأعضاء من حزب البعث التابع للنظام السابق. على الرغم من أن الوصول إلى الأردن كان بالسهولة نفسها، غير أن سورية كانت لدى كثيرين خياراً أكثر أماناً؛ لضعف احتمال تعرضهم للتحقيق الأميركي. بينما كانت سورية حريصة على ألا تقبل، على الأقل لمدة طويلة، أيّاً من المسؤولين الاثنيين والخمسين المطلوبين، غير أنّها لم تفرض تقييدات على غيرهم من المواطنين العراقيين، ممّن لم ترّ فيهم تهديداً للنظام السوري، وسمحت لحزب البعث العراقيّ بالنشاط في سورية علناً.

وصل اللاجئون العراقيّون إلى سورية على مراحل، فأولاً أتت النخبة العراقيّة السابقة حاملة معها أموالاً طائلة، وقد كان العراقيّون الأثرياء مستعدين لدفع سعر أعلى من قيمة السوق للعقارات في سورية، وخلال مدة قصيرة بدأ السوريون يتحدثون عن الزيادة الحادّة في أسعار العقارات ونقص من المساكن. بدأ هذا الأمر يثير القلاقل في البلاد وبدأ العديد من السوريّين ينظرون إلى الوجود العراقيّ بوصفه عبئاً جعل من حياتهم أكثر صعوبةً وغلاءً. كان اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في سورية ينظرون إلى الوضع بمشاعر مختلطة، فكانوا محبطين من أنّهم يواجهون، بعد أكثر من خمسين عاماً في البلاد، تحديات أكبر في شراء العقارات من العراقيّين الذين وصلوا أخيراً.⁽³¹⁰⁾

بالطبع، كان العدد الأكبر من اللاجئين العراقيّين الذي يقارب المليون ونصف المليون،⁽³¹¹⁾ ممّن فرّوا إلى سورية، أقلّ حظاً من المجموعة الأولى، فبعد أن تركوا منازلهم وأملاكهم وأفراد عائلاتهم؛ ساعين إلى الهرب من انتشار العنف وانعدام

(310) مقابلات الكاتبة مع الجالية الفلسطينية في سورية، في صيف 2003.

(311) في فقرة سابقة قبل هذه بقليل، ذكرت المؤلفة أن عدد اللاجئين العراقيّين مليونان، وفي هذه الفقرة تقول إن العدد يقارب المليون ونصف المليون. في الحقيقة لا توجد إحصاءات دقيقة في سورية في أيّ مجال؛ فسورية بلد مغلق ولا توجد طرائق للتثبت من صحة أيّ أرقام، فضلاً عن أن النظام كثيراً ما يتلاعب بالأرقام لاعتبارات داخلية وخارجية متنوعة. (المترجم)

الأمن الذي أعقب الحرب، وباتوا معتمدين اعتمادًا كاملاً تقريباً على دعم الحكومة السوريّة، من أجل حاجاتهم الأساسيّة. من أجل صدقيّتها، بذلت الحكومة السوريّة جهداً كبيراً لتلبية حاجات العراقيين المقبلين عبر الحدود، ولا سيّما في البداية، عندما كان قليل من الدعم من الجهات الدوليّة المانحة موشكاً.

كان قرار سورية باستقبال اللاجئين العراقيين تلميحاً إنسانياً وسياسياً، على حدّ سواء. وسُمح لدمشق إقليمياً بأن تضع نفسها موضع حامى الحقوق العربيّة والتضامن، على الرغم من معارضتها الشديدة للحرب والتحذيرات المتكررة حول العواقب المحتملة. واغتنمت سورية على الجبهة الدوليّة الفرصة لإرسال رسالة تقول إنّها كانت عضواً مسؤولاً في المجتمع الدوليّ، ومن شأنها أن تساعد أولئك الذين كانوا ضحية سياسة التدخل الأميركيّة. لقد كان النظام السوريّ يرى اللاجئين بمنزلة أداة للضغط على الولايات المتّحدة، عندما يحين الوقت. ولم تكن دمشق متقيّدة بمبدأ عدم الإعادة القسريّة للاجئين، لأنّها لم تكن طرفاً في الاتفاقية الدوليّة بشأن اللاجئين، ما ترك اللاجئين بصورة أو بأخرى تحت رحمتها، ففي حال رغبت سورية في الضغط على الأميركيين وجعل الوضع أكثر تحدياً على أرض الواقع، في ما يخصّ قوات التحالف، يمكنها ببساطة إعادة اللاجئين إلى العراق.⁽³¹²⁾

استخدم النظام التدفق الهائل للاجئين العراقيين لتعزيز منزلته الخاصّة داخلياً. لذا وبسبب تصميمه على تقويض رغبة المعارضة السوريّة في التحول الديمقراطيّ، كان يشير إلى الفوضى وعدم الأمان في العراق المجاور بوصفه نتيجة حتميّة لمثل هذا الطموح، ويحذّر السوريين بشدّة من السعي وراء الدعم الخارجيّ. وعلى الرغم من أنّ شخصيّات المعارضة جميعها تقريباً في سورية كانت تنتقد بشدّة الدور الأميركيّ في العراق، ونأت بأنفسها بحذر عن الحديث حول خطط مماثلة لسورية، فإن النظام لم يتردد في اتهامها بالدعوة إلى تغيير النظام؛ تاركاً لها مساحة قليلة للمناورة. وقد أسفرت هذه السياسة عن معارضة سورية أكثر تفكّكاً من المعتاد، مع الأشخاص والأحزاب أنفسهم الذين كانوا ينتقدون النظام، لانعدام الانفتاح السياسيّ في مرحلة، ويحضرون المسيرات المناهضة للحرب التي ترعاها الحكومة، في المرحلة التي تليها.

(312) كان ذلك واضحاً في التصريحات السوريّة المتكررة التي لم ينفذ منها شيء، بشأن سياسة أكثر تقييداً للاجئين.

استئناف العلاقات الدبلوماسية

إنَّ معارضة سورية الشديدة لحرب العراق وترددها في الاعتراف بحكومة عيّنتها «قوى الاحتلال» أدت إلى استئناف شديد البطء ومرتدّد للعلاقات الدبلوماسية السورية-العراقية، بعد الحرب. وقد شاركت سورية في نقاشات حول الوضع في العراق مع دول الجوار، ولكنها رفضت الاعتراف بالمسؤولين العراقيين، بوصفهم الممثلين الشرعيين للبلاد. واستضاف النظام السوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 اجتماعاً لدول جوار العراق في دمشق، ولكنه رفض دعوة وزير الخارجية العراقي هوشيار زبياري. وقد تدخلت أكثر الدول العربية صداقة مع الولايات المتحدة للضغط على دمشق لدعوة زبياري، من خلال التهديد بمقاطعة المؤتمر، وعندما صدرت الدعوات أخيراً، أرسل زبياري اعتذاره؛ منزعاً لكون دعوته أدرجت في اللحظة الأخيرة. لقد أصدر وزراء الخارجية الذين حضروا المؤتمر بياناً يدين الهجمات على المدنيين، ولكن لارتباك واشنطن، لم يكن هناك من ذكر لهجمات على قوات التحالف.⁽³¹³⁾

قوبل الموقف السوري غير الراغب في الاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة بالاستخفاف، فقد نقلت صحيفة الحياة في إحدى مقالاتها في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 عن «مصادر دبلوماسية عراقية» استبعادها أي نوع من العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، قبيل انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005 (الحياة، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، على الرغم من أنَّ مسؤولين عراقيين، كانوا قد أكدوا في تصريحات سابقة موافقة سورية على استعادة كاملة للعلاقات الدبلوماسية (ليفريت Leverett 2005، ص 199). وقد تعزّز الموقف الإقليمي لإيران تعزيزاً لا يمكن إنكاره، بسبب حرب العراق، فمن بين الدول المجاورة جميعها، كان لها الصلات الأكثر عمقاً وتأثيراً داخل العراق، وكانت الشخصيات المقربة من القيادة الإيرانية قد حصلت على حصّة استثنائية من السلطة في العراق الجديد. ومع الموقف الجيد الذي اتخذته إيران للتأثير في الشؤون العراقية، والطموحات التركية لتعزيز جانبها في الشمال الذي يسيطر عليه الأكراد، شعر النظام السوري بالتهميش. لكن، على الرغم من موقفها غير المفيد نوعاً ما حيال العراق، فإن خبراء دوليين أشاروا إلى أنَّه لم يزل هناك دور بناء تقوم به سورية في حلّ الأزمة: «نظراً إلى مدى الحال الكارثية التي وصل إليها الوضع، فإن الأمر

(313) تواصلت الكاتبة مع مسؤولين أميركيين في دمشق بعد المؤتمر.

سيّخذ تعاونًا فاعلاً من جانب أصحاب المصلحة الخارجيين جميعهم، بمن فيهم سورية، لاغتنام أيّ فرصة لتدارك الوضع. وفي هذا السياق، فإن سورية ستضع أصولاً مهمّة على الطاولة، وخلافاً لجميع الجهات الفاعلة الأخرى المتورطة بالفعل، سواء أكانت الولايات المتحدة وتركيا وإيران أم الدول العربيّة الأخرى، كان يُنظر إلى دمشق بوصفها محايدة نسبياً من أطراف الجهات الفاعلة العراقيّة كافة، إذ كان لديها روابط قديمة مع البعثيين السابقين والقبائل التي تمتدّ على الحدود العراقيّة-السوريّة، فضلاً عن القبائل الجديدة من الجماعات السنيّة المتمرّدة، وقد عمّقت علاقتها تعميقاً كبيراً مع حكومة المالكي، وتمتّعت بعلاقة جيدة بمقتدى الصدر.⁽³¹⁴⁾

تحسّنت العلاقات بين سورية والعراق، بسبب الاعتبارات الاقتصادية بدايةً، ولكنّ درجة عالية من عدم الثقة كانت ما تزال قائمةً، فللنظام السوريّ تحفظاته من التعامل مع حكومة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة، إلّا أنّ العنف المستمرّ وانعدام الاستقرار في العراق لم يكن لمصلحتها أيضاً، ما تركها في ورطة، من نوع ما، حول كيفية الانخراط. وفي الوقت نفسه، كانت بغداد قد اعترفت، في مناسبات عدة بالتعاون السوريّ المتزايد حول قضايا مختلفة، لكنّها استمرّت في التعبير عن خيبتها ممّا تزعم أنّه تدخل سوريّ في شؤونها الداخليّة.

ورفض بشار الأسد في خطابه المطوّل في جامعة دمشق عام 2005 هذه المزاعم؛ وأوضح أنّ إطالة أمد الفوضى والعنف في العراق لم تكن في مصلحة سورية، وأنّ «قوى خارجيّة» تسعى لدقّ إسفين بين الشعبين السوريّ والعراقيّ، كانت وراء الادعاءات بأنّ سورية كانت ترعى هجمات إرهابيّة في العراق: «إنّ الخطر الأول الذي يهدّد العراق هو القضاء على هويّته العربيّة، باستخدام ذرائع ومضامين مختلفة، وهي على خلاف مع تاريخ العراق وشعبه. والخطر الثاني يكمن في الفوضى السياسيّة والأمنيّة التي تسود الساحة العراقيّة، وترتبط مباشرة بمسألة سلامة الأراضي العراقيّة ووحدتها [...] التهديدان يمهدان الطريق إلى تفكك العراق، مع ما يحمل ذلك من مخاطر وشيكة أكيدة على جوار العراق. عندما يتجاوز الضرر حدود بلد ما، فإنّه لا يكون مسألة داخليّة» (الأسد 2005f: al-Assad).

(314) شهادة مالي Malley، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، ص 2.

الطريق الوعرة (2006-2011)

استؤنفت العلاقات الرسمية بين سورية والعراق عام 2006 بضغط من الولايات المتحدة، وقام وزير الخارجية السوري وليد المعلم بزيارته الأولى إلى العراق، وتبادل البلدان السفراء لاحقاً من ذلك العام. لكن ذلك لم يمنع النظام السوري من الاستمرار في غرض الطرف عن مسألة المقاتلين الأجانب الذين استمروا في الوصول إلى العراق عبر سورية، وبقيت العلاقة بين سورية والعراق سطحية، وقائمة على انعدام الثقة المتبادل.

ونشرت بغداد في العام 2009 أشرطة مسجلة؛ يُسمع منها صوت اثنين من أعضاء جناح حزب البعث العراقي الموالي لسورية، في محادثة تتعلق بهجمات تفجيرية كبيرة في بغداد. وقد طالب العراق دمشق بتسليم المشتبه فيهما، وطالبا بطرد المنظمات الإرهابية. سمع السوريون القضية والمطالبة، لكنهم رفضوا الامتثال، ونتيجة لذلك استدعي السفير العراقي إلى بغداد في 25 آب/ أغسطس 2009، وهي الخطوة التي قابلتها سورية بالمثل على الفور. وقد شهد العام التالي تحسناً في العلاقات، وهو ما نشأ عن مبادرة إيرانية حملت بشار الأسد على أن يدعم ولاية ثانية لرئيس الوزراء نوري المالكي، وأعيد السفيران، وفي زيارات متبادلة لرئيسي الوزراء المعنيين، تعهدت سورية والعراق تعزيز تعاونهما على الصعد المختلفة.

كله في داخل العائلة

كثيراً ما كان هدف سورية الضمني الرئيس، في تعاملاتها مع العراق، هو ذاته، ففي الأوقات كلها كانت تسعى لاحتواء النفوذ والقوة الإقليمية لجارتها. وبمرور الوقت، كانت سورية تسلك أيّ مسلك من العمل، وتشكّل أيّ نوع من التحالف تعدّه ضرورياً، لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، فإن الحقائق تشير إلى أن دمشق كانت، على الأغلب، تقوم بخيارات سياسية مشكوك فيها لمتابعة هذا الهدف، وهي خيارات تبدو أنها ضحت بمصالحها الخاصة على المدى الطويل، لمصلحة إضعاف العراق أو إثارة غضبه، على المدى القصير.

يوضح انخراط دمشق مع جماعات المعارضة العراقية حتى العام 2003، بجلاء إخفاق النظام السوري أو ربّما عدم مبالاته في رؤية الصورة الأكبر، وكانت سورية

تغازل، وتدعم بدرجات متفاوتة جماعات المعارضة العراقية من المشارب السياسيّة كافة الإثنيّة والدينيّة، من أجل الضغط على نظام صدام حسين. ومع ذلك وبخلاف إيران، فإنّها لم تأخذ مطلقاً أيّاً من هذه الجماعات بجديّة كافية لتشكيل نوع من العلاقات الدائمة معها، تلك العلاقات التي كانت كفيلة بوضع سورية في موقف قويّ جدّاً للتأثير في تطورات عراق ما بعد الحرب. وبدلاً من ذلك، أبقى النظام السوريّ على هذه الجماعات تابعة، مع رسالة واضحة بأنّه لم يكن مهتماً بمعارضة عراقية مستقلة وفاعلة، وكانت هذه السياسة كفيلة بأنّه حالما وجدت الحركات العراقية داعمين أكثر استعداداً وفاعليّة، انتقلت بسرعة ومن دون رجعة من مجال النفوذ السوريّ؛ تاركة دمشق مهمشة، عندما حان الوقت للتعامل مع العراق الجديد.

بدأ التقارب الضمنيّ بين سورية والعراق في أواخر التسعينيات، وكان موقف دمشق وقتها قويّاً، لأنّ النظام العراقيّ في أمس الحاجة إلى الإمدادات الخارجيّة، وكانت سورية تشعر بالأمان، لعلمها بحالة ضعف عدوها اللدود. ولم تكن الترتيبات مربحة جدّاً للنظام السوري فحسب، بل كانت مريحة أيضاً لأفراد من رجال الأعمال السوريين وأعضاء من المؤسسة الأمنيّة، وكان مصدر الثروة هذا الأساس الذي حاول بشار الأسد عليه توطيد سلطته إبان استلامه السلطة. لكنّ سورية لم تلتفت مجدّداً إلى الصورة الأكبر، وقدّمت المكاسب قصيرة المدى على المصالح الإستراتيجيّة بعيدة المدى؛ ساعية وراء مكاسب اقتصاديّة، حتى بعد أن بدأت تشكّل تهديداً كبيراً لأمنها الخاصّ، وكان تسامح بشار الكبير في التورط السوريّ في النشاط التجاريّ غير المشروع مع العراق، وكلّه من أجل حشد دعم محليّ لشخصه، قد وضع سورية أمام خطر مهلك من المنظور الأمنيّ، وهذا يدل بوضوح على التحول في الأولويّات من الأب إلى الابن. كان للأمن وإستراتيجيّة المخرج الأهميّة القصوى على الدوام لدى حافظ الأسد، وعلى الرغم من أن الفساد كان أمراً واقعاً في عهده فإنّه كان حريصاً على إبقائه ضمن حدود معينة. ولم يكن الأسد الأب، خلافاً لولده، يشجّع على تكديس الثروات الشخصيّة. لكنّ بشاراً لم يلتزم بالمدرسة الفكرية نفسها، وانحدر بسورية بصورة متزايدة في مسار متقلب ومعزول.

عندما بات واضحاً في العام 2003 أنّ واشنطن عازمة على المضي بخطتها بشأن العراق بتأييد من مجلس الأمن، أو من دون ذلك، كان على دمشق أن تختار، وكان

خيارها لمصلحة العدوانية المناهضة للسياسة الأميركية. لم يكن هناك من تفسير منطقيّ في السياسة الخارجية لهذا السلوك، وقد كان خوف سورية من أنّها كانت التالية في صف تغيير النظام ملموساً، ومن شأن ذلك منطقيّاً أن يوحي بالحاجة إلى السعي وراء دعم الحكومات العربية الشقيقة في مواجهة تهديد خارجي. ومع ذلك، فإنّ خيار الإستراتيجية من جانب سورية تركها أضعف وأكثر عزلة، وعلى الفور ألحق أضراراً بالعلاقات السورية-الأميركية، وأخفق تماماً في أن يكسب سورية أيّ دعم من الدول الإقليمية. لقد أدت تكتيكات بشار العدوانية إلى كسب الشارع العربي، وكان من شأن متابعة هذه الإستراتيجية الشعبوية أن تجدي نفعا، لو كان يرجح بأن التدخل الأميركي في سورية أمرٌ محتوم، وليس أمراً يمكن تجنبه، من خلال توحيد الصفوف مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى.⁽³¹⁵⁾ وعلى الرغم من ذلك، كان أيّ تدخل أميركيّ في سورية مؤكّداً خطابياً فقط، لكنّ سوء تقدير النظام السوريّ تركه سورية وحيدة من دون أصدقاء في جوار قوي.

وفي الوقت الراهن، فإنّ البلدين منهما كان بالقضايا الداخلية، حتّى إنّ لا يكاد هناك مجال لصنع السياسة الخارجية. العراق قلق من أيّ تطور في جواره قد يخلق له مزيداً من المشكلات، ولكن في الوقت نفسه، يبدو أن هناك دعماً ضمناً لنظام الأسد، على الرغم من دعم دمشق للجهاديين الذين كانوا قد نشروا الرعب في جميع أنحاء العراق، قبل بضع سنوات فقط. وقد عمل الانقسام السنيّ-الشيوعيّ المتصاعد في المنطقة بأكملها أيضاً على التقارب بين نظامي المالكي والأسد، وقد يكون البرلمان العراقيّ منقسماً حول كيفية التعامل مع النظام السوريّ المنهار، إلّا أنّ الولاء الطائفيّ والضغط السياسيّ الذي تمارسه طهران والخوف من التمرد السنيّ المتصاعد في المحافظات العراقية الغربية، قد حثّ على التناسي السريع للممارسات النظام السوريّ الخاطئة في الماضي.

(315) تجدر الإشارة مع ذلك إلى أنّه في وضعٍ مماثلٍ، بعد حرب عام 2006 في لبنان، كانت ردّة فعل النظام السوريّ بطريقة مماثلة.

الفصل الثامن

عودة إلى المشهد

روسيا

الفصل الثامن

عودة إلى المشهد

روسيا

يستند قرار اختيار عام 1990 نقطة بداية لهذا الكتاب إلى حقيقتين: الأولى هي انحدار الاتحاد السوفياتي وانتهياره أخيراً عام 1991 ما شكّل لحظة تغيير جذرية لدى سورية؛ نظراً إلى الأهمية السابقة للاتحاد السوفياتي في العلاقات الخارجية السورية، والأخرى هي أن نهاية الحرب الباردة قد أجبرت سورية على إعادة النظر في توجهها الإستراتيجي، بعدما أعطتها حرب الخليج الأولى عام 1991 فرصة جيدة له.

في حين أن هذا ساعد سورية في إقامة علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة، لكن لا يمكنها أن تعوّض عمّا كان في جوهر التعاون السوري-السوفياتي، بشأن شحنات الأسلحة والشراكة في موازنة التأثير الإقليمي لدعم الولايات المتحدة إسرائيل.

لم يكن لروسيا وهي الدولة الوريثة للاتحاد السوفياتي أي دور محوري في سياسة سورية الخارجية بين عامين 1990-2011، فنظراً إلى انشغالها بشؤونها الداخلية والتغير في جوارها المباشر وأولوية إعادة بناء علاقاتها بأوروبا، كانت روسيا تتابع سلبياً، إلى حدّ ما، الحوادث في الشرق الأوسط، طوال مدة التسعينيات تقريباً. وقد كان الاتحاد السوفياتي مشاركاً في رعاية مؤتمر مدريد، غير أنه تفكّك بعد شهرين من عقد المؤتمر، وكانت روسيا أساساً غائبة عن عملية السلام في الشرق الأوسط، وعن الشرق الأوسط كذلك، وعندما بدأت الانخراط مجدداً بعد عام 2003، تحوّل التركيز إلى إيران بدلاً من سورية.

وعادت روسيا إلى المشهد السوريّ مع الثورة السوريّة، لتؤدّي دورًا أكثر بروزًا ممّا كان عليه في أيّ وقتٍ مضى، وفي حين باتت سورية معزولةً دوليًا، منعت روسيا صدور قرار من مجلس الأمن ضدها، وباتت شريكها الأقوى. كانت شحنات الأسلحة الروسيّة ودعمها الماديّ شريان الحياة الذي سمح للنظام السوري بالبقاء. من أين أتى هذا التجدد المفاجئ للمصالح الروسيّة في سورية؟ وما الذي يجعل العلاقات بدولة على وشك الانهيار أمرًا ذا أهميّة لروسيا، بينما يمكن أن يؤثر دعمها للنظام السوريّ سلبًا في العلاقات بدول الخليج الأكثر أهميّة كثيرًا اقتصاديًا، ولا سيّما أنّ تلك الدول تدعم الثورة ضدّ النظام السوريّ؟

صحوة عنيفة

إنّ حاجة سورية الملحة إلى أن تكيّف علاقاتها الخارجية لم تأت من فراغ، ففي العام 1986، بدأ ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev، بعد عام من انتخابه أمينًا عامًا للحزب الشيوعيّ في الاتحاد السوفياتيّ، بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة؛ اشتملت على إعادة تقويم أولويّات السياسة الخارجية السوفياتيّة. ووفقًا للسياسة الجديدة فإنّ الشرق الأوسط الذي كانت القوتان العظميان تنافسان على النفوذ فيه، لم يعد يُنظر إليه على أنّه أولويّة شديدة الأهميّة، بل على أنّه مشروع أيديولوجيّ شديد التكلفة، لكنّه قليل الإيرادات السياسيّة في الوقت نفسه. أمّا حافظ الأسد الذي كان يعدّ نفسه شريكًا مقربًا من الاتحاد السوفياتيّ حتّى ذلك الوقت، فقد كان مدركًا حقيقة أنّه ليس للاتحاد السوفياتيّ اهتمامٌ يذكر بدعم الطموحات السوريّة. وكما لاحظ الباحث السويسريّ مارتن شتايلي Martin Stäheli، في كتاب (البيروسترويكا لميخائيل غورباتشوف)، فإنّه لم يكن مخصّصًا للشرق الأوسط إلّا صفحات ثلاث، حتّى إن سورية لم تذكر فيها (شتايلي 2000 Stäheli). وما يزيد الطين بلّة أنّ غورباتشوف قد استأنف في الوقت نفسه العلاقات الدبلوماسية بإسرائيل التي كانت موسكو قد قطعتها في عقب حرب عام 1967.

كانت هناك «لفتات نظر تصالحيّة بين الحين والآخر» (كرش 1991 Karsh)، ولكنّ ما كان يهدف إليه القائد السوفياتيّ حينذاك كان تطبيعًا كاملاً للعلاقات. لقد ترافق هذا الدفء في العلاقات بين البلدين مع زيادة في الهجرة اليهوديّة من الاتحاد السوفياتيّ إلى إسرائيل، ويشير الملخص الإحصائيّ للمكتب المركزيّ الإسرائيليّ

لإحصاء (2006) إلى أن عدد المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي بين عامي 1990-2005 كان قرابة 67.000 مهاجر سنوياً. وقد ادّعى حافظ الأسد أن هذا كان «عملاً عدوانياً»؛ زاعماً أن سياسة إسرائيل كانت توطينهم في الأراضي المحتلة (شتايلي 2000 Stäheli).

تسبب انهيار الاتحاد السوفياتي بظهور حركة في جميع دول حلف وارسو السابق، وما بدأ عملية إصلاح ضمنية، انتهى بثورات شعبية وتغيير كاسح. كان إسقاط سلسلة من الأنظمة الاستبدادية، التي كانت تبدو وكأنها مستقرة حتى ذلك الوقت، مقلّماً لحافظ الأسد الذي لاحظ صدى ورطة أوروبا الشرقية في بلاده كذلك. وقد ألهمت العلاقة الوثيقة بين حافظ الأسد والدكتاتور الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو Nicolae Ceaușescu، البخاخين النادرين الذين يكتبون على الجدر في سورية أن يشابهوا بين الحاكمين المستبدّين، وأن يهدّدوا الأسد بمصير تشاوشيسكو نفسه: «بعد إعدام الدكتاتور الروماني، في كانون الأول/ ديسمبر 1989، ظهرت كتابة على الجدر في دمشق، تقول: «كل تشاوشيسكو يبجي يومه» أو مجرد «شامشيسكو»، نسبةً إلى «الشام»، فهي صيغة شعبية للإشارة إلى سورية (بيرتس 1995 Perthes).

إعادة التوجّه في أوقات التغيير

كان هناك دائماً عنصرٌ من الغموض في العلاقات السوريّة-السوفياتيّة، وكان حافظ الأسد قد شيّد النظام السياسي والاقتصاديّ السوريّ على النمط الاشتراكيّ، ومال نحو الكتلة الشرقية، لكنّه كان يحب أن يؤكّد على استقلال نظامه عن النفوذ السوفياتيّ. وهكذا، في عام 1993، بعد فوات أوان «معاهدة الصداقة والتعاون» السوريّة-السوفياتيّة الموقّعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1980، وهي الآليّة النمطيّة التي كان يستخدمها الاتحاد السوفياتيّ لتعزيز علاقاته بالدول الأخرى، صرّح الرئيس السوري: «لم نكن في المدار السوفياتيّ [...] كنّا نتخذ قراراتنا بأنفسنا. كان هذا هو الحال منذ البداية في عام 1970. كنت أقدر الموقف السوفياتيّ القويّ لمصلحتنا، لكننا لم نكن جزءاً من النظام العالميّ السوفياتيّ» (الأسد 1993 al-Assad).

ومع تأكيده على استقلاليّته، كان حافظ الأسد ما يزال معتمداً على شحنات الأسلحة من الاتحاد السوفياتيّ، وبعد أن زار المسؤولون السوريّون الاتحاد السوفياتيّ مرّات

عدّة في العامين 1987 و 1989؛ وبعد أن أخفقت تلك الزيارات في تغيير السياسة السوفياتية في ما يتعلق بتأييد المستوى السابق في الدعم العسكري للنظام، سافر حافظ الأسد بنفسه إلى موسكو في العام 1990، ولكنه عاد من هناك بخفي حنين، ولم يزر الكرملين بعد هذه التجربة المؤلمة إلا بعد تسع سنوات (شتايلي 2000 Stäheli).

خلال المدة 1990-1991، دعم كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قرارات الأمم المتحدة التي سبقت حرب الخليج، ما سهّل على حافظ الأسد تبرير انضمامه إلى المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة. وخلال الحرب، نشر الجيش السوري قواته في المملكة العربية السعودية، ولكنه لم يشارك في القتال. وقد كان حافظ الأسد من نواح كثيرة راضياً عن نتيجة الحرب، ولم يكن يقلقه سوى مسألة واحدة فقط: «فقد أثارت السرعة التي حقّق فيها التحالف الدولي انتصاره في العراق الشكوك في دمشق بشأن نوعية المعدات العسكرية الخاصة التي كان الاتحاد قد قدّمها لسورية والتي تشبه أسلحة الجيش العراقي. لكنّ المسؤولين السوفيات سارعوا إلى إنكار الاتهامات، بقولهم: إن السلاح العراقي لم يكن الأحداث من الناحية التكنولوجية، بخلاف المعدات السورية، ولا يمكن الحديث أوجه تشابه بينهما» (النيويورك تايمز 1، NYT آذار/ مارس 1991).

تطلّبت المشاركة في حرب الخليج تكيّفاً سريعاً وعميقاً مع النظام العالمي الجديد، وكان قرار النظام السوري بالانضمام إلى صفّ الولايات المتحدة في التدخل انقلاباً غير مسبوق في سياسة النظام السابقة، إذ إنّ حافظ الأسد أدرك أنّ الفرصة التاريخية سانحة، فاغتنمها. وقد اقتطف سياسياً الحدّ الأقصى من ذلك، حيث تعهدت الولايات المتحدة بمساع جديدة لحلّ الصراع في الشرق الأوسط، ودعت سورية إلى الانضمام، وتلقّت الضوء الأخضر لتوسيع وجودها في لبنان، كما حقّق النظام أيضاً تحسناً كبيراً في علاقاته بالولايات المتحدة، وهي التي كانت قد توتّرت في وقت سابق، بسبب الأعمال الإرهابية في الثمانينيات.

كانت مسألة الدفعات السورية لشحنات الأسلحة، التي كان الاتحاد السوفياتي قد أهملها طوال الثمانينيات تقريباً، قد أعيدت إلى الطاولة في وقت لاحق من العقد، بسبب الأزمة الاقتصادية السوفياتية. وكانت سورية عاجزة عن الدفع لأنّها تعاني

نفسها وضعًا اقتصاديًا مترديًا، وقد ألقت مشكلة الديون المعلقة مع روسيا بظلالها على العلاقات بين البلدين حتى عام 2005، عندما توّصلا أخيرًا إلى ترتيب مقايضة الديون، حيث ألغت روسيا 9.8 مليار دولار أميركي من الديون السورية، مقابل عقد لشراء أسلحة جديدة بقيمة 4 مليارات دولار، وقد جعل هذا من سورية أحد أكبر زُبن الأسلحة الروسية: «مع نحو أربعة مليارات من الدولارات في عقود قائمة بالفعل، تصبح سورية واحدة من أكبر زُبن الأسلحة الروسية أو عملائها، على الصعيدين العالمي والشرق أوسطي. وعلى الرغم من أن العزلة الدولية لسورية قد قدمت علامة تفضيلية لمبيعات الأسلحة والاستثمار، غير أن روسيا كانت قد استثمرت أكثر كثيرًا في ليبيا، وكانت استثماراتها في إيران تقزّم تلك التي كانت في كل من ليبيا وسورية» (باتوكاليو/ سارينن 2012 Patokallio/Saarinen).

المصالح الروسية في سورية

منحت سورية الاتحاد السوفياتي عام 1988 عقد إيجار لقاعدة بحرية في طرطوس، إلى أجل غير مسمى (من دون تحديد نهاية مدّة الإيجار)، وهي القاعدة السوفياتية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط، ونظرًا إلى محدودية حجمها وحالتها المزرية، كانت قيمتها الأساسية تبدو رمزية. لكنّ ثمة ما هو أكثر من الوجود الروسي هناك، كما يوضح إيليا باخريف Ilya Bakharev الخبير الروسي في شؤون الشرق الأوسط: «القاعدة صغيرة. إنها مجرد رصيف واحد، ولكنّ الأكثر أهمية هو ما يتمركز على الجبال في منطقة طرطوس؛ فقد نصبت روسيا هناك صواريخ مضادة للطائرات ورادارات وغيرها من المعدات الثقيلة. إنّه وجودٌ طويل الأجل وأكثر أهمية كثيرًا من القاعدة ذاتها. إنّها بالنسبة إلى روسيا موقعٌ تستطيع منه مراقبة إسرائيل، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.»⁽³¹⁶⁾

ومع ذلك، ليس هذا السبب الرئيس وراء دعم روسيا لبشار الأسد. فلو كانت مصلحتها الرئيسة في القاعدة البحرية فحسب، لكان من الممكن أن تختار نهجًا مختلفًا تجاه الثورة، وتبقي على القاعدة في عهد الحكومة المستقبلية. كما أن سورية

(316) مقابلة الكاتبة مع إيليا باخريف Ilya Bakharev، في 11 نيسان/ أبريل 2013، عبر السكايب.

تفتقر إلى أن تكون مصلحة اقتصادية عند روسيا التي عادة ما تقدم دعمها مقابل أسهم في المصارف والشركات، وسورية في الوقت الحالي غير قادرة على تقديم هذا. إن للصراع في سورية بعداً واحداً تخشاه روسيا، وهو الإسلامويّة، فهي تسقط مخاوفها الأمنيّة من تجربتها في شمال القوقاز على سورية. مع ذلك، فإنّ ما هو أكثر أهميّة، في تحديد المواقف الروسيّة، هي الاعتبارات الإستراتيجيّة في ما يخصّ أيّ دولةٍ ثالثة.

التعاون في الأوقات غير المؤاتية

كثيراً ما كانت العلاقة الروسيّة-الأميريكيّة، التي شهدت عدداً من التقلبات منذ العام 1991، أحد العوامل المحدّدة لمتانة العلاقات السوريّة-الروسيّة، فعلى سبيل المثال، رفضت روسيا بشدّة حرب الـ 2003 في العراق، بحجّة أنّ نظام صدام حسين لم يكن أرضاً خصبة للإرهاب الدوليّ، ما أدّى إلى تضارب في العلاقات الروسيّة-الأميريكيّة، وهو ما تفاقم في العام 2005، عندما أخفقت روسيا في الانضمام إلى الغرب في ممارسة مزيد من الضغط على سورية، بسبب تدخلها في السياسات اللبنانيّة. وفي ما يتعلّق بقرار مجلس الأمن رقم 1559، الذي صدر استجابةً للقضيّة اللبنانيّة، ضغط ممثل الاتحاد الروسيّ لإدخال تعديلات على القرار وحذّر من أنّه، «مع شدة التوتّرات في المنطقة، فإنّ أيّ خطوة خاطئة قد تصعّد الوضع، وتقود إلى نقطة محوريّة جديدة من عدم الاستقرار» (بيان صحفيّ للأمم المتّحدة 2، SC 8181 أيلول/ سبتمبر 2004). لم يوافق مجلس الأمن على هذه التعديلات، لذا امتنعت روسيا في الثاني من أيلول/ سبتمبر 2004 عن التصويت على القرار، وكانت واحدة من ست دول فقط في مجلس الأمن فعلت ذلك.

من الواضح أنّ توقيت ترتيبات مقايضة الديون التي نوقشت أعلاه، مهمّ في هذا السياق؛ نظراً إلى الإعلان عنه في وقت كانت فيه أغليبيّة المجتمع الدوليّ تسعى لعزل النظام السوريّ والضغط عليه، بسبب تورطه المزعوم في اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبنانيّ السابق. وبناء على ذلك لا يمكننا أن نتجنب الاستنتاج بأنّ التحسن المفاجئ في العلاقات السوريّة-الروسيّة بعد خمسة عشر عاماً من عدم المبالاة الروسيّة، يتعلّق كثيراً بالعلاقات الروسيّة-الأميريكيّة، فضلاً عن رغبة موسكو في توسيع نفوذها في المنطقة. وفي الواقع، كان الهدف الأخير متضمناً بوضوح في تأكيد كل من الدولتين مجدداً، في مؤتمرٍ صحفيّ، مصالحهما المتبادلة في توسيع العلاقات

الثنائية، مع تشديد خاص على القطاع الاقتصادي، حيث يمكن أن تكون سورية بمنزلة بوابة تتمكن روسيا، من خلالها، توسيع انخراطها في الشرق الأوسط.

كانت روسيا والولايات المتحدة على خلاف عندما بدأت الثورة السورية، بسبب التدخل في ليبيا، فقد كانت موسكو تشعر بأن الولايات المتحدة خدعتها، وتشعر بالندم على قرارها بدعم السياسة الغربية. يوضح باخريف: «كانت روسيا في حاجة إلى عمل ما؛ لكي تظهر أنها تمتلك بعض النفوذ، ولتثبت لشعبها أنها ما تزال تمتلك القوة، وتؤدي دورًا على الساحة الدولية. وكان قرارها بدعم النظام السوري جزءًا من سياستها الدولية، فروسيا تلعب بحسب القواعد الدولية: نخلق النفوذ ثم نستخدمه.» (317)

تواصل روسيا تزويد النظام السوري بالسلح، وليس واضحًا إن كانت سورية تدفع ثمن شحنات الأسلحة أو أن هناك طرفًا آخر يفعل ذلك، وكانت هناك بعض التكهنات بأن إيران تموّل التسليح. وعلى أي حال، فإنه من الواضح أن سورية ما عاد لديها إمكانيات للدفع، وبدلاً من أن تتلقى روسيا الأموال من سورية، فإنها ترسل إليها؛ فوفقاً للموقع الإلكتروني الاستقصائي بروبابليكا، فقد كان هناك، بين شهري تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2012، ثماني رحلات جوية من روسيا إلى سورية، وقد أوصل كل منها 30 طناً من الأوراق النقدية. (318)

خاتمة

أظهر حافظ الأسد مرونة هائلة في تكييف سياسته الخارجية مع نظام ما بعد الحرب الباردة، وحول الوضع غير المواتي إلى فرصة لتعزيز المصالح السورية الخارجية في المنطقة. ومع ذلك، لم يتخل كلياً عن العلاقات مع روسيا، ومن الممكن أنه كان مهتماً بعلاقات أكثر عمقاً مع الولايات المتحدة والغرب لتحقيق مصالح إقليمية إستراتيجية لسورية، أكثر منه اهتمامه الفعلي بروسيا. إن الدعم الروسي أمر حيوي لبقاء النظام في الأزمة الحالية. في الأشهر الأخيرة، توصلت روسيا إلى إدراك أنه من غير الواقعي

(317) المرجع السابق نفسه.

(318) <http://www.propublica.org/article/flight-records-list-russia-sending-tons-of-cash-to-syria>

افتراض أنّ بشار الأسد سيستعيد السيطرة على سورية، وقد أكّدت أنّها لا ترتبط بالأسد شخصياً، وكان تعنّت النظام السوريّ قد زاد من صعوبة الدفاع عن موقفها.

من الجانب الروسي، فإنّ حدّة التفاعل مع سورية كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنوعية العلاقات بين موسكو وواشنطن، ويبدو أنّ هذا ما كان قوّة دافعة وراء التقارب في العامين 2004 و2005، ما ينطبق أيضاً على تقارب آزار/ مارس 2013. في هاتين الحالتين كليهما، كان التقارب من سورية يقدّم فرصة لإحباط السياسة الغربية.

الفصل التاسع

الخاتمة

الفصل التاسع

الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة للسياسة الخارجية السورية كيف أنَّ السلطة الحاكمة في سورية قد نجت من تقلبات السياسة الدوليَّة على مدى العقدين الماضيين، بالاعتماد على إستراتيجية الجمود بصورة رئيسة. وقد كان التغيُّر المنتظم في قيادات تلك الدول التي تشكل ضغطاً متزايداً على سورية، وهي الولايات المتحدة وأوروبا، يعني أنَّ حكوماتهم المتعاقبة تحدَّد أولويَّات مختلفة، ما أدى إلى عدم اتساق في السياسة الغربيَّة. وبغض النظر عن مدى صعوبة الضغوط التي تتعرض لها سورية، فقد تعلَّم النظام أنَّ الفاعلين الآخرين المعنيين سيغيرون مواقفهم وسياساتهم تجاهه عاجلاً أم آجلاً، حتَّى في غياب أيِّ تغيير في موقفه. لقد كانت هذه هي الحال مع العزلة الدوليَّة التي انتهت عام 1990، مع حرب الخليج الأولى، وتشتمل الأمثلة الأخرى على العلاقات المتوتِّرة خلال حرب العراق 2003، أو العزلة التي شهدتها سورية عام 2005 بشأن لبنان، وفي نهاية المطاف، تغلَّبت على تلك الأزمات كلُّها بانتظار الآخرين لتغيير سياساتهم.

إنَّ للمرء أن يفترض أنَّ سورية قد تُضطرَّ إلى الاستسلام للضغوط الخارجية بسبب محدودية حجمها وقوتها. ومن ثمَّ، فإنَّ مثابرتها قد تبدو غير عقلانيَّة، بدرجة معينة. ومع ذلك، فإنَّ تجربة السلطة السوريَّة تقول إنَّها لا تحتاج إلى الاستجابة للمطالب، بل يمكنها ببساطة أن تترك الأمور حتَّى تتغير. لقد افتخر الأسد بنفسه حول هذه النقطة تماماً في خطابه في كانون الثاني / يناير 2013: «ليس خافياً على أحد أن سورية كانت وستبقى حرة سيِّدة لا ترضى الخنوع ولا تقبل الوصاية.. وهذا ما كان يزعج الغرب ولا يزال.. فأرادوا استغلال أحداث داخلية لإخراج سورية من المعادلة السياسية للمنطقة

لينتهوا من هذه العقدة المزعجة وليضربوا فكر المقاومة وليحوّلونا إلى تابعين» (الأسد al-Assad 2013a).

يظهر الوضع الداخلي الحالي في سورية أنّ التجربة السابقة ليست كفيلة بتأكيد أنّ الأمور ستسير دائماً بالطريقة نفسها، فإستراتيجية القمع التي أجدت نفعاً في السابق لم تُسكّت المتظاهرين في الأزمة الحالية، كما هو واضح من الاحتجاجات الـ 245 التي حدثت في جميع أنحاء سورية، في الذكرى الثانية للانتفاضة في 15 آذار/ مارس 2013.

لكنّ سياسة بشار الأسد على المستوى الدوليّ حتّى اللحظة الراهنة، كانت ناجحة نجاحاً مدهشاً. فقد حاول كالعادة التواري عن الأنظار لأطول مدّة ممكنة. وبتأطيره الاحتجاجات بإطار المؤامرة الخارجية الآتية من «أعداء الوطن» (الأسد al-Assad 2013a)، شكّلت تحذيراته بشأن المقاتلين الأجانب والسلفيين والقاعدة في سورية جزءاً من جهدٍ أوسع للترويج لسلطته بوصفها متراساً ضدّ التطرف. وقد ضرب بذلك على وتر الجمهور الغربيّ الذي ما يزال يشعر بالقلق إزاء الإسلامويّة والقاعدة. ونتيجةً لذلك، مُنعت الدول الغربية من رمي كامل ثقلها لدعم الثورة، قبل مدة طويلة من اللحظة التي أصبح فيها السلفيون جزءاً مهماً من حركة التمرد. لقد حال القلق الغربيّ من وصول الأسلحة إلى «الأيدي الخطأ» دون حصول المعارضة على التمويل، حتّى عندما كانت تلك الأموال مخصّصة لأغراض إنسانية.

التركيز الأولي للقوات السوريّة الخاصّة على المناطق الأساسيّة وسحبها عناصرها من الحدود، قد سهّل كثيراً على المقاتلين الأجانب الدخول إلى البلاد. وباتت بذلك دعاية النظام السوريّ نبوءة تحقّق ذاتها، بسبب سياسته الخاصّة، ولم يكن لدى بعض الجهات المانحة، ولا سيّما المملكة العربيّة السعوديّة وقطر، اهتمامٌ يذكر بالأجندة المحتملة للشوار، فدعمت الجماعات الإسلاميّة دعماً هائلاً. وفي الوقت نفسه، استمرّت روسيا وإيران في إرسال الأسلحة والمعدات إلى النظام السوريّ، ولم يكن إلاّ الجماعات المعتدلة والعلمانيّة في الثورة تعاني صعوبات في الحصول حتّى على حصّة ممّا هو موضوعٌ تحت تصرف العناصر المتطرفة وعناصر النظام. وعلى الرغم من أن عدداً من السوريين قد يكون أكثر ميلاً للأفكار السياسيّة المعتدلة، غير أن

الجماعات الإسلامية والسلفية قد اكتسبت شعبية؛ لأنها وحدها التي تمتلك الوسائل لتلبية حاجات الشعب، فبعد عامين من الثورة، بات الشعب السوري منهكاً وفي حاجة ماسة إلى السلع الأساسية في كثير من الأماكن.

كانت الإستراتيجية الأخرى الناجحة للنظام في مواجهة الثورة هي خلق الانطباع أن أهداف الثوار والمعارضة شديدة الاختلاف ويتعذر فهمها، وأن تقديراتهم للحوادث لا يمكن الوثوق بها، فالصحافيون، الذين كانوا لا يكادون يعملون بحرية حتى قبل الثورة، مالوا إلى أن يختارهم النظام لتغطية الأخبار من داخل البلاد، وبذلك يعززون روايته الخاصة، فعلى الرغم من الأبحاث الموسعة التي تثبت أن قوات النظام كانت مسؤولة عن مجزرة الحولة، على سبيل المثال، تستمر السلطة الحاكمة في نشر الدعاية التي تزعم بأن هذه الفظائع قد ارتكبتها الثوار أنفسهم، وقد كانت الحملة الإعلامية الحكومية مدبرة تدبيراً جيداً، كما أنها وجدت صدىً معيناً بين جماعات محدّدة، ولا سيّما أولئك الذين على اليسار التواقين إلى تأطير الانتفاضة في سورية بإطار المؤامرة الهادفة إلى إسقاط «نظام الأسد المعادي للإمبريالية».

شهدت الدول العربية عقوداً من الوضع السياسي المشلول تقريباً بسبب الخوف. فقد استمرّ القادة في السلطة لآمالٍ طويلة في الدول العربية كافة، واستمروا في ترتيب الأوضاع لتوريث أبنائهم أو غيرهم من الوكلاء. وقد يكون هذا ما أدّى بهشار الأسد إلى التفكير في أن التغيير من الداخل كان أمراً مستحيلاً، وأنه وفقاً لذلك لم يكن من الضروري معالجة المطالب الموجهة إلى نظامه. ومن الممكن أن يكون النظام قد اتبع في سعيه لقمع التمرد الطريقة نفسها التي سحق بها حافظ الأسد وشقيقه الانتفاضة الشعبية عام 1982. لكنّ الزمن قد تغير، فعلى الرغم من ضخامة الجهد المبذول لفرض رقابة وسيطرة على وسائل الإعلام، فإن التكنولوجيا الحديثة تجعل من المستحيل على النظام إخفاء الفظائع التي يرتكبها، كما وفرت للمحتجين أيضاً منبراً وصوتاً يضمن أن يُسمعوا ويُشاهدوا من الخارج. من المفجع أن الثوار السوريين قد تعلّموا أن المعرفة بالأعمال الوحشية لا تؤدي بالضرورة إلى ردّة فعل، فقد كان النظام السوري قادراً، مراراً وتكراراً، على تخطي الخطوط الحمر التي فرضها المجتمع الدولي، وبات من الواضح أنه يشعر بقدرته على العمل، من دون عقاب.

كسب الوقت، ولكن لماذا؟

توقفت السياسة الخارجية لبشار الأسد على المحافظة على علاقات قويّة بروسيا وإيران وغيرهما من الكيانات التي تدعم موقف النظام، من دون قيد أو شرط، وقد حاول استرضاء خصومه من خلال الإعلان عن التزامه جهد الأمم المتحدة وجامعة الدول العربيّة لإنهاء العنف، بينما لم ينفذ أيّاً من المتطلبات، وقد أكّد للأمم المتحدة في آب/ أغسطس 2011 أن القوات ستسحب من المدن، وتعهّد للجامعة العربيّة أنّه سينهي العنف. لكنّ أيّاً من ذلك لم يحدث، وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2011 سلّمت سورية ببعثة مراقبي الجامعة العربيّة، وكذلك سمحت لمراقبي الأمم المتحدة بالدخول إلى البلاد. ومع ذلك، استمرّ النظام بقمعه العنيف للاحتجاجات، ومحليّاً كان الأسد قد قدم للشعب السوري وعوداً فاترةً بإصلاح دستوريّ، وغير ذلك من التغييرات المعلقة التي كان يعدّ بها منذ مدةٍ طويلةٍ.

وكان هدف النظام السوريّ من ذلك كلّهُ تأخير الإجراءات الدوليّة، وكسب المزيد من الوقت، ولكن لماذا؟ يبدو أنّ النخبة السياسيّة قد أخفقت في استخدام هذه المدة لوضع إستراتيجية تمكّنها من الخروج من هذا الوضع.

أعلن الأسد في آذار/ مارس 2013 أنّه يعتزم الترشح للانتخابات الرئاسيّة في عام 2014 (الأمر الذي من شأنه السماح له بالبقاء في السلطة لدورتين تشريعتين أخريين، أي حتى عام 2028)، ولكن بالنظر إلى مستوى الضرر الواقع على المدنيّين والدمار في البنية التحتيّة، يبدو وكأنّ النظام قد تخلّى تماماً عن فكرة استعادة السيطرة على البلاد. ومن المعروف منذ البدايات الأولى للثورة، أنّ قوات الأسد قد كتبت على الجدر في جميع أنحاء القرى التي دمرتها معلنة: «الأسد إلى الأبد أو نحرّق البلد»، وكما يكتب الصحفيّ كريستوف رويتر Christoph Reuter: «فإنّه من النادر أن يهدّد دكتاتور ما رعاياه بتدمير كامل البلاد، بل إنّ الدكتاتوريين السابقين، العراقيّ صدام حسين والليبيّ معمر القذافي، لم يفعلوا ذلك. إنّ هذا التهديد ليكشف العلاقة الغريبة لآل الأسد ببلادهم [...] لقد تعاملوا مع سورية وكأنّها غنيمة يتمسكون بها، يدمرونها ولا يتنازلون عنها» (رويدر 2013 Reuter).

وهم الخيارين الوحيدين

إنَّ الفهم الحالي للوضع في سورية، وكأنَّه خيار بين دكتاتورٍ متوحِّشٍ (لكنَّه علمانيٌّ وموثوقٌ نوعاً ما) ووضعٍ أشبه بوضع الصومال، مع وجودٍ ثقيلٍ للسلفية، لا يعكس الحقيقة. فالمعارضة متنوّعة، ولا شك في أنَّ هناك عناصر إسلامية بينها. ومع ذلك، فقد شهدنا في معظم المناطق المحرَّرة جهداً تكنوقراطياً قوياً لإقامة هياكل إدارية ونظام قانونيٍّ (ليس إسلامياً بالضرورة) للمرحلة الانتقالية ونشاط شعبيٍّ متحمّس جداً، من حيث الشؤون اليومية، وهذا يعطي أملاً لسورية المستقبل؛ لأنَّ ما يمكن رؤيته هنا، من بعض النواحي، هو الجانب الإيجابي لغياب التمويل الأجنبي عن القضايا المدنية السورية، ونابع من التزام إعادة بناء سورية مختلفة.

حان الوقت لإدراك أنَّ ما كان الأسد وسلطته قد نالا تقديراً عليه ذات يوم ما عاد موجوداً، فالسلطة لم تعد قادرةً لا على السيطرة ولا على توفير الأمن والاستقرار. في حين تصوّر نفسها بوصفها حامية الأقليات، كانت تضطهد المعارضين وتقصف من الجو قصفاً لا يميّز بين المدنيين من الطوائف المختلفة. الأسوأ من ذلك هو أنَّ النظام لم يخفق في حماية المدنيين فحسب، بل في حالات كثيرة كان يستهدفهم عمداً، وفي مقابله مع بربرة والترز Barbara Walters لشبكة أخبار «إي بي سي» ادّعى بشار الأسد، كما رأينا، أنَّه لا هو - وهو القائد الأعلى للجيش وفقاً للدستور - ولا أي شخص آخر كان متحكماً في الجيش السوري، وقد يبدو هذا عذراً، ولكنه قد يكون صحيحاً من غير قصدٍ، إذ لا يوجد من أحدٍ متحكّم. لقد توصلت مجموعة الأزمات الدولية إلى أنَّ نقصاً من التمويل وسوء المعاملة قد خفض بالفعل من روح العمل الجماعيِّ إلى درجة أنَّ الجيش ما عاد قوّة موثوقة لدى النظام، وقد دفعت المخاوف من الانتقام للأعمال الوحشية عدداً من الناس إلى الخروج من بلادهم، وبات الوضع على الحدود كافّة متقلّباً، بما في ذلك مرتفعات الجولان. وقد تتحول سورية إلى تهديد للدول المجاورة، ليس بسبب مساعي الأسد في ذلك، بل بسبب سياسته.

إنَّ استمرار الوضع الحاليّ يعزّز التوترات المباشرة وغير المباشرة في الدول المجاورة، ففي تركيا يواصل تضامن حزب العمال الكردستاني والعلويين مع الطائفة العلوية السورية باستقطاب الشعب التركي، كما أنَّ على تركيا التعامل مع

مئات الآلاف من اللاجئين الذين فروا إليها، وهو عددٌ من المرجح أن يتضاعف في المستقبل، ومن شأن الأخير أيضًا التأثير في لبنان الذي يتشابه بفسيفسائه المجتمعي مع سورية. وفي الحالة اللبنانية، فإن الإجماع بين القادة السياسيين، بشأن ضرورة تجنب امتداد النزاعات الإقليمية والدولية إلى داخل البلاد، بدأ بالتآكل تدريجًا. إن مشاركة حزب الله الأكثر صراحةً من أي وقت مضى في القتال في سورية هي قضية ملحة واستقطابية وأمرٌ حاول الأسد تشجيعه، ففي مقالة في 23 نيسان/ أبريل 2013، على سبيل المثال، تنقل صحيفة السفير اللبنانية اليومية انتقادات الأسد لسياسة لبنان الانفصالية عن الأزمة السورية، وكما نقلت وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، في مناسبات عدة، فإن سورية كانت تدرس مرارًا الانخراط في عمل عسكري ضد أهداف في لبنان؛ ردًا على الاستضافة والدعم المزعومين للمعارضة المسلحة.

لن يكون من الممكن التنبؤ بعواقب التدخل، بصرف النظر عما إذا كان هذا الأخير يتخذ شكل إمداد الثوار بأسلحة، على نطاق واسع، وفرض منطقة حظر جوي أو تدخل عسكري كامل مع قوات برية (وهو مستبعد). لكن لا شك في أن الوضع سيزداد سوءًا في حال غياب التدخل، وقد يترتب على ذلك عواقب وخيمة كثيرة حتمًا.

أنماط ونماذج

إنَّ التعلُّم من التاريخ عادة ما ينطوي على دراسته مثالًا، بدلًا من تكراره خطوة بخطوة. ومع ذلك، فإن الأمثلة، التي حُلَّت ونوقشت في هذا الكتاب، تظهر أن بشار الأسد يحاول مواجهة التحديات الحالية بفعل الأخير (أي تكرار التاريخ)، إذ إنه لم يقم بإصلاحات مهمة منذ توليه السلطة، ومع أنه تخلص من عددٍ من أعضاء النخبة السياسية التي «ورثها» عن والده، إلا أن هذا لم يؤدِّ إلى تغيير في السياسة. لقد كان معروفًا عن حافظ الأسد أنه قائد داهية وإستراتيجي من الطراز الأول، ومع ذلك فقد أظهر درجة عالية من المرونة في تكييف سياسته مع الوضع في اللحظات الحاسمة، وأهمها بالنسبة إلى سورية كان نهاية الحرب الباردة، وقد ناقشنا ذلك في بداية الكتاب.

وخلافًا لأبيه، لم يكن بشار الأسد يتعامل مع التحديات كما لو أنها تحتاج إلى استجابة حقيقية، بل كان يكرّر بعماء الأنماط والنماذج من دون فهم آلياتها؛ أملًا أن يتكيف الوضع مع سياسته، لا العكس. عندما انحرف عما أسماه ليفريت Leverett

«مخطوط والده»، لم يكن ذلك نحو الأفضل، كما يمكن أن يُرى في حالة حرب العراق عام 2003، حتى عندما ذهب أبعد من ذلك، إلى حدّ السماح بتراكم المنافع الشخصية لبعض أعضاء النخبة الحاكمة للتدخل في السياسة الخارجية الموجهة عادة نحو الأمن. ليس الأمر متعلقاً إلى حدّ كبير بشخصية القائد، بل الأكثر أهمية هي الطريقة التي يدير بها مؤسسات الدولة والعاملين فيها ويضبطها. في عام 2013، وجدت حكومة الأسد، أحد أهمّ الفاعلين في الشرق الأوسط، نفسها وظهرها إلى الجدار، في حالة يائسة، من دون رؤية ولا إستراتيجية، ويبدو أنّها كانت مستعدة أكثر لأن تُسقط الجميع وكل شيء معها بدلاً من أن تتدبّر أي نوع من الانتقال.

من بعض النواحي، كانت شجاعة المعارضة مثيرة للإعجاب في احتجاجاتها، ومع ذلك كانت تعاني مشكلةً مماثلةً، فقد كانت لوقت طويل تركّز بإفراط على معارضة النظام، بدلاً من وضع أجندة ورؤية مشتركة للمستقبل. في الواقع، حتى مع انتشار الاحتجاجات في أنحاء البلاد لاحقاً في العام 2011، أكدت رزان زيتونة وهي واحدة من أبرز الثوار، أنّ الوقت ما يزال باكراً جداً لحدوث ذلك (فيشر 2011). حتى تصبح المعارضة أكثر قوة، فإنّه من الضروري للجماعات المتباينة أن تتغلّب على انقساماتها وعدم الثقة المتبادلة، وذلك ليس من أجل إسقاط النظام فحسب، ولكن للانتقال بسرعة نحو نظام مُصلح وحكومة جديدة. مع ذلك، فإنّ المعارضة تفتقر إلى رؤية مشتركة والتزام قيادة وإستراتيجية مشتركة.

إلى جانب العنف الذي طال أمده، فقد جعل هذا الأمر المعارضة عرضة للتأثير الخارجي، وهي النتيجة الوحيدة التي كانت الحكومة والمعارضة متفقتين على وجوب تجنبها منذ ما قبل الثورة. لا يزال هناك أعضاء من المعارضة مستعدين للتفاوض، وفي الحقيقة، بل إنّ رئيس الائتلاف الوطني معاذ الخطيب، قد قدم عرضاً كهذا. على الرغم من أنّ ذلك لم يكن شائعاً بين جميع شرائح المعارضة، فإنّه وضع الكرة في ملعب السلطة الحاكمة. إن شروط النظام للدخول في مفاوضات، بدءاً بإنهاء الجماعات المسلحة المعارضة قتالها قبل أن توقف الحكومة القتال، مستحيلة التنفيذ. ومن ثم، وفي غياب شريك للمفاوضات، فإنّ الدعم الدولي لحلٍ سياسيٍّ أمرٌ جدير بالاحترام، ولكنه يبدو بعيد الاحتمال.

الدعم الخارجي

إنّ تعقيد الوضع، مع التضارب الكبير في مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين، قد كان بمنزلة حجة قوية ضدّ التدخل الدولي، وبينما قد تكون التدخلات الأخرى عانت من كونها سيئة التخطيط أو قامت على امتيازات مضلّة، فإنّه لمن المؤسف أن يُنظر إلى الحالة السورية حصراً من خلال هذه العدسات، بدلاً من مقاربتها أو محاكمتها كحالة خاصّة بذاتها. إنّ أيّ تدخل يحمل في طياته خطر تطورات غير متوقعة ونتائج غير مرغوب فيها. ومع ذلك، وبعد عامين من المبادرات الدبلوماسية والسياسية غير المجدية، وبعد أن فقد أكثر من مئة ألف شخص حياتهم، وبعد تشريد ملايين اللاجئين وتهجيرهم، لتظهر بذلك أزمة معلّقة لم تتكشف معالمها تماماً بعد، فإنّه من الضروري أن تستكشف إمكانيات أخرى لإنهاء الوضع. إنّ رفض الخيار الأكثر تفضيلاً، وهو الانتقال المنظم للسلطة في عقب الاحتجاجات السلمية، يفرض على المجتمع الدوليّ مسألة التدخل المباشر أو غير المباشر.

لكن وحتى من دون تدخل، فإنّ الجهد السياسيّ للغرب، من أجل مساعدة الشعب السوريّ وحمايته، قد انحدر ويستمرّ في الانحدار، إلى مستوى أقلّ كثيراً ممّا يتطلبه الوضع. وعلى ما يبدو، فإنّ مبدأ مسؤولية الحماية قد تلاشى تماماً من الخطاب الدوليّ، وحتى عندما تسربت أخبار حول استخدام الأسلحة الكيماوية، كان الخطاب في الدرجة الأولى حول «إجراءات عقابية» أو «تغيير النظام»، ولا يكاد يتناول مسألة كيفية معالجة مسألة حماية المدنيين في عقب الضربة، ولم تخفف الدول الأوروبية إجراءات الحصول على الفيزا، وما تزال - حتى وقت كتابة هذا الكتاب - مترددة في قبول أعداد أكبر من اللاجئين. إنّ المفضل لدى الأوروبيين هو إبقاء السوريين في المنطقة، ومع ذلك لم يتلقّ اللاجئون والدول المجاورة مساعدات إنسانية كافية، وبما أنّه لم يُعترف حتّى الآن بالائتلاف الوطنيّ بوصفه الممثل الشرعيّ الوحيد للشعب السوري على نطاق واسع، فإنّ كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية لا تزال توزع في تلك المناطق التي يسيطر عليها النظام السوريّ فحسب، ومن الواجب مراجعة هذه السياسات وتكييفها مع الوضع، ومن المهمّ ألاّ يكتفي المجتمع الدوليّ بدعم المعارضة سياسياً فحسب، بل يجب أن يوفر لها كميات كبيرة من المال كي تتمكن من التحضير لعملية الانتقال.

كانت المعارضة ولا تزال منقسمة، ومن الواضح أنَّ تجاهلاً أعمى للخلافات والصعوبات كلُّها بين أعضائها، وتأجيل أيِّ أسئلة صعبة حتَّى انهيار نظام الأسد، سيكون خطأً. ليس من المشروع فحسب، بل من الضروري أيضاً أن تُسأل المعارضة تلك الأسئلة التي يمكن أن تُسألها، لو كانت فعلاً في السلطة: ما الشكل الذي سيكون عليه الدستور والنظام السياسيُّ مستقبلاً؟ كيف يمكن ضمان حقوق الأقليات؟ وكيف يمكن السيطرة على العنف وإيقافه؟ في ظل الأوضاع الراهنة، ليس من المجدي تقديم دعم كبير لتحوّل سياسيٍّ متوقّفٍ على تشكيل «معارضة مثاليّة» مقرّها خارج البلاد، فمطالِب كهذه قد تؤدي ببساطة إلى نظام انتقاليٍّ متصدّع بعمقٍ (كما في حالتي العراق وأفغانستان)، فهو بينما يُثبت شعبيّة لدى الغرب، فإنّه قد يفتقر إلى الشرعيّة بين أبناء الشعب السوريّ.

على الرغم من إخفاق القوى الخارجية حتى الآن في القيادة إلى أيِّ مكانٍ، إلّا أنّه ينبغي لها أن تتعامل مع أولئك الذين إما يمنعون إدانة النظام السوريّ في مجلس الأمن (روسيا والصين) أو يحثّون القوى الإقليمية على التراجع بعيداً عن تصعيد الانقسامات الإثنية أو الدينية في المجتمع السوري من أجل تخفيف التأثيرات الجانبية.

إنّ قضية التدخل الخارجي، سواء أكان تدخلاً غير مباشر من خلال الإمداد بالأسلحة، أو مباشراً مع قوات برية، أمرٌ لا بدُّ من مناقشته، حتّى وإن كان مثيراً للجدل كبير، ولا يحظى بشعبيّة. وكما يقول الدبلوماسيُّ السابق إنياس لوفيري Ignace Leverrier: «تسليح الثورة السوريّة [...] هل لديكم من حل أفضل؟» (اللوموند (مدونة)، 16 آذار/ مارس 2013). إنّ الاعتراضات على تقديم أسلحة متطورة لمئات من الجماعات المحليّة والإقليمية من المقاتلين السوريين أمرٌ مبرّرٌ جدّاً، ولكن ليس هناك من حلٍّ أمثل، فالخيار يتلخّص في انتقاء أقلّ الخيارات سوءاً.

كان النظام، منذ البداية، يشير بوضوح إلى أنّ ردّه على الاحتجاجات لن يتغيّر، بصرف النظر عمّا إذا كانت المعارضة مسلّحة أم لا، وقد تبَيَّن ميل النظام الواضح في كثير من الحالات - مثل قتل الناشط السلمي البارز غياث مطر من مدينة داريا، أو قصف مدينة كفرنبل التي اشتهرت برسومها الكاريكاتورية الناقدة بحدّة للنظام السوريّ والسياسات الدوليّة - إلى ضرب أكثر قسوةً للنشاط السلمي من مواجهة الجيش السوري الحرّ أو غيره من الجماعات المقاتلة.

لم يتجاوز النظام باستخدامه الأسلحة الكيماوية «الخط الأحمر» الذي وضعتة الولايات المتحدة فحسب، بل تجاوز الخط الأحمر الذي وضعه بروتوكول جنيف في العام 1925، والذي يحظر استخدام الغازات السامة أو ما شابهها. إن الإخفاق في معالجة المسألة بسرعة قد يرسل رسالة خطيرة، إن لم تكن هناك إلا ضربات موضعية تضعف النظام ولكن لا تسقطه، يفهم منها أن أي شكل من أشكال الأعمال الوحشية مهما كان، يمكن أن يكون مقبولا عند المجتمع الدولي، ما لم يكن بالأسلحة الكيماوية. إن لم يكن هناك قرار على الإطلاق بالتدخل عسكرياً، فإن ذلك قد يرسل إشارات إلى دول أخرى أنه على الرغم من الحظر المفروض على الأسلحة غير التقليدية، فإنها لن تتحمل مسؤولية جراء استخدامها.

يقول الناشط السوري محمد العطار: «بصراحة، إننا نشعر بالإهانة نوعاً ما»، وتابع: «كنا نتوقع من المجتمع الدولي أن يصبح فاعلاً منذ وقت طويل، بعد أن قدّمت له الوثائق الكثيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في سورية، ولكن شيئاً لم يحدث قطّ، ولم تُناقش مسألة التدخل في سورية بجدية، حتى عندما انكشفت مسألة الأسلحة الكيماوية. إننا الآن نقبل بالتدخل، لأنّه إن لم يكن هناك تدخل، فليس هناك من ضامن يضمن ألا يستخدم الأسد الأسلحة الكيماوية مجدداً. نحن نعلم أنّه لم يكن هناك إلا القليل من الحدود من قبل، وهذا يعني أنّه ليس هناك من حدّ على الإطلاق.»⁽³¹⁹⁾

كلما طال أمد انتشار العنف في سورية، واقترب الوضع من أن يكون حرباً أهلية، زاد العبء على أي سلطة مستقبلية، وتوسّع محيط الحوادث الأكثر خطراً.

(319) مقابلة الكاتبة مع محمد العطار (بيروت، 1 أيلول/ سبتمبر 2013).

المصادر والمراجع (320)

- عبد اللطيف. أميمة (2004)، «التحالف المهين: ما مدى قوة التحالف بين إسرائيل والأكراد؟»، الأهرام الأسبوعية، 24 (30 حزيران/ يونيو).
- آغا. حسين ج. وأحمد سامح الخالدي (1995)، «سورية وإيران: تنافس وتعاون»، لندن، المعهد الملكي للشؤون الدولية.
- أهويي. مهدي (2004)، «عملية السلام في الشرق الأوسط من منظور إيران الثورية: هل يمكن أن تشارك إيران أبداً؟»، فصلية إيران للتحليل، 1، 4 (أيلول/ سبتمبر - تشرين الثاني/ نوفمبر).
- عجمي. فؤاد (2012)، التمرد السوري، ستانفورد: مطبعة معهد هوفر.
- ألاجام. فاهير (1994/5)، «العلاقات السورية التركية»، الدورية التركية لدراسات الشرق الأوسط، 8، ص 1-18.
- الآغا. جوزيف (2003)، «حزب الله، الإرهاب، والحادي عشر من أيلول/ سبتمبر»، المشرق، 3.
- ---- (2006)، «التحولات في أيديولوجية حزب الله: أيديولوجية دينية، أيديولوجية سياسية وبرنامج سياسي»، أمستردام، مطبعة جامعة أمستردام.
- الأسد. بشار (2000)، خطاب أمام مجلس الشعب، دمشق (خطاب القسم)، 17 حزيران/ يونيو.
- ---- (2004)، مقابلة مع صحيفة الباييس، 12 أيار/ مايو.

(320) كُتبت مراجع الكتاب في هذه النسخة المترجمة مرتين، مرة باللغة العربية، سواء أكانت صادرة باللغة العربية أو بلغات أخرى، ومرة أخرى باللغة الأجنبية كما وردت أصلاً في الكتاب، وأبقى على تسلسل المراجع باللغة العربية بحسب تسلسل ذكرها باللغة الإنكليزية.

----- (2004ب)، مقابلة مع محطة الجزيرة، دون تاريخ، خاص بمعهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط (14) 714، (MEMRI أيار/ مايو).
----- (2005أ)، خطاب في المؤتمر السنوي لنقابة المحامين، دمشق، 21 كانون الثاني/ يناير.

----- (2005ب)، خطاب أمام مجلس الشعب في دمشق، 5 آذار/ مارس.
----- (2005ج)، مقابلة مع صحيفة ديرشبيغل، 29 آب/ أغسطس.
----- (2005د)، مقابلة مع كريستين أمانبور لـ سي إن إن، 12 تشرين الأول/ أكتوبر.

----- (2005هـ)، خطاب في جامعة دمشق، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر.
----- (2005و)، مقابلة مع التلفزيون الروسي بحسب ما نقلت في موقع www.arabicnews.com، 12 كانون الأول/ ديسمبر.

----- (2006أ)، مقابلة مع قناة دبي الفضائية، 23 آب/ أغسطس.
----- (2011أ)، خطاب أمام البرلمان، 30 آذار/ مارس (ترجمة سانا باللغة الإنكليزية):

http://www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_1_10_330.htm.

----- (2011ب)، خطاب أمام مجلس الوزراء، 16 نيسان/ أبريل (ترجمة سانا باللغة الإنكليزية):

http://www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110416.htm.

----- (2011ج)، خطاب في جامعة دمشق، 20 حزيران/ يونيو (ترجمة سانا باللغة الإنكليزية):

http://www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_1_10_620.htm.

----- (2011د)، مقابلة مع بربرة والترز على محطة إي بي سي، 7 كانون الأول/ ديسمبر.

----- (2013أ)، خطاب في دار الأوبرا في دمشق، 6 كانون الثاني/ يناير (ترجمة سانا باللغة الإنكليزية):

<http://www.sana-syria.com/eng/21460536/06/01/2013/.htm>.

----- (2013ب)، «الفناء الخلفي لأوروبا سيصبح ملاذًا للإرهاب»، مقابلة مع صحيفة 17، *Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ)* حزيران/ يونيو.

- الأسد. حافظ (1993)، «مقابلة مع الرئيس السوري حافظ الأسد»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 22 (صيف)، ص 111-21.
- الأتاسي. سهير (2006)، «وجهات النظر الداخلية للدكتاتورية»، INAMO، 46، (صيف)، ص 46-8.
- علاف. ريم (2004)، «نقطة اللاعودة»، تشرين الثاني / نوفمبر: <http://www.rimeallaf.com/articles/article.php?d=08&m=11&y=2004> تاريخ التصفح: 5 أيلول / سبتمبر، 2011.
- آراس. بولنت (2000)، «العلاقات التركية الإسرائيلية الإيرانية في التسعينيات: الأثر في منطقة الشرق الأوسط»، سياسة الشرق الأوسط، السابع، 3 (حزيران / يونيو)، ص 151-64.
- الشرع. فاروق (1991)، «الملاحظات الختامية في مؤتمر مدريد»: www.damascus-online.com/history/documents/madrid.html 1 تشرين الثاني / نوفمبر.
- ---- (2002)، مقابلة مع الأسبوع، 25 شباط فبراير.
- أستورينو-كورتوا. أليسون وبريتاني ترتسي (2000)، «درجات الصعوبة: تأثير تحولات السياسة الإسرائيلية على قرارات السلام السورية»، مجلة حل النزاعات، 44، 3 (حزيران / يونيو)، ص 359-77.
- التقي. سمير (2004)، «في عين العاصفة: السياسة الخارجية السورية في عقب احتلال العراق» (www.all4syria.org)، 22 آذار / مارس.
- آيدن. مصطفى (2005)، «المشروطة السياسية للعلاقات الاقتصادية بين الدول ذات العقلية الأبوية: تفاعل تركيا مع إيران، العراق وسورية»، فصلية الدراسات العربية، 27 (شتاء / ربيع).
- بيكر. جيمس (1989)، «المبادئ والبراغماتية: السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي»، خطاب أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية في 22 أيار / مايو 1989، نشرة وزارة الخارجية الأميركية، تموز / يوليو.

----- (1995)، «الدبلوماسية: الثورة، الحرب والسلام (1989-1992)»، نيويورك، بوتنام.

• بالتسين. جورج (2011)، «سورية بحاجة إلى إيماءة من الغرب»، الصحيفة اليومية، 31 تشرين الأول/ أكتوبر.

• نقاش العالم على محطة بي بي سي (2011)، «هل أخفقت سياسات الغرب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط؟»، منتدى بروكسل، 25 آذار/ مارس.

• بينهر. ليونيل (2007)، «هل تقوم إيران بتحريض طالبان؟»، مجلس العلاقات الخارجية، 14 حزيران/ يونيو.

• بن أهارون. يوسي (2000)، «التفاوض مع سورية: وصفاً مباشراً»، ميريا، 4، 2.

• بينغيو. أوفرا (1992)، «صدام يتحدث عن أزمة الخليج: مجموعة وثائق»، مركز موشيه دايان للدراسات الأفريقية والشرق أوسطية، جامعة تل أبيب.

----- (2004)، «العلاقة التركية الإسرائيلية: روابط متغيرة للدخيلين على الشرق الأوسط (للغرباء عن الشرق الأوسط)»، نيويورك، بالغريف ماكميلان.

• بيندر. فرانك مارتن (1992)، «موقف سورية في أزمة الخليج»، في فرهاد إبراهيم ومير أ. فردوسي (محرران)، «أزمة الكويت والبيئة الإقليمية. الخلفيات، المصالح، والأهداف»، برلين: الكتاب العربي.

• بلانفورد. نيكولاس (2002)، «في الحرب الأميركية على الإرهاب، سورية عدو وصديق»، كريستيان ساينس مونيتور، 14 أيار/ مايو:

<http://www.csmonitor.com/20020514/p01s04-wome.html>

تاريخ التصفح: 5 أيلول/ سبتمبر 2011.

----- (2003)، «سورية أخفقت في اتخاذ قرار بشأن الجماعات المقاتلة على الرغم من الضغوط الأميركية»، كريستيان ساينس مونيتور، 6 أيار/ مايو.

----- (2004)، «ارتفاع الآمال الكردية يشعل شرارة أعمال الشغب»، كريستيان ساينس مونيتور، 17 آذار/ مارس.

----- (2006)، «قتل السيد لبنان: اغتيال رفيق الحريري وتأثيره على الشرق الأوسط»، لندن/ نيويورك، آي. بي. تورييس.

- براند، لوري (1988)، «الفلسطينيون في سورية: سياسة الاندماج»، مجلة الشرق الأوسط، 42، 2 (خريف)، ص 37-621.
- (1990)، «سورية الأسد ومنظمة التحرير الفلسطينية: توافق أم تضارب في المصالح؟»، مجلة جنوب آسيا ودراسات الشرق الأوسط، الرابع عشر، 2 (شتاء)، ص 22-43.
- بوش. جورج الأب (1990)، «باتجاه نظام عالمي جديد»، خطاب الرئيس أمام الكونغرس، 11 أيلول/ سبتمبر.
- (1991)، «الخطاب الافتتاحي في مؤتمر مدريد» (www.mfa.gov.il)، 30 تشرين الأول/ أكتوبر.
- بوش. جورج دبليو (2001أ)، «ملاحظات حول وصوله إلى البيت الأبيض»، 16 أيلول/ سبتمبر، كما نقل جون ت. وولي، وجير هارد بيترز، جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا:
<http://www.presidency.ucsb.edu/ws/print.php?pid=63346>.
- (2001ب)، «خطاب في جلسة مشتركة للكونغرس والشعب الأمريكي»، 20 أيلول/ سبتمبر:
<http://www.whitehouse.gov/news/teleases/2001200109208/09/.html>
- (2002أ)، «خطاب حالة الاتحاد»، 29 كانون الثاني/ يناير:
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/20021-20020129/01/1.html>
- (2002ب)، «ملاحظات حول تملك المنازل»، 18 حزيران/ يونيو، بحسب ما نقل في:
<http://www.hud.gov/news/speeches/presremarks.cfm>
- بايمان. دانيال وماثيو واكسمان (1999)، «هزيمة التعسف الأمريكي»، سرفايفال، 21، 2 (صيف)، ص 107-20.
- كاهن. جوديث (2002)، «وراء كل رجل أعمال جنرال. للحرس القديم في سورية اليد العليا»، اللوموند ديبلوماتيك (الطبعة الألمانية)، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر.
- المكتب المركزي للإحصاء (2006)، «الخلاصة الإحصائية لإسرائيل، 2006»: http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/shnatone_new.htm?CYear=2006&Vol=57

- تشيني. ريتشارد (2001)، مقابلة مع سي بي اس، 14 تشرين الثاني / نوفمبر.
- تشوبين. شارام (2000)، «مأزق إيران الإستراتيجي»، مجلة الشرق الأوسط، 54، 1 (شتاء).
- كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية (2000)، سورية (<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/>).
- دارا. فيلكس أسامة (2007)، «تاريخ اليهود السوريين»، INAMO، 15، ص 41-4.
- تقرير. دوفلر (2004)، «التقرير الشامل للمستشار الخاص لمدير الاستخبارات المركزية، بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق»، المجلدات 1-3، 30 أيلول / سبتمبر، كما نقل في: 6 نيسان / أبريل 2004: https://www.cia.gov/library/reports/general-reports-l/iraq_wmd_2004/index.html
- وحدة الاستخبارات الاقتصادية، التقرير القطري لوحدة الاستخبارات الاقتصادية 2010، «التقرير القطري لسورية»، المجلدات السنوية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (تطور طويل الأجل LTE).
- احتشامي. أنوشيرافان ورايموند أ. هينيوش (1997)، سورية وإيران: قوى وسطى في نظام إقليمي مخترق، لندن: روتليدج.
- آيزنشتات. مايكل (1993)، «سورية والارتباط الإرهابي»، مجلة جينز انتلجنس ريفيو، كانون الثاني / يناير، ص 33-5.
- إلكداغ. سوكرو (1996)، «إستراتيجية حرب الاثنين ونصف»، مجلة الشؤون الدولية، أنقرة، الأول، 1 (آذار / مارس، أيار / مايو).
- فيشر. يوشكا (2007)، «على الولايات المتحدة ألا تغادر العراق قبل أن تؤسس لإجماع رأي إقليمي، مقابلة، 04 / 12 / 2007»، في فصلية وجهات نظر جديدة، 25، 2 (ربيع 2008).
- فيشر. سوزان (2011)، «نهاية الخوف: جيل الشبان في سورية يقاتل لإطاحة نظام الأسد»، إنترناشيونال بوليتيك، 23 آب / أغسطس:

<http://www.internationalepolitik.de/201123/08//das-ende-der-angst>

تاريخ التصفح: في 5 أيلول/ سبتمبر 2011.

• فورتنغ. هينر (1992)، الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988): الأسباب، العمليات، والنتائج، برلين: دار نشر الأكاديمية.
----- (2002)، التنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية في ما بين حروب الخليج، ريدنغ: إيثاكا برس.

• غيباور. ماتياس (2013)، هجوم بالغاز: ألمانيا تعرض دليلاً في البحث عن الحقيقة في سورية»، دير شبيجل، 3 أيلول/ سبتمبر 2013:
<http://www.spiegel.de/international/world/german-intelligence-contributes-to-fact-finding-on-syria-gas-attack-a-920123.html>

• جورج. آلان (2003)، سورية: لا الخبز ولا الحرية، لندن، نيويورك: زد بوكس.

• غليون. برهان (2011)، «أوقفوا آلة القتل»، مقابلة مع صحيفة وول ستريت، 2 كانون الأول/ ديسمبر.

• جودرزي. يوبن (2006)، سورية وإيران، لندن/ نيويورك: إي. بي. توريس.
----- (2013)، «سورية وإيران: تعاون التحالف في بيئة إقليمية متغيرة»، أورتادوغو إتوتلر، 4، 2 (كانون الثاني/ يناير)، ص 31-54.

• غوردون. فيليب اتش (2003)، «سورية تسمع صوت صليل السيوف»، تقرير بروكينغز بشأن العراق، 15 نيسان/ أبريل.

• غريش. آلان (2000)، «صعود الدكتور بشار: رئيس سورية الشاب يؤكد سلطته»، اللوموند دبلوماتيك (النسخة الألمانية)، 14 تموز/ يوليو.

• غروسمان. ديفيد (2006)، «من أجل حب هذه الأرض: خطاب في احتفال بذكرى رابين»، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، مجلس العلاقات الخارجية (www.cfr.org).

• حائري. صفاء (2005)، «تحالف سورية وإيران المعادي لإسرائيل والولايات المتحدة هو خدعة»، خدمة الأخبار الإيرانية، 21 شباط/ فبراير.

• الحاج صالح. ياسين (2012)، «الشيخة السوريون ودولتهم» (www.lb.boell).

(org/web/52-801.html)، نشرت أولاً في مجلة *Kalamoon Magazine*، 5 (طبعة الشتاء).

• حاج يحيى. ليلي (2012)، «دمشق في الليل» (www.qantara.de)، 4 كانون الثاني/يناير 2012.

• حمزة. أحمد نزار (2004)، «في مسار حزب الله»، نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز.

• هاريس. وليام (1997)، وجوه من لبنان: الطوائف، الحروب، والتوسع العالمي، برينستون: دار نشر ماركوس فينر.
----- (2005)، «مقامرة بشار الأسد بلبنان»، فصلية الشرق الأوسط، الثاني عشر، 3 (صيف).

• هاتينا، مثير (2001)، «الإسلام والخلاص في فلسطين»، تل أبيب: مركز موشيه دايان.

• هيرش. سيمور ام. (2005)، سلسلة القيادة: الطريق من التاسع من أيلول إلى أبو غريب، نيويورك: مطبوعات هاربر بيرينال.

• هينيوش. رايموند. أ (1984)، السلطة الاستبدادية وتشكيل الدولة في سورية البعث: الجيش، الحزب والفلاحين، بولدر: ويستفيو برس.
----- (1996)، «هل تريد سورية السلام؟ السياسة السورية في مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 26، 1 (خريف)، ص 42-57.

----- (2009)، «السياسة الخارجية السورية والولايات المتحدة: من بوش إلى أوباما»، أبحاث سانت أندروز بشأن سورية المعاصرة.

• هينيوش. رايموند وأنوشيرافان احتشامي (محرران) (2002)، السياسات الخارجية للدول العربية، بولدر، كولورادو/ لندن: دار نشر لين راينر.
• هوينغ. هانز وكريستوف رويتر، «حساب الأسد التفاضلي البارد»، دير شبيجل، 26 آب/أغسطس 2013، النسخة الإنكليزية:

<http://www.spiegel.de/international/world/syrian-chemical-weapons->

attack-western-intervention-draws-nearer-a-918667.html

- الحسيني. رولا (2012)، باكس سيريانا: سياسة النخبة في لبنان ما بعد الحرب، سيراكيوز، نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز.
- إبراهيم. فرهاد ومير أ. فردوسي (محرران)، أزمة الكويت والبيئة الإقليمية: الخلفيات، المصالح، والأهداف، برلين: الكتاب العربي.
- عصمت. عصمت ج. (1992)، «حزب العمال الكردستاني: تقرير حول العنف الانفصالي في تركيا (1973-1992)»، أنقرة: منشورات الديلي نيوز التركية.
- إنبار. افرايم (2001)، «المادة اللاصقة الإستراتيجية في الاصطفاف الإسرائيلي التركي»، في: باري روبن وكمال كيرسجي (محرران)، تركيا في السياسات العالمية: قوة ناشئة في مناطق إقليمية متعددة، بولدر/ لندن: دار نشر لين راينر، ص 115-28.
- انديك. مارتن (1999أ)، «يجب علي أن أكون متفائلاً بشأن العلاقات العربية الإسرائيلية»، مقابلة مع فصلية الشرق الأوسط، ص 67-75.
- (1999ب)، مقابلة على إذاعة القدس اللندنية، كما نقلت في معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط (MEMRI)، 21 آب/ أغسطس.
- مجموعة الأزمات الدولية (تقرير مجموعة الأزمات الدولية 2004 ICG Report أ)، «سورية في عهد بشار: تحديات السياسة الداخلية»، القسم الأول، 11 شباط/ فبراير.
- (تقرير مجموعة الأزمات الدولية 2004 ICG Report ب)، «سورية في عهد بشار: تحديات السياسة الخارجية»، القسم الثاني، 11 شباط/ فبراير.
- (تقرير مجموعة الأزمات الدولية 2005 ICG Report)، «سورية بعد لبنان، ولبنان بعد سورية»، تقرير الشرق الأوسط، 39، 12 نيسان/ أبريل.
- (تقرير مجموعة الأزمات الدولية 2013 ICG Report)، «أكراد سورية: صراع داخل صراع»، تقرير الشرق الأوسط، 136، 22 كانون الثاني/ يناير.
- جويجاتي. مرهف (2003أ)، «وجهة نظر سورية بشأن مبادرة السلام العربية»، خدمة الأرضية المشتركة الإخبارية، 23 آب/ أغسطس.

- (2003 ب)، شهادة أمام مجلس الشيوخ، 30 تشرين الأول/ أكتوبر:
- <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-108shrg93068/html/CHRG-108shrg93068.htm>
- يونغ. ديتريش وولفغانغو بيكولي (2000)، «الاصطفاف التركيّ الإسرائيليّ: جنون عظمة أم براغماتية؟»، الحوار الأمني، 31، 1، ص 91-104.
 - كرم. جويس (2011)، «شتاء حزب الله»، المجلة، 19 كانون الأول/ ديسمبر: <http://www.majalla.com/eng/201112//article55228326>
 - كارش. افرام (1991)، السياسة السوفياتيّة تجاه سورية منذ العام 1970، نيويورك: مطبعة سانت مارتن.
 - قطوف. ثيودور، مارتا نيف كيسلر، هشام ملحم، ومرهف جويجاتي (2007)، «عندما نلتقي بسورية، ما الذي يجب أن نأمل بسماعه؟»، سياسة الشرق الأوسط، 14، 2، ص 1-21.
 - كاتزمان. كينيث وكريستوفر م. بلانشارد (2005)، «العراق: برنامج النفط مقابل الغذاء، التجارة غير المشروعة والتحقيقات»، تقرير خدمة أبحاث الكونغرس (CRS) لتقارير الكونغرس الطويلة (RL) 30472، حدث في 6 نيسان/ أبريل، 2005.
 - كيدار. مردخاي (2005)، الأسد في البحث عن الشرعية: الرسائل والخطاب في الصحافة السوريّة في عهدي حافظ وبشار، برايتون/ بورتلاند: مطبعة ساسكس الأكاديمية.
 - خدام. عبد الحلیم (1998)، «نائب الرئيس السوري عبد الحلیم خدام: مقابلة حول عملية السلام (مقتطفات)»، دمشق، سورية، 20 آذار/ مارس 1995، مجلة الدراسات الفلسطينية، 3، ص 161-5.
 - الخطيب. لينا (2011)، نزعة الإحياء الإسلاميّة في سورية: نجاح البعثة العلمانيّة وإخفاقها في سورية، لندن: روتليدج.
 - كينيل. إيبهرارد (1990)، البعث مقابل البعث: الصراع بين سورية والعراق (1968-1989)، لندن/ نيويورك: إي بي. منشورات توريس.

- (محرّر) (1994)، سورية المعاصرة: التحرر بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية.
- (1998)، «بعيداً من متناول الأسد: العوامل الخارجية والتغيير الداخلي في سورية»، في: فولكر بيرتس (محرّر)، سيناريوهات لسورية: التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في سورية، بادن بادن: نوموس.
- كيرسجي. كمال (1997)، «الأمن التركي ما بعد الحرب الباردة والشرق الأوسط»، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2.
- كيسنجر. هنري (2001)، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين، نيويورك: سايمون آند شوستر.
- كنودسن. إريك. ل (2003)، «سورية وتركيا وتغيير ترتيب القوة في الشرق الأوسط: تحليل الاختلاف الإقليمي والسياسي والاقتصادي»، في: طارق ي. إسماعيل ومصطفى أيدين (محرران)، السياسة الخارجية التركية في القرن الواحد والعشرين: دور متغير في السياسات العالمية، ألدرشوت: اشغيت للنشر، ص 199-218.
- كوهين. سامي (1996)، «سورية العطشى قد تجعل مياه تركيا ثمناً للسلام»، كريستيان ساينس مونيتور، ص 30-88.
- كوماراسوامي. ب. ر (2005)، «حوار القاهرة وصراع السلطة الفلسطيني»، الدراسات الدولية، 42، 1، ص 43-59.
- كوت. سولي (2001)، «ملامح السياسة الخارجية التركية في التسعينيات»، في: باري روبن وكمال كيرسجي (محرران)، تركيا في السياسات العالمية: قوة ناشئة في مناطق إقليمية متعددة، بولدر/ لندن: دار نشر لين راينر، ص 5-12.
- لانديز. جوشوا وسيريا كومننت: «السياسة السورية: التاريخ والدين» (joshualandis.com).
- ليش. آن موسلي (1995)، «المفاوضات الإسرائيلية مع سورية، لبنان والأردن: البعد الأممي»، في: روبرت و. فريدمان (محرّر)، إسرائيل في عهد رابين، بولدر،

- سان فرانسيسكو، أكسفورد: ويستفيو برس، ص 28-111.
- ليش. ديفيد دبليو. (1999)، «هل سورية مستعدة للسلام؟ العقبات أمام الاندماج في الاقتصاد العالمي»، سياسة الشرق الأوسط، 2، ص 93-111.
- (2005)، أسد دمشق الجديد: بشار الأسد وسورية الحديثة، نيوهافن/لندن: مطبعة جامعة ييل.
- (2012)، سقوط بيت الأسد، نيوهافن/لندن: مطبعة جامعة ييل.
- ليفريت Leverett. فلينت (2004)، «لماذا استسلمت ليبيا مع القذافي»، النيويورك تايمز 23، NYT كانون الثاني/يناير.
- (2005)، وراثة سورية: محاكمة بشار بالنار، واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز.
- لوفريه. إينياس، «عين على سورية: دراسات حول سورية والتعليق على الأخبار في المجلات السورية» (<http://syrie.blog.lemonde.fr/>).
- لوي. روبرت وكليز سينسر (محرران) (2006)، «إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية: تقرير برنامج الشرق الأوسط»، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية.
- موعاز. موشيه (1988)، الأسد: أبو هول دمشق، لندن: فيدنفلد ونيكلسون.
- ماك دوول. ديفيد (1998)، أكراد سورية، مشروع حقوق الإنسان الكردي، لندن.
- مايلا. جوزيف (1994)، «اتفاق الطائف: تقويم»، في: ديردري كولنجس (محرر)، السلام للبنان؟: من الحرب إلى إعادة الإعمار، بولدر، كولورادو، لندن: لين راينر للنشر، ص 31-44.
- ماكوفسكي. آلان (1999)، «النشاط الجديد في السياسة الخارجية التركية»، 5/514 مراجعة، 19، 1، ص 92-113.
- ماكوفسكي. آلان، جنكيز كاندار وافرأيم إنبار (2000)، «المثلث التركي الإسرائيلي السوري»، بيس ووتش، 249، معهد واشنطن للسلام في الشرق الأدنى، 15 آذار/مارس.

- مصالحة. سلمان (2011)، «دكتاتور إسرائيل المفضل»، هآرتس، 29 آذار/مارس.
- ميشال. شاوي وأبراهام سيلا (2000)، حماس الفلسطينية: الرؤية، العنف، والتعايش، نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.
- مونتغمري. هاريت (2005)، أكراد سورية: وجود منكر، برلين: المركز الأوروبي للدراسات الكردية.
- مور. جيمس. دبليو (1994)، «معاهدة السلام الإسرائيلية-السورية: قرية جدًا ومع ذلك بعيدة جدًا»، سياسة الشرق الأوسط، 3، ص 60-82.
- المعلم. وليد (1997)، «تسليط الضوء من جديد على مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 26، 2 (شتاء).
- مبيض. سامي (2007)، «صوت مكافح لتنظيم القاعدة ومناهض للولايات المتحدة قد أحمده». آسيا تايمز، 2 تشرين الأول/أكتوبر.
- نكاش. عزيز (2013)، «علويو حمص»، مكتبة مؤسسة فريدريش إيبتر، آذار/مارس 2013.
- نصر الله. فيدا (1994)، «سورية بعد الطائف: لبنان واللبنانيون في السياسات السورية»، في: إيرهارد كينيل (محرر)، سورية المعاصرة: بين الحرب الباردة والسلام البارد، لندن: مطبعة الأكاديمية البريطانية.
- نافيه. داني (1999)، «صفقة بيبي السرية»، رسالة إلى محرر، نيوريابلك، 2 آب/أغسطس:
<http://www.danielpipes.org/311/the-road-to-damascus-what-netanyahu-almost-gave-away>
- نايلور. هيو (2007)، «سورية والبحث عن مستثمرين، تتحول بحذر إلى إيران»، النيويورك تايمز 4، NYT تشرين الأول/أكتوبر.
- نيتمار. كاتيا (2006)، «ألعب الغولف المعقدة: دول مجلس التعاون الخليجي

وإيران»، برلين: مؤسسة العلوم والسياسة، أخبار مؤسسة العلوم والسياسة، حزيران/ يونيو.

• نورتون. أوغسطس. ريتشارد (2007)، حزب الله: لمحة تاريخية موجزة، برينستون، أكسفورد: مطبعة جامعة برينستون.

• نورتون. أوغسطس ريتشارد وجيليان شويدلر (1994)، «الجنود السويسريون، ساعات الطائف والانتخابات المبكرة: نحو نهاية سعيدة؟»، في: ديردري كولنجس (محرر)، السلام للبنان؟: من الحرب إلى إعادة الإعمار، بولدر، كولورادو، لندن: لين راينر للنشر، ص 45-65.

• أولسون. روبرت (1997)، «العلاقات بين تركيا وسورية منذ حرب الخليج: الأكراد والمياه»، سياسة الشرق الأوسط، الخامس، 2 (أيار/ مايو)، ص 93-168.

• أوستروفسكي. فيكتور (1999)، «القبض على الزعيم الكرديّ أوجلان يشير إلى تعاون الموساد مع كل من تركيا والأكراد»، تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، نيسان/ أبريل، أيار/ مايو:

<http://www.wrmea.com/backissues/04999904060/.html>

• العودات. باسل (2011)، «درعا تحت الحصار»، الأهرام الأسبوعية، 1046، 5-11 أيار/ مايو.

• أوزكان. غينشر (2001)، «الجيش وصنع السياسة الخارجية في تركيا»، في: باري روبين وكمال كيرسجي (محرران)، تركيا في السياسة العالمية: قوة ناشئة في مناطق متعددة، بولدر، كولورادو، لندن: لين راينر للنشر، ص 13-30.

• بالمر. هاريك جوديث (2005)، حزب الله: الوجه المغاير للإرهاب، لندن، نيويورك: آي. بي. تورييس.

• باتوكاليو. ميكو وجوبا سارينن (2012)، «على الجانب الخطأ من الربيع العربي: سياسة روسيا تجاه سورية»، دبلوماسياتيا [Diplomaatia](http://www.diplomaatia.eu):

<http://www.diplomaatia.eu/en/article/on-the-wrong-side-of-the-arab-spring-russias-syria-policy/>

- بيرتس. فولكر (1991)، الآثار الإقليمية لحرب الخليج الثانية: مشكلات الأمن والتعاون في المنطقة العربية وخيارات السياسة الأوروبية، بون: مؤسسة السلام والتنمية.
- (1995)، «الاقتصاد السياسي في ظل الأسد»، لندن، نيويورك: أي. بي. تورييس.
- ----- (1996)، «الهيمنة السورية في لبنان ليست قابلة للتغيير»، في: روزماري هوليس ونديم شحادة (محرران)، لبنان في القبضة: الآثار المترتبة على السلام في الشرق الأوسط، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية.
- ----- (1997)، «تورط سورية في لبنان»، تقرير الشرق الأوسط، 203 (ربيع)، ص 18.
- ----- (محرر) (1998)، سيناريوهات من أجل سورية: التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في سورية، بادن بادن: نوموس.
- ----- (2000)، من الحرب إلى المنافسة: السياسة الإقليمية والبحث عن نظام شرق أوسطي عربي جديد، بادن بادن: نوموس.
- بيكو. جيان دومينيكو (1999)، «رجل بلا بندقية: سرّ من أسرار دبلوماسي والنضال من أجل تحرير الرهائن ومحاربة الإرهاب وإنهاء الحرب»، النيويورك تايمز NYT، بوكس / راندوم هاوس.
- بايس. دانيال (1990)، سورية الكبرى: تاريخ طموح، نيويورك / أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- ----- (1996)، «سورية ما بعد عملية السلام»، واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بحث سياسي رقم 40.
- ----- (1999)، «الطريق إلى دمشق: ما الذي كاد ننتياهو الاستغناء عنه»، نيو ريبابلك، 5 تموز / يوليو (www.danielpipes.org).
- قاسم. نعيم (2005)، حزب الله: القصة من الداخل، لندن: دار الساقى.
- رابيل. روبرت (2001)، «الموارنة والانسحاب السوري: من انعزاليين إلى خونة»، سياسة الشرق الأوسط، 8، 3 (أيلول / سبتمبر).
- ----- (2002)، «تطور المعارضة العراقية: من الصراع إلى الوحدة»، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 4، 6 (كانون الأول / ديسمبر).

- رابينوفيتش. إيتمار (1986)، «تغيير المنظور: السياسة السورية في لبنان، مرآة وقضيّة وأداة»، في: موشيه موعاز وأفنير يانيف (محرران)، سورية في ظل الأسد: القيود الداخلية والمخاطر الإقليمية، سيدني: كروم هيلم.
- (1991)، الطريق الذي لم يسلك: المفاوضات العربية-الإسرائيلية الأولى، نيويورك/ أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- (1998)، شفير السلام: المفاوضات الإسرائيلية السورية، برنستون، نيو جرسى/ أكسفورد: مطبعة جامعة برنستون.
- (2004)، خوض معركة السلام: إسرائيل والعرب (1948-2003)، طبعة محدثة ومنقحة، برنستون وأكسفورد: مطبعة جامعة برنستون.
- راينهارت. تانيا وإيريت كاتريل (2000)، «كيف فشل باراك السلام مع سورية»، ميتعان، تموز/ يوليو 2000 [العبرية]، الترجمة الإنكليزية:
<http://www.tau.ac.il/~reinhardt/political/HowBarakFailedWithSyria.html>
- ريمي. جان فيليب (2013)، «الحرب الكيماوية في سورية»، اللوموند، 27 أيار/ مايو 2013:
http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2013/27/05//chemical-war-in-syria_3417708_3218.html
- تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1595 (2005)، 662/S/2005 (تقرير ميليس الأول)، 20 تشرين الأول/ أكتوبر.
- تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1595 (2005)، 775/S/2005 (تقرير ميليس الثاني) 12 كانون الأول/ ديسمبر.
- رويتر. كريستوف (2000)، «فجأة يهدد السلام» التايم، 5، 3 شباط/ فبراير.
- (2013)، «عامان من فلم رحلة من الجحيم»، دير شبيجل (النسخة الإنكليزية)، 4 كانون الثاني/ يناير.
- ريسي. وتوماس (2000)، «دعونا نجادل»، المنظمة الدولية، 54، 1، ص 1-39.
- روبينز. فيليب (1992)، «السياسة التركية وأزمة الخليج: مغامرة أم دينامية؟»، في: كليمنس دود (محرر)، السياسة الخارجية التركية: آفاق جديدة، هونتینگدون:

إيوثن برس.

----- (2003)، بدلات وبزات موحدة: السياسة الخارجية التركية منذ الحرب الباردة، لندن: هيرست.

- روشاندل. جليل (2000)، «السياسة الخارجية والسياسات الأمنية في إيران: كيف تطورت عملية صنع القرار»، حوار الأمن، 1، 31، ص 105-17.
- روس. دينيس (2004)، استخدام السلام المفقود: القصة من الداخل للنضال من أجل السلام في الشرق الأوسط، نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو.
- روبن. باري وكمال كيرسجي (محرران) (2001)، تركيا في السياسة العالمية: قوة ناشئة في مناطق متعددة، بولدر، كولورادو/ لندن: لين راينر للنشر.
- سجادبور. كريم (2006-2007)، «كيف يكون الشارع الإيراني مهمًا؟»، فصلية واشنطن (شتاء)، ص 151-62.
- سادوفسكي. يحيى (2001)، «تطور الهوية السياسية في سورية»، في: شبلي تلحمي ومايكل بارنيت (محرران)، الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، ص 137-54.
- صالحاني. كلود (2003)، «سورية على مفترق الطرق»، سياسة الشرق الأوسط، 10، 3 (الخريف)، ص 136-43.
- سامي. عباس وويليام (2006)، «سورية وإيران: محور باق»، مرصد الشرق الأوسط، 2، 1 (نيسان/ أبريل/ أيار/ مايو).
- سافير. أوري (1958)، العملية: الألف ومئة يوم التي غيرت الشرق الأوسط، نيويورك: فينتاج.
- سواح. وائل (2013)، «تغيير في النكهة: المرأة تتراجع عندما يتقدم المقاتلون»، وجهات نظر الشرق الأوسط، بيروت، 5 (يصدر قريبًا).
- سياري. صبري (1997)، «تركيا والشرق الأوسط في التسعينيات»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 26، 3 (ربيع)، ص 44-55.

- شام. بول (2004)، «العلاقات الإسرائيلية-التركية: الاتجاهات الجديدة»، تعليق معهد الشرق الأوسط، 20 آب/ أغسطس.
- سيل. باتريك (1987)، الصراع على سورية: دراسة في السياسات العربية في مرحلة ما بعد الحرب (1945-1958)، نيوهافن/ لندن: مطبعة جامعة ييل. ----- (1988)، أسد سورية: الصراع على الشرق الأوسط، لندن: إي. بي. توريس.
- ----- (2000)، «المفاوضات السورية الإسرائيلية: من يقول الحقيقة؟»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 29، 2 (شتاء)، ص 65-77.
- سيل. باتريك وليندا بتلر (1996)، «إستراتيجية الأسد الإقليمية وتحدي نتنياهو»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 1، ص 27-41.
- سيلا. ابراهام وبي. ر. كوماراسوامي (2001)، «مخاطر الجمود الدبلوماسي بين إسرائيل وسورية»، حوار الأمن، 32، 1، ص 11-25.
- سيفر. إيسينغول (1996-1997)، «عملية السلام بين العرب وإسرائيل وتركيا منذ اتفاق عام 1995»، اسطنبول: مؤسسة دراسات منطقة الشرق الأوسط والبلقان، ص 111-38.
- ----- (2001)، «تركيا ومحادثات السلام السورية الإسرائيلية في التسعينيات»، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 5، 3 (أيلول/ سبتمبر).
- شعبان. بثينة (2003)، محاضرة في جامعة آن أربور، ميشيغان، 17 كانون الأول/ ديسمبر.
- شاليف. أنير (2012)، «لنصلي من أجل الأسد»، هآرتس، 19 كانون الثاني/ يناير.
- شاليف. أرييه (1994)، إسرائيل وسورية: السلام والأمن في الجولان، بولدر، كولورادو: ويستفيو برس.
- شلايم. آفي (1986)، «حسني الزعيم وخطة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في سورية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 15، 4 (الصيف)، ص 68-80.

- شو. هنري (2004)، «الحد من السيادة»، في: جنيفرم. ويلش (محرر)، التدخل الإنساني والعلاقات الدولية، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- شكري. محمد عزيز (1991)، الإرهاب الدولي: نقد قانوني، براتلبورو، فيرمونت: كتب الأمانة.
- 1 صدقي. بكر (2012)، «الثورة السورية ودور تركيا» (www.lb.boell.org).
- سينغ. ك غاجيندرا (2004)، «العراق: مآزق مربك»، آسيا تايمز أون لاين، 10 حزيران/ يونيو.
- سومر. مراد (2005)، «إخفاقات الخطاب العرقي: تركيا والأكراد والعراق الناشئ»، حوار الأمن، 36، 1، ص 091-28.
- ستارك. هولغر (2005)، «السجناء المنسيون»، دير شبيجل 47، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر.
- ستار. ستيفن (2012)، الثورة في سورية: شاهد عيان على الانتفاضة، لندن: هيرست.
- شتاوديجل. روبرت (2004)، تركيا وإسرائيل وسورية بين التعاون والصراع، ميونخ: دار نشر هيربرت اوتز.
- سترندبرغ. أندرس (2000)، «تحالف القوى الفلسطينية القائم في دمشق: تحالف تمهيدي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 29، 3 (ربيع)، ص 60-7.
- تابلر. أندرو (2011)، في عرين الأسد: رواية شاهد عيان لمعركة واشنطن مع سورية، شيكاغو: مطبعة شيكاغو ريفيو.
- طاهري. أمير (2006)، «سورية: الساعة تدق»، نيويورك بوست، 13 كانون الثاني/ يناير.
- ---- (2006)، «كيف باتت إيران ولي أمر (سيد) سورية»، نيويورك بوست، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر.

- تلحمي. شبلي ومايكل بارنيت (2001)، الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.
- طرابلسي. فواز (2013)، «لا يدين الثوار السوريون لأحد بالاعتذار»، مقابلة مع فواز طرابلسي أجراها محمد العطار في بيروت، 20 شباط / فبراير:
<http://www.lb.boell.org/web/1131233--html>
- تويني. جبران (2005)، «متى يثوب السوريون إلى رشدهم؟»، جريدة النهار، 3 كانون الأول / ديسمبر.
- أوشر. غراهام (1997)، «حزب الله، سورية، والانتخابات اللبنانية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 7، 2، ص 59-67.
- فان دام. نيكولاوس (2011)، الصراع على السلطة في سورية: السياسة والمجتمع في ظل الأسد وحزب البعث، لندن / نيويورك: آي. بي. تورييس، الطبعة الرابعة.
- فان فيلغنبورغ. فلاديمير (2013)، «الاشتباكات تندلع بين المجموعات الكردية في سورية»، المرصد، 4 نيسان / أبريل 2013:
<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201304//kurdish-clashes-syria-pyd-kdp-pkk-ocalan-barzani.html>
- فيلاند. كارستن (2012)، سورية: عقد من الفرص الضائعة، سياتل: كيون برس.
- ويليامز. بول (2001)، «دبلوماسية المياه التركية في الشرق الأوسط»، حوار الأمن، 32، 1، ص. 27-40.
- زيادة. رضوان (2011)، السلطة والسياسة في سورية: أجهزة الاستخبارات، العلاقات الخارجية والديمقراطية في الشرق الأوسط الحديث، مكتبة الدراسات الحديثة في الشرق الأوسط، لندن / نيويورك: آي. بي. تورييس.
- زيسر. إيال (1998)، «المظهر والواقع: هيكلية صنع القرار في سورية»، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2، 2 (أيار / مايو).
- ---- (2003)، «سورية والحرب في العراق»، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2، 7 (حزيران / يونيو).

----- (2007)، قائد سورية: بشار الأسد والسنوات الأولى في السلطة، لندن: آي. بي. تورييس 2007.

• زونس. ستيفن (1993)، «علاقة الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون الخليجيّ: صعودها وسقوطها المحتمل»، سياسات الشرق الأوسط، 2، 1، ص 103-12.

----- (1997) « وظيفة الدول المارقة في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، سياسات الشرق الأوسط، ص 150-67.

----- (2003)، البؤرة: سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجذور الإرهاب، مونرو مين: مطبعة كومن كارج.

الصحف والمجلات

الأهرام الأسبوعية

البعث

الديلي ستار

El País الباييس

Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ)

الغارديان

هآرتس (النسخة الإنكليزية)

الحياة

الإنديبندنت

اللومند دبلوماتيك

معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط (MEMRI)

مجلة الشرق الأوسط للشؤون الشرق أوسطية (MERIA)

ناشيونال (أبو ظبي)

نويه تسايتونج تسورشر (NZZ)

النيويورك تايمز (NYT)

النيويورك

BIBLIOGRAPHY

- Abdel-Latif, Omayma (2004), "Unsavoury Alliance: How Strong is the Alliance between Israel and the Kurds?" *al-Ahram Weekly*, 24, 30 June.
- Agha, Hussein J. and Ahmad S. Khalidi (1995), *Syria and Iran: Rivalry and Cooperation*, London: Royal Institute of International Affairs.
- Ahouie, Mahdi (2004), "The Middle East Peace Process from the Perspective of Revolutionary Iran: Will Tehran Ever Take Part?" *Iran Analysis Quarterly*, 1, 4 (Sep.-Nov.).
- Ajami, Fouad (2012), *The Syrian Rebellion*, Stanford: Hoover Institution Press.
- Alaçam, Fahir (1994/5), "The Turkish-Syrian Relations," *Turkish Review of Middle East Studies*, 8, pp. 1-18.
- Alagha, Joseph (2003), "Hizbullah, Terrorism, and September 11," *Orient*, 3.
——— (2006), *The Shifts in Hizbullah's Ideology: Religious Ideology, Political Ideology, and Political Program*, Amsterdam: Amsterdam University Press.
- al-Assad, Bashar (2000), *Address to the People's Assembly, Damascus (Inaugural Speech)*, 17 June.
——— (2004a), *Interview with El País*, 12 May.
——— (2004b), *Interview with al-Jazeera*, n.d., MEMRI Special Dispatch 714, 14 May.

- (2005a), Address to the Annual Convention of the Lawyers' Union, Damascus, 21 Jan.
- (2005b), Speech at the People's Assembly in Damascus, 5 Mar.
- (2005c), Interview with Der Spiegel, 29 Aug.
- (2005d), Interview with Christine Amanpour on CNN, 12 Oct.
- (2005e), Address at Damascus University, 10 Nov.
- (2005f), Interview with Russian TV as quoted on www.arabicnews.com, 12 Dec.
- (2006a), Interview with Dubai Satellite TV Channel, 23 Aug.
- (2011a), Speech in the Syrian Parliament, 30 Mar. (English Translation by SANA; http://www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110330.htm)
- (2011b), Speech in Front of the Cabinet, 16 Apr. (English Translation by SANA; http://www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110416.htm)
- (2011c), Speech at Damascus University, 20 June (English Translation by SANA; http://www.al-bab.com/arab/docs/syria/bashar_assad_speech_110620.htm)
- (2011d), Interview with Barbara Walters on ABC, 7 Dec.
- (2013a), Speech at Damascus Opera House, 6 Jan. English Translation by SANA; <http://www.sana-syria.com/eng/21/2013/01/06/460536.htm>
- (2013b), "Europe's Backyard Would Become a Terrorist Haven." Interview with the Frankfurter Allgemeine Zeitung, 17 June.
- al-Assad, Hafez (1993), "Interview with Syrian President Hafiz al-Asad," *Journal of Palestine Studies*, 22 (Summer), pp. 111-21.
 - al-Atasi, Suhair (2006), "Innenansichten einer Diktatur," *INAMO*, 46 (Summer), pp. 46-8.
 - Allaf, Rime (2004), "Point of no Return?" Nov., www.rimeallaf.com

<http://www.rimeallaf.com/articles/article.php?d=08&m=11&y=2004>;
accessed on 5 Sep. 2011.

- Aras, Bülent (2000), "Turkish–Israeli–Iranian Relations in the Nineties: Impact on the Middle East," *Middle East Policy*, VII, 3 (June), pp. 151–64.
- al-Sharaa, Farouq (1991), "Closing Remarks at the Conference of Madrid,"
www.damascus-online.com/history/documents/madrid.html, 1 Nov.
——— (2002), Interview with al-Usbu'a, 25 Feb.
- Astorino–Courtois, Allison and Brittani Trusty (2000), "Degrees of Difficulty: The Effect of Israeli Policy Shifts on Syrian Peace Decisions," *The Journal of Conflict Resolution*, 44, 3 (June), pp. 359–77.
- at-Taqi, Samir (2004), "In the Eye of the Storm: Syrian Foreign Policy in the Aftermath of the Occupation of Iraq," 22 Mar., www.all4syria.org
- Aydin, Mustafa (2005), "Political Conditionality of Economic Relations between Paternalist States: Turkey's Interaction with Iran, Iraq, and Syria," *Arab Studies Quarterly*, 27 (Winter/Spring).
- Baker III, James (1989), "Principles and Pragmatism: American Policy Toward the Arab–Israeli Conflict," Speech at the American–Israeli Public Affairs Committee on 22 May 1989, published by the US Department of State Bulletin, July.
——— (1995), *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace 1989–1992*, New York: Putnam.
- Baltissen, Georg (2011), "Syrien braucht ein Zeichen des Westens" [Syria Needs a Sign from the West], *die tageszeitung*, 31 Oct.
- BBC World Debate (2011), "Have the West's Policies Failed North

Africa & the Middle East?" Brussels Forum, 25 Mar.

- Beehner, Lionel (2007), "Is Iran Abetting the Taliban?", Council on Foreign Relations, 14 June.
- Ben-Aharon, Yossi (2000), "Negotiating with Syria: A First-Hand Account," Meria, 4, 2.
- Bengio, Ofra (1992), *Saddam Speaks on the Gulf Crisis: A Collection of Documents*, Tel Aviv: The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University.
——— (2004), *The Turkish-Israeli Relationship: Changing Ties of Middle Eastern Outsiders*, New York: Palgrave Macmillan.
- Binder, Frank-Martin (1992), "Die Haltung Syriens in der Golfkrise," in Ferhad Ibrahim and Mir A. Ferdowsi (eds), *Die Kuwait-Krise und das regionale Umfeld. Hintergründe, Interessen, Ziele*, Berlin: Das Arabische Buch.
- Blanford, Nicholas (2002), "In US 'War on Terror,' Syria is Foe and Friend," CS Monitor, 14 May; <http://www.csmonitor.com/2002/0514/p01s04-wome.html>; accessed 5 Sep. 2011.
——— (2003), "Syria Waffles On Militant Groups Despite U.S. Pressure," Christian Science Monitor, 6 May.
——— (2004), "Kurdish Hopes Rise, Spark Riots," Christian Science Monitor, 17 Mar.
——— (2006), *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East*, London/New York: I.B. Tauris.
- Brand, Laurie (1988), "Palestinians in Syria: The Politics of Integration," *Middle East Journal*, 42, 2 (Autumn), pp. 621-37.
——— (1990), "Asad's Syria and the PLO: Coincidence or Conflict of Interests?" *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, XIV, 2 (Winter), pp. 22-43.
- Bush, George H. (1990), "Towards a New World Order," Address of

the President to the Congress, 11 Sep.

——— (1991), "Inaugural Speech at the Madrid Conference," www.mfa.gov.il, 30 Oct.

- Bush, George W. (2001a), "Remarks on Arrival at the White House," 16 Sep., as quoted by John T. Woolley and Gerhard Peters, University of California at Santa Barbara at <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/print.php?pid=63346>
- ——— (2001b), "Address to a Joint Session of Congress and the American People," 20 Sep., <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010920-8.html>
- ——— (2002a), "State of the Union Address," 29 Jan. (<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html>).
- ——— (2002b), "Remarks on Homeownership," 18 June, as quoted by <http://www.hud.gov/news/speeches/presremarks.cfm>
- Byman, Daniel and Matthew Waxman (1999), "Defeating US Coercion," *Survival*, 21, 2 (Summer), pp. 107–20.
- Cahen, Judith (2002), "Hinter jedem Geschäftsmann ein General. Syriens alte Garde behält die Oberhand," *Le Monde Diplomatique* (deutsche Ausgabe), 15 Nov.
- Central Bureau of Statistics (2006), "Statistical Abstract of Israel, 2006," http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/shnatone_new.htm?CYear=2006&Vol=57
- Cheney, Richard (2001), Interview with CBS, 14 Nov.
- Chubin, Shahram (2000), "Iran's Strategic Predicament," *Middle East Journal*, 54, 1 (Winter).
- CIA World Fact Book (2000), Syria, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/>
- Darrah, Felix Osama (2007), "Zur Geschichte der syrischen Juden," *INAMO*, 51, pp. 41–4.

- Duelfer Report (2004), "Comprehensive Report of the Special Advisor to the Director of Central Intelligence on Iraq's Weapons of Mass Destruction," vols I–III, 30 Sep.; as published 6 Apr. 2004 on https://www.cia.gov/library/reports/general-reports-1/iraq_wmd_2004/index.html
- Economist Intelligence Unit, EIU Country Profile 2010, "Syria Country Profile," yearly volumes, Economist Intelligence Unit LTE.
- Ehteshami, Anoushiravan and Raymond A. Hinnebusch (1997), *Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System*, London: Routledge.
- Eisenstadt, Michael (1993), "Syria and the Terrorist Connection," *Jane's Intelligence Review*, Jan. pp. 33–5.
- Elekdag, Sukru (1996), "2½ War Strategy," *Perceptions—Journal of International Affairs*, Ankara, 1, 1 (Mar.–May).
- Fischer, Joschka (2007), "U.S. Should Not Leave Iraq before Establishing Regional Consensus. Interview, 04.12.2007," in *New Perspectives Quarterly*, 25, 2 (Spring 2008).
- Fischer, Susanne (2011), "Das Ende der Angst. Syriens junge Generation kämpft für den Sturz des Assad-Regimes," *Internationale Politik*, 23 Aug.; <http://www.internationalepolitik.de/2011/08/23/das-ende-der-angst/>; accessed 5 Sep. 2011.
- Fürtig, Henner (1992), *Der Irak–Iran–Krieg 1980–1988, Ursachen, Verlauf, Folgen*, Berlin: Akademie Verlag.
———(2002), *Iran's Rivalry with Saudi Arabia between the Gulf Wars*, Reading: Ithaca Press.
- Gebauer, Matthias (2013), "Gas Attack: Germany Offers Clue in Search for Truth in Syria," *Der Spiegel*, 3 Sept. 2013, <http://www.spiegel.de/international/world/german-intelligence-contributes-to->

fact-finding-on-syria-gasattack-a-920123.html

- George, Alan (2003), Syria: Neither Bread nor Freedom, London/ New York: Zed Books.
- Ghalioun, Burhan (2011), "Stop the Killing Machine," Interview with Wall Street Journal, 2 Dec.
- Goodarzi, Jubin (2006), Syria and Iran, London/New York: I.B. Tauris.
——— (2013), "Syria and Iran: Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment," Ortadogu Etütleri, 4, 2 (Jan.), pp. 31-54.
- Gordon, Philip H. (2003), "Syria Hears the Sound of Rattling Sabers," in Brookings Iraq Report, 15 Apr.
- Gresh, Alain (2000), "Der Aufstieg des 'Doktor Bashar'. Syriens junger Präsident sichert seine Macht," Le Monde Diplomatique (German Edition), 14 July.
- Grossman, David (2006), "For the Love of this Land: Address to the Rabin Memorial Assembly," 8 Nov. as quoted by the Council on Foreign Relations. www.cfr.org
- Haery, Safa (2005), "Iran, Syria Anti-US-Israel Alliance is a Hoax," Iran Press Service, 21 Feb.
- al-Haj Saleh, Yassin (2012), "The Syrian Shabiha and their State," www.lb.boell.org/web/52-801.html, first appeared in Kalamoon Magazine, 5 (Winter Edition).
- Haj Yahya, Layla (2012), "Damascus by Night," www.qantara.de, 4 Jan. 2012.
- Hamzeh, Ahmad Nizar (2004), In the Path of Hizbullah, New York: Syracuse University Press.

- Harris, William (1997), *Faces of Lebanon: Sects, Wars, and Global Extension*, Princeton: Markus Wiener Publishers.
—— (2005), "Bashar al-Assad's Lebanon Gamble," *Middle East Quarterly*, XII, 3 (Summer).
- Hatina, Meir (2001), *Islam and Salvation in Palestine*, Tel Aviv: The Moshe Dayan Center.
- Hersh, Seymore M. (2005), *Chain of Command: The Road from 9/11 to Abu Ghraib*, New York: Harper Perennial Editions.
- Hinnebusch, Raymond A. (1984), *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant*, Boulder: Westview Press.
—— (1996), "Does Syria Want Peace? Syrian Policy in the Syrian-Israeli Peace Negotiations," *Journal of Palestine Studies*, 26, 1 (Autumn), pp. 42-57.
—— (2009), "Syrian Foreign Policy and the United States: From Bush to Obama," *St. Andrews Papers on Contemporary Syria*, 2009.
- Hinnebusch, Raymond and Anoushiravan Ehteshami (eds) (2002), *The Foreign Policies of Arab States*, Boulder, Colorado/London: Lynne Rienner Publishers.
- Hoyng, Hans and Christoph Reuter, "Assad's Cold Calculus," *Der Spiegel*, 26 Aug. 2013, English version: <http://www.spiegel.de/international/world/syrian-chemical-weapons-attack-western-intervention-draws-nearer-a-918667.html>
- el-Husseini, Rola (2012), *Pax Syriana: Elite Politics in Postwar Lebanon*, Syracuse, NY: Syracuse University Press.
- Ibrahim, Ferhad and Mir A. Ferdowsi (eds) (1992), *Die Kuwait-Krise und das regionale Umfeld. Hintergründe, Interessen, Ziele*, Berlin: Das Arabische Buch.

- Imset, Ismet G. (1992), "The PKK: A Report on Separatist Violence in Turkey (1973–1992)," Ankara: Turkish Daily News Publications.
- Inbar, Efraim (2001), "The Strategic Glue in the Israeli–Turkish Alignment," in Barry Rubin and Kemal Kirisci (eds), *Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power*, Boulder/London: Lynne Rienner Publishers, pp. 115–28.
- Indyk, Martin (1999a), "I Must Be Optimistic about Arab–Israeli Relations," interview in *Middle East Quarterly*, pp. 67–75.
———(1999b), Interview on al-Quds Radio London, as quoted by MEMRI, 21 Aug.
- International Crisis Group (ICG Report 2004a), "Syria Under Bashar: Domestic Policy Challenges," Part I, 11 Feb.
——— (ICG Report 2004b), "Syria Under Bashar: Foreign Policy Challenges," Part II, 11 Feb.
——— (ICG Report 2005), "Syria after Lebanon, Lebanon after Syria," *Middle East Report*, 39, 12 Apr.
——— (ICG Report 2013), "Syria's Kurds: A Struggle within a Struggle," *Middle East Report*, 136, 22 Jan.
- Jouejati, Murhaf (2003a), "A Syrian Perspective on the Arab Peace Initiative," *Common Ground News Service*, 23 Aug.
——— (2003b), Testimony in Front of the Senate, 30 Oct. <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-108shrg93068/html/CHRG-108shrg93068.htm>
- Jung, Dietrich and Wolfgang Piccoli (2000), "The Turkish–Israeli Alignment: Paranoia or Pragmatism?" *Security Dialogue*, 31, 1, pp. 91–104.
- Karam, Joyce (2011), "Hezbollah's Winter," *The Majallah*, 19 Dec., <http://www.majalla.com/eng/2011/12/article55228326>
- Karsh, Efraim (1991), *Soviet Policy towards Syria since 1970*, New

York: St. Martin's Press, 1991.

- Kattouf, Theodore, Martha Neff Kessler, Hisham Melhem, and Murhaf Jouejati (2007), "When We Meet with Syria, What Should We Hope to Hear?" *Middle East Policy*, 14, 2, pp. 1-21.
- Katzman, Kenneth and Christopher M. Blanchard (2005), "Iraq: Oil-For-Food Program, Illicit Trade, and Investigations," CRS Report for Congress RL30472, updated 6 Apr. 2005.
- Kedar, Mordechai (2005), *Asad in Search of Legitimacy: Messages and Rhetoric in the Syrian Press under Hafiz and Bashar*, Brighton/Portland: Sussex Academic Press.
- Khaddam, Abdel Halim (1998), "Syrian Vice President Abd al-Halim Khaddam, Interview on the Peace Process, Damascus, Syria, 20 March 1995 (excerpts)," *Journal of Palestine Studies*, 3, pp. 161-5.
- Khatib, Lina (2011), *Islamic Revivalism in Syria: The Rise and Fall of Secular Ba'thism in Syria*, London: Routledge.
- Kienle, Eberhard (1990), *Ba'th versus Ba'th: The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989*, London/New York: I.B. Tauris Publishers. ——— (ed.) (1994), *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace*, London: British Academic Press. ——— (1998), "Beyond the Lion's Reach: External Factors and Domestic Change in Syria," in Volker Perthes (ed.), *Scenarios for Syria: Socio-Economic and Political Change in Syria*, Baden-Baden: Nomos.
- Kirisci, Kemal (1997), "Post Cold-War Turkish Security and the Middle East," *Middle East Review of International Affairs*, 2.
- Kissinger, Henry (2001), *Does America Need a Foreign Policy? Toward a Diplomacy for the 21st Century*, New York: Simon & Schuster.

- Knudsen, Erik L. (2003), "Syria, Turkey and the Changing Power Configuration in the Middle East: An Analysis of Political, Economic and Regional Difference," in Tareq Y. Ismael and Mustafa Aydin (eds), *Turkey's Foreign Policy in the Twenty-First Century: A Changing Role in World Politics*, Aldershot: Ashgate Publishing, pp. 199–218.
- Kohen, Sami (1996), "A Thirsty Syria May Make Turkey's Water Price of Peace," *Christian Science Monitor*, 88, 30.
- Kumaraswamy, P.R. (2005), "The Cairo Dialogue and the Palestinian Power Struggle," *International Studies*, 42, 1, pp. 43–59.
- Kut, Sule (2001), "The Contours of Turkish Foreign Policy in the 1990s," in Barry Rubin and Kemal Kirisci (eds), *Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power*, Boulder/London: Lynne Rienner Publishers, pp. 5–12.
- Landis, Joshua, *Syria Comment: Syrian politics, history and religion*, Blog at Joshualandis.com
- Lesch, Ann Mosely (1995), "Israeli Negotiations with Syria, Lebanon and Jordan: The Security Dimension," in Robert O. Freedman (ed.), *Israel under Rabin*, Boulder/San Francisco/Oxford: Westview Press, pp. 111–28.
- Lesch, David W. (1999), "Is Syria Ready for Peace? Obstacles to Integration in the Global Economy," *Middle East Policy*, 2, pp. 93–111.
——— (2005), *The New Lion of Damascus: Bashar al-Assad and Modern Syria*, New Haven/London: Yale University Press.
——— (2012), *The Fall of the House of Assad*, New Haven/London: Yale University Press.
- Leverett, Flynt (2004), "Why Libya Gave Up on the Bomb," *New York Times*, 23 Jan.
——— (2005), *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Washington,

DC: Brookings Institution Press.

- Leverrier, Ignace (n.d.), "Un oeil sûr la Syrie. Etudes sûr la Syrie et revue commentée de l'actualité syrienne," available online at <http://syrie.blog.lemonde.fr/>
- Lowe, Robert and Claire Spencer (eds) (2006), "Iran, its Neighbours and the Regional Crises: A Middle East Programme Report," London: The Royal Institute of International Affairs.
- Ma'oz, Moshe (1988), *Asad: The Sphinx of Damascus*, London: Weidenfeld and Nicolson.
- MacDowall, David (1998), "The Kurds of Syria," Kurdish Human Rights Project, London.
- Maila, Joseph (1994), "The Ta'if Accord: An Evaluation," in Deirdre Collings (ed.), *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder, CO/London: Lynne Rienner Publishers, pp. 31-44.
- Makovsky, Alan (1999), "The New Activism in Turkish Foreign Policy," *SAIS Review*, 19, 1, pp. 92-113.
- Makovsky, Alan, Cengiz Candar, and Efraim Inbar (2000), "The Turkish-Israeli-Syrian Triangle," *Peace Watch*, 249, Washington Institute for Near East Peace, 15 Mar.
- Masalha, Salman (2011), "Israel's Favorite Dictator," *Haaretz*, 29 Mar.
- Mishal, Shaul and Avraham Sela (2000), *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence*, New York: Columbia University Press.
- Montgomery, Harriet (2005), *The Kurds of Syria: An Existence Denied*, Berlin: Europäisches Zentrum für Kurdische Studien.

- Moore, James W. (1994), "An Israeli-Syrian Peace Treaty: So Close and yet So Far," *Middle East Policy*, 3, pp. 60-82.
- al-Mouallim, Walid (1997), "Fresh Light on the Syrian-Israeli Peace Negotiations," *Journal of Palestine Studies*, 26, 2 (Winter).
- Moubayed, Sami (2007), "An anti-US, anti-al-Qaeda voice is silenced," *Asia Times*, 2 Oct.
- Nakkash, Aziz (2013), "The Alawites of Homs," *FES Library*, March 2013.
- Nasrallah, Fida (1994), "Syria after Ta'if: Lebanon and the Lebanese in Syrian Politics," in Eberhard Kienle (ed.), *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace*, London: British Academic Press.
- Naveh, Danny (1999), "Bibi's Secret Deal," Letter to the Editor, *The New Republic*, 2 Aug., <http://www.danielpipes.org/311/the-road-to-damascuswhat-netanyahu-almost-gave-away>
- Naylor, Hugh (2007), "Syria, Seeking Investors, Turns Cautiously to Iran," *New York Times*, 4 Oct.
- Niethammer, Katja (2006), *Vertrackte Golf-Spiele. Die Staaten des Golfkooperationsrats und der Iran*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP Aktuell, Juni.
- Norton, Augustus Richard (2007), *Hezbollah: A Short History*, Princeton/ Oxford: Princeton University Press.
- Norton, Augustus Richard and Jillian Schwedler (1994), "Swiss Soldiers, Ta'if Clocks, and Early Elections: Toward a Happy Ending?" in Deirdre Collings (ed.), *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder, CO/London: Lynne Rienner Publishers, pp. 45-65.

- Olson, Robert (1997), "Turkey-Syria Relations since the Gulf War: Kurds and Water," *Middle East Policy*, V, 2 (May), pp. 168-93.
- Ostrovsky, Victor (1999), "Capture of Kurdish Leader Ocalan Recalls Mossad's Collaboration with both Turkey and Kurds," *Washington Report on Middle East Affairs*, April/May. <http://www.wrmea.com/backissues/0499/9904060.html>
- Oudat, Bassel (2011), "Daraa under Siege," *al-Ahram Weekly*, 1046, 5-11 May.
- Özcan, Gencer (2001), "The Military and the Making of Foreign Policy in Turkey," in Barry Rubin and Kemal Kirisci (eds), *Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power*, Boulder, CO/ London: Lynne Rienner Publishers, pp. 13-30.
- Palmer Harik, Judith (2005), *Hezbollah: The Changing Face of Terrorism*, London/ New York: I.B. Tauris, 2005.
- Patokallio, Mikko and Juha Saarinen (2012), "On the Wrong Side of the Arab Spring: Russia's Syria Policy," *Diplomaatia*, available online at <http://www.diplomaatia.ee/en/article/on-the-wrong-side-of-the-arab-spring-russiassyria-policy/>
- Perthes, Volker (1991), *Regionale Auswirkungen des zweiten Golfkrieges. Probleme der Sicherheit und Zusammenarbeit im arabischen Raum und die Optionen europäischer Politik*, Bonn: Stiftung Entwicklung und Frieden.
———(1995), *The Political Economy under Asad*, London/New York: I.B.Tauris.
——— (1996), "Syrian Predominance in Lebanon—Not Immutable," in Rosemary Hollis and Nadim Shehadi (eds), *Lebanon on Hold: Implications for Middle East Peace*, London: Royal Institute of International Affairs.

- (1997), "Syria's Involvement in Lebanon," *Middle East Report*, 203 (Spring), p. 18.
- (ed.) (1998), *Scenarios for Syria: Socio-Economic and Political Change in Syria*, Baden-Baden: Nomos.
- (2000), *Vom Krieg zur Konkurrenz: regionale Politik und die Suche nach einer neuen arabisch-nahöstlichen Ordnung*, Baden-Baden: Nomos.
- Picco, Giandomenico (1999), *Man Without a Gun: One Diplomat's Secret Struggle to Free the Hostages, Fight Terrorism and End a War*, New York: Times Books/Random House.
 - Pipes, Daniel (1990), *Greater Syria: The History of an Ambition*, New York/ Oxford: Oxford University Press.
 - (1996), "Syria beyond the Peace Process," Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, Policy Paper no. 40.
 - (1999), "The Road to Damascus: What Netanyahu Almost Gave Away," *New Republic*, 5 July, www.danielpipes.org
 - Qassem, Naim (2005), *Hizbullah: The Story from Within*, London: Saqi Books.
 - Rabil, Robert (2001), "The Maronites and Syrian Withdrawal: From 'Isolationists' to 'Traitors'?" *Middle East Policy*, VIII, 3 (Sep.).
 - (2002), "The Iraqi Opposition's Evolution: From Conflict to Unity," *Middle East Review of International Affairs*, 6, 4 (Dec.)
 - Rabinovich, Itamar (1986), "The Changing Prism: Syrian Policy in Lebanon as a Mirror, an Issue and an Instrument," in Moshe Ma'oz and Avner Yaniv (eds), *Syria under Asad: Domestic Constraints and Regional Risks*, Sydney: Croom Helm.
 - (1991), *The Road not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations*, New York/Oxford: Oxford University Press.
 - (1998), *The Brink of Peace: The Israeli-Syria Negotiations*, Princeton, NJ/Oxford: Princeton University Press.
 - (2004), *Waging Peace: Israel and the Arabs, 1948-2003*,

updated and revised edn, Princeton and Oxford: Princeton University Press.

- Reinhart, Tanya and Irit Katriel (2000), "How Barak Failed the Peace with Syria," *Mit'an*, July 2000 [Hebrew]; the English translation is available at <http://www.tau.ac.il/~reinhart/political/HowBarakFailedWithSyria.html>
- Rémy, Jean-Philippe (2013), "Chemical Warfare in Syria," *Le Monde*, 27 May 2013, http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2013/05/27/chemicalwar-in-syria_3417708_3218.html
- Report of the International Independent Investigation Commission Established Pursuant to Security Council Resolution 1595 (2005), S/2005/662 (1st Mehlis Report), 20 Oct.
- Report of the International Independent Investigation Commission Established Pursuant to Security Council Resolution 1595 (2005), S/2005/775 (2nd Mehlis Report), 12 Dec.
- Reuter, Christoph (2000), "Und plötzlich droht Frieden," *Die Zeit*, 5, 3 Feb.
——— (2013), "A Two-Years Travelogue from Hell," *Der Spiegel* (English version), 4 Jan.
- Risse, Thomas (2000), "Let's Argue," *International Organization*, 54, 1, pp. 1-39.
- Robins, Philip (1992), "Turkish Policy and the Gulf Crisis: Adventurist or Dynamic?" in Clemens Dodd (ed.), *Turkish Foreign Policy: New Prospects*, Huntingdon: Eothen Press.
——— (2003), *Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy Since the Cold War*, London: Hurst.
- Roshandel, Jalil (2000), "Iran's Foreign Policy and Security Policies: How the Decisionmaking Process Evolved," *Security Dialogue*, 31, 1, pp. 105-17.

- Ross, Dennis (2004), *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Rubin, Barry and Kemal Kirisci (eds) (2001), *Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power*, Boulder, CO/London: Lynne Rienner Publishers.
- Sadjadpour, Karim (2006/7), "How Relevant is the Iranian Street?" *The Washington Quarterly* (Winter), pp. 151–62.
- Sadowski, Yahya (2001), "The Evolution of Political Identity in Syria," in Shibley Telhami and Michael Barnett (eds), *Identity and Foreign Policy in the Middle East*, Ithaca: Cornell University Press, pp. 137–54.
- Salhani, Claude (2003), "Syria at the Crossroads," *Middle East Policy*, X, 3 (Fall), pp. 136–43.
- Samii, Abbas William (2006), "Syria and Iran: An Enduring Axis," *Mideast Monitor*, 1, 2 (Apr./May).
- Savir, Uri (1998), *The Process: The 1100 days that changed the Middle East*, New York: Vintage.
- Sawah, Wael (2013), "Change in Flavor: Women back off when Fighters Proceed." *Beirut: Perspectives Middle East*, 5 (forthcoming).
- Sayari, Sabri (1997), "Turkey and the Middle East in the 1990s," *Journal of Palestine Studies*, 26, 3 (Spring), pp. 44–55.
- Scham, Paul (2004), "Israeli–Turkish Relations: New Directions," *Middle East Institute Commentary*, 20 Aug.
- Seale, Patrick (1987), *The Struggle for Syria: A Study in Post–War Arab Politics 1945–1958*, New Haven/London: Yale University Press.
——— (1988), *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*,

London: I.B.Tauris.

——— (2000), "The Syrian-Israeli Negotiations: Who is Telling the Truth?" *Journal of Palestine Studies*, 29, 2 (Winter), pp. 65-77.

- Seale, Patrick and Linda Butler (1996), "Asad's Regional Strategy and the Challenge from Netanyahu," *Journal of Palestine Studies*, 1, pp. 27-41.
- Sela, Avraham and P.R. Kumaraswamy (2001), "The Perils of Israeli-Syrian Diplomatic Stalemate," *Security Dialogue*, 32, 1, pp. 11-25.
- Sever, Aysegül (1996/7), *The Arab-Israeli Peace Process and Turkey since the 1995 Agreement*, Istanbul: Foundation for Middle East and Balkan Studies, pp. 111-38.
——— (2001), "Turkey and the Syrian-Israeli Peace Talks in the 1990s," *Middle East Review of International Affairs*, 5, 3 (Sep.).
- Shaaban, Buthaina (2003), Lecture at Ann Arbor University, Michigan, 17 Dec.
- Shalev, Aner (2012), "Keeping Fingers Crossed for Assad," *Haaretz*, 19 Jan.
- Shalev, Aryeh (1994), *Israel and Syria: Peace and Security on the Golan*, Boulder, CO: Westview Press.
- Shlaim, Avi (1986), "Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria," *Journal of Palestine Studies*, 15, 4 (Summer), pp. 68-80.
- Shue, Henry (2004), "Limiting Sovereignty," in Jennifer M. Welsh (ed.), *Humanitarian Intervention and International Relations*, Oxford: Oxford University Press.
- Shukri, Muhammad Aziz (1991), *International Terrorism: A Legal Critique*, Brattleboro, Vermont: Amana Books.

- Sidki, Bakr (2012), "The Syrian Revolution and the Role of Turkey," available online at www.lb.boell.org
- Singh, K. Gajendra (2004), "Iraq: A Perplexing Predicament," Asia Times Online, 10 June.
- Somer, Murat (2005), "Failures of the Discourse of Ethnicity: Turkey, Kurds, and the Emerging Iraq," Security Dialogue, 36, 1, pp. 109–28.
- Stark, Holger (2005), "Der vergessene Gefangene," Der Spiegel 47, 21 Nov.
- Starr, Stephen (2012), *Revolt in Syria: Eye-witness to the Uprising*, London: Hurst.
- Staudigl, Robert (2004), *Die Türkei, Israel und Syrien zwischen Kooperation und Konflikt*, München: Herbert Utz Verlag.
- Strindberg, Anders (2000), "The Damascus-Based Alliance of Palestinian Forces: A Primer," Journal of Palestine Studies, XXIX, 3 (Spring), pp. 60–7.
- Tabler, Andrew (2011), *In the Lion's Den: An Eye Witness Account of Washington's Battle with Syria*, Chicago: Chicago Review Press, 2011.
- Taheri, Amir (2006), "Syria: The Clock is Ticking," New York Post, 13 Jan.
——— (2006a), "How Iran Became Syria's Master," New York Post, 6 Nov.
- Telhami, Shibley and Michael Barnett (2001), *Identity and Foreign Policy in the Middle East*, Ithaca: Cornell University Press, 2001.
- Traboulsi, Fawaz (2013), "Syrian Revolutionaries Owe Nobody an

Apology,” Interview with Fawaz Traboulsi by Mohammed Al Attar in Beirut, 20 Feb., <http://www.lb.boell.org/web/113-1233.html>

- Tuéni, Gibran (2005), “When Will the Syrians Come to Their Senses?” al-Nahar, 3 Dec.
- Usher, Graham (1997), “Hizballah, Syria, and the Lebanese Elections,” Journal of Palestine Studies, 2, 7, pp. 59-67.
- Van Dam, Nikolaos (2011), The Struggle for Power in Syria: Politics and Society Under Asad and the Ba’th Party, London/New York: I. B. Tauris, 4th ed.
- Van Wilgenburg, Wladimir (2013), “Clashes Break Out between Kurdish Groups in Syria”, Al-Monitor, 4 April 2013, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/04/kurdish-clashes-syria-pyd-kdp-pkk-ocalan-barzani.html>
- Wieland, Carsten (2012), Syria: A Decade of Lost Chances, Seattle: Cune Press, 2012.
- Williams, Paul (2001), “Turkey’s H2O Diplomacy in the Middle East,” Security Dialogue, 32, 1, pp. 27-40.
- Ziadeh, Radwan (2011), Power and Policy in Syria: The Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East, Library of Modern Middle East Studies, London/New York: I.B. Tauris.
- Zisser, Eyal (1998), “Appearance and Reality: Syria’s Decisionmaking Structure,” Middle East Review of International Affairs, 2, 2 (May).
——— (2003), “Syria and the War in Iraq,” Middle East Review of International Affairs, 7, 2 (June).
——— (2007), Commanding Syria: Bashar al-Assad and the First Years in Power, London: I.B. Tauris, 2007.

- Zunes, Stephen (1993), "The U.S.-GCC Relationship: Its Rise and Potential Fall," *Middle East Policy*, II, 1, pp. 103-12.
——— (1997), "The Function of Rogue States in U.S. Middle East Policy," *Middle East Policy*, pp. 150-67.
——— (2003), *Tinderbox: U.S. Middle East Policy and the Roots of Terrorism*, Monroe, Maine: Common Courage Press.

Newspapers and Magazines

al-Ahram Weekly

al-Ba'ath

Daily Star

El País

Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ)

Guardian

Ha'aretz (English Version)

al-Hayat

The Independent

Le Monde Diplomatique

Middle East Media Research Institute (MEMRI)

Middle East Review of Middle Eastern Affairs (MERIA)

The National (Abu Dhabi)

Neue Züricher Zeitung (NZZ)

New York Times (NYT)

The New Yorker

هذا الكتاب

إن أكثر مسألة كانت غائبة لدى مجتمع الثورة و"نخبها"، عمومًا، هي نقص المعرفة بسورية وبالنظام السوري وبنيتهم وتوازناته وعلاقاتهم الإقليمية والدولية، وكان طرح شعار "إسقاط النظام" يقتضي، على الأقل، وبالضرورة، المعرفة بالنظام وطبيعته وعناصر قوته من أجل تحويل الشعار إلى برنامج عملي سياسي واضح. ويمكن، بالطبع، تفسير نقص المعرفة هذا بتغيب المجتمع السوري عن السياسة والثقافة خمسة عقود على الأقل، بدءًا من انقلاب حافظ الأسد في عام 1970، لكنه يبقى تفسيرًا غير كافٍ بالتأكيد؛ فالمشكلة أيضًا تطال "النخب السورية المعارضة"، من حيث بنيتها وأنماط تفكيرها وخطابها وأدواتها.

لعل أهم ثروة يملكها النظام السوري هي سياسته الخارجية: فقد كانت أداته لتحسين نفسه ضد التهديدات، ووسيلته لتعظيم دوره الإقليمي وإزعاج خصومه، وأحد مصادره الأساسية لتحصيل المال والمساعدات من محبيه وكارهيه على السواء، وقد استند في بناء سياسته الخارجية وترسيخها إلى عددٍ من الآليات والاستراتيجيات المتصافرة، منها البراغمية والدور الوظيفي، التخريب واللعب في ساحات الآخرين، سياسة الانتظار وكسب الوقت.

حازم نهار

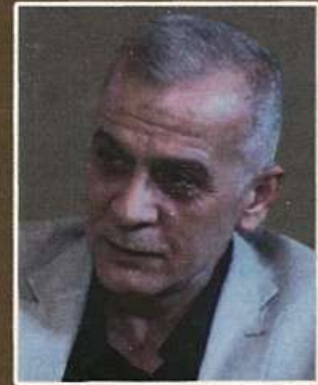
بينت شيلر

باحثة ألمانية، مديرة مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة هاينريش بول في بيروت عام 2012، وهو منصب وصلت إليه بعد أن أدارت مكتب المؤسسة في أفغانستان في كابول بين عامي 2008 و2012. تحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة Freie Universität Berlin ومتخصصة بالسياسة الخارجية والأمن. عملت خلال الفترة من 2002 إلى 2004 في السفارة الألمانية بدمشق - سورية، وتسلّمت في وقت لاحق برنامج معهد أسبن في برلين. تُعَيّف بصورة متكررة على الشؤون الجارية في المنطقة في الصحف والإذاعات المختلفة، وتُدوّن في هاينريش فون أربان.



حازم نهار

كاتب وباحث سوري في الشؤون السياسية والثقافية، له إسهامات عديدة في الصحف والمجلات ومراكز الدراسات العربية، باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر عددًا من الكتب السياسية والثقافية، منها "مسارات السلطة والمعارضة في سورية" الذي صدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، و"سعد الله ونوس في المسرح العربي"، وله عدة ترجمات، منها: سورية: الاقتراع أم الرصاص لكارستين ويلاند، سورية: ثورة من فوق لرايموند هينبوش، بناء سغافورة لمايكل دي بار وإزلاتكو إسكريس، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث لرايموند هينبوش، سورية الأخرى: صناعة الفن المعارض لميريام كوك، الدين والدولة في سورية لتوماس بيريه، أسس وأدار مؤسسات بحثية وثقافية ومدنية عديدة، رئيس تحرير مجلة (رواق ميسلون) للدراسات.



السعر 20 دولارًا

